السيد عبد الرزاق الحسني

تاريخ الوزارات العراقية

أوسع كتاب صدر في اللغة العربية حتى الآن عن « تاريخ العراق السياسي الحديث »
يبحث في نشوء الدولة العراقية وكيفية رسوخ ما رسخ من أوضاعها
ويثبت نصوص المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها
ويشرح الحوادث التي مرت بالدولة
شرحا مؤيداً بالوثائق والمستندات

الجزء السادس

❊ طبع بنفقة صاحب العرفان بصيدا ❊

ثمن النسخة
٦٥٠ فلساً للورق الأبيض
٥٠٠ فلس للورق الأسمر

١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م

مطبعة العرفان – صيدا

السيد عبد الرزاق الحسني

تاريخ الوزارات العراقية

أوسع كتاب صدر في اللغة العربية حتى الآن عن « تاريخ العراق السياسي الحديث »
يبحث في نشوء الدولة العراقية وكيفية رسوخ ما رسخ من أوضاعها
ويثبت نصوص المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها
ويشرح الحوادث التي مرت بالدولة
شرحاً مؤيداً بالوثائق والمستندات

الجزء السادس

﴿ طبع بنفقة صاحب العرفان بصيدا ﴾

ثمن النسخة
٦٥٠ فلساً للورق الأبيض
٥٠٠ فلس للورق الأسمر

١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م

مطبعة العرفان – صيدا

آثار المؤلف المطبوعة

أولا في التاريخ السياسي

١- تاريخ الوزارات العراقية : صدرت منه ستة مجلدات	وثمنها	ثلاثة دنانير
٢- تاريخ العراق السياسي الحديث : تم في ثلاثة مجلدات	وثمنها	١٥٠٠ فلساً
٣- العراق في دوري الاحتلال والانتداب : تم في مجلدين	وثمنها	٧٥٠ »
٤- العراق في ظل المعاهدات	ثمنه	٥٠٠ فلس
٥- الثورة العراقية الكبرى	ثمنه	٥٠٠ فلس
٦- أسرار الانقلاب « صادرته الحكومة العراقية »	ثمنه	١٢٥٠ فلساً

ثانياً = في العقائد والأديان

٧- اليزيديون في حاضرهم وماضيهم	ثمنه	٢٥٠ فلساً
٨- تعريف الشيعة	»	٧٥ »
٩- البابيون في التاريخ	»	٥٠ »
١٠- الخوارج في الإسلام	»	٥٠ »
١١- عبدة الشيطان في العراق	»	٥٠ »
١٢- الصابئة قديماً وحديثاً	»	٧٥ »

ثالثاً = في التاريخ وغيره

١٣- تاريخ البلدان العراقية	ثمنه	٢٥٠ فلساً
١٤- تاريخ الصحافة العراقية	»	١٥٠ »
١٥- الأغاني الشعبية	»	١٧٥ »
١٦- المعلومات المدنية	»	١٥٠ »
١٧- رحلة في العراق	»	٥٠٠ فلس
١٨- العراق قديماً وحديثاً	»	٥٠٠ »
١٩- تحت ظل المشانق	»	١٥٠ »

رابعاً = تحت الدرس والتمحيص

٢٠- المراقد المقدسة في العراق — يتم في ثلاثة مجلدات

٢١- في سباخ الفاو وأهوار العمارة « يتناول الحركة التحررية العراقية في عام ١٩٤١ »



※ صاحب الجلالة الهاشمية الملك فيصل الثاني المعظم ※

محط آمال العرب في مختلف ديارهم

فاتحة الجزء السادس



وشُغل معين «تاريخ الوزارات العراقية» ونضب منذ أن احتل الجيش البريطاني العراق ثانية بعد حوادث الشهرين نيسان وأيار ١٩٤١م لأن الصحف، والمجـلات، وسائر المراسلات، والحريات، خضعت للرقابة الشديدة، وحرم على الناس الجهر بآرائهم، والتظاهر بأميالهم، ولأن «المؤلف» كان في جملة من اعتقل فكتب عليه أن يقضي في المعتقل أربع سنوات، حيل خلالها بينه وبين الذوات الذين كان يعتمد عليهم في جمع مظان كتابه، وفي توجيه أبحاثه توجيهاً صحيحاً كما تعذر عليه جمع الوثائق والمستندات التي اعتاد أن يجمعها في أوقاتها ليستفيد منها تارة، وليطعم بها فصول كتابه تارة أخرى.

ولما رفعت عن العالم تلك الشدة، وكشفت عن البشرية تلك الغمة، لقينا متاعب شديدة في جمع مواد هذا المجلد، لانتقال بعض المسؤولين، الذين كانوا يمدوننا بالمستندات والمعلومات المفيدة إلى دار البقاء من جهة، وحجب المحدثين منهم مثل هذه المساعدة عنا، خشية أن ينكشف أمرهم، فيعرف الناس ما كان ينسب إليهم من انصياع في تلك السنين الحالكة من جهة أخرى، وبالرغم من ذلك كله رأينا أن نسير بالكتاب قدماً حتى نقف به على عتبة العهد الذي خلف عهد الحرب العالمية الثانية، ذلك العهد الذي عرف بأوضاره، ومتاعبه، ومصانعاته

وهذا المجلد السادس من «تاريخ الوزارات العراقية» إنما يتناول بالبحث عهد ست من الوزارات التي تعاقبت على الحكم أيام تلك الحرب بين ٢ حزيران ١٩٤١ و ٢٢ شباط ١٩٤٦م وهي :

١- الوزارة المدفعية الخامسة
٢- الوزارة السعيدية السادسة
٣- الوزارة السعيدية السابعة
٤- الوزارة السعيدية الثامنة
٥- الوزارة الباجه جية الأولى
٦- الوزارة الباجه جية الثانية

وغاية ما نرجو ونتمنى أن تصل إلينا مطالعات وتوجيهات قيمة من قراء هذا المجلد، لنتلافى بها في طبعته الثانية ما فاتنا في طبعته الحالية، فالمرء صغير بنفسه كبير باخوانه، وفوق كل ذي علم عليم

الكرادة الشرقية : غرة المحرم ١٣٧٣

السيد عبد الرزاق الحسني

الوزارة المدفعية الخامسة

٭ توطئة ٭

أجمع الباحثون في «تاريخ العراق الحديث» على أن « السيد جميل المدفعي » من أنبل الشخصيات العراقية ، وأبعدها عن الأنانية والحزبية ، وقد دلت الحوادث المختلفة على أن جميلا لا يدعى إلى الحكم إلا بعد أزمات شديدة ، وظروف خاصة ، تستدعي دعوته لإنقاذ الموقف أو تسكين الأفكار

فقد دعي إلى تأليف الوزارة لأول مرة في ٩ تشرين الثاني من عام ١٩٣٣م بعد أن رفض الملك غازي إقرار طلب « الوزاره الكيلانية الثانية » بحل مجلس النواب والشروع في انتخاب مجلس جديد مما أدى إلى استقالة تلك الوزارة في ٢٨ تشرين الأول من هذه السنة [١]

وألف وزارته الثانية في ٢١ شباط من السنة التالية [٢] بعد أن حصل اختلاف بين أعضاء وزارته الأولى بحيث لم تقو جهود الرئيس النبيل على إزالة أسبابه .

ولما انتشرت الفوضى في البلاد ، في مفتتح عام ١٩٣٥م ، وعم الاضطراب قبائل الفرات الأوسط ، واستقالت « الوزارة الأيوبية الأولى » في ٢٣ شباط من هذه السنة ، لم تجد السلطات العليا غير السيد المدفعي أهلا لتكوين الوزارة فألف وزارته الثالثة في الرابع من آذار [٣] ولكن هذه الوزارة لم تقو على مجابهة الحالة التي كانت تتمخض البلاد بهـا يومئذ فاستقالت بعد مرور أسبوعين على تكوينها .

ولما قتل الفريق بكر صدقي العسكري في ١١ آب ١٩٣٧م ، وتعذر على «الوزارة السليمانية» معالجة الازمة العسكرية التي نشأت بعد حادثـة القتل ، دعي المدفعي إلى تكوين « وزارته الرابعة » فألفها في ١٧ آب من هذه السنة واستطاع أن يعيد الامور إلى نصابها بيسر .

ولما حدث الانقلاب العسكري الاخير في العراق ، وقامت حكومة الدفـاع الوطني » في البلاد ، كان المدفعي من الساخطين على هذه الحركة ، والعاملين لإحباطهـا ، وقد التحق بسمو الامير عبد الإله في البصرة ، ثم صحب سموه الملكي إلى عمان ففلسطين ، فلما جردت الحكومة البريطانية حملة عسكرية للقضاء على الاوضاع القائمة وإخراج القائمين بها من البلاد ، عاد الرجل إلى « الحبانية » وتوجه إلى البصرة مندوبا عن سمو الامير المشار إلـيه حيث ألف حكومة مؤقتة مكونة من ألوية « البصرة والناصرية والعمارة » على نحو ما شرحناه في آخر المجلد الخامس من

---

(١) ص ٣٠٣ من الجزء الثالث (٢) ص ١١ م ٤ (٣) ص ٥٤ ج ٤

«الوزارات»[1] فلما عاد سمو الامير إلى بغداد في أول حزيران ١٩٤١م استدعى السيد المدفعي إليه وبعد مشاورات دقيقة استقر الرأي على ان يعهد إليه بتكوين الوزارة الجديدة فوجه صاحب السمو الملكي إليه كتاب الإسناد الآتي :

وزيري الافخم جميل المدفعي

بناء على انحلال الوزارة ، ونظراً للظروف الحاضرة ، واعتماداً على درايتكم واخلاصكم فقد عهدنا إليكم برئاسة الوزارة الجديدة على ان تنتخبوا زملائكم وتعرضوا أسماؤهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا في بغداد في اليوم السابع من شهر جمادى الاولى سنة الف وثلاثمائة وستين الهجرية الموافق لليوم الثاني من شهر حزيران سنة الف وتسعمائة وإحدى واربعين الميلادية

عبد الإله

❊ هيأة الوزارة ❊

كانت الظروف التي كلف فيها السيد المدفعي بتكوين وزارته« الخامسة »دقيقة وتتطلب تعيين الوزراء وتحديد مسؤولياتهم بسرعة فائقة بحيث لم يتسن له التفكير في مدى التعاون الذي سيحصل بينه وبين زملائه في تصريف شؤون الدولة في هاتيك الظروف ، وعلى هذا صدرت الارادة الملكية في اليوم الثاني من حزيران ١٩٤١م بتعيين :

١- جميل المدفعي : رئيساً للوزراء
٢- علي جودة : وزيراً للخارجية
٣- مصطفى العمري : وزيراً للداخلية
٤- نظيف الشاوي : وزيراً للدفاع
٥- ابراهيم كمال : وزيراً للمالية ووكيلا للعدلية
٦- جلال بابان : وزيراً للمواصلات والأشغال
٧- نصرت الفارسي : وزيراً للاقتصاد ووكيلا للشؤون
٨- محمد رضا الشبيبي : وزيراً للمعارف

❊ حفلة الاستيزار ❊

لم تجر حفلة استيزار للوزارة المدفعية الخامسة ، ولم تتل الارادة الملكية باسناد منصب الرئاسة إلى السيد المدفعي في حفل رسمي كالعادة ، فقد فرض نظام منع التجول على العاصمة وأطرافها ، فلا حركة نقل ، ولا حركة مرور ، فاستعان الرئيس بمحطة الإذاعة اللاسلكية في إعلان تأليفه الوزارة الجديدة حيث أذيع البيان التالي بصورة متكررة ، وفي فترات متقاربة :

إلى الشعب العراقي الكريم !

نظراً لما يحتمه الواجب في هذه الظروف الدقيقة، التي تجتازها البلاد ، وبناء على ضرورة صيانة استقلالها ، واتخاذ جميع التدابير الضرورية الصارمة لاستتباب الأمن ، وإعادة الطمأنينة ،

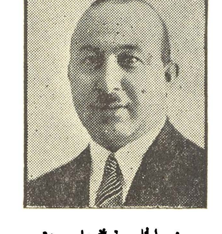
---

[١] راجع صفحة ٢٢٤ من المجلد الخامس

الوزارة المدفعية الخامسة



رئيس الوزراء * جميل المدفعي



وزير الخارجية * علي جودة



وزير الداخلية * مصطفى العمري





وزير المالية ووزير العدلية بالوكالة * ابراهيم



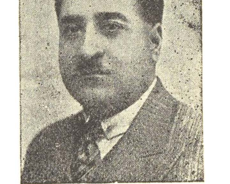
وزير المواصلات والاشغال * جلال بابان



وزير الاقتصاد ووكيل وزارة الشؤون * نصرة الفارسي



وزير المعارف * محمد رضا الشبيبي



وزير الدفاع * نظيف الشاوي

وتمتع البلاد بحياتها الدستورية ، اضطلعت بعد الاتكال على الله وعلى مؤازرة المخلصين من أبناء البلاد بأعباء المسؤولية لذلك أرجو من الجميع الاعتصام بالهدوء آملا منهم أن يقدروا هذه الظروف الدقيقة ، وسوف لا يحصل أي تردد في الضرب على أيدي المفسدين وكل من تسول له نفسه تعكير صفو الأمن والراحة والله ولي التوفيق . رئيس الوزراء – جميل المدفعي

❋ وزير الشؤون الاجتماعية ❋

وارتأى الرئيس المدفعي أن يكون في وزارته وزيران شيعيان فطلب إلى وزير المعارف ، العلامة ، الشبيبي ، أن يرشح أحد معارفه لمنصب « وزارة الشؤون الاجتماعية » فوقع الاختيار على متصرف لواء الدليم ، السيد جعفر حمندي ، ولكن فقدان المواصلات بين العاصمة وبين هذا اللواء أدى إلى اعتراض أحد الوزراء على هذا الترشيح ، غير أن التدابير اتخذت لتأمين استدعاء السيد جعفر حمندي إلى بغداد عن طريق سامراء – بلد – سميكة – بغداد فلما وصل سالماً صدرت



جعفر حمندي – وزير الشؤون الاجتماعية

الارادة الملكية بتعيينه وزيراً للشؤون الاجتماعية

ولقد قوبل تكوين هذه الوزارة بالغبطة والسرور من قبل فريق من السكان ، وبالألم والقنوط من قبل فريق آخر . أما الذين سروا بتكوينها فهم الذين سئموا حياة التقشف ، والتعتيم ، وقصف المدافع ، وأزيز الطائرات ، ونحو ذلك من متطلبات الحرب ، وأما الذين قنطوا لهذا التكوين فهم الذين كانوا يرون في الاستسلام معرة لا يصح السكوت عليها ، وعلى كل فقد وصف العين ، السيد جلال بابان ، تكوين الوزارة الجديدة والظروف التي مرت فيها بالكلمة الآتية :

سادتي ! عندما تسلم فخامة المدفعي المسؤولية كانت البلاد ، كما عبر عنها فخامته ، مضطربة لا تعرف بأية مصيبة تصطدم ، وكانت الفوضى ضاربة اطنابها بكل مكان ، وكان من حق أية وزارة ، بل من واجب أية وزارة اتت إلى الحكم في مثل هذه الظروف أن تعيد الى البلاد طمأنينتها

وتضمن لها راحتها بكل وسيلة ممكنة » – [1]

اعلان الاحكام العرفية

كانت باكورة أعمال « الوزارة المدفعية الخامسة » أنها قررت اعلان الاحكام العرفية في مركز لواء بغداد ، وفي المناطق المجاورة لها فاستصدرت هاتين الارادتين الملكيتين :

(١) الارادة الملكية المرقمة ٢٥٥ لسنة ١٩٤١

أصدرت هذه الارادة الملكية ، بعد الاطلاع على المادة ١٢٠ من القانون الأساسي ، وبناء على ما عرضه وزيرا الداخلية والدفاع ، ووكيل وزير العدلية ، ووافق عليه مجلس الوزراء.

١ – بإعلان الأحكام العرفية في مركز لواء بغداد ، والمناطق المجاورة لها ، التي يعلن قائد القوات العسكرية المرابطة في بغداد من أنها تابعة للحركات العسكرية الى حين صدور إرادة ملكية بإنهائها

٢ – وبتوقيف تنفيذ قانون أصول المحاكمات الجزائية ، وقوانين إدارة الألوية ، والجمعيات ، والاجتماعات والتجمعات ودعاوي العشائر ، والمطبوعات وانضباط موظفي الدولة ، والخدمة المدنية ، والحكام والقضاة ، والقوانين الأخرى بقدر ما لها من المساس بالاجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الادارة العرفية والعسكرية في المنطقة المذكورة حسبما يتراءى لقائد القوات العسكرية المرابطة

على وزيري الداخلية والدفاع ، ووكيل وزير العدلية تنفيذ هذه الإرادة

كتب ببغداد في اليوم الثامن من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٦٠ واليوم الثالث من شهر حزيران سنة ١٩٤١

عبد الإله — رئيس الوزراء – جميل المدفعي

وزير الداخلية	وزير الدفاع	وكيل وزير العدلية
مصطفى العمري	نظيف الشاوي	ابراهيم كمال

(٢) الارادة الملكية المرقمة ٢٥٦ لسنة ١٩٤١

أصدرت هذه الإرادة الملكية ، بعد الاطلاع على المادة ١٢٠ من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزيرا الداخلية والدفاع ، ووكيل وزير العدلية

بأن تكون الإدارة الملكية في المنطقة المعلنة فيها الاحكام العرفية بموجب الإرادة الملكية المرقمة ٢٥٥ لسنة ١٩٤١ إدارة عسكرية صرفة ، وأن يكون قائد القوات العسكرية المرابطة في بغداد المرجع الاعلى لجميع الإدارات داخل المناطق المنوه عنها ، وله صلاحية توزيع الاعمال والسلطات على جميع الموظفين داخل تلك المنطقة حسبما يتراءى له

---

(١) محاضر مجلس الأعيان لسنة ١٩٤١ / ٤٢ ص ٣١

على وزيري الداخلية والدفاع ، ووكيل وزير العدلية تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الثامن من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٦٠ واليوم الثالث من شهر حزيران سنة ١٩٤١

عبد الإله　　　رئيس الوزراء – جميل المدفعي

وزير الداخلية　　وزير الدفاع　　وكيل وزير العدلية
مصطفى العمري　　نظيف الشاوي　　ابراهيم كمال

* هيئة المجلس العرفي *

وقد صدرت الارادة الملكية بتعيين العقيد مصطفى راغب رئيساً للمجلس العرفي العسكري ، والمقدم ناجي عبد الرزاق ، والمقدم طاهر محمد ، عضوين عسكريين فيه ، وكذلك صدرت الارادة الملكية بتعيين الحاكمين : محمد فهمي الجراح ، ومصطفى عزت عبد السلام عضوين مدنيين وفقاً للمادة الأولى من مرسوم الإدارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥م .

واستمرت الادارة العسكرية العرفية «المعلنة في ٣ حزيران ١٩٤١م» إلى آذار ١٩٤٦م حين ألغتها وزارة السيد توفيق السويدي الثانية إذ استصدرت الارادة الملكية بإلغائها اعتباراً من هذا التاريخ ، أي أنها بقيت معلنة نحو خمس سنوات متتالية .

* تدابير متصرفية لواء بغداد *

كانت الوضعية العامة في العاصمة تستدعي وجود متصرف حازم حكيم على رأس « متصرفية لواء بغداد » فاستدعي السيد عبد الحميد عبد المجيد لإشغال هـذا المنصب ، وكان قبلئذ يشغل « متصرفية لواء ديالى » فشرعت السلطات المسؤولة تعتقل المشتبه في سلوكهم السياسي ، والمتهمين بحوادث السلب والنهب والفوضى وإقلاق الراحة العامة ، وكذلك الذين كانوا يجاهرون في انتقاد الوضع الجديد ، أو يعلنون تأييدهم للوضع السابق حتى تجاوز عدد الموقوفين عشرين الف موقوف ، ولما لم تكن السجون والمواقف كافية لاستيعاب هذا العدد الجسيم ، فقد اكتظت بهم المساجد ، والجوامع ، ومراكز الشرطة ، ونحوها ؛ ثم عالجت المتصرفية الوضع العام فأصدرت هذه البيانات:

البيان الاول

يمنع التجمهر في الأزقة والشوارع في العاصمة وضواحيها أكثر من أربعة أشخاص ، وستستعمل الشرطة السلاح وتطلق النار على المخالفين[1] .

« متصرف لواء بغداد »

---

(١) جريدة « الزمان » العدد (١١٢٩) لسنة ١٩٤١م ٦ حزيران ١٩٤١

البيان الثاني

يمنع التجوال في العاصمة وضواحيها ، بما فيها الكاظمية ، والأعظمية ، والكرادة الشرقية ، وكرادة مريم ، من الساعة الخامسة مساء حتى الساعة الخامسة صباحاً إلى اشعار آخر[١].

البيان الثالث

حفظاً للأمن والنظام فقد اوعز إلى القوة المسلحة بإطلاق النار على كل من يتصدى إلى الاخلال بذلك، فيطلب إلى كافة الأهلين المحافظة على الهدوء والسكينة[٢]. « رئيس أركان الجيش »

البيان الرابع

نعلن للجمهور بأنه كل من توجد لديه أموال منهوبة عليه أن يسلمها إلى أقرب مخفر للشرطة خلال ٤٨ ساعة من تاريخ صدور هذا البيان ،وسوف تجري التحريات في جميع الدور والمحلات المشتبه بها . والذي توجد لديه أموال منهوبة يعاقب أشد العقاب[٣] .

البيان الخامس

« استناداً إلى الصلاحية المخولة لنا في المادة الحادية عشرة آ من قانون الأسلحة النارية رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٩ يمنع حمل السلاح ، على اختلاف أنواعه، ضمن منطقة العاصمة وضواحيها، بما فيها ناحية الكرادة الشرقية، والاعظمية، والمخالف يعاقب وفقاً للمادة التاسعة عشرة من القانون المذكور » اه

وعلى أثر صدور هذه البيانات الخمسة ، خاف الاهلون ، وخشوا سوء العاقبة ، فامتلأت الازقة والطرقات بالمنهوبات التي كانت تطرح فيها من غير حساب ، وشرعت الشرطة في تحري البيوت ، وتفتيش المحلات المشبوهة لإخراج الاثاث الفائضة منها . وكان اليهود يدعون - اثناء هذه التحريات -ملكيات بعض الاشياء التي لا تعود اليهم ، فكانت سلطات الامن تلاقي صعوبات جمة في إحقاق الحق . وفي إعادة الاموال إلى أصحابها الشرعيين

وقد تألفت لجان من ممثلي وزارات الداخلية ، والعدلية ، والمالية ، لإعادة هذه المنهوبات إلى اصحابها ، فكانت هذه اللجان تكابد المشاق في توزيع العدل بين المتضررين . وقد صادف ان حلف خمسة أشخاص،من خمس محلات نائية،ملكية سجادة واحدة فحارت اللجنة المختصة في تعيين صاحبها الشرعي حتى اضطرت لبيعها وبيع الكثير من أمثالها وتسليم الثمن إلى رئيس الطائفة للتصرف به . وأغرب من هذا أن احد اعضاء اللجان جاء بسجادة من داره وعرضها على اليهود المتضررين فادعى ملكيتها سبعة منهم وهم لا يعلمون انه جيء بها من دار أحد المحققين[٤]

---

(١) جريدة « الزمان » العدد (١١٢٩) بتاريخ ٦ حزيران ١٩٤١

(٢) المصدر نفسه (٣) المصدر نفسه

(٤) رواه لنا السيد معروف جياووك احد الأعضاء

﴿ بغداد قاعدة حربية ﴾

كان الجيش البريطاني الزاحف على العاصمة من الشمال ومن الغرب قد بلغ أبوابها يوم تمّ تكوين « الوزارة المدفعية الخامسة » أما الجيش الزاحف من الجنوب فقد احتلّ «أور» بجوار «الناصرية» في ٢٩ أيار ١٩٤١م فلما عقدت الهدنة وانتهت الحرب بين بريطانيا والعراق، اتخذ الجيش البريطاني مدينة بغداد قاعدة حربية يموّن منها ساحات القتال في سائر الجهات وقد دخل بغداد في غضون شهر حزيران نحو مئة الف جندي عسكر في الجانب الغربي منها « أي في الكرخ » واحتل ضباطهم معظم الدور الحديثة المجاورة لمعسكرهم، فارتفعت أسعار الحاجات ارتفاعاً فاحشاً وتعذّر على الطبقتين الفقيرة والمتوسطة العيش برغد، فأنصفت الوزارة الموظفين والمستخدمين بزيادة مرتباتهم، وحملت الشركات الاجنبية على أن تحذو حذوها فترفع الاجور المقررة للمشتغلين لديها

وهال العراقيين منظر الجيش البريطاني يجوب ميادين بغداد وشوارعها العامة بسياراته ومدرّعاته فصدرت الصحف تحمل هذه الكلمة الرسمية .

« جاءنا من مصدر رسمي أن فخامة السفير البريطاني أبلغ وزارة الخارجية العراقية تمنيات المستر إيدن وزير خارجية الحكومة البريطانية الطيبة نحو العراق، وأعلمها بأنه طلب أن يسجل لدى الحكومة العراقية عزم حكومته على احترام استقلال العراق وكيانه، واستعدادها للتعاون مع الحكومة العراقية فيما يؤدي إلى رفاه العراق والدفاع عنه ضد أي عدوان خارجي » (١)

﴿ بيان آخر من وزارة الدفاع ﴾

لم تجد « رئاسة أركان الجيش » في البيانات التي أصدرتها عن عقد الهدنة بين الجيشين: العراقي والبريطاني أي تأثير في الشعب الهائج المضطرب، فرأت « وزارة الدفاع » أن تأخذ على عاتقها اطلاع الرأي العام على حقيقة الوضع الذي آلت « القضية العراقية » إليه فأصدرت المنشور التالي في اليوم الخامس من حزيران سنة ١٩٤١

أيها الشعب العراقي الكريم

قد يكون بعضكم غير واقف على حقيقة وضع البلاد الخطير، وغير عالم بشدة الأزمة التي اجتازها العراق في خلال الأيام الأخيرة، فمنعاً لدعايات المفسدين التي تضر بمصلحة العراق، وقطعاً لألسنة السوء التي تروج الاشاعات الكاذبة المحاكة من الرتل الخامس، وعمال الأجانب، الذين لا يهدأ لهم بال في مثل هذه الظروف حتى يوقع الشر والفساد بيننا للفت في ساعد الأمة، وهدم دعائم المملكة التي بذلنا الأرواح والأموال في تشييد كيانها فإليكم بالبيان التالي إيضاحاً للموقف

---

(١) جريدة « الزمان » العدد (١١٣٥) بتاريخ ١٣ حزيران ١٩٤١

الوخيم الذي زجت به البلاد .

في يوم الجمعة الماضي في الساعة الثانية عشر ظهراً تلقينا الأنباء الرسمية الصادقة بأن أولئك الذين زجوا البلاد في هذه الحرب الطاحنة ، يتركون واجباتهم وقيادتهم من منتصف الليل فيغادرون العراق في أحرج موقف ، ويلتجئون إلى إيران ، وهم السيد رشيد عالي الكيلاني ، الذي أقام نفسه رئيساً للوزارة مع زملائه الذين سبقه بعضهم إلى الهزيمة ، ووكيل رئيس أركان الجيش ، الفريق أمين زكي سليمان ، والعقيد الركن صلاح الدين الصباغ ، والعقيد الركن كامل شبيب ، والعقيد محمود سلمان ، والعقيد الركن فهمي سعيد ، وغيرهم ، ولم يتخلف منهم سوى السيد يونس السبعاوي الذي تبعهم ظهر ذلك اليوم ، بعد علمه بهزيمة زملائه فاختار الانضمام إليهم في إيران ، فرأى العقيد الركن ، نور الدين محمود ، الذي كان أقدم ضابط في بغداد أن يجمع فوراً أمراء الجيش ، وقادته الموجودين في بغداد ، وفي سوح القتال مع استشارة زعماء الأمة ، وأقطاب البلاد الموجودين في بغداد من رؤساء وزراء ، ووزراء سابقين ، وأعيان ونواب ، وغيرهم من الوجوه ، والاشراف ، للمداولة معهم في الموقف الذي أوقع الجيش والبلاد فيه أولئك المنهزمون ، وبعد المذاكرة تقرر بالإجماع المفاوضة في عقد صلح شريف يضمن استقلال البلاد التام ، وصيانة شرف الجيش ، وبقائه على ما كان عليه ، وإرجاع الأمور إلى مجاريها حسب المعاهدة العراقية – البريطانية ، دون الاخلال بمصلحة البلاد قيد شعرة ، وقد أيد موقفنا هذا قادة الجيش ، وضباطه الذين في سوح القتال ، ولم نتخذ هذا القرار الخطير إلا لمحافظة البقية الباقية من الجيش ، وصيانة المملكة من الكارثة المحتمة ، وبعد المفاوضة اتفق ممثلو الطرفين على الشروط الملخصة أدناه :–

١– إيقاف القتال .
٢– المحافظة على استقلال المملكة التام .
٣– الاحتفاظ بالجيش بكامل معداته ، وسلاحه ، وتجهيزاته كالسابق .
٤– انسحاب الوحدات إلى معسكراتها السلمية .
٥– فتح خط المواصلات حسب نصوص المعاهدة العراقية البريطانية
٦– تسريح الأسرى .
٧– إلقاء القبض على القوات المسلحة للدول الأجنبية المعادية أي الألمان والطليان .

وعليه أوقفنا القتال ، وعادت الأمور إلى مجاريها في جميع أنحاء العراق ، ما عدا الحادث الموضعي المؤسف الذي حدث في بغداد قبل يومين . وليعلم الجميع بأن الجيش بصنوفه ، وأقسامه ، وقيادته ، ووحداته بأسرها متضامن متكاتف في جميع أنحاء المملكة لحفظ سلامة الوطن ،

والدفاع عن استقلال البلاد تحت ظل جلالة الملك المعظم وسمو الوصي الأمير عبد الإله . اهـ [1]

﴿ الهاربون من الجيش ﴾

لم تكد « الوزارة الكيلانية الرابعة » تقرر الانسحاب من العاصمة حتى اختمرت في أذهان بعض القادة والجنود فكرة الهرب من العراق أو تنظيم المقاومة في الموصل ، فسافر إلى إيران وتركية وسورية عدد كبير من هؤلاء لهذه الغاية ، كما ان عدداً آخر ظل يقاتل القوات البريطانية في « لواء الدليم » رغم عقد الهدنة بين الجيشين فلما أخفقت الحركة أخذ معظم المذكورين يعودون إلى العراق ، أما الذين بقوا في سورية وتركية وإيران فقد اعتقلوا فيها من قبل السلطات المحلية والبريطانية ولا سيما بعد تطور الأحوال العالمية

وفي ١٦ حزيران ١٩٤١م أصدرت وزارة الدفاع دعوة إلى الهاربين هذا نصها :

« عندما هرب القواد المسؤولون عن الحركات فجأة ، وتلته فترة المفاوضة ثم تأليف الوزارة ، تغيب بعض نواب الضباط ، وضباط الصف ، والجنود ، بناء على ما حصل لديهم من التباس عن حقيقة الوضع ، وقد أخذ بالعودة إلى وحداتهم أولئك الذين فهموا الوضع بعدئذ ، وبقي قسم قليل يظهر انه متغيب خوف العقاب

« بالنظر إلى الوضع السائد آنذاك قررت وزارة الدفاع إعفاء أولئك المتغيبين من الإجراءات على أن يتم التحاقهم مستصحبين تجهيزاتهم إلى يوم ٢٥ حزيران ١٩٤١ وسيطبق قانون العقوبات العسكري بحق كل من يتخلف عن الالتحاق خلال هذه المدة. ولما كانت وزارة الدفاع قائمة با كمال تشكيلات الوحدات العسكرية تؤمل بأن أولئك الجنود الذين أثبتوا جدارتهم بشرف الجندية يسارعون إلى الانضمام إلى وحداتهم ، ويواصلون الخدمة تحت رايتهم المقدسة » [2]

بغداد ١٦ حزيران ١٩٤١ — وزارة الدفاع —

وانقضت المدة المحددة لعودة المتغيبين ، فلم يعد أحد إلى وحدته ، فأعلنت وزارة الدفاع في ٦ تموز ١٩٤١م انها :

« قررت تمديد المدة إلى ١٥ تموز ١٩٤١م ، وهكذا سوف لا تتخذ أية إجراءات ضد الذين التحقوا خلال تلك المدة ، ولاشك في ان المتغيبين الذين استمروا في تغيبهم خشية العقاب سيسارعون إلى الاستفادة من هذه الفرصة » [3]

وقد انتهت هذه المدة أيضاً ، وانتهت حياة « الوزارة المدفعيه الخامسة » في ٧ تشرين الاول

---

(١) جريدة الزمان العدد ١١٢٩ بتاريخ ٦ حزيران ١٩٤١

(٢) جريدة الزمان العدد ١١٣٩ بتاريخ ١٧ حزيران سنة ١٩٤١

(٣) جريدة الزمان العدد ١١٥٦ بتاريخ ٧ تموز ١٩٤١

من هذه السنة ، ولم يعد من المتغيبين إلا العدد القليل .

✻ مشروعية اعمال الوزارة الكيلانية ✻

رأت « الوزارة المدفعية الخامسة » أن لا بدّ من اتخاذ قرار بعدم مشروعية الامور التي قامت بها « حكومة الدفاع الوطني » و « الوزارة الكيلانية الرابعة » التي أعقبت تلك الحكومة ، فاستطلع وزير العدلية بالوكالة ، ابراهيم كمال ، رأي ديوان التدوين القانوني في وزارته في هـذا الموضوع ، فأصدر الديوان هذا القرار :

معالي الوزير

إشارة إلى كتابكم المؤرخ في ٣/٦/١٩٤١ .

إن المادة (٣٩) من القانون الأساسي نصت على أن يدعو الملك المجلس الى عقد جلساته العادية في أول يوم من تشرين الثاني من كل سنة ، و إذا لم يدع في اليوم المذكور إلى ذلك ، يجتمع بحكم القانون كما وان المادة (٤٠) منه نصت على أن للملك أن يدعو مجلس الامة للالتئام ، بصورة غير اعتيادية ، خارج مدة الاجتماع العادي للبت في امور معينة تذكر عند الدعوة ، ويفض هذا الاجتماع بإرادة ملكية ؛ فيفهم من هذين النصين ان اجتماع مجلس الامة بصورة اعتيادية ، أو بصورة فوق العادة منوط بالملك ، ولا يسوغ لمجلس الامة أن يجتمع من تلقاء نفسه ، إلا في حالة عدم دعوته للاجتماع العادي في اليوم الأول من تشرين الثاني من كل سنة . فاجتماع مجلس الامة بصورة غير اعتيادية يوم الخميس المصادف ١٠ نيسان سنة ١٩٤١ بدعوة من قبل نائب رئيس مجلس النواب ، مخالف لصراحة المادتين المذكورتين ، ولايعتبر اجتماعاً دستورياً . فإذا اجتمع مجلس الامة بصورة دستورية ، فيجب أن تعقد الجلسة المشتركة برئاسة رئيس مجلس الأعيان ، حسب نص المادة ٦٣ من القانون الاساسي . أما قيـام حكومة باسم « حكومة الدفاع الوطني » على اثر مغادرة الوصي العاصمة ، بنتيجة الضغط الحاصل عليه ، فليس لها صبغة دستورية سيما وان الوزارة القائمة خلال تلك المدة لم تقبل استقالتها من جهة دستورية . فبالنظر لما تقدم تعتبر كافة الاعمال التي قامت بها « حكومة الدفاع الوطني » والحكومة التي تلتها ، باطلة من أصلها ، ولا تحتاج إلى إصدار تشريع أو غير ذلك لابطالها ، ويجوز للحكومة الحاضرة أن تؤيـد بعض الاعمال الواقعة خلال تلك المدة ، ان رأت ضرورة تقتضيها المصلحة العامة لذلك ، كما ويجوز اعتبار هذا التأييد من تأريخ وقوع تلك الاعمال وذلك اما بمرسوم ، أو بنظام ، أو بقرار من مجلس الوزراء ، أو بإرادة ملكية ، أو بأوامر وزارية حسب مقتضى الحال ، ولا يعتبر السكوت عن هذه الاعمال بمثابة تأييد .

٣/٦/١٩٤١ « رئيس التدوين القانوني »

﴿ سياسة المراسيم ﴾

نصت الفقرة الثالثة من المادة ال (٢٦) من القانون الاساسي العراقي على انه :

« إذا ظهرت ضرورة أثناء عطلة المجلس لاتخاذ تدابير مستعجلة لحفظ النظام والامن العام ، أو لدفع خطر عام ، أو لصرف مبالغ مستعجلة لم يؤذن بصرفها في الميزانية ، أو بقانون خاص ، أو للقيام بواجبات المعاهدات ، فللملك الحق بإصدار مراسيم بموافقة هيئة الوزراء يكون لها قوة قانونية تقضي باتخاذ التدابير اللازمة بمقتضى الاحوال على ان لا تكون مخالفة لاحكام هذا القانون الاساسي ويجب عرضها جميعاً على مجلس الامة في أول اجتماع . . . الخ » [1]

واستناداً إلى هذا النص الدستوري أصدرت « الوزارة المدفعية الخامسة » أحد عشر مرسوماً خلال مدة بقائها في دست الحكم (من ٢ حزيران ١٩٤١ إلى ٧ تشرين الاول ١٩٤١م) كانت ثلاثة منها لتعديل « قانون الملاك رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠م » وأربعة لإضافة مبالغ إلى ميزانية السنة ١٩٤١–١٩٤٢ المالية [2] وواحد لتعديل مرسوم انضباط موظفي الدولة ، وآخر لوضع ذيل لمرسوم الادارة العرفيه الصادر في سنة ١٩٣٥م بغية تأمين محاكمة القائمين بحوادث الشهرين : نيسان وأيار ١٩٤١م غيابياً ، وثالث لإقصاء الحكام المشتركين في تلك الحوادث عن مناصبهم . أما المرسوم الحادي عشر رقم ٦٣ لسنة ١٩٤١م فقد صدر لتأمين إعادة كبار الضباط المحالين على التقاعد إلى خدمة الجيش مرة اخرى . ولما كان البعض من هذه المراسيم جاء مخالفاً لاحكام القانون الاساسي ، وكان لمرسوم ذيل مرسوم الادارة العرفية ، اقوى صلة بموضوع كتابنا هذا ، فقد اخترنا الاشارة إلى ذلك ونشر بعض النصوص اللازمة لموضوعنا .

---

(١) اصل المادة في ص ٢٦١ من الجزء الأول من الوزارات

(٢) يتضمن المرسوم المرقم ٦٦ لسنة ١٩٤١ صرف مبلغ قدره (٧٥٠٠٠٠) دينار كمنحة إلى الموظفين البريطانيين الذين تضرروا في حوادث الشهرين نيسان وأيار ١٩٤١م وقد ظهر من مناقشات مجلس الأعيان في جلستيه الرابعة والسابعة المنعقدتين في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤١ و ١٢ آذار ١٩٤٢ (ص ٣٤–٣٦و٥٧– ٦٠) ان السفارة البريطانية قد قدرت هذه الأضرار بمئة وعشرين الف دينار فدرست « الوزارة المدفعية الخامسة » هذا الموضوع فلم تجد في القوانين العراقية المرعية ما يسوغ تعويض المتضررين في الحوادث غير المنتظرة ، وارتأت صرف خمسة وسبعين الف دينار كمنحة نهائية وليست كتعويض . فلما تكونت « الوزارة السعيدية السادسة » بعد هذه الوزارة استأنفت السفارة المطالبة بما تبقى من هذا الضرر (وقدره ٤٥٠٠٠ دينار) وكان وزير الداخلية في هذه الوزارة ، صالح جبر ، يقوم بوكالة وزارة الخارجية ايضاً فوافق على صرف هذا المبلغ الاضافي ، ولما جيء بالتشريع النهائي إلى مجلس الأعيان جرت مناقشة حادة بين المدفعي وصالح جبر حول هذه الاضافة فادعى الأول ان المنحة التي صرفتها وزارته (اي ٧٥٠٠٠) كانت كتسوية نهائية ، وادعى الثاني ان السفارة لم تعتبر هذه المنحة كتسوية نهائية ، وانها لا تزال تطالب بما تبقى من الأضرار فقبل المجلس صرف الاضافة مكرها

١- مرسوم تعديل مرسوم انضباط الموظفين

بعد الاطلاع على الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء ، ووافق عليه مجلس الوزراء أمرت بوضع المرسوم الآتي :

المادة الاولى – تضاف الفقرة الآتية إلى آخر المادة الاولى من مرسوم تعديل قانون انضباط موظفي الدولة رقم ٧ لسنة ١٩٣٩ :

« ولمجلس الوزراء أن يعيد النظر في قراره الصادر بفصل الموظف بمقتضى هذه المادة ، ويقرر جواز استخدامه إذا اقتنع بوجود أسباب تدعو إلى ذلك »

المادة الثانية – ينفذ هذا المرسوم من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثالثة – على وزراء الدولة تنفيذ هذا المرسوم الذي يجب عرضه على مجلس الامة في أول اجتماعه .

كتب ببغداد في اليوم الثامن من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٦٠ واليوم الثالث من شهر حزيران سنة ١٩٤١ .

عبد الإله[1]   جميل المدفعي – رئيس الوزراء

وقد عين ، بموجب هذا المرسوم ، السيد احمد الراوي ، مديراً عاماً للشرطة ، وحسن فهمي المدفعي متصرفاً للواء الديوانية[2] وغيرهما من كبار الموظفين الذين كانوا يؤمنون بضرورة خدمة المجهود الحربي البريطاني ، وسبق أن فصلوا من الخدمة للأسباب التي شرحها القانون المختص ، فلما احيل هذا المرسوم إلى مجلس النواب لتصديقه صادق في جلسته الخامسة المنعقدة في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٤١م على قرار لجنته الحقوقية القاضي برفضه وهو :

« اجتمعت اللجنة الحقوقية في الساعة العاشرة زوالية من صباح يوم الاربعاء المصادف ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩٤١ ونظرت في المرسوم رقم ٥٨ لسنة ١٩٤١ رقم ٧ لسنة ١٩٣٩ المرسل ضمن كتاب فخامة رئيس الوزراء المرقم ٤٧٩٨ والمؤرخ في ١٩٤١/١١/١ وحضر معالي وزير الداخلية واستمعت ايضاحاته وملاحظاته ، وقد اتفقت اللجنة على ما يلي :

١ - لم تجد في الأسباب الموجبة لاستصدار هذا المرسوم ما يبرر صدوره بحسب الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون الأساسي .

٢- من وجهة الأساس وجدت أن هذا المرسوم يجعل سلطة مجلس الوزراء بالفصل حسب المرسوم رقم ٧ لسنة ١٩٣٩ لا تأثير لها ، بل ربما يقلل من تأثير قوانين الخدمة والانضباط .

---

(١) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤١ ص ٢٤١-٢٤٢

(٢) راجع ص ٢٣٦ م ٤ من الوزارات

وعليه قررت اللجنة بالاتفاق رفض المرسوم ، وهي توصي المجلس العالي بذلك » [1]

٢- مرسوم ذيل قانون الملاك

لما عجزت الوزارات المتعاقبة عن وضع قانون ثابت للملاك يقضي على الفوضى المستأصلة في تعيين الموظفين ، ونقلهم ، وترفيعهم ، ثم فصلهم ، أو الغاء وظائفهم ، أخذت تلحق بالميزانية جدولا ثابتاً بعدد الموظفين لكل سنة ، فلا يجوز تجاوز عدد وظائف الدولة في تلك السنة العدد المقرر في هذا الجدول ، فاستصدرت الوزارة الجديدة هذا المرسوم :

« لمجلس الوزراء أن يقرر إضافة عدد من الدرجات إلى الجدول (ق) الملحق بقانون الميزانية لسنة ١٩٤١ » [2]

ولما عرض هذا المرسوم على مجلس النواب للمصادقة عليه ، اتخذت « اللجنة الحقوقية » قراراً برفضه وهو :

« لاحظت أكثرية اللجنة أن الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون الأساسي قد حصرت إصدار المراسيم بالضرورات الثلاث الآتية :

الأولى — اتخاذ تدابير مستعجلة لحفظ النظام والأمن العام أو لدفع خطر عام

الثانية — لصرف مبالغ مستعجلة لم يؤذن بصرفها في الميزانية أو بقانون خاص

الثالثة — للقيام بواجبات المعاهدات

« فإصدار هذه المراسيم أثناء عطلة المجلس النيابي لغاية تعديل نص في قانون الملاك ، أو إضافة احكام جديدة عليه لا تنطبق على الفقرات السابقة . . . فلهذه الأسباب ترى أكثرية اللجنة ضرورة رفض هذه المراسيم » [3]

وقد قرر مجلس النواب في جلسته الثالثة المنعقدة في ١٧ تشرين الثاني ١٩٤١ رفض هـذه المراسيم الثلاثة [4] .

٣- مرسوم ذيل مرسوم الادارة العرفية

لما وضعت « الوزارة الهاشمية الثانية » مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ م لم تأخذ بمبدأ إجراء المحاكمة غياباً بحق من يتعذر القبض عليه ، فلما هرب القائمون بانقلاب سنة ١٩٤١ استصدرت « الوزارة المدفعية الخامسة » هذا المرسوم :

---

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤١ ص ٦٤

(٢) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤١ ص ٢٤٢

(٣) اصدرت الوزارة مرسومين آخرين : هما مرسوم رقم ٦١ ومرسوم رقم ٦٤ لسنة ١٩٤١ لتعديل قانون الملاك رقم ٤٠ لسنة ١٩٤١ فأصبحت المراسيم المخالفة ثلاثة

(٤) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤١ ص ٣٣

« بعد الاطلاع على الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون الأساسي ، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووافق عليه مجلس الوزراء أمرت بوضع المرسوم الآتي :

المادة الأولى : إذا لم يتيسر القبض على المتهم ، أو فر بعد القبض عليه ، تجري التعقيبات والتحقيقات والمحاكمات بحقه أمام المجلس العرفي غياباً .

المادة الثانية : قبل البدء بالاجراءات المبينة في المادة الاولى أعلاه ، يجب أن تعلق ورقة التكليف بالحضور على محل إقامة المتهم ، وأن تنشر صورتها في إحدى الجرائد المحلية ، وأن تذاع من محطة البث اللاسلكية العراقية ، إن أمكن ، ويقوم التعليق والنشر والاذاعة مقام التبليغ فإذا لم يحضر المتهم خلال مدة سبعة أيام من تاريخ هذا التبليغ يباشر بالاجراءات المذكورة في المادة السابقة .

المادة الثالثة : يحكم المجلس العرفي العسكري ، بعد تلاوة أوراق التحقيق واستماع الشهادات وطلبات وأقوال المدعي العام ، والمدعي بالحقوق المدنية ، في الجريمة المسندة للمتهم ، وفي التضمينات الناشئة منها ، ويعلن هذا الحكم فوراً حسب الطريقة المبينة في المادة الثانية أعلاه .

المادة الرابعة : ينفذ الحكم المتعلق بالتضمينات فوراً من قبل المجلس العرفي العسكري على أن يقدم المحكوم له كفيلا لمدة ستة أشهر تبتدىء من تاريخ إعلان الحكم ، ويستثنى من هذه الكفالة الحكومة فيما إذا كانت هي المحكوم لها بالتضمين .

المادة الخامسة : إذا حضر المحكوم عليه غياباً ، أو قبض عليه خلال مدة ستة أشهر ، من تاريخ إعلان الحكم الغيابي عليه ، حسب المادة الثالثة من هـذا الذيل ، يعاد النظر في الحكم المذكور من قبل المجلس العرفي العسكري بعد إجراء المحاكمة حسب المادة الرابعة من المرسوم الأصلي[1] وإذا لم يكن المجلس موجوداً لسبب انتهاء الأحكام العرفية فيجتمع المجلس نفسه لغرض إعادة النظر في الحكم المذكور ، وإذا لم يكن ذلك بسبب عدم وجود عضو أو أكثر من أعضائه فيجوز تعيين أعضاء آخرين بدلا منهم .

المادة السادسة : إذا أسفرت النتيجة ، بعد إعادة النظر ، عن تأييد الحكم السابق ، فلا يرد شي من التضمينات الى المحكوم عليه ، وإذا أسفرت عن براءته فيحكم بإعادة التضمينات كلها أو بعضها اليه .

المادة السابعة : إذا توفي المحكوم عليه غياباً خلال مدة الستة أشهر السابق ذكرها ، فلورثته خلال المدة الباقية منها أن يطلبوا إعادة النظر في الفقرة الحكمية المختصه بالتضمينات ، وللمجلس أن يقرر ما يتراءى له .

المادة الثامنة : ينفذ هذا المرسوم من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

---

(١) نص المرسوم الأصلي في ص١٠٢ من المجلد الرابع من الوزارات

المادة التاسعة : على وزراء الداخلية ، والعدلية ، والدفاع ، تنفيذ هذا المرسوم الذي يجب عرضه على مجلس الامة في اجتماعه القادم .

كتب ببغداد في اليوم الثاني والعشرين من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٦٠ واليوم السابع عشر من شهر حزيران سنة ١٩٤١[1] رئيس الوزراء : جميل المدفعي عبدالاله

وزير الداخلية	وزير الخارجية	وزير المالية ووكيل وزير العدلية	وزير الاقتصاد
مصطفى العمري	علي جودة	ابراهيم كمال	نصرة الفارسي
وزير الدفاع	وزير المعارف	وزير الشؤون الاجتماعية	وزير المواصلات والاشغال
نظيف الشاوي	محمد رضا الشبيبي	جعفر حمندي	جلال بابان

وقد صادق مجلس النواب في جلسته المنعقدة في ٢٠ تشرين الثاني عام ١٩٤١م على هـذا المرسوم وشرع « المجلس العرفي العسكري » في إجراء محاكمة القائمين بحركة الشهرين نيسان وأيار من هذه السنة غيابياً .

وكانت السلطات البريطانية بعد اختراقها « حياد ايران » قبضت على فريق من المتهمين بهذه الحوادث في « طهران » فاستاقتهم إلى « روديسيا » في جنوبي افريقيا رغم إعلانهم عن رغبتهم في حضور المحاكمة فاكتسبت الأحكام الغيابية بدقتها القطعية .

خطاب خطير لرئيس الوزراء

لم تضع « الوزارة المدفعية الخامسة » منهاجا لها لأنها كانت وزارة انتقالية تكونت لتنقل البلاد من حالة الحرب إلى حالة السلم غير أن في مساء يوم الأربعاء الموافق ١١ حزيران سنة ١٩٤١ أذاع رئيس الوزراء ، جميل المدفعي ، الخطاب الخطير التالي من دار الإذاعة اللاسلكية للحكومة العراقية ، ثم أمر بطبعه على هيأة كراس وتوزيعه على الانحاء كافة

اخواني العراقيين .

كتب علي في أغلب الأحيان أن أتسلم زمام الحكم في أحرج الأوقات ، ولقـد تسلمت مسؤولية الحكم هذه المرة في أهول ساعة من ساعات تاريخ العراق ، وفي أخطر فتنة تعرضت لها البلاد كادت تودي بها ، وتذهب بكرامتهـا واستقلالها ومصالحها لولا لطف الله وحكمة سمو الامير الوصي ، الذي ضحى براحته ، وعرض نفسه لأشد المخاطر في سبيل صيانة الدستور ، وكيان البلاد ، ولولا تدبير المخلصين وأخص بالذكر منهم النخبة الصالحة من قادة الجيش الأبرار ، الذين بقوا على رأس جنودهم بشرف وثبات

لقد جابهت هذه البلاد فتناً كثيرة ، ومؤامرات مؤلمة خطيرة ، ولكن الله قيض لهـا من

---

(١) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤١م ص ٢٤٣

أنقذها ، فخرجت عزيزة الجانب ، موفورة الكرامة ، بيد ان هذه الفتنة العمياء ، وما سبقها من غفلة ، ووهن ، وتواطؤ ، وما رافقها من غصب ، واستهتار ، كانت أعظم فتنة تستهدف رأس الدولة ، وكيان الأمة ، كما كانت تجربة دنيئة من تجاريب الرتل الخامس ، وتمهيداً لمؤامرات جهنمية أثبتت حوادث الشهور الأخيرة ان العراق الهادئ الهانئ كان هدفاً مباشراً لها ، ويؤسفني أن أصرح لكم ، وللأمم العربية في مختلف الاقطار ، بأن فريقاً من عبيد الحكم الباطل ، والطموح الزائل ، وآخر من الموتورين الذين لم يتورعوا في جعل كيان العراق موضع شفاء غليلهم ، كانا عونا لبعض الجهات الاجنبية المغرضة ، وساعداً لأرتالها على نشر الدعايات ، والكيد للوطن العزيز .

لقد كانت غاية هذه الجهات الاجنبية أن تجعل بلادنا الآمنة ساحة من ساحات القتال ، ومسرحا تمثل عليه رواية اللعب في النار ، فتقلب نعيمنا بؤساً ، ويسرنا عسراً ، وسعادتنا شقاء ، وكل ذلك للتخفيف عن نفسها في ساحات القتال الغربية . وقد رأيتم بأعينكم ، ولمستم بأيديكم ما حل بكم في شهر واحد ، فكيف لو دام ذلك شهراً آخر أو أكثر ؟

اخواني العراقيين :

لقد كان لنا من وضعنا الدولي ، ومركزنا السياسي والعسكري ، ما يجعلنا من أبعد أمم الشرق عن ويلات الحرب ، ولكن محاولات الجهات الاجنبية بذهبهم ، ودعاياتهم ، وغدر المغتصبين اللؤماء ، زجت بلادنا المطمئنة في مأزق حرج نرجو خروجنا منه ظافرين .

ان التدابير القانونية الصارمة سوف تطبق على كل مجرم أثيم ، وقد جئتكم في هذه الساعة مصرحا بأن الحكومة التي اعتزمت بعث الطمأنينة والاستقرار ، واعادة الحياة الدستورية إلى نصابها الطبيعي ، واقفة بالمرصاد ، واضعة نصب عينيها حوادث الفتنة حادثة بعد حادثة ، وانها سوف لا تأخذها رحمة ولا هوادة في تعقيب الجناة ، واستئصال بذورهم ، وتطهير البلاد من اضرارهم ، والقضاء على عناصر الشر والرذيلة والاجرام .

وقبل أن أختم كلمتي هذه أدعوا أبناء الوطن المخلصين إلى الاستمرار في مزاولة أعمالهم ، واستئناف حياتهم المعتادة ، وان يكونوا يداً واحدة لمعاونة الحكومة في تدابيرها و إجراءاتها ، وأنا أسأل الله أن يكون عوناً لنا على تحقيق أهدافنا الوطنية والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته اهـ(١)

ومن الصدف أن يطرأ خلل فني على آلة البث ، أثناء إلقاء هذا البيان الخطير ، فيتوقف الإلقاء خمس دقائق ، ويحتار الناس في تعليل ذلك ، ثم يسأل أحد أقارب الرئيس المدفعي مأمور بدالة التلفون عن سبب التوقف ، فيرد هذا عليه « أن المدفعي قتل » فتنتشر الإشاعات المزعجة « وما اكثر الإشاعات المزعجة يومئذ » ثم يجري التحقيق لمعرفة (عامل التلفون) الذي انطلقت من فمه

(١) جريدة « الزمان » العدد (١١٣٥) بتاريخ ١٣ حزيران ١٩٤١

تلك الكلمة فلم يهتد اليه ، فتقرر الدائرة المختصة فصل عمال التلفون كافة الذين كانوا على البدالة ساعتئذ ، ثم يجري اعتقالهم فيلبثون في « الموقف » زهاء شهرين دون أن تسند اليهم جريمة معينة .

ولقد جاء في خطاب « الرئيس المدفعي » قوله :

« وقد جئتكم في هذه الساعة مصرحاً بأن الحكومة التي اعتزمت بعث الطمأنينة والاستقرار وإعادة الحياة الدستورية إلى نصابها الطبيعي ، واقفة بالمرصاد ، واضعة نصب عينيها حوادث الفتنة حادثة بعد حادثة ، وانها سوف لا تأخذها رحمة ولا هوادة في تعقيب الجناة ، واستئصال بذورهم ، وتطهير البلاد من أضرارهم ، والقضاء على عناصر الشر والرذيلة والاجرام »

فشرعت الوزارات المختصة في فصل البعض من الموظفين ، الذين شايعوا حوادث الشهرين : نيسان وأيار سنة ١٩٤١ من الخدمة في وظائف الدولة ، وشرعت الشرطة في اعتقال البعض من المتهمين بهذه المشايعة ، ولوحظ أن الفصل كان يشمل فريقاً دون فريق ، وان الاعتقال كان يجري على لفيف دون لفيف ، وان المطاردة والتعقيبات اقتصرت على جماعة دون اخرى ، الأمر الذي أدى إلى تذمرات كثيرة ، وتقولات مضرة ، ولم يخف البعض من الوزراء استغرابه من هذا التحيز الظاهر لهـذا فما كادت « الوزارة السعيدية السادسة » تحل محل « الوزارة المدفعية الخامسة » في ٩ تشرين الأول ١٩٤١م حتى توسعت في الفصل والاعتقال ، وصارت تأخـذ الناس بكل شدة ليستقيم العدل .

✻ حوادث وأخبار متنوعة ✻

١ـ شرف جلالة الملك فيصل الثاني عاصمة ملكه ، في اليوم الثالث من حزيران ١٩٤١م ، فاستقبل استقبالا فخما ، وكان جلالته قد غادر بغداد إلى « لواء اربل » في شمال العراق إثر تعرض قصره الملكي إلى قصف الطائرات البريطانية .

٢ـ أحالت « وزارة الدفاع » عدداً كبيراً من الضباط ، من مختلف الرتب ، على التقاعد ، وكان معظمهم من ساهم في حوادث الشهرين نيسان وأيار ١٩٤١م أو كان يؤيد تلك الحوادث أو يعطف على القائمين بها .

٣ـ كانت « الوزارة الكيلانية الرابعة » قد أنهت عقود الموظفين البريطانيين المستخدمين في مختلف الدوائر العراقيـة على أثر حوادث الاصطدام المسلح ، كما فصلت لفيفاً من الموظفين اليهود الذين ثبت لديها قيامهم بأعمال التجسس للانكليز ، فلما تسلمت « الوزارة المدفعية الخامسة » مقاليد الحكم ألغت القرارات الصادرة بإنهاء عقود الموظفين البريطانيين أو فصل اليهود ، وفصلت من الخدمة لفيفاً من الموظفين الذين كانوا يعطفون على حوادث الشهرين المذكورين أو يمالئونها ، كما انها قررت إسقاط الجنسية العراقية عن العلامـة الاستاذ ساطع الحصري ، والدكتور احمد قدري ،

والأستاذ محمد درويش المقدادي وغيرهم من الأساتذة السوريين ، والفلسطينيين ؛ الذين خدموا العراق سنوات عديدة ، وتجنسوا بالجنسية العراقية .

وكان في العراق زهاء مئة مدرس ومدرسة من سورية ، ولبنان ، وفلسطين ، ومصر يخدمون بعقود خاصة فقررت وزارة المعارف إنهاء عقودهم لمشايعتهم حوادث الشهرين « نيسان وأيار »وقد تجاوزعددالموظفين العراقيين الذين فصلوا من الخدمة بسبب تلك الحوادث الالف بين موظف ومستخدم

٤ــ كانت « الوزارة الكيلانية الرابعة » قد طلبت إلى موظفي الدولة ومستخدميها التبرع لسلاح الجو العراقي ، وقد عينت وزارة المالية نسباً ثابتة لهذه التبرعات فحسمت على قوائم الرواتب لشهر أيار ١٩٤١م فلما حلت « الوزارة المدفعية الخامسة » محل تلك الوزارة أمرت بإعادة هذه التبرعات إلى الذين أسقطت من رواتبهم .

٥ــ قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٨ حزيران ١٩٤١م قطع العلاقات بين العراق وإيطالية وفقاً لما جاء في المادة الرابعة من مواد الهدنة التي فرضها الجيش البريطاني على الجيش العراقي في ٣٠ أيار من هذه السنة وقد تم تسفير الهيأة الدبلوماسية الايطالية عن طريق «تل كجك» في مساء اليوم التالي ، وقبض على الرعايا الطليان الصالحين للخدمة العسكرية فارتاحت بريطانية لهذا الإجراء السريع

٦ــ كان القطار بين بغداد والبصرة قد توقف منذ يوم الاصطدام في الثاني من أيار فاستأنف سيره منذ الرابع عشر من حزيران سنة ١٩٤١

٧ــ صدرت الإرادة الملكية في يوم ١٢ حزيران ١٩٤١م بتعيين السيد نوري السعيد وزيراً مفوضاً للعراق في مصر ، وكان عزيز مصر ، الملك فاروق ، قد استدعى وزير العراق المفوض ، تحسين العسكري ، وأعرب له عن اغتباطه وارتياحه لوثبة العراق الجبارة في أيار فكان لا بد من ندب السعيد لاطلاع الفاروق على حقيقة الوضع في العراق .

٨ــ وصل إلى بغداد في يوم ١١ حزيران١٩٤١م الأسرى العراقيون الذين أسرهم الانكليز في « حوادث الحبانية والفلوجة » فكان عددهم (٥٤) ضابطاً و (٥٥٠) بين ضابط صف ، وجندي وقد تسلمتهم « وزارة الدفاع » حسب الأصول وأذاعت السلطات العسكرية البريطانية في الحبانية ــ بهذه المناسبة ــ أن قتلى الجيش العراقي هناك دفنوا حسب السنن الشرعية في الحبانية

٩ــ كان السر كنهان كورنواليس قد عين سفيراً لبريطانية في العراق ، خلفاً للسير بازل نيوتن ووصل إلى بغداد في اليوم الثاني من نيسان١٩٤١م فأخذ يماطل ويسوف في تقديم أوراق اعتماده إلى الوصي الجديد ، الشريف شرف ، فلما دالت أيام ، « حكومة الدفاع الوطني » و « الوزارة الكيلانية الرابعة » قدم أوراقه إلى سمو الامير عبد الإله في يوم ١٤ حزيران ١٩٤١

١٠ ــ قررت « وزارة المعارف » إلغاء استعمال القاب الفتوة في المراسلات ، كما قررت إلغاء « نظام الفتوة » ولم توفد بعثة علمية للتحصيل خارج العراق في هذه السنة « سنة ١٩٤١م »

١١ ــ سرحت « وزارة الدفاع » في يوم ١٤ حزيران سنة ١٩٤١ مواليد العام ١٩١٦م من خدمة الاحتياط التي دعوا إليها قبل شهر

١٢ ــ عاد إلى « الفلوجة » في صباح اليوم العاشر من حزيران موظفو القضاء الذين كانوا قد تركوها اثر احتلالها من قبل الجيش البريطاني في ٢٠؟ أيار ١٩٤١م

١٣ ــ وعاد إلى « البصرة » موظفو اللواء في يوم ١٢ حزيران وكانوا قد غادروه إلى العاصمة في ١٧ أيار سنة ١٩٤١ حسب الاوامر التي أصدرتها إليهم « الوزارة الكيلانية الرابعة » بعد أن احتل الانكليز « العشار » في ٧ أيار من هذه السنة

١٤ ــ كانت « وزارة الاقتصاد » قد فرضت قيوداً خاصة على السكر وبيعه بأسعار معتدلة أيام « الوزارة الكيلانية الرابعة » فألغت الوزارة المشار إليها هذه القيود أيام « الوزارة المدفعية الخامسة » فنشأ عن هذا التدبير ارتفاع سعره ارتفاعاً فاحشاً ، وأدى في النتيجة إلى احتكاره من قبل اليهود ، والمضاربة بأسعاره مدة الحرب

١٥ ــ كانت « مديرية الخزينة البريطانية » قد أخرجت «الدينار العراقي» من حظيرة «الجنيه الاسترليني » على أثر حوادث الاصطدام في ٢ أيار ١٩٤١م الأمر الذي أدى إلى توقف التحويل الخارجي ، وإلى شل الحركة التجارية في بغداد ، فلما ألف المدفعي وزارته الخامسة في ٢ حزيران من هذه السنة سعت لإعادة الدينار إلى الحظيرة المذكورة ، فارتفع الموجود النقدي من خمسة ملايين دينار إلى خمسة وأربعين مليون خلال أيام الحرب

١٦ ــ ألفت « وزارة الاقتصاد » لجاناً لاستيراد الحنطة من خارج العراق وابتياع الميسور منها في الأسواق المحلية بغية مكافحة الارتفاع الذي أصاب أسعارها فكان عمل الوزارة سديداً ، وسعيها مشكوراً

١٧ ــ تحيط بالعاصمة أكواخ وحرائف يسكنها النازحون إليها من الألوية الجنوبية ، ولا سيما من اللواءين العمارة والكوت ، في طلب الرزق ، ويقدر عدد هؤلاء النازحين بستين ألف نسمة جلهم من بني لام والبو محمد ، ولما حدثت حوادث السلب والنهب في بغداد في اليومين ١ و ٢ حزيران ١٩٤١م اشترك فيها هؤلاء الأعراب ، كما اشترك فيها غيرهم ، فقررت « وزارة الداخلية » إعادتهم إلى ألويتهم ، ونتج عن قرارها هذا تعطيل أعمال البناء ، والتحميل ، والكنس ، وخدمة الحدائق ، وغيرها من المهن البسيطة التي كان يزاولها المذكورون وعلى هذا اضطرت « السلطات البريطانية العسكرية » في بغداد ان تستدعيهم إليها مرة اخرى لتأمين سير هذه الأعمال

١٨- توقفت أهم الصحف اليومية كالبلاد ، والاستقلال ، واليوم ، ونحوها عن الصدور ، منذ دخل الجيش البريطاني بغداد في الثاني من حزيران ١٩٤١م ، وصدور قرار منع التجول ثم قرار تحديد أوقات التجوال . فلما هدأت الحالة ، شجعت السلطات المذكورة بعض الموتورين ، وصغار الكتاب، على إصدار صحف جديدة كانت مهمتها الطعن في رجال الحكم السابق، والقذف فيمن ساعده أو شايعه . وكانت هذه الصحف تعيش على المخصصات المعروفة، وعلى ما تنفقه عليها دوائر العلاقات البريطانية، والاستخبارات العسكرية، وكان القائمون ببعض هذه الصحف المرتزقة يخرون كالشهب فيموت أحدهم بالسفلس ، والآخر بالتدرن الرئوي ، والثالث بالزهري ، والرابع بالسحايا الدماغية وما إلى ذلك من الأمراض العفنة ، حتى صفا الجو منهم .

١٩- كانت دائرتا البرق والبريد في « الكوت » و « الحبانية » في جملة دوائر البرق والبريد العراقية ، فلما حدثت حوادث أيار ونيسان ١٩٤١م طردت السلطات البريطانية الموظفين العراقيين في هاتين الدائرتين وجعلتهما في عــداد الدوائر الانكليزية ، كما طردت موظفي البرق والبريد واللاسلكي في « الرطبة » واستولت على دائرتهم .

٢٠- كان علماء الدين في النجف، وكربلا ، والكاظمية، وبغداد ، وعنه ، وراوه ، والحلة، وغيرها قد أفتوا بالجهاد في سبيل الله ، ووجوب مقاتلة البريطانيين الغاصبين ، فلما انتهت حوادث الشهرين بالفشل حاول المتصرفون والقائم مقامون أن يحصلوا على فتاوى جديدة، ضد الفتاوى القديمة فلم يوفقوا إلا قليلا ، فاضطرت الدوائر المختصة إلى استدعاء رؤساء القبائل وشيوخ العشائر إلى العاصمة لعرض الولاء والطاعة لسمو الوصي والاغداق عليهم بالمخصصات والهبات . أما الذين كانوا يخشون الفضيحة أو كانوا يستنكفون قبض النقود فقــد وضعت السلطات البريطانية مقادير من عربات النقل « بأجور اسمية زهيدة » تحت تصرفهم ، فكان الرؤساء يؤجرون هذه العربات بأجور باهظة جداً فيستفيدون من الفرق العظيم بين الأجر الاسمي الزهيد والأجر الفعلي الباهظ .

٢١- اكتشفت الشرطة في منتصف تموز ١٩٤١م مؤامرة لاغتيال رئيس الوزراء ، جميــل المدفعي، فقد تسلق المتآمرون على دار الرئيس من دار وزير خارجيته، علي جودة ، المجاورة لداره، وأطلقوا عدة عيارات نارية لم تصب أحداً ـ والحمد لله ـ فاعتقل زهاء خمسين شخصاً بهذا الحادث وعززت الحراسة في دار الرئيس المدفعي .

٢٢- تكررت الحوادث المؤسفة لأفراد الجيش البريطاني ، ولاسيما في بغداد ، وكان الصبية والموتورون يتعمدون إلقاء الحجارة والأوساخ عليهم فكانت الوزارة تعاني الأمرين من جراء هذه الحركات الاستفزازية ، ولما تفاقم الخطر وضاقت السلطات العسكرية البريطانية ذرعاً بهذه الحوادث ، أصدرت هذه السلطات التحذير التالي :

« ليكن معلوماً لدى الجمهور بأن لدى الحراس والخفراء الموكول اليهم حراسة معسكرات الجيش البريطاني والمناطق التي يشغلها هذا الجيش أوامر بإطلاق النار على أي شخص يرفض إطاعة أوامر الحراس بالوقوف. فعليه ورغبة في تجنب حوادث مكدرة يطلب من الجمهور عدم الاقتراب من تلك المناطق العسكرية في ساعات الظلام »[1]

٢٣ـ نفذ حكم الإعدام شنقاً بصورة علنية في صباح اليوم الثالث عشر من تموز ١٩٤١م في ثلاثة أشخاص من الذين أدانهم المجلس العرفي العسكري في حوادث ١ـ٢ حزيران من هذه السنة وقد جرت محاولة للانتقام من اليهود الذين سببوا إعدام هؤلاء المحكومين ، فأحبطت الشرطة هذه المحاولة .

خطاب لجلالة الملكة وآخر لسمو الوصي

من بين المواضيع التي لا بد من معالجتها في هذا الجزء من الوزارات نشر الخطاب الذي القته جلالة الملكة عن الحوادث المعلومة ونشر خطاب سمو الوصي عن هذه الحوادث، وفيما يلي خطاب جلالة الملكة :

أخواتي !

كان للشعور الرفيع الذي أظهره الشعب العراقي النجيب في إبان الحوادث المؤسفة نحو بيتنا واسرتنا والعرش المفدى تأثير عميق في نفس ولدي صاحب الجلالة الملك، وشقيقي سمو الوصي المعظم، وفي نفسي أنا التي اخاطبكم عن شكرنا وتقديرنا .

أخواتي !

ان القصد من هذا الحفل هو سماع منقبة مولد جدي الأعظم خاتم الأنبياء صلى الله عليه وسلم لترفع اليه تعالى شكرنا على نجاة الوطن العراقي ، والامة الكريمة ، وعلى رأسها البيت المالك، من الكارثة التي كادت تؤدي بهذه البلاد إلى مصير لا يسر المخلصين .

لقد كان مصاب كل فرد من أفراد هذا الوطن مصابنا ، وكارثة كل اسرة هي كارثتنا، وقد شاركناكم في كل الأحزان والآلام فكان مصابنا وحزننا مزدوجاً كما أن صاحب الجلالة الملك قد ساهمنا أتعابنا وآلامنا فقد أدمى قلبه الكريم فراق خاله الشفيق الحنون الذي كان دوماً يرعى جلالته ، ويعمل على كل ما يؤمن راحته ، ويبذل كل جهد ليوفر لجلالته كل هناء وسعادة ، كما أن جلالته لا يشعر بالراحة ، ولا يطمئن قلبه إلى إنسان اكثر من اطمئنانه إلى سمو خاله الذي يرى فيه كل حنان وعطف. فهذا الفراق الوقتي -ولله الحمد- كم آلم نفسه الكريمة، وزاد هذا الألم بعد أن ابعد عنه بعض معلماته ومربياته ثم حرم عليه وعلينا الاتصال بأي قريب أو صديق . وبعد أن اجبرنا

(١) جريدة « الزمان » العدد ١٢٦٣ بتاريخ ١١-١١-١٩٤١

بشكل مؤلم على النزوح عن قصرنا كدنا نصاب بمكروه لولا عناية الله ورعايته . أما وقد زالت هذه النكبة ، وبقي الشعب العراقي ملتفاً حول العرش المفدى ، وبقي العرش خادماً وأميناً لمصلحة هـذا الوطن وسعادة أبنائه فمن حقنا أن نشكر الله مرة ثانية وثالثة على ذلك شكراً منبعثاً من أعماق قلوبنا وأفئدتنا .

إن ولدنا فيصل الثاني ، وهو وديعة غازي ، وفيصل ، والحسين ، بل هو وديعة الله لهذا الشعب النبيل ، تلكأه عنايته تعالى وعاطفة سمو خاله الرقيقة ، ويكتنفه دعاؤكم الصالح الغالي سيكون إن شاء الله عند آمالكم متمماً لرسالة أجداده العظام في خدمة الامة العربية وسعادة أبنائها .

أخواتي !

في الدقيقة التي نعرب فيها عن شكرنا سبحانه وتعالى ، علينا – لرجوع الحق إلى أهله والامور إلى مجاريها – أن لا ننسى أن هناك من أبنائنا الأعزاء من استشهدوا وتركوا أيتاماً وأرامل ، وان هناك من فقدوا عائليهم ومات من يرعاهم ، وان هناك من أقعدهم المصاب عن عملهم ، ومن فقدوا مالهم وما ملكت أيديهم ، فعلينا أن نأخـذ بأيدي هؤلاء المنكوبين ونواسي المصابين ونخفف عنهم ويلاتهم ومصائبهم .

فإذا اقتصر اجتماعنا اليوم على سماع الآي الحكيم ، ومنقبة سيد الكائنات ، والابتهال إلى الله تعالى بأن ينجي العرش والبلاد من كل مصاب ، فسيكون اجتماعنا القادم القريب إن شاء الله للغرض الوطني الانساني والذي ألمعت اليه وكل ثقة بأن ندائي ونداء الوطن في هذا السبيل سينال مساعدة ومساندة ومساهمة المرأة العراقية الكريمة ، بل الشعب العراقي أجمع والله ولي التوفيق ؛ والسلام عليكم ورحمة الله .

* * *

هذا هو الخطاب الذي أذاعته جلالة الملكة في الحفلة التي أقامتها جلالتها في قصر الزهور في يوم ٣٠ حزيران ١٩٤١م . أما الخطاب السياسي الخطير الذي القاه سمو الوصي من دار الاذاعة اللاسلكية العراقية في يوم ١٤ تموز ١٩٤١ فقد نشرناه بنصه في خاتمـة الجزء الخامس من الوزارات لعلاقته بالأحداث الخطيرة التي تناولها ذلك الجزء .

* الوضع المالي والايدي العاطلة *

لاحظ وزير المواصلات والاشغال ، جلال بابان ، أن الوضع المالي في العراق سيؤدي إلى ازدياد الأيدي العاطلة ، فأعـد تقريراً مدللا بالأرقام بوجوب الحصول على مساعدة مالية من جانب الحكومة البريطانية لتلافي الاحتمالات المتوقعة ، وعلى هـذا جرت مفاوضات بين الحكومتين العراقيـة والبريطانية حول منح بريطانيا للعراق منحة قدرها ثلاثة ملايين باون في السنة الأولى

ومليونان في كل سنة تليها على شرط أن تبرهن الحكومة العراقية على احتياجها لمثل هذه المعونة كيا تتمكن الحكومة البريطانية من إقناع مجلس العموم البريطاني بصحة المساعدة وضرورة تشريعها

وكان المستر سوان بوصفه مستشاراً لوزارة الماليـة مقتنعاً بضرورة القيام بمثل هذا العمل إذا اريد للعـراق الصمود في وجه التيارات العالمية وإذا اريد للسياسة البريطانية في الشرق الأوسط النجاح، ولكن مستشار السفارة في بغداد، المستر هولمان، كان يقول أن في إمكان وزير المالية، ابراهيم كمال، أن يصبح رئيساً للوزراء. ويداري الوضع المالي في العـراق بميزانيته العامة دون أن يضطر إلى الاستدانة أو إلى طلب المعونة الخارجية، فكان من الطبيعي أن يتأثر مستشار وزارة المالية بآراء مستشار السفارة فيحبط المشروع في وقت كانت البلاد في ضيق اقتصادي شديد[1] .

* العقيد كامل شبيب بنصل *

يقول المتتبعون لحوادث العراق الاخيرة أن العقيد كامل شبيب يكاد يكون علة العلل في كل ما حدث للعراق مؤخراً فلو أنه أطاع الأمر الذي أصدرته « وزارة الدفاع » في ٢٦ آذار ١٩٤١م بنقله من « بغداد » إلى « الديوانية » لما استطاع زملاؤه العقداء أن يتكتلوا فيقوموا بالانقلاب العسكري في نيسان من هذه السنة

على أن العقيد كامل ما كاد يصل إلى طهران حتى أخذ يشنع على أصحابه، وزملائـه في الانقلاب، بأمل الخلاص من التبعة التي أدت إليهـا حركة الانقلاب، ومن ذلك أنه كتب الكتابين التاليين : أحدهما إلى زميله العقيد سعيد يحيى الخياط والآخر إلى السيد عبد الرزاق منير ولكن بعد فوات الفرصة، وهذا هو نص كتابه إلى زميله الخياط :

طهران ١٩٤١/٦/١٥   مهمانخانة كيلان نو

أخي وعزيزي أبا طارق المحترم

تحية وأشواقاً : بعده علمت من القادمين إلى طهران من الضباط العراقيين أنكم عدتم إلى بغداد بالسلامة فإني أهنئكم على سلامتكم من هذه المصيبة التي حلت بالبلاد

أخي ! أعتقد أنكم تشاركونني إذا قلت أنا لم نألوا جهداً في الحيلولة دون طيش الجماعـة واندفاعهم مع المفتي ورشيد، وكذلك توقعنا أنا وأنت الكارثة التي حلت بنـا وبالبلاد ؟ من جراء تصرفاتهم الفردية، خلافاً لما كنا متحالفين عليه، ولكن شاء القدر أن نلوث بأقذارهم النتنة فالآن أعلمكم يا أبا طارق أن حالتي معهم على أسوأ ما يكون إذ ان رشيد والمفتي القبيح تركونا وثبت للأخوان أنهما لعبا على البلاد وعلينا بعد أن استغلوا خيراتنا والبلاد وان هذا لم يكن بخاف علي وعليك .

---

(١) رواه لنا معالي السيد جلال بابان ، وزير المواصلات الأشغال ، في وزارة المدفعي الخامسة .

أخي أبو طارق اطلب من اخواتكم ان تتوسطوا عند ... ان ينظر للتوسط في قبول عودتي إلى بغداد لأكن قربكم للعمل معاً على تلافي ما قد حصل من الخسران ، اني اكتب لكم هذا آملا من شهامتكم تلبية طلبي إذ به تكونوا قد انقذتموني وعائلتي من الهلاك المحتم نتيجة تصرفات اخوان عدمت الذمة والشهامة عندهم. واخيراً ارجو تقديم احتراماتي إلى الأخ.. والأخ ... وإلى كلمن يسأل عنا ودمتم بخير وعافية .

اني منتظر جواب كتابي بفارغ الصبر ، وكذلك نتيجة مسعاكم في صدد الطلب وعنواني :
« طهران — مهمانخانة كيلان نو : العقيد كامل شبيب » المخلص — كامل شبيب

وهذا نص كتابه الثاني المعنون إلى السيد عبد الرزاق منير

طهران ١٩٤١/٦/١٧

عزيزي ابو فائق حفظه الله

بعد تقديم وافر تحياتي اعرض : اني في طهران ولا شك كغريق يحاول التوسل للنجاة من الغرق فكنت ألتمس الناس في ذاكرتي لأجد من هو أجدر بالالتماس والتوسيط فلم أجد أحداً سواك يا أبا فائق !

سيدي أبو فائق ، اني لا أريد منكم سوى أن تعرفوا براءتي من أعمال رشيد وأعوانه ، وأن تبذلوا جهدكم عند معارفكم من أولوا الشأن للسماح لي بالعودة إلى بغداد دون النظر إلى مايريدوه مني من حساب ، وأنتم كفيلي واني مطمنكم بأني لا أتحرك إلا بأمركم واني سأطلق كل شيء من شأنه يمس بالسياسة . هذا ما استنجدكم عليه وما اريده من شهامتكم لتني على هاوية الدمار انا وعائلتي . واخيراً ارجو قبول احترامي واخلاصي والتلطف بالجواب السريع سيدي ابو فائق المحترم المخلص — كامل شبيب

عنواني : طهران خيابان فردوسي — مهمانخانة كيلان نو — العقيد كامل شبيب

بين القيادة العسكرية والسفارة البريطانية

أثبتنا في نهاية الفصل الأخير من « المجلد الخامس » « من هـذا الكتاب » نصوص شروط الهدنة التي عقدت بين الجيشين العراقي والبريطاني في آخر أيار ١٩٤١م وقد جاء في مقدمة هذه الشروط محافظة الحكومة البريطانية على استقلال العراق وعدم المس بهذا الاستقلال ، واعتبار الحركة التي قامت في البلاد حركة حزب متطرف لا يجوز أن تؤاخذ البلاد بسببه فلما تم للانكليز احتلال العراق وترسيخ أقدامهم فيه ادعت القيادة البريطانية ان البلاد تعتبر مفتوحة فتحاً جديداً ، وان الجيش البريطاني يجب ان يكون صاحب الكلمة المطلقة في البلاد ، وفي كيفية إدارتها .

أما السفارة البريطانية ، وعلى رأسها السفير الجديد السر كورنواليس ، الذي أشغل منصب

وزارة الداخلية العراقية خمسة عشر عاما، فإنه كان يرى في ادعاء القيادة العسكرية خطلا في الرأي وسنة لا يجوز السير بمقتضاها فإذا ما اعتبرت البلاد محتلة احتلالا جديداً فمعنى ذلك ان الحكومة البريطانية تصبح مسؤولة عن حكم البلاد حكما سافراً ، وهذا يتطلب إدارة خاصة ، ونفقات لاقبل لبريطانية بها في مثل تلك الظروف ، وعلى هذا فقد عارضت السفارة نيات القيادة، ووقفت في وجهها موقفا حازما حتى استطاعت أن تحول دون تنفيذ نياتها

ولا ندري ما إذا كانت « السفارة البريطانية » قد فعلت ما فعلته حبا بسواد عيون العراقيين ودفاعا عن استقلالهم ولكن الذي نعلمه هو ان الإدارة في العراق ، بعد احتلال الانكليز إياه في حزيران ١٩٤١م ، كانت إدارة مزدوجة تديرها الأيدي العراقيـة في الظاهر ولكن أيدي البريطانيين كانت تلعب من وراء ستار ، على نحو ما كانت عليه الحالة أيام الانتداب .

﴿ عصيان الشيخ محمود ﴾

كان الشيخ محمود المعروف ، الزعيم الكردي المشهور ، قد ألزم بالاقامة في بغداد منذ بضع سنوات [١] فلما اصطدم الجيشان : العراقي والبريطاني في الثاني من أيار ١٩٤١م كاف بتوجيه نداء إلى أتباعه في « السليمانية » للجهاد ضد الاجنبي كما فعل علماء الدين في سائر أنحاء العراق ، فسوف وماطل ، وما لبث أن توجه إلى الشمال خلسة ، فلما أخفقت الحركة ، أخذ يطالب بتحقيق الأماني الكردية « القديمة » في الحكم الذاتي .

وكانت « العناصر الاجنبية » في العراق تشجع هذه المطالبة وأمثالها لإرباك الوضع العام في البلاد ، وإضعاف هيبة الحكومة لتضطر إلى ممـاشاة تلك العناصر ، ولكن « الوزارة المدفعية الخامسة » وقفت موقفا حازما من الشيخ محمود ، فأنكرت عليه التكلم بما لا يعنيه ، ولا سيما وان قضية فصل كردستان عن العراق أصبحت خبراً من أخبار التاريخ وعلى هذا أوفدت رئيس أركان الجيش ، أمير اللواء محمد أمين العمري ، إلى السليمانية ليقنع الزعيم الكردي بالعودة إلى بغداد ، والكف عن هذه المطاليب فأخفق ، ثم ذهب متصرف لواء السليمانية ، مصطفى القره طاغي ، إلى الشيخ فحمله على الاستسلام ، وحقن الدماء فلم ينجح ، فاضطرت « الوزارة » إلى تجريـد القوات التأديبية اللازمة للقضاء على هذه الحركة ، واستصدرت الارادتين الملكيتين التاليتين في ١٤ تموز ١٩٤١م بإعلان الاحكام العرفية في منطقة الشيخ :

(١) رقم ٣٩٢ أصدرت هذه الإرادة الملكية :

بعد الاطلاع على المادة (١٢٠) من القانون الأساسي ، وبناء على ما عرضه وزيرا الداخلية والدفاع ، ووكيل وزير العدلية ، ووافق عليه مجلس الوزراء :

---

(١) راجع الجزء الاول ص ١٩٩-٢٠٥ والجزء الثاني ص ١٠٨-١١٠ والجزء الثالث ص (١٢٠)

١ - بإعلان الاحكام العرفية في لواء السليمانية إلى حين صدور إرادة ملكية بإنهائها.

٢ - وبتوقيف تطبيق قانون أصول المحاكمات الجزائية، وقانون إدارة الألوية، وقانون الجمعيات، وقانون دعاوى العشائر، وقانون الاجتماعات والتجمعات، وقانون المطبوعات، وقانون انضباط موظفي الدولة، وقانون الخدمة المدنية، وقانون الحكام والقضاة، والقوانين الأخرى، بقدر ما لها من مساس بالاجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الإدارة العرفية في اللواء المذكور حسبما يتراءى لقائد القوات العسكرية المرابطة فيه

على وزيري الداخلية والدفاع، ووكيل وزير العدلية تنفيذ هذه الإرادة.

كتب ببغداد في اليوم العشرين من شهر جمادى الثانية سنة ١٣٦٠ واليوم الرابع عشر من شهر تموز سنة ١٩٤١

عبد الإله[1] جميل المدفعي رئيس الوزراء

وزير الداخلية : مصطفى العمري وزير الدفاع: نظيف الشاوي وكيل وزير العدلية: ابراهيم كمال

(٢) رقم ٤٠٠ أصدرت هذه الارادة الملكية :

بعد الاطلاع على المادة ١٢٠ من القانون الأساسي، وبناء على ما عرضه وزيرا الداخلية والدفاع، ووكيل وزير العدلية :

بأن تكون الادارة الملكية في اللواء المعلن فيه الاحكام العرفية، بموجب الإرادة الملكية المرقمة ٣٩٢ لسنة ١٩٤١ إدارة عسكرية صرفة، وأن يكون قائد القوات العسكرية، المرجع الأعلى لجميع الإدارات فيه، وله صلاحية توزيع الأعمال والسلطات على جميع الموظفين داخل اللواء تبعاً لما يتراءى له .

على وزيري الداخلية والدفاع، ووكيل وزير العدلية تنفيذ هذه الإرادة

كتب ببغداد في اليوم العشرين من شهر جمادى الثانية سنة ١٣٦٠ واليوم الرابع عشر من شهر تموز سنة ١٩٤١

عبد الإله[2] رئيس الوزراء - جميل المدفعي

وكيل وزير العدلية : ابراهيم كمال وزير الداخلية: مصطفى العمري وزير الدفاع: نظيف الشاوي

وفي يوم ٢١ تموز ١٩٤١م صدرت الإرادة الملكية المرقمة (٤٠٨) بتعيين العقيد الاحتياط أحمد حمدي زينل رئيساً، والمقدم الاحتياط علاء الدين جواد الجصان، والرئيس الأول صدقي بن عباس عضوين للمجلس العرفي العسكري في لواء السليمانية كما صدرت الإرادة المرقمة (٤١٥) بتعيين الحاكم عارف علي أصغر وعبد الحميد مدحت عضوين عدليين في المجلس المذكور

---

(١) و(٢) جريدة الوقائع العراقية العدد ١٩٣٦ بتاريخ ١٩ تموز سنة ١٩٤١

لم تنقطع المفاوضات السلمية لحقن الدماء ، رغم إعلان الاحكام العرفية في « لواء السليمانية » والظاهر أن الشيخ محمود أدرك سوء المصير الذي سيلقاه فوافق ، في آخر لحظة ، على شروط الحكومة السخية بأن يبقى في منطقته ، وأن يسمح له بزيارة السليمانية في كل يوم جمعة لأداء فريضة الصلاة في مسجدها الكبير على أن يقلع عن أفكاره ومطاليبه ، وأن يرسل ولده الشيخ لطيف إلى بغداد ليقيم فيها دلالة على حسن نياته ، فانتهت قضيته على هذا الأساس وصدر هذا البيان الحكومي :

« كان قد ترك الشيخ محمود حفيد زاده محل إقامته في العاصمة في دور الفتنة العمياء بناء على ما لقيه من ضغط رجال ذلك العهد ، وأخذ يقوم ببعض الأعمال في لواء السليمانية ، ولما لم تر الحكومة الحاضرة في استمراره على أعماله ما يتفق والمصلحة العامة ، فقد طلبت إليه أن يفرق جموعه ، ويخلد إلى السكينة ، وفرضت عليه شروطا أخرى تتعلق بالأمن والاستقرار في تلك الربوع ، كي لا تضطر للقيام باتخاذ إجراءات ضده . وقد قبل الشيخ المومى إليه جميع الشروط التي فرضت عليه خلافاً لما يروجه بعض دعاة السوء . ولذا فتعتبر الحكومة حركته منتهية واصبحت الامور اعتيادية في السليمانية »[1]

وفي ٢٠ آب من هذه السنة ارتؤي رفع الاحكام العرفية لزوال الاسباب الداعية لإعلانها فصدرت هذه الإرادة الملكية :

رقم ٤٩٨ أصدرت هذه الإرادة الملكية :

بعد الاطلاع على المادة (١٢٠) من القانون الاساسي وبناء على ما عرضه وزيرا الداخلية والدفاع ، ووكيل وزير العدلية ، ووافق عليه مجلس الوزراء ، وبالنظر إلى رجوع الامن إلى نصابه في المنطقة المبينة في الإرادة الملكية المرقمة ٣٩٢ والمؤرخة ٢٠ جمادى الثانية سنة ١٣٦٠ المصادف ١٤ تموز سنة ١٩٤١

أ - بإنهاء الأحكام العرفية المعلنة في المنطقة المبينة أعلاه .

ب - بإلغاء أحكام الإرادتين الملكيتين المرقمتين ٣٩٢ و ٤٠٠ والمؤرختين ٢٠ جمادى الثانية سنة ١٣٦٠ المصادف ١٤ تموز سنة ١٩٤١

على وزيري الداخلية والدفاع ، ووكيل وزير العدلية تنفيذ هذه الإرادة .

كتب ببغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر رجب سنة ١٣٦٠ واليوم العشرين من شهر آب سنة ١٩٤١

عبد الإله[2] رئيس الوزراء — جميل المدفعي

وزير الداخلية : مصطفى العمري وزير الدفاع : نظيف الشاوي وكيل وزير العدلية : ابراهيم كمال

(١) جريدة الزمان العدد ١١٧٧ بتاريخ أول آب ١٩٤١م
(٢) جريدة الوقائع العراقية الرسمية العدد ١٩٤٩ بتاريخ ٣١ آب ١٩٤١م

﴿مقتل قائم مقام سنجار﴾

كانت هنالك منازعة قبلية في قضاء سنجار بين رئيس قبائل شمر ، صفوك الياور ، وبين جماعة من اليزيديين القاطنين في ذلك القضاء حول بعض الأراضي الزراعية ويظهر ان السلطات الادارية في لواء الموصل نهجت نهجاً لم يرض اليزيديين فيها ، فما كان من هؤلاء إلا ان نصبوا كميناً لقائممقام سنجار ، السيد يونس عبد الله ، وكان قد نقل إلى هذا القضاء منذ زمن قريب ، فقتلوه وخمسة من أفراد الشرطة الذين كانوا معه ، فعدت الوزارة هذه الحركة نذيراً للقيام بثورة جديدة ، كالثورة التي قام بها هؤلاء اليزيديون في عام ١٩٣٥م [1] وجردت القوات التأديبية اللازمة لقمع الحركة فوراً .

وسافر وزير الداخلية ، مصطفى العمري ، إلى لواء الموصل في ٩ أيلول ١٩٤١م يصحبه رئيس أركان الجيش ، محمد أمين العمري ، للاشراف على الحركات التأديبية ، والقيام بجولة تفتيشية في ربوع هذا اللواء الجسيم ، وشاء الوزير الحصيف أن يركن إلى أساليبه السياسية في حسم القضية قبل الشروع في الحركات فشاءت العناية الرحمانية أن تهدي المتمردين وتحملهم على الاستسلام إلى الحكومة حقناً للدماء . فأعلنوا عن استعدادهم لتسليم القتلة إلى الحكومة ، دون قيد وشرط ، وعن موافقتهم على ما قد يفرض عليهم من غرامات ونحوها ، فسر الوزير بهذه البادرة ، وعد حل المشكلة سلمياً بادرة تبشر بالخير فوافق على تلك العروض وأصدرت الحكومة البلاغ التالي في ١٦ أيلول ١٩٤١م

<u>بيان رسمي :</u>

كان قد حصل نزاع في قضاء سنجار بين أهالي قريتي « رمبوسي شمالي » و « اجه اسلام » أدى إلى قيام أهالي القرية الاولى بنهب قسم من أغنام أهالي القرية الثانية

وعندما بلغ الحادث قائم مقام القضاء ، السيد يونس عبدالله ، خرج فوراً إلى محل الحادث للتحقيق واسترداد الاغنام المنهوبة غير انه فوجئ بإطلاق النار وهو في الطريق مما أدى بمزيد الأسف إلى استشهاده مع شرطيين

وعلى اثرها قامت الحكومة بإرسال قوة لتأديبهم ، ولكن رؤساءهم انتهزوا فرصة وجود معالي وزير الداخلية في الموصل فحضروا وعرضوا عليه طاعتهم وولاءهم ، وتعهدوا في الوقت نفسه بتسليم المجرمين والغرامات المفروضة عليهم ، وباشروا فعلا بتنفيذ هذا العهد إذ دفعوا القسط الاول من الغرامة وهكذا حسمت القضية ، وعادت الأمور إلى حالتها الطبيعية في قضاء سنجار [2]

---

(١) راجع ص ١٣٩-١٤٤ من الجزء الرابع من الوزارات

(٢) جريدة الزمان العدد ١٢١٩ بتاريخ ١٩ أيلول ١٩٤١

﴿ حركة آل حاتم ﴾

نشرنا في الجزء الرابع من كتابنا هذا [1] بحثاً مفصلا عن « ثورة بني إرجاب » والجهود السلمية التي بذلت لفض النزاع بين « آل حاتم » و « آل مناع » والظاهر ان الاسس التي وضعت في حينه لاستئصال شأفة الخلاف بين هاتين القبيلتين أهملت فعاد الخلاف إلى سابق عهده، وظهرت آثاره في آب من هذه السنة « سنة ١٩٤١ » فقد حصل شجار دموي بين القبيلتين أدى إلى سقوط (٤٩) قتيلا وأكثر من مئة جريح فتداركت قوات الشرطة الأمر وتوجهت بسياراتها المسلحة إلى مواضع القتال لتحول دون توسعه

لم تنشر الوزارة بيانا رسمياً عن هذه الحادثة المفجعة كما فعلت في حادثتي السليمانية وسنجار فبقي أمرها مكتوماً وقد أعلمنا أحد الوزراء في « الوزارة المدفعية الخامسة » أن معالي السيد عبد المهدي المنتفقي بعث برسالة إلى السيد جميل المدفعي من الشطرة يستحسن الاجراءات التي اتخذتها الوزارة في هذا الشأن، الأمر الذي يدل على أن الوزارة كانت على حق في تصرفاتها .

﴿ سير الاحكام العرفية ﴾

لم تكد « الوزارة » تعلن الأحكام العرفية في الثالث من حزيران ١٩٤١م حتى بدأت أعمال الدس، والوقيعة، والشغب، تغشى دواوين الحكومة، ودور المسؤولين، وأخذت « الاخباريات » التي تحمل التواقيع المستعارة، كمخبر صادق، ووطني محايد، وعالم بالحقيقة ... الخ، تنصب على الوزراء وأعضاء المجلس العرفي العسكري انصباب المطر في فصل الشتاء. فكانت أقل وشاية كافية لاعتقال أكبر شخصية، حتى إذا ضاقت المواقف والسجون بالموقوفين عمدت سلطات الأمن إلى حشرهم في الجوامع، والتكايا، ونحوها، مما يتذكره البغداديون، ولا سيما سكان محلة الميدان وما جاورها فلما تضخم عدد الاخباريات لدى المسؤولين أذاع قائد القوات المرابطة في بغداد هذا البيان :

لقد وردت لهذه القيادة عدة إخباريات بتوقيع مستعار : كمخلص أو متأكد أهملناها، وعليه نعلن للجمهور بأن كل إخبارية من هذا النوع سوف لا يلتفت إليها ما لم تكن موقعة باسم المخبر الصحيح، وعنوانه المتصل » [2]

١٤ حزيران ١٩٤١ قائد القوات العسكرية المرابطة في بغداد — الزعيم اسماعيل ابراهيم

وقد أكد لنا متصرف لواء بغداد، السيد عبد الحميد عبد المجيد، أن عدد الاخباريات التي ترسل إليه يومياً كان يفوق عدد الرسائل الواردة عليه من دوائر الدولة كافة في كل يوم

---

(١) ص ١٥٠ من الجزء الرابع من الوزارات وما يليها

(٢) جريدة الزمان العدد ١١٣٧ بتاريخ ١٥ حزيران سنة ١٩٤١

على أن « قيادة القوات العسكرية المرابطة في بغداد » رأت أن تقضي على هذا الفساد السافر فقررت أن تعيد إلى المحاكم المختصة الجرائم التي تقع لحسمها وفق القوانين الجارية ، وأن يستثنى من ذلك الجرائم التي يجب عرضها على المجلس العرفي العسكري ، فأصدرت هذا البيان في الرابع عشر من شهر حزيران سنة ١٩٤١م :

« بالاستناد إلى المادة العاشرة من مرسوم الإدارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ وبعد الاطلاع على الارادتين الملكيتين المرقمتين ٢٥٥ و٢٥٦ لسنة ١٩٤١

آ - أمرت بأن ترى كافة الأفعال الجرمية ، في المنطقة المعلنة فيها الإدارة العرفية من قبل المحاكم العدلية والادارية (كل حسب اختصاصها) بموجب القوانين ، غير الافعال الجرمية المدرجة أدناه ، التي يكون النظر فيها من اختصاص المجلس العرفي العسكري وهي :

أولا - الجرائم المبينة في مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ وتعديلاته

ثانياً - الجرائم المبينة في الباب السابع من قانون العقوبات البغدادي المواد ٦١ إلى ٦٦

ثالثاً - الجرائم المبينة في كل من الأبواب الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من القانون المذكور

رابعاً - الجرائم المبينة في المواد ١٠٧ و ١١٠ و ١١٢ و ١٢١ و ١٢٣ و و ١٢٤ و١٢٥ و ٢٦٠ من القانون المذكور

خامساً - الجرائم المبينة في الباب الثاني عشر من القانون المذكور

سادساً - الجرائم المبينه في المواد٣٠٦ إلى٣١٩من الباب الحادي والثلاثين من القانون المذكور

سابعاً - الجرائم المبينة في المادة ٢٧ من نظام دعاوى العشائر .

ب - مع مراعاة الفقرة السابعه يستمر في الوقت الحاضر جميع الموظفين على مزاولة سلطاتهم القانونية»[1]

قائد القوات العسكرية العراقيه المرابطة في منطقة بغداد

على ان الاجراءات التي كان يطلب من « المجلس العرفي العسكري » اتخاذها لم تلق التأييد المطلق من أعضائه كافة ، يدلنا على ذلك كثرة التغيرات والتبدلات التي طرأت على هيأة هذا المجلس . ففي يوم ٥ تموز ١٩٤١م صدرت الارادة الملكية بتعيين « الزعيم عباس فضلي » قائداً للقوات المرابطة بدلا من « الزعيم اسماعيل ابراهيم » وفي ٨ من هذا الشهر صدرت الإرادة بتعيين المقدم حمدي حسن محل المقدم طاهر محمد في عضوية المجلس ، وفي ١١ آب حل الحاكم عبد العزيز الخياط محل الحاكم مصطفى عزت ، وفي ١٣ منه حل الرئيس الأول عبد الله رفعت محل المقدم حمدي حسن ، وفي ١٩ منه حل المقدم محمد على سعيد ، محل المقدم ناجي عبد الرزاق ، وفي ٢٥

(١) جريده الزمان العدد ١١٣٧ بتاريخ ١٠ حزيران ١٩٤١

آب أيضاً عين الحاكم مراد الشاوي بدلا من الحاكم محمد فهمي الجراح ، وفي يوم ١٤ أيلول عين الحاكم عبد الحميد مدحت بدلا من الحاكم الشاوي المومى إليه . . . الخ

و إلى جانب الاحكام التي كان يصدرها المجلس العرفي بالاعدام ، والسجن ، والغرامة ، كان متصرفو الألوية يصدرون أحكام السجن لمدد طويلة حسب الصلاحيات المخولة لهم وقد استمر الحال على هذا المنوال إلى سنة ١٩٤٦

بين ايران والعراق

قلنا في موضع آخر ان الجيوش البريطانية اتخذت بغداد « قاعدة حربية » لتموين ساحات القتال بالجند وبالعتاد وكانت حكومة الرايخ الألمانية قد عقدت مع « الاتحاد السوفياتي » معاهدة عسكرية في ٢٥ آب سنة ١٩٣٩ ولكنها – لأسباب لا تزال مجهولة – شهرت الحرب عليه في آب ١٩٤١م فانتهزت انكلتره هذه الفرصة وقررت إمداد الاتحاد السوفياتي » بكل المساعدات الممكنة ، مادية كانت أم معنوية ، كما قررت « الولايات المتحدة الامركيـة » المساهمة في هذه المساعدة أيضاً لا حباً بالاتحاد السوفياتي بل مساعدة له على مواصلة القتال لقهر المانيه عدوة بريطانية واميركه وروسية

وكان لا بد لهذه المساعدة من المرور عبر العراق ، فقام الجيش البريطاني في بغداد بتأسيس خطوط للمواصلات بين العراق وايران ، ولما كانت طهران ، وسائر مدن ايران الرئيسية ، ملأى بالاختصاصيين والتجار الألمان ، اتخذت الحكومة البريطانية من مجهود هؤلاء في ايران مسوغاً لاختراق « حياد ايران » وتأمين ايصال المعدات الحربيـة إلى الاتحاد السوفياتي بفائق السرعة وبالكتمان ، ففي يوم ٢٤ آب سنة ١٩٤١ زحف الجيش البريطاني من الاراضي العراقية المتاخمة للحدود الايرانية على المدن الايرانية الرئيسية ، وفي الوقت نفسه زحفت الجيوش الروسية فقامت القوات الايرانية بواجب الدفاع عن بلادها فلم تستطع الصمود أمام جيشين عظيمين مجهزين بأحدث الأسلحة وأضخمها فاستسلمت بعد ساعات ، واضطر شاه ايران ، رضا بهلوي ، إلى التنازل عن العرش لولده محمد رضا بهلوي ، وغادر بلاده منفياً من قبل سلطات الاحتلال البريطانية

ومما يذكر بهذه المناسبة أن الجيش البريطاني كان يكتسح كل عرقلة يصادفها في طريق زحفه على ايران ، ومن ذلك أنه ، اراد ان يشغل « ربايا الجيش العراقي » الكائنة على الحدود العراقية الايرانية في المواضع المسماة « المندرية » فطلب القائد البريطاني إلى الرئيس العسكري العراقي في تلك الربايا أن يتخلى الجيش العراقي عنها فرد عليه هذا أنه مرتبط بمقر الجيش العراقي في « جلولاء » فلا بد من أن يصدر هذا « المقر » الأمر المطلوب بالاخلاء ، ولما أفهمه القائد البريطاني بأنه مستعد

لأن يتحمل مسؤولية هذا العمل ، أصر الرئيس العراقي على الرفض فما كان من القائد الا أن أطلق نار مسدسه عليه فالقاه قتيلا ، وما كان من العريف العراقي ، الذي كان مع الرئيس ، إلا أن شهر مسدسه على القاتل فصرعه فوراً فحصلت مناوشات بين أفراد الجيشين : العراقي والبريطاني أسفرت عن وقوع عدة إصابات في الطرفين وعلى أثر ذلك حلقت بعض الطائرات البريطانية في الجو واذيع هذا البيان .

« ان الجيش الانكليزي والجيش العراقي هما عائلــة واحدة لا فرق بين الجندي العراقي والانكليزي ، ولكن سوء التفاهم الذي حدث قد باد في الحال فيرجى السكينة والهدوء »

وبمناسبة اعتلاء جلالة محمد رضا شاه عرش ايران بدلا من أبيه « رضا شاه بهلوي » تبودلت هاتان البرقيتان :

جلالة الملك فيصل الثاني ملك العراق المعظم بغداد

اخي العزيز المعظم

أعلم جلالتكم بكل احترام أنه نظراً لتنازل والدي العظيم شاهنشــاه رضا شاه بهلوي عن العرش في ٢٥ من شهر بور ١٣٢٠ ووفقاً لما جاء في القانون الاساسي فقد اشغلت العرش في نفس اليوم ولي اليقين التام باخلاص في سبيل ترفيه واعلاء شأن شعبي لكيما ينتج ذلك نتائج حسنة ولي الثقة التامة بأن جلالتكم سوف تظهرون صداقتكم الثمينة لي تجاه حكمي وارجو من جلالتكم أن تطمأنوا بأني سأستمر على ادامة العلاقات الصحيحة بين البلدين

إني أدعو من أجل سعادة جلالتكم والعائلة المالكة العراقيــة الجليلة وأرجو أن تتقبلوا ما في الصداقة الاخوية الصميمة .

اخوكم الصميم

محمد رضا بهلوي

حضرة صاحب الجلالة محمد رضا بهلوي شاهنشاه ايران طهران .

أخي العزيز العظيم

تلقيت برقية جلالتكم المنبئــة باعتلائكم عرش والدكم المعظم واني باسم صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ابادر فابعث إلى جلالتكم بتهانئي الخالصة راجيا لكم حكماً طويلا وسعيداً واني أؤكد لجلالتكم الصداقة الصميمة التي يكنها البيت المالك العراقي ولن ندخر وسعا لتقوية العلاقات الحسنة بين بلدينا وفي الختام ارجو من جلالتكم قبول تهنيــاتي القلبية لسعادة ورفاه البيت المالك الايراني وشعبكم النبيل .

الوصي عبد الإله

* كتب ورسائل *

كانت « حكومة الدفاع الوطني » قد اختارت الاستاذ محمد صديق شنشل مديراً عاماً للدعاية فنظم الدعاية للعراق تنظيما كان موضع الاعجاب والتقدير، فلما تكونت «الوزارة المدفعية الخامسة» في ٢ حزيران ١٩٤١م اختارت معاون مدير الكمرك، السيد نور الدين، مديراً عاماً للدعاية، بدلا من الأستاذ شنشل، وكانت ظروف الوزارة واحتلال الانكليز للعراق احتلالا جديداً — بعد حوادث الاصطدام — يتطلب قلب الدعاية للعراق إلى دعاية ضد العهد الماضي وأصحابه الذين غادروا العراق إلى إيران وتركية بعد أن تركوا الجيش وحده في ميادين القتال ينازل القوات البريطانية التي تفوق عدة وعدداً فصارت الصحف والنشرات تصدر وهي ملأى بالقذف والسب في رجال ذلك العصر « إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم »

وفي الوقت نفسه فإن « السفارة البريطانيه » كانت قد طلبت السماح لها بنشر بعض الرسائل المشينة لدول المحور فأبت « الوزارة الكيلانية الثالثة » في حينه إقرار هذا الطلب فلما تصرمت أيام تلك الوزارة، وتبدل الوضع، صارت هذه الرسائل تنتشر انتشاراً واسعاً، وكان بعضها ولاسيما رسائل التقدم لاخوان الفضيلة، يتضمن قذفاً في رجالات العراق، ومساً بكرامة المغفور له الملك غازي، فأبت شهامة الرئيس المدفعي السماح للسفارة بالاستمرار على نشر هذه الرسائل البذيئة فمنعها منعاً باتا بعد أن أفسدت النفوس وشوهت الحقائق

على أن الرسائل التي تولى طبعها بعض العراقيين لم تكن أقل ضرراً من تلك، ولاسيما كتاب « بين شهرين » لأحد مأموري النفوس، وكتاب « المحنة » لأحد المدرسين، ورسالة «المعاهدات في الاسلام» لأحد الحكام، ورسائل « الفتنة العمياء » لأحد المسيحيين الموصليين، ورسالة « شعور الصدق في عون الحق » لأحد الشاميين، وكتيب «بين عهدين» لأحد المرتزقة من النجديين الفارين إلى العراق، وغيرها من الكتب والرسائل التي عرف الناس حقيقة أمرها

وإلى جانب هذه الرسائل والنشرات كانت توزع على الأعيان، والنواب، والوزراء، والكبار، رسائل مغفلة من التواقيع تتضمن الطعن في هيأة الوزارة القائمة، والشتم للمتعاونين مع المحتلين، وقد جدت الشرطة لمعرفة أصحاب هذه الرسائل المغفلة فلم تهتد إلى أحد، فاضطرت إلى جمع الدفاتر الامتحانية لطلاب المدارس الرسمية للاهتداء إلى مرتكبي هذه المخالفات ولكن بدون جدوى

وللحق نقول أن الوزارة سعت كثيراً لتخفيف حملات الشتم والقذف في القائمين بحوادث الشهرين نيسان وأيار ١٩٤١م، ولكن الدعايات التي كانت تنظمها الدوائر البريطانية، والنفقات التي كانت تبذل في هذا السبيل كانت من السعة والانتشار بحيث لم تتمكن السلطات الحكومية من

الوقوف في وجهها ، ولا سيا بعد أن أصبحت هذه الدوائر تسيطر على الصغيرة والكبيرة من أمور البلاد ، وتنفق على الدعاية و إغراء البسطاء بدون حساب ، وبكلمة أعم نقول إن « بيرون مدير العلاقات البريطانية العامة في بغداد كان المدير العام الفعلي للدعاية يوجهها كيف يشاء ، ويلعب بها كما يشاء

﴿ استقالة وزير المالية ﴾

أعرب سمو الوصي الامير عبد الإله عن رغبته في أن يكافأ معالي السيد صالح جبر على الخدمات التي أسداها لسموه أثناء التجائه إلى البصرة في أوائل نيسان ١٩٣١م، وذلك بأن يوسد منصب « رئاسة الديوان الملكي » الذي شغر بسفر السيد عبد القادر الكيلاني إلى إيران ، فلما عرضت هذه الرغبة على مجلس الوزراء قال وزير المالية ، ابراهيم كال ، إن منصب رئيس الديوان الملكي لا يختلف عن أي منصب وزاري آخر ، وأنه غير مستعد للتعاون مع وزارة يكون صالح جبر أحدأعضائها ، فاختير السيد عباس مهدي رئيساً للديوان

وأعرب سمو الوصي عن رغبته – بعد أيام – في أن يعين صالح جبر « مديراً عاماً للجمارك والمكوس فلم يقر وزير المالية هذه الرغبة أيضاً

وسافر السفير البريطاني ، السر كورنواليس ، إلى سورية ولبنان بعد أيام فناب منابه مستشار السفارة ، المستر هولمان ، فاجتمع هذا ذات يوم بوزير المالية ، ابراهيم كال ، وأعرب له عن أسفه لعدم تعاون « الوزارة المدفعية الخامسة » مع « السفارة البريطانية » تعاونا واسعا وأضاف إلى ذلك قوله ان السفارة ترى لو ان وزير المالية في هذه الوزارة هو المهيمن على سياسة العراق لأسدى إلى العراق ، وإلى الحكومة البريطانية خدمات جلى اشخصيته اللامعة ، وفعالياته المعهودة

والظاهر أن الوزير ابراهيم كال آمن بأقوال النائب هولمان ، وجزم بإمكان توليه رئاسة الوزراء فصار يتذمر أمام أقطاب السفارة ويبدي عدم ارتياحه لسياسة « الوزارة المدفعية » ازاء الهدامين والمخربين – كما كان يصفهم – فلما نقل حديثه هذا إلى سمو الوصي ثم إلى رئيس الوزراء انتهز الرئيس المدفعي أول جلسة عقدت لمجلس الوزراء فقال :

« إن سياسة الاتزان والتعقل هي السياسة الرشيدة التي يجب أن تتبع في البلاد ، وأن سياسة البطش والشدة تتطلب وجود قوة حكومية ظاهرة ، ومساندة شعبية سافرة ، والمجلس يعلم – علم اليقين – بأنه لا الشعب يساند الحكومة في إجراءاتها ولا القوة التي يجب الارتكاز إليها ميسورة لديها ، وأنه يخالف كل رأي يدعو إلى الغلظة مع الشعب »

فاندفع وزير المالية ، ابراهيم كال ، من محله وقال « يظهر ان سياسة الشدة التي يرى هو ضرورة انتهاجها لا يؤمن بها الرئيس المدفعي » وما لبث أن صار يتهكم على أقوال رئيسه بعد

أن فهم بأنه هو المقصود بالذات من الكلام الذي أدلى به رئيسه في هذه الجلسة فاستقال من منصبه بأن رفع إليه هذا الكتاب :

حضرة صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم

لقد ظهر لي من مناقشة بعض المسائل العامة في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد اليوم ان هنالك اختلافاً ظاهراً ما بين فخامتكم وبيني مما لا يمكن معه تأمين التآزر المطلوب لذا أرى من واجبي أن أقدم استقالتي لأفسح المجال للعمل وفق ما تعتقدونه فخامتكم صالحاً والله تعالى أسأل أن يوفقكم لخدمة البلاد واقبلوا فائق الاحترام

٢ أيلول ١٩٤١ المخلص : ابراهيم كمال وزير المالية



وزير المالية المستقيل : ابراهيم كمال

فصدرت الارادة الملكية بقبول استقالته في ٩ أيلول ١٩٤١م كما صدرت الإرادة الملكية في هذا اليوم بإسناد منصب وزارة المالية بالوكالة إلى وزير الخارجية ، علي جودة ، ومنصب وزارة العدلية بالوكالة إلى وزير الشؤون الاجتماعية ، جعفر حمندي

وفي يوم ٢١ من هذا الشهر رفع رئيس الوزراء ، جميل المدفعي ، كتاب استقالة وزارته إلى سمو الوصي ، فكلف وزير المالية المستقيل ، ابراهيم كمال ، بالتهيؤ لتكوين وزارة جديدة ، ففاتح كلا من السادة : جلال بابان ، ونصرة الفارسي ، والتشريفاتي السيد باقر سركشك ، وتوفيق النائب ، ومعروف جياووك ، والسيد عبد المهدي ، والسيد صالح جبر ، الذي رفض أن يقر تعيينه مديراً عاماً للكمارك ، في موضوع الدخول في وزارته

وبلغ الحرص بابراهيم كمال على تكوين الوزارة أن أعرب عن رغبته في جعل خصمه نوري باشا السعيد وزيراً للخارجية في وزارته وبعث السيد جمال بابان إلى السفير البريطاني ليقنعه بذلك - على ما أخبرنا به السيد جمال - ولكن السفير البريطاني أبى إقرار هذه المحاولة وسرعان ما اتضح للوزير المستقيل أن التكليف لا يعدو كونه أضغاث أحلام فأخذت تنتابه الأمراض المنوعة حتى

وافاه أجله في بيروت في ٣١ تموز سنة ١٩٤٧

﴿ استقالة الوزارة ﴾

في انكلترة جماعة كبيرة من السياسيين تعتقد أن لبريطانيا فضلا على العراق كبيراً ، بوصفها الدولة التي أنشأته ، وسعت لإدخاله في حظيرة « عصبة الامم » وفي العراق لفيف من الساسة يعتقد أن العراق مدين لبريطانيا بإنشائه ، وتكونه ، واستقلاله ، وأن حوادث الشهرين : نيسان وأيار ١٩٤١م إن دلت على شيء فإنما تدل على نكران للجميل لا يستسيغه الوفاء العربي .

ولما تم للانكليز فتح العراق في الثاني من حزيران من هذه السنة، مهد هذا الفريق من الساسة فتح المواصلات للجيوش البريطانية، اعتقاداً منه بأن ذلك ينطبق على معاهدة عام ١٩٣٠م انطباقاً تاماً ، ولكن الأمر لم يقتصر على فتح طرق المواصلات حسب ، وإنما كان على الوزارة أن تبت في طلبات كثيرة لهذه الجيوش .

طلبت « السلطات البريطانية » فرض جزية حربية عن حركات أيار ١٩٤١ العسكرية فردت الوزارة على هذا الطلب أن الانكليز صرحوا مراراً عديدة بأن الحوادث المذكورة كانت حوادث فردية قام بها حزب صغير متطرف، فليس من الصحيح أن يؤاخذ شعب كبير العدد بجريرة « حزب صغير متطرف » واكتفت الوزارة بإصدار المرسوم رقم (٦٦) لسنة ١٩٤١ القاضي بتخصيص (٧٥٠٠٠) دينار كتعويضات للبريطانيين الذين تضرروا بتلك الحوادث .

وطلبت السلطات المذكورة فرض غرامة حربية على « مدينة الناصرية » حيث قتل فيها ضابط الاستخبارات البريطاني « جفرس » يوم ٢٩ أيار ١٩٤١م ، فردت الوزارة على هـذا الطلب بأن القاتل معروف ، وقد جرت محاكمته واعدم شنقاً ، فلا مسوغ لمؤاخذة بلدة برمتها بجريمة شخص نال عقابه القانوني .

وادعت السلطات البريطانية أن الإجراءات التي اتخذتها « الوزارة المدفعية الخامسة » بحق القائمين بحوادث الشهرين : نيسان ومايس لم تكن متناسبة مع أهمية هذه الحوادث وخطورتها . فأجابت الوزارة أن الحكومة جمعت بين اللين والشدة ، وأنها نقلت المملكة من « حالة الحرب » إلى « حالة السلم » بأقل كلفة فلا موجب للاغراق في القصاص .

وشاءت « الوزارة » أن تطالب « الحليفة » بتسليح الجيش العراقي ، وجعله قادراً على القيـام بواجباته في مثل هذه الظروف الحرجة ، فاعتذرت السلطات البريطانية عن إجابة الطلب — على عادتها — بعدم وجود سلاح فائض .

وكان السيد المدفعي زاهداً في الحكم ، راغباً عنه ، ميالا إلى السلم ، فعرض على سمو الوصي رغبته في الاستقالة من رئاسة الوزراء ، فكان سموه يطلب اليه التريث والاصطبار، حتى إذا ضاق

الرئيس بالحوادث ذرعاً كتب ما يلي :

بغداد في ٢١ ايلول سنة ١٩٤١

سيدي صاحب السمو الوصي على العرش المعظم

تأكيداً لمعروضاتي الشفهية في أوائل الشهر الحالي !

تعلمون سموكم بالظروف المضطربة التي اضطرتنا أنا وزملائي إلى تحمل المسؤولية فيها بقصد إعادة الأمن والاستقرار في البلاد ، رغم ما كنت عليه من تعب وانحراف في الصحة أما الآن ، وقد عادت الامور إلى مجاريها الطبيعية ، والأمن والاستقرار إلى نصابهما ، والحمد لله أراني مضطراً لأن أعرض على سموكم صعوبة استمراري في مزاولة شؤون الدولة نظراً لظروفي الخاصة السالفة الذكر

لذا أرجو التفضل بتهيئة الهيئة الوزارية التي ستخلفنا . حيث انني سأعمل جهدي على الاستمرار في مزاولة إدارة الدولة إلى آخر الشهر الحالي على الاكثر – أو أي يوم آخر يتم فيه تأليف الوزارة الجديدة قبل ذلك التاريخ – اذ أنني لا اجد من المصلحة ان تمر فترة بين استقالتي ، وتأليف الوزارة الجديدة في مثل ظروفنا الحاضرة

هذا واني لأشكر سموكم على العطف السامي الذي شملتمونا به طول مدة اضطلاعنا بأعباء المسؤولية واني لا زلت عبدكم المطيع : جميل لمدفعي

عزيزي جميل المدفعي :

اخذت كتاب استقالتكم المؤرخ في ١٩٤١/٩/٢١ بعد تحملكم عبء المسؤولية في أحرج الظروف وأدقها ، بيد انه لا يسعني في هذا الصدد الا الافصاح عن عميق أسفي إلى تخليكم عن منصب رئاسة الوزارة ، خصوصاً في هذه الظروف التي تحتاج إلى خبرتكم ودرايتكم .

ولا بد لي في هذه الحالة من الاشادة بما بذلتموه أنتم وزملاؤكم من جهود جليلة في سبيل خدمة البلاد ، وبعث الطمأنينة والاستقرار ، وأرجو أن تعلموا بأن قبولي استقالتكم لا يمنعني من تقديري العظيم لكم كما وأن تستمروا على تدوير شؤون الدولة ريثما يتم تأليف الوزارة الجديدة

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الخامس عشر من شهر رمضان سنة الف وثلاثمائة وستين الهجرية الموافق اليوم السابع من شهر تشرين الاول سنة الف وتسعمائة واحدى واربعين الميلادية . عبد الإله الوصي

الوزارة السعيدية السادسة

﴿ تمهيد ﴾

كان من المقرر أن يكون نوري باشا السعيد أول رئيس وزارة في العراق ،بعد عودة سمو الأمير عبد الإله إليه و إشغاله منصب الوصاية من جديد على نقل البلاد من حالة الحرب ، إلى حالة السلم بيسر ، وبأقل كلفة ممكنة ، دفعها إلى تكليف السيد جميل المدفعي للقيام بهذه المهمة فلما أتمها على الوجه المطلوب ، وهدأت الأحوال العامة هدوءاً نسبياً ، وترك المدفعي الحكم بصورة نهائية استدعي نوري باشا من القاهرة و كلف بتكوين « الوزارة المأمولة » فوجه سمو الوصي إليه هذا الكتاب :

وزيري الافخم نوري السعيد !

بناء على استقالة فخامة جميل المدفعي من منصب رئاسة الوزراء ، نظراً إلى ما نعهده فيكم من دراية و إخلاص ، فقد قر رأينا أن نعهد إليكم برئاسة الوزراء على أن تنتخبوا زملاءكم ، وتعرضوا أسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم السابع عشر من شهر رمضان سنة الف وثلثمائة وستين الهجرية ، الموافق لليوم التاسع من شهر تشرين الأول سنة الف وتسعمائة و إحدى وأربعين الميلادية

عبد الإله

﴿ هيأة الوزارة ﴾

وكانت مهمة نوري السعيد صعبة جداً ، فإن سياسته كانت تستهدف تصفية الحساب مع القائمين بحوادث الشهرين : نيسان وأيار ١٩٤١م تصفية عادلة ، لا يراعى فيها الالتماس والمحسوبية، ولا تتأثر بصلات المودة والعلاقات الشخصية ، كما كانت تستهدف تطبيق معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م نصاً وروحا مهما كلفه الأمر .

وكانت للانكليز مصالح خاصة قد لا تمت إلى المعاهدة المذكورة بأية صلة ، ولكن لها علاقتها بالمجهود الحربي ، و إذا قلنا « المجهود الحربي » فمعنى ذلك التضحية بكل ما يمكن التضحية به في سبيل هذا المجهود ، وصيانته من كل عرقلة .

وعلى هذا اختار الرئيس السعيد زملاءه من الذين اكتووا بنار حوادث الشهرين المذكورين ،

أمام الصفحة (٤٢)

الوزارة السعيدية السادسة

رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة
نوري السعيد

وزير الداخلية ووزير الخارجية بالوكالة
صالح جبر

وزير المالية
علي ممتاز الدفتري

وزير العدلية
صادق البصام

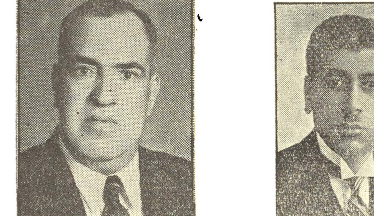
وزير المواصلات والأشغال * محمد أمين زكي



وزير الاقتصاد * عبد المهدي



وزير الشؤون الاجتماعية * جمال بابان



وزير المعارف * تحسين علي

ومن المشهود لهم بالحزم والمقدرة ومضي العزيمة ، وكان بين هؤلاء ثلاثة من أعضاء « وزارة العميد الهاشمي » التي طوح بها حادث هذين الشهرين وهم السادة : صادق البصام وعبد المهدي، وعلي ممتاز الدفتري ، ولم يستوزر لأول مرة غير وزير المعارف تحسين علي ، الذي كان متصرفاً للواء الموصل واكتوى بتلك النار أيضاً ، وهكذا تم تكوين « الوزارة السعيدية السادسة » في ٩ تشرين الأول ١٩٤١ من :

١ـ نوري السعيد : رئيساً للوزراء ووكيلا للدفاع
٢ـ صالح جبر : وزيراً للداخلية ووكيلا للخارجية
٣ـ علي ممتاز : وزيراً للمالية
٤ـ صادق البصام : وزيراً للعدلية
٥ـ تحسين علي : وزيراً للمعارف
٦ـ محمد أمين زكي : وزيراً للمواصلات والأشغال
٧ـ جمال بابان : وزيراً للشؤون الاجتماعية
٨ عبد المهدي : وزيراً للاقتصاد

❋ أول كلمة لرئيس الوزراء ❋

وفيما يلي أول كلمة نطق بها رئيس الوزراء في حفلة الاستيزار :

« أرجو أن ترفعوا إلى مولاي حضرة صاحب السمو الوصي على العرش المعظم جزيل شكري وامتناني على الثقة الغالية التي تفضل سموه فأولاني إياها ، وأرجو أن تؤكدوا لسموه أن هذه الثقة هي أعظم مستند لي في القيام بأعباء المسؤولية واني أسأل الله تعالى أن يوفقني إلى تحقيق حسن ظن مولاي ، وأن يحرس صاحب الجلالة الملك المعظم بعين عنايته

إن ما تستهدفه الوزارة هي خدمة البلاد بكل الوسائل التي توصلها إلى أهدافها السلمية ، التي يصبو إليها الجميع ، فأرجو من اخواني الموظفين أن يقوموا بواجباتهم بالنزاهة والاخلاص التامين ، ليتسنى لنا الخدمة على أحسن وجه ، وإني أضرع إلى الله أن يمدنا جميعا بتوفيقه تحت ظل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم » اهـ

❋ منهاج الوزارة ❋

لم تضع الوزارة منهاجاً لأعمالها ، جريا على العادة التي كانت متبعة من قبل ، فأعد رئيس الوزراء خطابا موجزاً أمر فأذيع من محطة البث اللاسلكية في مساء يوم ١١ تشرين الأول ١٩٤١ ـ أي بعد تكوينه الوزارة بيومين ـ هذا نصه :

* * *

جرت العادة أن تقدم كل وزارة منهاجا تبسط فيه خططها والأهداف التي تقصدها . وقد قامت الوزارات العراقية، منذ تأسيس الحكم الوطني، بنشر مناهج اطلع عليها الرأي العام في حينها ولكن معظم هذه المناهج كان عاماً غامضاً في كثير من نواحيه .

أما المناهج الوزارية القليلة التي استهدفت أغراضا واضحة معينة ، فندر أن طبقت بأجمعها ، بل طبق ما تيسر تطبيقه من الاغراض المعينة فيها ، وظل الباقي معلقا بتأثير الظروف والعوامل المختلفة .

وإذا كان ذلك شأن مناهج الوزارات التي تولت الحكم في ظروف عالمية عادية ، فما عسى أن يكون منهاج وزارتنا ، وقد تقلدت زمام الأمور وسط أعظم وأعنف حرب شهدها العالم بين جبهتين دوليتين تتنازعان السيادة في تقرير مصير العالم .

والعراق بضيق مساحته ، وقلة عدد سكانه ، وحداثة عهده بالاستقلال ، لا يستطيع ـ مهما عمل ـ أن يربأ بتفكيره ، وبمرافقه ومصالحه ، عن التأثر بهذا الصراع العالمي المريع .

ومما يزيد في حراجة موقف العراق من هذه الناحية ، ابتلاؤه في السنوات الاخيرة ببضع فئات من المغامرين ، الذين إذا أحسنوا شيئا فإنما يحسنون غش البسطاء واستغلالهم ، وهدم البلاد وتخريبها إشباعا لمطامعهم ، وتطمينا لشهواتهم .

وقد حاولت هذه الفئات انتهاز الفرص غير مرة ، وسددت إلى الوطن ـ تحت ستار الوطنية ـ ضربات قاضية إن كان قد نجا منها بفضل الله تعالى وبجهود المخلصين من زعمائه وأبنائه البررة ، فإنه لم يسلم من جراحها الدامية التي أنهكت قواه ، وألحقت به من الأضرار في النواحي الوطنية ، والاخلاقية ، والسياسية ، والاقتصادية وغيرها ، ما نسأل الله أن يعين المخلصين على معالجتها ، وإنقاذ العراق من أخطارها وعواقبها .

ففي ظروف عامة ، كالظروف العالمية الراهنة ، وفي ظروف خاصة كظروف العراق بعد خروجه من المهالك التي زجته فيها تلك الفئات المستهترة ، وازاء مستقبل قاتم تكتنفه الظلمات من كل جانب ، كالمستقبل الذي يجابهه العالم ، ليس بالهين على وزارة تحرص على التمسك بالحقائق وتأنف الغش والتمويه ، أن تضع منهاجا صريحا بأهداف معينة ، وأغراض محدودة واضحة قبل أن تحسب لكل أمر حسابه .

وفي الحقيقة ان العراق ـ في ظروفه الراهنة ـ أحوج ما يكون إلى توجيه أهم جهوده إلى الامرين الجوهريين التاليين :

الأول ـ اتقاء وتخفيف الأضرار الناجمة عن تيار الموقف العالمي المتأزم ، ذلك التيار الذي لا يستطيع العراق أن يغير مجراه .

الثاني ـ الاعتصام بالحكمة والتبصر ورباطة الجأش ، والعمل على توحيد صفوف الوطنيين على اختلاف ميولهم ومشاربهم ، وتوجيه جهودهم إلى ما فيه خير العراق ومصلحته .

وقد سبق للعراق أن جنى ثمار مثل هذه السياسة الرشيدة التي تجلب دائما الخير لأي شعب يتمسك

بها حتى في الظروف الاعتيادية، وعلى ضوء هذه الحقائق نستطيع أن نحدد أغراضنا وأهدافنا كما يلي :

١- السياسة الخارجية

ان خير خطة نسير عليها في سياستنا الخارجية هي توثيق و إنماء صلاتنا بالأقطار العربية ، والدول المجاورة والصديقة، والحرص على تنفيذ المعاهدة المنعقدة بيننا وبين حليفتنا بريطانية العظمى

وهذه السياسة الرشيدة هي التي خطها لنا زعيمنا الاعظم ، المغفور له الملك فيصل الأول ، وأجمع عليها العراقيون ، وسارت عليها الوزارات كافة ، وكانت موضع تقدير أرقى الاقطار العربية التي تمنت انتهاج سياسة مثلها

وقد أيد هذه السياسة حتى تلك الفئات الخارجة على القانون ، إذ صرحت مراراً بعزمها على تطبيق المعاهدة نصا وروحا

٢- السياسة الداخلية

إن مثلنا الاعلى هو إزالة كل ما من شأنه أن يفرق كلمة الامة وذلك بغية جمع الكلمة ، وتقوية المملكة من هذه الناحية ، والقضاء على روح الدجل والتضليل .

وسنوجه جهودنا إلى رفع مستوى الادارة ، ومن ضمنها الشرطة ، وبث روح الطمأنينة والعدل ورفع مستوى التهذيب والتعليم في المعارف ، و إعارتها الاهتمام الذي يستحقانه ، والتوفير في النفقات في مثل هذه الازمة العالمية الصعبة التي قلبت الاعتبارات المالية رأسا على عقب ، ليس لدى الدول فحسب ، بل ولدى الافراد أنفسهم، وجعل الحكومة نموذجا ماثلا في هذا المضمار، وسيعتنى في أثناء ذلك بالاستمرار على إنجاز الاعمال العمرانية الحاضرة ، والقيام بما يمكن القيام به من أعمال جديدة ستعلن في حينها

أما الجيش فإن الضرورة تقضي بتعزيزه وتقويته من الناحيتين : المادية والروحية ، وبإزالة كل ما من شأنه أن يجعله آلة بيد المستهترين ، الذين يبعدونه عن واجبه الأصلي وهو الوقوف عند الحدود التي تجعل منه حارسا للعرش والوطن

وسينشر منهاج الوزارة الذي يحتوي على هذه الاسس على صورة مفصلة بمناسبة خطاب العرش عند افتتاح مجلس الامة .

وقبل أن أنهي بياني هذا أود أن أنوه بالخدمات الجليلة التي أسدتها الوزارة السابقة للبلاد ، ولا سيما رئيسها أخي السيد جميل المدفعي الذي أقدم على الاضطلاع بأعباء المسؤولية في أشد الظروف حراجة والله المسؤول أن يوفقنا جميعا إلى خدمة البلاد بإرشاد صاحب السمو الوصي على العرش تحت ظل صاحب الجلالة الملك المفدى اه [1]

---

(١) جريدة الزمان العدد ١٢٣٩ بتاريخ ١٢ تشرين الأول ١٩٤١

﴿ اجتماع مجلس الامة ﴾

دعي « مجلس الامة العراقي » إلى عقد اجتماعه الاعتيادي الثالث لدورته الانتخابية التاسعة في اليوم الأول من شهر تشرين الثاني من سنة ١٩٤١م الموافق ١١ شوال سنة ١٣٦٠ وقد افتتحه سمو الأمير عبد الإله ، الوصي على العرش، حسب الاصول والمراسيم المرعية ، والقى خطاب العرش الذي أعدته « الوزارة السعيدية السادسة » وبعد أن تفرق أعضاء المجلس انتخب الأعيان السيد محمد الصدر رئيساً لمجلسهم ، وانتخب النواب السيد حمدي الباجه جي رئيساً لمجلسهم

وفي يوم أول كانون الأول ١٩٤١م صدرت الارادة الملكية المرقمة (٧٤٩) والمؤرخة ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤١بأن يؤجل مجلس النواب جلساته شهراً ونصف الشهر اعتباراً من ١ كانون الاول من هذه السنة ، وفي ١٥ نيسان ١٩٤٢ صدرت الارادة الملكية بتمديد مدة اجتماع هذا المجلس شهراً كاملا . فتكون مدة الاجتماع قد بلغت خمسة أشهر عقد مجلس الأعيان خلالها(١٧) جلسة وعقد مجلس النواب خلالها (٤٩) جلسة وفيما يلي «خطاب العرش» الذي افتتح به هذا الاجتماع :

﴿ خطاب العرش ﴾

حضرات الاعيان والنواب

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم العالي متمنين للبلاد في اجتماعكم هذا كل خير وتوفيق .

بسطنا في خطابنا الذي أذيع على الرأي العام في ١٤ تموز الماضي بعض الحوادث التي تقدمت الحركة الهدامة التي قام بها رشيد عالي وأعوانه . وقد شاهدتم فصول تلك الحركة واطلعتم على أدوارها التي لم يسلم من شرورها حتى مجلسكم العالي . ولا شك في أنكم تشعرون بما لا تزال تعانيه الامة من نتائج الكارثة التي حلت بالبلاد من جراء هذه الحركة الطائشة المنبعثة عن الخداع والتضليل والمدفوعة بالطمع والانانية والمستهدفة خدمة مصالح الاجنبي الذي اشترى ضمائر القائمين بها . ومما يؤسف له ان ان تلك الحركة لم تنته بالفشل المريع الذي كان مقدراً لها إلا بعد أن ألحقت بالبلاد أضراراً فادحة وقضت على عدد كبير من النفوس البريئة .

وقد قامت حكومتنا في عهد الوزارة السابقة بالتحقيق في بعض الاعمال المؤلمة التي سببتها تلك الحركة واودعت نتائج التحقيق إلى المحاكم ليأخذ العدل فيها مجراه . ان تتابع الحوادث قد برهن على ان التساهل في الماضي في معاقبة المنتهكين الدستور والقوانين أدى إلى تعريض البلاد لمخاطر جسيمة . ولا شك في أن أي تساهل أو اهمال آخر قد يقضي على كيان المملكة لا سمح الله لذلك يحتم الواجب معاقبة كل من تسول له نفسه إلحاق الضرر بالبلاد عن طريق التضليل والخداع

ويترتب على الجميع الاعتصام بالدستور والتمسك بالقوانين والاخذ بكل ما من شأنه انماء الروح الوطنية والشعور القومي الصحيح إذ بذلك يتعزز استقلال بلادنا وتقوى روح الحرية ويمهد الطريق امام الامة لاستئناف سيرها الطبيعي متحدة نحو أهدافها السامية ومثلها العليا ويزول كل ما يعترض طريقها من عوامل الضعف والتردد .

ومما لا ريب فيه انه لو اعتصمت البلاد بالدستور والقوانين وعملت بشعورها الوطني لنجت من الويلات الخطرة التي تعرضت لها في السنوات الاخيرة ولما انفسح المجال أمام بعض الفئات المغامرة لاستخدام الجيش الذي صرفت عليه البلاد المبالغ الطائلة وأعدته للدفاع عن كيانها في تنفيذ ارادة شخصية ومطامع اجنبية ولما وقعت تلك المآسي المؤلمة .

ايها السادة

ان سياسة حكومتنا في امورها الخارجية منبعثة عن تقاليد هذه البلاد وتاريخها وهي تستهدف دائماً توثيق وانماء صلاتنا الودية بالاقطار العربية الشقيقة والدول المجاورة والصديقة مع الحرص على تنفيذ المعاهدة المنعقدة بينها وبين حليفتها بريطانيا العظمى وهذه السياسة هي السياسة التي اجمع عليها العراقيون وسارت عليها الوزارات العراقية كافة وكانت دائماً موضع تقدير ارقى الاقطار العربية .

ونرى من الواجب ان نتقدم بالشكر إلى حليفتنا بريطانيا العظمى على النوايا الحسنة التي اعلنتها والوعود الصريحة التي قطعتها على لسان رئيس وزرائها ووزير خارجيتها باستقلال الاقطار العربية التي تأخر تحقيق استقلالها واننا واثقون من ان هذه الوعود ستنفذ على الوجه الذي يطمن رغبات تلك الاقطار في نيل حريتها واستقلالها .

حضرات الاعيان والنواب .

ان الموقف العالمي قد تطور تطوراً محسوساً منذ افتتاح مجلسكم العالي في العام المنصرم حيث وقفت إلى جانب حليفتنا بريطانيا العظمى دول كبرى جديدة . فاصبح الدفاع ضد العدوان ولا سيما إذا امتد إلى الميادين الشرقية ميسوراً ومطمناً و إذا لم يقع ما ليس في الحسبان من عوامل تقصر من اجل الحرب فلربما استمرت مدة اطول مما كان مقدراً لها عند نشوبها . لذلك يتحتم علينا ان نزيد استعداداتنا ونتخذ التدابير التي من شأنها أن تخفف الاضرار الناجمة عن طبيعة الحرب وينحصر معظم هذه التدابير في تنظيم شؤون المعيشة والاقتصاد وغير ذلك من وسائل الدفاع التي تدرأ بها الاخطار عن بلادنا العزيزة

فمن أهم الامور التي ستعنى بها حكومتنا معالجة الضائقة الاقتصادية وذلك بجعل التوريد قيد مراقبة الحكومة وقد أعدت لائحة لتأمين هذه الغاية ستعرض على مجلسكم . وكذلك تهيأت وسائط النقل لجلب الحاجيات الضرورية من الخارج وقد اتخذت التدابير لتحقيق هذا الغرض

وكذلك الضرب على ايدي المحتكرين الذين يهتمون بمصالحهم الخاصة دون المصالح العامة وانعاش تصدير المنتوجات العراقية بعد تأمين حاجة البلاد منها تأميناً كاملا .

اما وسائل الدفاع فسيكون في مقدمتها تقوية الجيش بتعزيزه من الناحيتين المادية والروحية وازالة عوامل الضعف التي تسربت اليه في السنوات الاخيرة واستئصال كل ما من شأنه ان يجعله آلة بيد المستهترين الذين يبعدونه عن واجبه الاصلي النبيل وهو الوقوف عند الحدود التي تجعل منه حارساً اميناً للعرش والوطن وستعمل حكومتنا على رفع مستوى التعليم والتهذيب في المعارف وتعيرهما الاهتمام الذي يستحقانه . ان الحوادث قد أثبتت ان التعليم عندنا قد وجهته بعض الايدي المغرضة توجيهاً مغلوطاً لا يتفق ومصلحة البلاد فاستغلت هذه الايدي مراكزها التعليمية استغلالا ضاراً وساقت أولادنا وافلاذ أكبادنا إلى تفكير اساء إلى سمعة البلاد الثقافية والوطنية . لذلك كان لزاماً على حكومتنا اعادة توجيه التعليم وجهته الصحيحة لجعله مطمنا لحاجة البلاد إلى تكوين نشء سليم التفكير متين الاخلاق منصرف بكليته إلى العلم الصحيح وغير متأثر بالمؤثرات المضرة أما سياسة حكومتنا الداخلية فتتلخص بتوطيد دعائم الامن والقضاء على عوامل الفساد واستئصال جذور الدعايات الضارة والاعتناء بتطبيق القوانين بروح العدل ورفع مستوى الادارة وتقوية روح المسؤولية واداء الواجب بين الموظفين والاعتناء بشؤون العشائر وتهيئة الوسائل لتوسيع استفادتها من الخدمات العامة واصلاح الشرطة وتزييد كفايتها واعدادها للقيام بواجبها على احسن وجه وتنظيم البلديات ومساعدتها على اداء الخدمات المكلفة بها ولا سيما تجهيز المدن والقصبات بالمياه الصالحة للشرب والاهتمام بالصحافة لتكون بمستوى تستطيع معه أن تخدم البلاد خدمة نافعة وتوجه الشعب إلى ما فيه خير المملكة وسعادتها .

أما سياسة حكومتنا المالية فتستهدف التوفير والاقتصاد وعدم التوسع في التشكيلات وتأمين التوازن بين المصروفات والايرادات الاعتيادية والاستمرار على تخصيص ايرادات النفط للمشاريع العمرانية الرئيسية وذلك لانجاز المشاريع الرئيسية التي شرع فيها والمشاريع الجديدة التي تقتضيها الضرورة ومعالجة الوضع المالي على صورة تضمن الاستقرار والطمأنينة في الظروف العالمية المرتبكة ومساعدة صغار الموظفين والمستخدمين بقدر ما تسمح به ميزانية الدولة .

حضرات الاعيان والنواب

ان من أهم الاهداف التي ترمي اليها حكومتنا العناية بالتعليم الطبي ورفع مستواه وتشجيع نطاق الوقاية ومكافحة الامراض المستوطنة والعناية بشؤون العمال والزراع الاجتماعية واصلاح دوائر النفوس والسجون وتنظيم شؤونها وكذلك ستهتم الحكومة بتوزيع العدل وبتقوية الثقة بالقضاء وذلك بتزييد كفاية المؤسسات القضائية وبتوسيع التحقيق القضائي وتنظيم شؤون الادعاء

العام والاحصاء القضائي ودوائر الاجراء. وباصلاح القوانين العدلية بجعلها اكثر ملاءمة لحاجات البلاد هذا وانا على ثقة من ان مجلسكم العالي سيعالج القضايا التي ستعرضها عليكم حكومتنا بكل دراية واخلاص.

وقبل أن ننهي خطابنا هذا لا يسعنا إلا أن نعرب عن جزيل شكرنا لحليفتنا بريطانيا العظمى والحكومة الولايات المتحدة الاميركية والدول الاخرى الصديقة ونخص بالذكر الجارة العزيزة الجمهورية التركية وعلى رأسها فخامة عصمت اينونو والحكومة الملكية المصرية والمملكة العربية السعودية وحكومة الشرق العربي وعلى رأسها عمنا العزيز صاحب السمو الملكي الامير عبد الله المعظم وذلك على الموقف الودي النبيل الذي وقفته دولهم ازاء العراق في محنته الاخيرة. والله اسأل أن يلهمنا ما فيه الخير والتوفيق تحت ظل سيدنا صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المعظم اه[1]

❊ المناقشة حول خطاب العرش ❊

لما شرع « مجلس الامة » بفرعيه: مجلس الأعيان، ومجلس النواب في إعداد « الصيغة الجوابية » على « خطاب العرش » جرت مناقشات حول الأحداث السياسية الخطيرة التي أشار اليها الخطاب المشار اليه نقتطف منها ما يلي :

قال العين الحاج عبد المحسن شلاش :

« شاء القدر أن تكون لنا هذه الحوادث عبرة وعظة، كغيرها من الحوادث الماضية، غير أني لا أتردد في القول بأن المسؤولية تتوجه ولاشك على جميع الوزارات التي تعاقبت على الحكم بعد وفاة المرحوم الملك فيصل الأول، ولا أتردد من توجيه أكثر المسؤوليات على فخامة رئيس الوزراء الحالي ـ نوري السعيد ـ لعلمي بأنه أطلع من غيره، وأكثر معلومات، وأشد اتصالا، وهذه المسؤوليات إنما تتوجه عليه من تدخله مع الجماعات، والأحزاب السياسية، والأفراد التي سماها عناصر الشر، وهذا التدخل وإن كان عن حسن نية، ولاشك، ولكن ليعلم فخامته أن الضرر من تدخله معهم أكثر من النفع»[2]

وقال العين محمود صبحي الدفتري :

« ان هذا الاجتماع ـ الاجتماع الذي دبرته حكومة الدفاع الوطني في ١٠ نيسان ١٩٤١ ـ قد وقع حسبما سمعت ومن حسن الطالع أني لم أكن من الحاضرين فيه، فضم اكثر من ثمانين عضواً بما فيهم أحد المسؤولين اليوم، وحوى أقل من النصاب الشرعي لمجلس الأعيان، إذ حضره ستة من زملائنا، واجتمعوا في قاعة المجلس الكبرى، وقرروا ذلك القرار الخطير الذي تناول تشكيلات

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤١/٤٢ ص ١-٢

(٢) محاضر مجلس الأعيان [الاجتماع العادي السادس عشر لسنة ٤١-٤٢ ص ١١]

الدولة في جوهرها ، والقيت بصدده الخطب ، وعلا التصفيق ، وفض الاجتماع ، وها ان مجلس النواب في اجتماعه الذي عقد قبل يومين قد قرر عدم مشروعية ذلك الاجتماع »[1]

هذا خلاصة ما جرى في (مجلس الأعيان) أما في (مجلس النواب) فقد قال نائب الموصل ابراهيم عطار باشي :

« تناول خطاب العرش الحركة الهدامة التي لم يسلم من شرورها حتى مجلسنا هذا . نعم ان العراق أيها السادة في أثناء السنوات الخمس الأخيرة قد جابه حوادث خطيرة كادت تهدد كيانه ، تمر عليه في كل سنة ، ويجتازها بالألطاف الربانية ، ومع كل أسف كانت المرحلة الأخيرة أشدها خطورة ، وقد أحس بها كل من تتبع سيرها ومراميها ، وان مجلس الأمة أول من أحس بخطورتها عند مارأى تصرفات رشيد عالي وأعوانه . . . وبذلك تمَّ لهم ما أرادوا من تآمرهم على الدستور ، فضربوه ضربة في الصميم . . . وسيطروا على جميع مراكز الحكومة في العاصمة ، والألوية ، وبعد أن قضوا على الدستور لم يبق قانون ولا نظام »[2]

وقال السيد توفيق السويدي ، نائب بغداد ، ومن رؤساء الوزراء البارزين :

« يجب علينا أيها السادة أن لا نفرط كثيراً وندخل في الشخصيات ، بل أن نعالج الموضوع بصورة عامة . . . أنا اطلعت على قضايا كثيرة من بعض أعضاء المجلس العالي بأنهم كانوا قد صارحوا الحكومة السابقة – حكومة الدفاع الوطني – بأن عملها باطل وفظ ، وان اجتماع المجلس غير دستوري ، فتقبلت هذه الصراحة ، وعذرت هؤلاء النواب ، بالرغم من غطرستها ، وعندما قيل لها اننا معذورون في عدم حضور المجلس وغيره ، لم يصدر منها شيء . اننا لا نريد أن ندخل في هذه التفاصيل لأنها تؤدي إلى فلسفة كثيرة طويلة . . . يجب علينا أن نسد هـذا الباب ونفكر مع أرباب الحل والعقد ماذا نصنع حتى لا تتكرر هذه المهازل »[3]

وقال الشيخ فريق المزهر ، نائب الديوانية :

« لقد تطرّق الزملاء المحترمون إلى حوادث لم يكن شيء منها سرياً يحتاج إلى بيان ، وكل ما في ذلك العهد من أعمـال جرت هي كلها علنية ، سواء اكانت من مخالفات قبل التئام المجلس العالي أو عند حدوث الفتنة أو حين التئام المجلس العالي وحقيقة صحيح ما تفضل به حضرة الزميل عطار باشي من كون اجتماع المجلس غير قانوني ، وترؤس الياسري غير قانوني ، ومقررات المجلس في تلك الجلسة لم يكن لها ثمن لأنها غير قانونية »[4]

---

(١) محاضر مجلس الأعيان [الاجتماع العادي السادس عشر لسنة ٤١-٤٢ ص ١١]

(٢) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤١-١٩٤٢م ص ٢١-٢٢

(٣) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤١-١٩٤٢ ص ٢٤ وكلام السويدي هذا ينطبق على الواقع كل الانطباق

(٤) المصدر نفسه ص ٢٢

وأخيراً وضعت الصيغة الجوابية على خطاب العرش فقبلت ، وهي :

« إن مجلسنا يحمد الله على توفقكم بإعادة الحياة الدستورية وافتتاح اجتماعه الحالي ، بعد القضاء على الحركة الهدامة التي لم يسلم مجلس الامة من عدوانها ، بإرغام أعضائه على الاجتماع اجتماعاً غير مشروع . وفي وقت يقدر المجلس التضحيات والجهود التي بذلتموها سموكم في إنقاذ العراق من محنة أنزلتها به فئة قليلة دفعتها المطامع الشخصية ، والدسائس الأجنبية ، يثق كل الثقة بأن العدل سيأخذ مجراه في محاكمة القائمين بالحركة تطميناً لضمير الامة ، ومنعاً لتكرار مثل هذه الحوادث القاسية .

ورجاؤنا أن تنجز الحكومة كل ما جاء في الخطاب السامي في خدمة المملكة ، مما تتطلبه مصلحة الشعب الحريص كل الحرص على أن يبقى بمأمن من الكوارث التي تنتاب العالم اليوم ، وفياً بعهوده لحلفائه ، وفق ما تقتضيه المحالفات نصاً وروحاً ، ونسأله تعالى أن يصون البلاد ويسعدها في ظل صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ، ورعاية سموكم »(١)

رئيس اللجنة : سلمان البراك المقرر : جميل عبدالوهاب عضو : بهاء الدين سعيد

عضو : عبد الهادي الظاهر عضو : أمجد العمري عضو : رفائيل بطي

فصل واعتقال

عمدت « الوزارة الجديدة » إلى سياسة تصفية الحساب بكل حياد ، ففصلت « وزارة الداخلية » لفيفاً من المتصرفين ، والقائم مقامين ، ومدراء النواحي ، وسائر الموظفين الذين شايعوا حوادث الشهرين نيسان وأيار ١٩٤١م من الخدمة في الحكومة ، وحذت بقية الوزارات حذو هذه الوزارة في فصل موظفيها من الخدمة ، وفي ٢٩ تشرين الأول من هذه السنة تم اعتقال وتسفير « الوجبة الأولى » فكان عددهم (٤١) معتقلا ، وصدر البلاغ الرسمي التالي :

بيان رسمي

بناء على الصلاحيات المخولة لوزير الداخلية بموجب المادة الخامسة ، والفقرة السابعة من المادة المذكورة من الباب الثاني من مرسوم صيانة الأمن العام وسلامة الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠ الآتي ذكراهما :

المادة (٥) لوزير الداخلية أن يستعمل الصلاحيات التالية ، وله أن يخولها ـ كلا أو قسما ـ إلى المتصرفين ، أو بناء على اقتراح وزير الدفاع إلى امراء الألوية فما فوق .

الفقرة (٧) من المادة (٥) الأمر بالقبض على المشتبه بهم من ذوي السوابق ، المتهمين بإخلال

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤١-١٩٤٢ ص ١٨

الأمن وسلامة البلاد ، وكذلك الذين هم تحت مراقبة الشرطة ، وكل من ليس له وسيلة جلية للتعيش ، ولم يمكنه أن يعطي عن نفسه بياناً مقنعاً ، والأشخاص المشتبه بإقلاقهم أو تشويشهم للرأي العام ، وحجرهم في أماكن تعينها الحكومة .

فبناء على ما تحقق من انطباق نص الجملة الأخيرة من الفقرة السابعة من المادة الخامسة المار بيانها على الأشخاص الآتي ذكرهم ، فقد قرر وزير الداخلية الأمر بالقبض عليهم وحجرهم في « معتقل الفاو » من « لواء البصرة » المعين لهذا الغرض :

جميل روحي ، والسيد علي سيد عواد ، وطالب مشتاق ، وبهجت الأثري ، والدكتور مظفر الزهاوي ، وعبدالهادي المختار ، والدكتور سليم خياط ، والدكتور سليم النعيمي ، وسلمان الصفواني ، وعبد الحميد البيرماني ، والسيد عبد الرزاق الحسني ، ومحمود فوزي جمعه ، وعزت الكرخي ، وخليل كنه ، وناجي معروف ، وعبدالرحمن عبد اللطيف البزاز ، وعبد المجيد زيدان ، وحقي عبدالكريم ، وأمين أحمد ، وسيد عباس كاشف الغطاء ، وعارف الألوسي ، وانطوان بواص سحيري ، وسليم انطوان زبوني ، وجان نعمة الله شماس ، وعدنان صبري مراد ، والدكتور يوسف عبود ، وعبدالهادي الجواهري ، ونعمان محمد أمين العاني ، وعبدالمجيد عبد الحميد الصقلاوي ، وعبدالسلام حلمي ، وثعبان سالم الحيون ، وعبد الملك البدري ، وعبد الملك عبد اللطيف نوري ، وغازي هادي البيرماني ، وعبد الستار طه الجنابي ، وآغوب آرتين كبيان ، وداود ساسون ، ونوري رفائيل ، وعبد الله مسعود ، وكامل الحاج مكي الشيخلي[1] .

❋ مرسوم صيانة الامن العام ❋

و« مرسوم صيانة الأمن العام وسلامة الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٤١ » هو المرسوم الذي أصدرته « الوزارة الكيلانية الثالثة » في ٣١ مايس سنة ١٩٤٠م لتكافح به الشيوعيين والفوضويين ، ولم تطبقه على أحد إلا بعد حوادث الاصطدام المسلح ، وقد نشرنا نصه في المجلد الخامس من هذا التاريخ[2] وذكرنا طرفاً من أخباره وتجميده في « مجلس الأعيان » زهاء خمس سنوات ، فجاءت « الوزارة السعيدية السادسة » واستغلته أوسع استغلال في محاربة ما سمي بالنازية والفوضوية وسائر المخالفات .

الرعيل الثاني

وفي يوم ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤١م تمّ اعتقال الرعيل الثاني فكان مكوناً من (٤٠) معتقلا هذه أسماؤهم :

---

(١) جريدة الزمان العدد ١٢٥٣ بتاريخ ٣١ تشرين الاول ١٩٤١م

(٢) ص ١٢٤ من المجلد الخامس

المحامي زكي خطاب ، وحلمي عبد الكريم ، وعبد الخالق كرم ، وزكي الحاج عزت ، ومنير جميل الحاج عباس ، وعبد الوهاب عبد المجيد العلاف ، ومحمود معروف البياتي ، وجهاد محمود ، ونعوم فتح الله مناك ، وحبيب حسن غلام ، واكرم فهمي ، والدكتور مظهر المالح ، والدكتور محمد احمد محفوظ ، والدكتور صبري مراد ، وعزيز حنا بلول ، وعامر حسك ، ومدلول الحاج عباس ، وكمال الطائي ، وعلي حيدر سليمان ، وادور سيزار ، والسيد محمد عبد الحسين المحامي ، وداود عجو ، ويوسف حجو القس بولص ، والمحامي رزوق شماس ، وعبد القادر صالح ، وعبدالعزيز عبد الوهاب الملازم الثاني ، والمحامي فرنسيس شماس ، وحنا عجو ، والملازم الأول طه ياسين ، والمدرس ابراهيم شوكت ، والمدرس عبد الكريم كنونه ، وحسن جعفر الموسوي ، وابراهيم خميس ، واكرم احمد الربيعي ، ومصطفى الحاج هايس ، واسماعيل غانم ، وفائق السامرائي ، وعبد الرزاق احمد حمود البصري ، ودرويش المقدادي ، ومحي‌الدين حيدر الملقب بشرف .

والسبعة الأخيرون اعتقلوا بقرار من متصرف لواء بغداد بوصفه حاكم جزاء من الدرجة الاولى وابعدوا إلى « الفاو » حيث اودعوا المعتقل [1] وكانوا موقوفين منذ أول حزيران .

بيان رسمي

وفي يوم ٢٧ شباط ١٩٤٢ صدر هذا البيان الرسمي :

بناء على ثبوت قيام الأشخاص الآتي ذكرهم بأعمال تنطبق عليها الفقرة (٧) من المادة (٥) من مرسوم صيانة الأمن العام وسلامة الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٤١ فقد تقرر حجرهم ، وعلى ذلك ألقي القبض عليهم وأرسلوا إلى معتقل الفاو ونقرة السلمان مدير الدعاية العام

مظفر ابراهيم عقيد ركن ، وداود سلمان الجنابي عقيد متقاعد ، وعبد القادر عباس مقدم متقاعد ، وناصر حسين الجنابي مقدم متقاعد ، وصالح حسين فوزي رئيس أول متقاعد ، وحسام الدين عبد الجبار رئيس أول متقاعد ، ونعمان رضوان رئيس أول متقاعد ، وخير الدين خورشيد رئيس أول متقاعد ، وعلي غالب عريان رئيس أول متقاعد ، ومحمود هندي رئيس أول متقاعد ، وصفاء الدين عبد الوهاب رئيس أول متقاعد ، وعبد الجليل يعقوب رئيس أول متقاعد ، وعبد الله نغل ملازم متقاعد ، وحقي توفيق المفتي ملازم متقاعد ، وشناوه تامر ملازم متقاعد ، وشناوه عرض ملازم متقاعد ، وداود سرعت ناجي ملازم متقاعد ، وأحمد محمد أطرقجي ملازم متقاعد ، وكاظم جعفر ملازم متقاعد ، وكمال قنبر وفي ملازم متقاعد ، وخير الله طلفاح ملازم متقاعدومهدي هاشم ، وعريبي جواد الكرخي ، وداود خضير ، وحساني [2]

---

(١) جريدة الزمان العدد ١٢٧١ بتاريخ ٢١ تشرين الثاني ١٩٤١

(٢) جريدة الزمان العدد ١٣٥٣ بتاريخ ٢٧ شباط ١٩٤٢

وكان هؤلاء « عدا الاسماء الأربعة الأخيرة » ضباطاً في الجيش أثناء الحوادث فسيقوا على التقاعد بعد فشلها واعتقلوا .

الفوج الرابع

وفي يوم ٧ آذار ١٩٤٢م تم اعتقال الفوج الرابع وصدر هذا البلاغ :

« بناء على ثبوت قيام الأشخاص الآتي ذكرهم بأعمال تنطبق عليها الفقرة الـ ٧ من المادة الخامسة من مرسوم صيانة الأمن العام وسلامة الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠ فقد تقرر حجرهم ؛ وعلى ذلك ألقي القبض عليهم وأرسلوا إلى معتقل الفاو

توفيق شبيب ، وعبد الحميد رشيد ، وعبد الله محمد الهاشمي ، وعبد الرزاق اطفي ، وعبد الحميد باقر ، وعبد الرحمن الخضير ، وعبـد الحميد عبد المجيد ، وهاشم بكر ، وزكي كاظم ، وابراهيم الحمداني ، وأنور نجيب ، وتوفيق صالح باني ، وعبد الله عبد المجيد ، وصبحي زكور ، والدكتور جواد علي ، واسكندر نازو ، ومحمد النقيب السامرائي ، ويحيى عبد المطلب ، وأحمد فتحي .

٨ آذار ١٩٤١ مديرية الدعاية العامة [1]

الفوج الخامس

وفي يوم ٧ تموز ١٩٤٢م أصدرت « مديرية الدعاية العامة » هذا البيان الرسمي :

« بناء على ثبوت قيام الأشخاص الآتي ذكرهم بأعمال تنطبق عليها الفقرة (٧) من المادة (٥) من مرسوم صيانة الأمن العام وسلامة الدولة ، رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠ فقد ألقي القبض عليهم ، وسيقوا إلى معتقل العمارة لحجرهم فيه . هذا وان الحكومة سوف لا تتردد عن اتخاذ تدابير مماثلة ، بل أشد منها ، بحق كل من تسول له نفسه إتيان أي عمل من شأنه إقلاق الرأي العام وتشويشه »

عبد القادر جميل ، الدكتور روبين توكسيان ، صالح قاسم الصوفي ، رفائيل بطي ، الدكتور فرحان سيف [2] رشيد علي العبيدي ، عبد الرزاق الفضيلي ، عبد العزيز الصانع ، فؤاد الدباغ ، مهدي حيدر ، موسى الشماع ، كاظم جاسم السعبدي ، عبد الله حسن ، مظهر الشاوي ، داود حبيب ، عبد المنعم الخراز ، عبد الرحمن خضر المحامي ، أحمد حسين سنه ، حسن مرهوت ، جلال خالد ،

---

(١) جريدة الزمان العدد ١٣٦٢ بتاريخ ٩ آذار ١٩٤٢

(٢) الدكتور فرحان سيف طبيب صابئي يخدم في «مصلحة صحة العمارة» وكانت الحكومة بعد ان توسعت في الاعتقالات ، قررت نقل المعتقلين من « الفاو » و « نقرة السلمان » وغيرهما من المعتقلات إلى ثكنة الجيش في الجانب الشرقي من « العمارة » لسعتها وملاءمتها لأغراض الاعتقال السياسية ، ولما وصل المعتقلون إلى معتقلهم الجديد في ٢٠ ايار ١٩٤٢م شكوا من عدم وجود مجاري للمياه القذرة في هذا المعتقل فندبت متصرفية اللواء الدكتور فرحان سيف لكشف المعتقل من الناحية الصحية ، فما كاد يوصي بحفر ساقية تمر من وسط المعتقل إلى خارجه لتصريف المياه القذرة حتى اعتقل

صبحي سلمان ، الدكتور عادل الشيخ ، عبد الرزاق عبد الكريم ، عبد الله الحاج عبد النبي ، يوسف ضياء ، محمود سامي ، هاشم قاسم ، رشيد الصوفي ، عبد الهادي الشماع ، عبد الله علوان ، الدكتور واصل رسلان ، عبد الستار القره غولي

بغداد ٧ تموز ١٩٤٢ مديرية الدعاية العامة [1]

أما مسوغات الاعتقال فكانت تصدر بهذه الصيغة .

وزارة الداخلية

الرقم ٧٧٣٦ التاريخ ١٩٤١/١٠/٢٨

القرار

لقد تبين من نتيجة التحقيقات الجارية بحق عبد الرزاق الحسني انه من الاشخاص المشتبه بإقلاقهم وتشويشهم للرأي العام ، وان تركه مطلق السراح لا يلائم المصلحة العامة لذلك قرر حجره في معتقل الفاو داخل لواء البصرة المعين لهذا الغرض استناداً إلى أحكام الفقرة (٧) من المادة ال ٥ من مرسوم صيانة الأمن العام وسلامة الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠ وافهم علناً

وزير الداخلية — صالح جبر

والحق ان الاعتقال جرى من دون أي تحقيق او محاكمة وان قرار الاعتقال لم يبلغ لا علنا ولا سرا وقد جرى سوق المقرر اعتقالهم كما تساق النعاج

❋ وزير العدلية يحتج ويستقيل ❋

كان معالي وزير العدلية ، السيد صادق البصام ، وزيراً للمعارف في «الوزارة الكيلانية الثالثة» التي استصدرت « مرسوم صيانة الأمن العام وسلامة الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠ » وكان يعتقد ان هذا المرسوم وضع لمكافحة الشيوعية والفوضوية ، فلما انقلب الأمر ،وصار يطبق على الوطنيين بتهمة النازية تقدم بكتاب استقالته من منصبه وهو :

بغداد ٢٩ تشرين الأول ١٩٤١

فخامة رئيس الوزراء السيد نوري السعيد المحترم

تحية واحتراماً : بناء على وجود موانع عديدة تحول دون قيامي بالواجبات المترتبة علي ، كوزير مساهم في سياسة الدولة العامة ، ومسؤول عن نتائجها ، خاصة في ظروف العراق الحاضرة ، فيؤسفني جداً أن أصارح فخامتكم بعدم تمكني من الاستمرار في العمل بعد ، راجياً التفضل بقبول استقالتي هذه ، ولفخامتكم مني مزيد الشكر والاحترام .

المخلص — صادق البصام

(١) جريدة الزمان العدد ١٤٦٥ بتاريخ ٨-٧-١٩٤٢

ولكن رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، أكد لوزير العدلية المستقيل أن الاعتقالات ستقرر من قبل مجلس الوزراء في المستقبل وليس من قبل وزير الداخلية فصرف البصام نظره عن الاستقالة فلما استمرت سياسة الاعتقال كما كانت تقدم بهذا الكتاب :

صاحب الفخامة رئيس الوزراء السيد نوري السعيد المحترم

بعد الاحترام ! تأييداً للايضاحات التي صارحت بها فخامتكم في الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء صباح ١٩٤٢/٢/٨ المتضمنة العوامل والأسباب التي تحول دون استمراري في تحمل المسؤولية أرفع إلى فخامتكم استقالتي هذه راجياً التفضل بقبولها ، مقدماً إليكم خالص الشكر للعواطف الكريمة التي أظهرتموها نحوي ، وللمساعدات القيمة التي غمرتموني بها طيلة المدة التي تشرفت بتحمل المسؤولية معكم خلالها سائلا المولى أن يوفقكم إلى تحقيق ما تصبو إليه نفوس المخلصين من أماني وطنية ، وآمال قومية . تفضلوا بقبول خالص احترامي [١]

بغداد ١٩٤٢/٢/٩ المخلص : وزير العدلية – صادق البصام

وزير العدلية المستقيل



صادق البصام

وزير العدلية الجديد



داود الحيدري

وقد صدرت الإرادة الملكية المرقمة ٥٨ والمؤرخة في ٩ من هذا الشهر بقبول استقالة السيد البصام من منصبه، وبتعيين السيد داود الحيدري وزيراً للعدلية على أن يقوم وزير الشؤون الاجتماعية جمال بابان ، بوكالة وزارة العدلية إلى حين مباشرة السيد الحيدري . وفي الوقت نفسه ، وجه رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، إلى الوزير المستقيل ، صادق البصام ، هذا الكتاب :

ديوان مجلس الوزراء العدد ٦٢٦ التاريخ ١٩٤٢/٢/١٠

صاحب المعالي السيد صادق البصام المحترم

تلقيت بمزيد الأسف كتاب معاليكم ، المتضمن استقالتكم من منصب وزارة العدلية ،

---

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤١=١٩٤٢ ص ٢٠٥

واني مع تقديري الخالص لجهود معاليكم الثمينة ، التي بذلتموها أثناء تقلدكم أعباء وزارة العدلية أراني مضطراً ازاء طلب معاليكم للنزول عند رغبتكم بالتوسط لقبول الاستقالة وبطيه نسخة من الارادة الملكية الصادرة بهذا الشأن

واني لآمل أن نظفر بمعاضدة معاليكم القيمة في ميادين خدمة الأمة لاتفاقكم وإيانا - كما صرحتم معاليكم - في منهجنا السياسي والقومي الذي تقدمنا به ضمن خطاب العرش ، سيما وان الاسباب التي دفعتكم للاستقالة لا يمكن أن تحرمنا من هذه المعاونة في الحال والاستقبال وتفضلوا بقبول الاحترام [١]

رئيس الوزراء - نوري السعيد

وزير العدلية يوضح اسباب الاستقالة

طلبنا إلى معالي الوزير المستقيل أن يبسط ويوضح أسباب استقالته بكتاب خاص فتفضل علينا بهذا الجواب .

عزيزي الأخ الكريم السيد عبد الرزاق الحسني حفظه الله

تحية طيبة : جوابا على رسالتكم الشخصية ، التي بعثتم بها إلي بتاريخ ١٩٥٣/٧/٥ أحيطكم علماً بأن الاسباب التي رافقت استقالتي من منصب وزارة العدلية في يوم ١٩٤١/١٠/٢٩ ثم في يوم ١٩٤٢/٢/٩ والتي طلبتم إلي تدوينها كتابة في رسالتكم المجاب عليها كانت كما تنوه بها نصوص هاتين الاستقالتين الرسميتين منبعثة عن دوافع كثيرة أهمها :

١ - انتهاج الوزارة وقتذاك سياسة سلبية متطرفة حيال العناصر الوطنية المتطرفة بميولها السلبية تجاه الانكليز تحت ستار مقاومة النازية وعناصرها .

٢- اندفاع المتطرفين من أعضاء الوزارة القائمة آنذاك خاصة وزير الداخلية [٢] منهم إلى شن حملة واسعة النطاق ضد العناصر الوطنية تلك ، وإلى زجهم زرافات ووحداناً في غياهب السجون والمعتقلات ، دون أن تقترن إجراآته العقابية هذه بموافقة مجلس الوزراء ، ودون أن يستمزج رأيي بشأنها ، بصفة كوني وزيراً للعدلية ، مناطاً بي أمر مراقبة تطبيق أحكام القوانين في مضامين كهذه

٣- وبالرغم من أن الاتفاق قد تم بيني وبين فخامة رئيس الوزراء بحضرة سمو ولي العهد المعظم [٣] عندما كان يزاول مهمة الوصاية على العرش وقتذاك على ضرورة عرض أسماء من يراد اعتقاله من المواطنين على مجلس الوزراء لاستحصال قرار من لدنه يخول وزير الداخلية وغيره من

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤١=١٩٤٢ ص ٢٠٥
(٢) معالي السيد صالح جبر (٣) سمو الأمير عبد الاله

سلطات الامن الأخرى احتجـاز الاشخاص واعتقالهم ، دون ما تحقيق أو محاكمة ، الأمر الذي اضطرني إلى استئناف مساهمتي في المسؤولية ، عقيد انتفاء الأساليب التي جاءت في استقالتي الاولى غير ان سياسة الاعتقالات بالجملة بقيت نافذة المفعول بحق العناصر الوطنية ، وبغيرها من العناصر المشتبه بميولها النازية ، دون ان يردع القائمين بتنفيذ السياسة تلك الاتفاق السابق ذاك ، أو باحترام مبدأ المسؤولية المشتركة المتضامنين بها أعضاء الوزارة كلهم ، ودون أن تخفف من حدة اندفاعهم احتجاجاتي المتلاحقة على إجراآتهم العقابية التي اتخذوها ضد هؤلاء المواطنين، الأمر الذي حدابي إلى أن أتقدم إلى مجلس الوزراء بمذكرة رسمية دللت فيها على مخالفة مرسوم صيانة الأمن وسلامة الدولة لأحكام القانون الاساسي ، وعلى بطلان الإجراآت التي قامت بهـا وزارة الداخلية ، استناداً إلى أحكامه ، ولما كانت هذه المذكرة لم تلق تأييداً من لدن فخـامة رئيس الوزراء فاضطريت إلى ان ارفع استقالتي الثانية ، وذلك بعد جدال عنيف احتدم بيني وبين وزير الداخلية في آخر اجتماع لمجلس الوزراء حضرته عند مناقشته لاقتراحاتي الرسمية التي كنت عرضتهـا عليه تحريريا وشفويا ودمتم باحترام .

بغداد في ٧ تموز ١٩٥٣ المخلص : صادق البصام

✵ استقالة وزير الاشغال والمواصلات ✵

كان معالي السيد محمـد أمين زكي قد استقال من منصب « وزير الاقتصاد » في « الوزارة الكيلانية الثالثة » في يوم ١ تموز ١٩٤٠م لاختلافه والسيد نوري السعيد ، وزير الخارجية ، مع رئيس الوزارة المذكورة على السياسة الخارجية ، فلما ألف « السعيد » وزارته السادسة في ٩ تشرين الأول ١٩٤١م اختـار السيد محمد أمين زكي وزيراً للمواصلات والأشغال ، وكان معاليه مريضاً « بالروماتيزم » فقرر رئيس الوزراء أن يقوم وزير الماليـة ، علي ممتاز ، بوكالة وزارة المواصلات والأشغال ريثما يبل الوزير من مرضه .

وفي ٣١ كانون الثاني ١٩٤٢م رفع السيد محمد أمين زكي استقالته من منصبه للأسباب التي تضمنها كتاب استقالته ، وهو :

إلى صاحب الفخامة رئيس الوزراء الأفخم

بعد التحية ا جاءني قبل مدة صاحب المعالي السيد علي ممتاز الدفتري، وكيل وزير المواصلات آنئذ ، مستمزجاً رأيي عن ترشيح السيد علي رأفت ، رئيس مهندسي مديرية الطابو العامة ، ليتولى منصب مدير المساحة العام فأدليت لمعاليه بما لدي من الأسباب القوية مما تجعلني غير مرتاح من هذا الترشيح ، آخذاً في ذلك بنظر الاعتبار مصلحة الدائرة المذكورة والمصلحة العامة ، لأني كنت ،

وما زلت ، أعتقد بأن المومى اليه ليس ممن يمكن أن يناط به منصب ذو مسؤولية خطيرة كمنصب « مدير المساحة العام » وكنت أعتقد بأن المسألة قد انتهت عند هذا الحد ، ولكنني علمت مؤخراً — بمزيد الاستغراب — أن معاليه قد رفع اقتراحاً إلى مجلس الوزراء بتعيين المومى اليه مديراً عاماً للمساحة بخلاف ما كنت أراه .

هذا من جهة ، ومن الجهة الاخرى فإنني ما زلت طريح الفراش ، وهنالك ما يدل على أنني سأحتاج إلى المعالجة والمداواة لمدة اخرى . فلهذه الأسباب أراني لا أستطيع ، مع الاسف ، الاستمرار على تحمل أعباء الوزارة التي كان لي شرف توليها تحت رئاسة فخامتكم السديدة ، فأرجو أن تسمحوا لي يا صاحب الفخامة بتقديم استقالتي اليكم شاكراً إلى فخامتكم والزملاء المحترمين ما لمست منكم من العواطف النبيلة ، وراجياً لكم وللوطن العزيز النجاح والسؤدد .

بغداد في ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٤٢ — المخلص : محمد أمين زكي

صاحب الفخامة السيد نوري السعيد رئيس الوزراء الافخم



الوزير المستقيل : محمد امين زكي

وقد صدرت الإرادة الملكية المرقمة ٥٨ والمؤرخة ٩ شباط ١٩٤٢م بقبول استقالة السيد محمد أمين زكي من منصبه هذا وبتعيين السيد عبدالمهدي وزيراً للاشغال والمواصلات اصالة، ووزيراً للاقتصاد بالوكالة .

❋ محاكمة رجال حركة ايار ١٩٤١ ❋

توطئة

لما هرب القعداء الأربعة : صلاح الدين الصباغ ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وكامل شبيب ، إلى ايران في يوم ٢٩ أيار ١٩٤١م ، واضطر السيد رشيد عالي الكيلاني ، ووزراؤه ، وأركان حكومته ، ومنهم الشريف شرف ، والمفتي الحسيني ، للسفر إلى ايران أيضاً ، استطاع

العقيد صلاح الدين الصباغ أن يهرب من ايران إلى تركيا ، كما استطاع المفتي أن يهرب إلى اوربا، أما الرشيد الكيلاني فقد وافقت الحكومة التركية على أن ينتقل إلى أنقرة معززاً مكرماً ، وأما الباقون فقد قبضت سلطات الامن الايرانية عليهم وسلمتهم إلى السلطات البريطانية على أثر دخول القوات الروسية والبريطانية إلى البلاد الايرانية واختراقها « حياد ايران » في ٢٤ آب ١٩٤١ .

وكان المجلس العرفي العسكري في بغداد قد شرع في محاكمة النازحين إلى ايران وغيرها غياباً وفقاً للمرسوم الجديد الذي وضعته « الوزارة المدفعية الخامسة » في ١٧ حزيران ١٩٤١م وجوزت بموجبه المحاكمة الغيابية لمن فر من العراق ، فأبرق كل من السادة : ناجي السويدي ، ورؤوف البحراني ، ومحمد علي محمود ، وموسى الشابندر ، وعبد القادر الكيلاني ، إلى رئيس المجلس العرفي يعربون عن رغبتهم في حضور المحاكمة وجاهاً ، وعزز السويدي طلبه هذا بالبرقية التالية:

« فوري : فخامة رئيس الوزراء ـ بغداد

« كنا مع الرفاق على وشك السفر إلى بغداد إجابة لطلب المحكمة ، فوجئنا بلزوم السفر غداً للأهواز . نرجو تسهيل عودتنا » .

طهران ٥ / ١٠ / ١٩٤١ السويدي

الاعتقال في ايران

ولكن سلطات الاحتلال البريطانية أصرت على تسفير السويدي وصحبه إلى « الأهواز » تمهيداً لنقلهم إلى افريقيا ، كما سنرى ، ولما وصل هؤلاء إلى الأهواز اعتقلتهم السلطات المذكورة ، فاستطاع السيد ناجي السويدي أن يبعث برسالة خاصة إلى « القنصلية العراقية » في « خرّم شهر » وعندها وجهت « وزارة الخارجية العراقية » هذا الكتاب إلى :

وزارة الدفاع التاريخ ٢/١ – ١١ ١٩٤١

أعلمتنا قنصليتنا في خرم شهر برقياً أن السيد ناجي السويدي قد أخبرها بكتاب خاص بأنه كان قد قرر مع كل من السادة : موسى الشابندر ، ورؤوف البحراني ، ومحمد علي محمود ، وعبد القادر الكيلاني ، السفر إلى بغداد للحضور أمام المجلس العرفي العسكري ، إلا أنهم بينما كانوا في طريقهم إلى بغداد إذا بالسلطة العسكرية البريطانية تلقي القبض عليهم في الاهواز وتودعهم السجن ، وهم الآن بحالة صحية سيئة ، ويلحون في السفر إلى بغداد للدفاع عن أنفسهم .

صالح جبر – وكيل وزير الخارجية

ولم تستطع «وزارة الدفاع» ولا استطاع مجلس الوزراء أن يقوما بعمل مثمر فإن البريطانيين أعدوا باخرة حربية نقلت المقبوض عليهم في إيران كافة إلى « ساليسبوري » في جنوبي إفريقية

وانتهى أمرهم"[1]

وفي ٦ كانون الثاني ١٩٤٢م أصدر المجلس العرفي العسكري أحكامه الغيابية التالية :

١- حكم المجلس بالاتفاق على كل من رشيد عالي الكيلاني، وعلي محمود الشيخ علي، ويونس السبعاوي، والفريق أمين زكي، والعقداء صلاح الدين الصباغ، وفهمي سعيد، ومحمود سلمان، بالإعدام شنقاً ثم أبدل حكم الإعدام على أمين زكي بالأشغال المؤبدة

٢- وحكم على ناجي شوكت بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة، وعلى الدكتور محمد حسن سلمان بالحبس الشديد لمدة سنة واحدة وعلى محمد صديق شنشل بالحبس الشديد لمدة خمس سنوات .

ولما كانت هذه الأحكام تتناول ثلاثة من اعضاء مجلس النواب وهم السادة : رشيد عالي الكيلاني وناجي شوكت، ويونس السبعاوي، فقد طلب رئيس الوزراء إلى رئيس مجلس النواب بكتابه المرقم ١١٣ والمؤرخ ١٩٤٢/١/١١ ان يتخذ المجلس قراراً بإسقاط نياباتهم وفق المادة ٤٩ من القانون الاساسي، وتنص هذه المادة على ان :

« العضو الذي يتغيب عن المجلس إلى مدة شهر من غير إذن أو عذر مشروع، يعد مستقيلا مع مراعاة المادة ٤٦ »

فلما شرع مجلس النواب في مناقشة هذا الطلب في الجلسة الحادية عشرة المنعقدة في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٢م حاول لفيف من النواب أن يعتبر تغيب المشار إليهم اضطراريا، ولكن الاكثرية الساحقة أقرت طلب رئاسة الوزراء وانتهى الموضوع [2]

قرار لمجلس الوزراء

وفي يوم ١٩ كانون الثاني من عام ١٩٤٢م اتخذ مجلس الوزراء هذا القرار :

« انعقد مجلس الوزراء في الساعة الحادية عشرة قبل ظهر يوم ١٩٤٢/١/١٩ برئاسة فخامة

---

(١) حدثني معالي السيد رؤوف البحراني، احد الوزراء الذين اعتقلوا في إيران، فقال عندما جرى اعتقالنا في الأهواز علمنا بصورة اكيدة بأن السلطات البريطانية ستسلمنا إلى السلطات العراقية فتجري محاكمتنا امام المجلس العرفي العسكري، وعندئـــذ تبيض وجوه وتسود وجوه، وهذا ما كنا ننشده ونتمناه فلما جيء بنا إلى المياه العراقية كلفنا المعتقل آمر، وهو سارجن بريطاني، بالصعود إلى باخرة حربيـــة بريطانية كانت متأهبة للسفر فاستشاط فخامة السيد ناجي السويدي غضباً وألقى خطابا دستوريا خطيرا حول عدم جواز نفي العراقيين إلى خارج العراق وطالب بشدة ان يجري تسليمه إلى الحكومة العراقية فلما نقل خطابه إلى اللغة الانكليزية، شهر السارجن مسدسه وقال انه ملزم بنقلهم بواسطة هذه الباخرة إلى الجهة المعينة لاقامتهم وانه مضطر لنقلهم بالقوة فصعدوا إليها مكرهين

(٢) راجع ص ١١٢-١٢٦ من محضر مجلس النواب لسنة ١٩٤١-١٩٤٢

السيد نوري السعيد رئيس الوزراء ، ووكيل وزير الدفاع ، وحضر الجلسة كل من أصحاب المعالي السادة : صالح جبر وزير الداخلية ووكيل وزير الخارجية ، وعلي ممتاز وزير المالية ووكيل وزير المواصلات والاشغال ، وصادق البصام وزير العدلية ، وتحسين علي وزير المعارف ، وعبد المهدي وزير الاقتصاد ، وجمال بابان وزير الشؤون الاجتماعية، وأمعن النظر في وضع الاشخاص المحكومين والمتهمين عن الجرائم التي حدثت خلال شهري نيسان ومايس سنة ١٩٤١ من رجال الإدارة السابقة ، غير المشروعة ، كما دقق الحكم الصادر من المجلس العرفي العسكري ، المنعقد في معسكر الرشيد المرقم ٢٨٣/٢٨٤ والمؤرخ في ١٩٤٢/١/٦ وكذلك اطلع على سير التحقيق الذي أكملته السلطات القانونية بحق المتهمين ، واستعرض الوضع الحاضر على ضوء هذه الاحكام ، وتلك التحقيقات ، فقرر بالاجماع اتخاذ التدابير الآتية :

أ - توسيط وزارة الخارجية باسترداد المحكومين وهم :

١ - رشيد عالي الكيلاني ٢ - صلاح الدين الصباغ ٣ - محمد حسن سلمان ٤ - علي محمود الشيخ علي
٥ - يونس السبعاوي ٦ - أمين زكي سليمان ٧ - محمود سلمان ٨ - صديق شنشل

ب - وكذلك التوسط بجلب بقية المتهمين في الجرائم المذكورة وهم :

١ - محمد علي محمود ٢ - ناجي السويدي ٣ - رؤوف البحراني ٤ - موسى الشابندر
٥ - ناجي شوكت ٦ - كامل شبيب

٢ - بالنظر لخطورة أولئك المحكومين جميعاً والمتهمين جميعاً، ولما كان بقاؤهم مطلقي السراح عند ثبوت براءة أحد منهم يعتبر مضراً بالمصلحة ، ومقلقاً للسلامة العامة فقد قرر المجلس تطبيق رسوم صيانة الأمن وسلامة الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠ بحق من قد ثبتت براءته منهم » اهـ

وبلغت السلطات البريطانية في ساليسبوري « في إفريقية الجنوبية » كلا من السادة :

١ - علي محمود الشيخ علي ٢ - يونس السبعاوي ٣ - الفريق أمين ٤ - العقيد فهمي سعيد ٥ - العقيد محمود سلمان ٦ - محمد صديق شنشل بالأحكام الغيابية، الصادرة بحقهم في السادس من كانون الثاني ١٩٤٢م ، وما لبثت أن نقلتهم إلى العراق ، ضمن المدة المسموح بها الاعتراض على الاحكام الغيابية ، وهي ستة أشهر ، فأصدرت الحكومة العراقية هذا البيان :

« بناء على طلب الحكومة العراقية ، وافقت الحكومة البريطانية على تسليم المجرمين في حوادث شهري نيسان ومايس سنة ١٩٤١ وقد وصل بغداد قسم منهم ، والقسم الآخر في طريقهم إليها »

بغداد ١٥ آذار ١٩٤٢ مديرية الدعاية العامة [1]

---

(١) جريدة الزمان العدد ١٢٦٨ بتاريخ ١٦ آذار ١٩٤٢

وجرت محاكمة هؤلاء أمام المجلس العرفي مجدداً ووجاها . وفي يوم ٤ أيار ١٩٤٢م صدرت هذه الأحكام بحقهم :

١- الحكم بالاعدام شنقاً على كل من العقيدين : فهمي سعيد ومحمود سلمان وعلى السيد يونس السبعاوي

٢- الحكم على علي محمود الشيخ علي بالحبس الشديد لمدة سبع سنوات ، وعلى الفريق أمين زكي بالحبس الشديد لمدة خمس سنوات

٣- براءة السيد محمد صديق شنشل وقد اعتقل فوراً وفقاً لقرار مجلس الوزراء (أعلاه)

وفي يوم ٥ أيار ١٩٤٢ نفذ حكم الاعدام في الثلاثة المذكورين[1] وصدر هذا البيان :

بيان رسمي

لما أعيد تأليف الحكومة الشرعية في البلاد ، على أثر انتهاء الفتنة ، قامت الوزارة السابقة بما تطلبته المصلحة العامة من إعلان الاحكام العرفية في مركز لواء بغداد ، والمناطق المجاورة له بتاريخ ٣ حزيران ١٩٤١ والفت المجلس العرفي العسكري الحالي .

وقد لوحظ ان الكثيرين ممن لهم علاقة مباشرة بالافعال الجرمية التي تدخل ضمن اختصاص المجلس العرفي ، قد اختفوا ، ولم يتيسر القبض عليهم ومحاكمتهم ، لذلك ارتؤي قبول مبدأ إجراء التعقيبات ، والتحقيقات ، والمحاكمات بحقهم غياباً ،أسوة بالتشريعات المعمول بها في البلاد الاجنبية الاخرى ، وصدر في ١٧ حزيران ١٩٤١ مرسوم ذيل مرسوم الإدارة العرفيــة رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ الذي قنن هــذا المبدأ ، وأصدر المجلس العرفي العسكري بعض الأحكام الغيابية استناداً اليه .

ولما تألفت الوزارة الحاضرة أوضحت سياستها في هذا الصدد في خطاب العرش الذي جاء فيه ما يلي :

« بسطنا في خطابنا ، الذي اذيع على الرأي العام في ١٤ تموز الماضي ، بعض الحوادث التي تقدمت الحركة الهدامة ، التي قام بها رشيد عالي وأعوانه ، وقد شاهدتم فصول تلك الحركة ، واطلعتم على أدوارها ، التي لم يسلم من شرورها حتى مجلسكم العالي .

ولا شك في أنكم تشعرون بما لا تزال تعانيه الامة من نتائج الكارثة التي حلت بالبلاد ،

---

(١) اخبرني السيد محمد صديق شنشل ، صهر السيد محمد يونس السبعاوي ، ان رئيس الوزراء ، السيد نوري السعيد ، ارسل نسوة إلى والدة المعدوم السبعاوي ليؤكدن لها ان ولدها لم يعدم بصورة مطلقة ، وانه لا يزال يتمتع بصحة تامة في إحدى الجهات ، ويضيف الاستاذ شنشل إلى ما تقدم ان والدة محمد يونس لاتزال تعتقد بصحة هذا الخبر .

من جراء هذه الحركة الطائشة المنبعثة عن الخداع والتضليل ، والمدفوعة بالطمع والانانية ، والمستهدفة خدمة مصالح الاجنبي الذي اشترى ضمائر القائمين بها . ومما يؤسف له ان ان تلك الحركة لم تنته بالفشل المريع ، الذي كان مقدراً لها ، إلا بعد أن ألحقت بالبلاد أضراراً فادحة وقضت على عدد كبير من النفوس البريئة .

« وقد قامت حكومتنا في عهد الوزارة السابقة بالتحقيق في بعض الاعمال المؤلمة التي سببتها تلك الحركة واودعت نتائج التحقيق إلى المحاكم ليأخذ العدل فيها مجراه .

« ان تتابع الحوادث قد برهن على ان التساهل في الماضي في معاقبة المنتهكين لحرمة الدستور والقوانين ، قد أدى إلى تعريض البلاد لمخاطر جسيمة ، ولا شك في أن أي تساهل ، أو اهمال آخر ، قـد يقضي على كيان المملكة ، لا سمح الله . لذلك يحتم الواجب معاقبة كل من تسول له نفسه إلحاق الضرر بالبلاد عن طريق التضليل والخداع . ويترتب على الجميع الاعتصام بالدستور والتمسك بالقوانين ، والاخذ بكل مامن شأنه انماء الروح الوطنية الصادقة والشعور القومي الصحيح ، إذ بذلك يتعزز استقلال بلادنا ، وتقوى روح الحرية ، ويمهد الطريق امام الامة لاستئناف سيرها الطبيعي ، متحدة نحو أهدافها السامية ، ومثلها العليا ، ويزول كل ما يعترض طريقها من عوامل الضعف والتردد .

« ومما لاريب فيه انه لو اعتصمت البلاد بالدستور والقوانين ، وعملت بشعورها الوطني ، لنجت من الويلات الخطرة التي تعرضت لها في السنوات الاخيرة ، ولما انفسح المجـال أمام بعض الفئات المغامرة لاستخدام الجيش ، الذي صرفت عليه البلاد المبالغ الطائلة ، وأعدته للدفاع عن كيانها ، في تنفيذ ارادة شخصية ، ومطامع اجنبية ، ولما وقعت تلك المآسي المؤلمة » . اه

وقد أتمت الوزارة ما شرع به على ضوء ما جاء في خطاب العرش . وقد حصرت التهم بما يتعلق باستعمال القوة في إسقاط وزارة السيد طه الهاشمي الشرعية ، وبالاعتداء الصريح على حقوق العرش الدستورية ، كما انها قد بذلت كل ما في إمكانها للمساعدة على ضمان العدل ، ضماناً تاماً في إظهار الجرائم والمجرمين .

وقد أتم الآن المجلس العرفي العسكري المحاكمات التي شرع فيها منذ عدة أشهر ، في جو مشبع بالعـدل والانصاف ، وأصدر حكمه بالعقوبات المختلفة على بعض المتهمين بالاعتداء على أحكام الدستور ، وحقوق العرش ، اللذين يحرص عليهما العراقيون كافة ، على اختلاف مبادئهم ، ونزعاتهم ، ومشاربهم .

وتعتقد الحكومة بأن تنفيذ العقوبات المحكوم بها ، مما ينطبق على منهاجها المبسوط في خطاب العرش ، والمستهدف ضمان مصلحة البـلاد ، وسلامتها ، وترى أن التردد في تنفيذ تلك العقوبات يعرض هـذه المملكة الفتية لأخطار كبرى ، لا تتناسب مع فوائد الرحمة التي لم تؤد — مع

الاسف – إلا إلى تشجيع عناصر السوء وتعريض البلاد للنكبات المتتابعة .

وهي جادة في استقدام باقي المتهمين لإنجاز محاكمتهم ، وسيطلع الرأي العام في حينه على ما يتعلق بها . ٤/٥/١٩٤٢ مديرية الدعاية العامة[1]

بيان آخر

وإلى جانب البيان المذكور ، أصدرت الحكومة هذا البيان الثاني :

« تم تنفيذ حكم الاعدام شنقاً في كل من المجرمين : يونس السبعاوي ومحمود سلمان وفهمي سعيد وذلك فجر يوم الثلاثاء ٥ – ٥ – ١٩٤٢ » مديرية الدعاية العامة[2]

الحكم على بقية المعتقلين

بعد تنفيذ أحكام الاعــدام المذكورة في ٥ أيار سنة ١٩٤٢ حاولت الحكومة العراقية أن تستقدم بقية المعتقلين في « ساليسبوري » فلم تقر الحكومة البريطانية محاولتها ، فلما شارفت الحرب العالميــة نهايتها ، استأنفت حكومة العراق طلبها السابق ، فسألت « السفارة البريطانية » من « وزارة الخارجية العراقية » أن تضمن حكومة العراق اعتقال من يقرر المجلس العرفي العسكري في العراق براءته مدة الحرب ، فأجابت الجهة العراقية أن الفقرة الأخيرة من قرار مجلس الوزراء المثبت نصه في صدر هذا الفصل خير ضامن لما تريده الجهة البريطانية .

وفي ١٧ / ١١ / ١٩٤٣ أصرت « السفارة البريطانية » في مذكرتها المرقمة (٥٠٧) على :

« انه إذا جلب هؤلاء المعتقلين إلى العراق فإن الذين لايحكم عليهم من قبل الحاكم ، أو الذين يحكم عليهم بالحبس لمدد تنتهي قبل انتهاء الحرب مع المانيا فإنهم – عند براءتهم أو إطلاق سراحهم من السجن – فسيعتقلون حتى نهاية الحرب مع المانيا ، وان الذين لا يحالون إلى المحاكم يعتقلون حتى نهاية الحرب مع المانيا » اه أيضاً

فلما قدمت « الجهة العراقية » الضمانات التي طلبتها « الجهة البريطانية » جيء ببقية المعتقلين إلى العراق وجرت محاكمتهم أمام المجلس العرفي العسكري ، فصدرت بحقهم الأحكام الواردة في البلاغ الرسمي الصادر عنهم ، وهو :

بيان

لقد حكم المجلس العرفي العسكري في جلسته المنعقدة يوم ١٦ / ٨ / ١٩٤٤ على المتهمين الذين جرت مرافعتهم أمامه ، والذين كانوا قد اشتركوا في فتنة مايس ١٩٤١ بالاحكام التالية :

١– حكم بالاعدام شنقاً على المجرم كامل شبيب ، وفق الفقرة الاولى من المادة (٨٠) بدلالة

---

(١) احكام المجلس العرفي العسكري في فتنة شهري نيسان ومايس ١٩٤١ ص ٤١

(٢) جريدة « الزمان » العدد ١٤١١ بتاريخ ٦ مايس ١٩٤٢

المادة(٥٣)من قانون العقوبات البغدادي ، وطرده من الجيش وفق الفقرة(آ)من قانون العقوبات العسكري وقد نفذ فيه هذا الحكم فجر هذا اليوم[1]

٢- حكم على كل من المجرمين محمد علي محمود ، وموسى الشابندر ، بالحبس الشديد لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ توقيفهما الواقع في ٢ نيسان ١٩٤٤ وفق الفقرة الثانية من المادة ٨٠ بدلالة المادة (٥٨) من قانون العقوبات البغدادي .

٣- وحكم على المجرم الشريف شرف بالحبس الشديد لمدة ثلاث سنوات ، وعلى المجرم رؤوف البحراني بالحبس الشديد لمدة سنتين ، اعتباراً من تاريخ توقيفهما الواقع في ٢ نيسان ١٩٤٤ وفق الفقرة الثانية من المادة (٨٠) بدلالة المادة (٥٨) من قانون العقوبات البغدادي .

٤- وحكم على المجرم عبدالقادر عبدالله الكيلاني بالحبس الشديد لمدة ثلاثة أشهر ، اعتباراً من تاريخ توقيفه الواقع في ٢ نيسان ١٩٤٤ وفق المادة (٢٥٥) من قانون العقوبات البغدادي، ولما كان المومى اليه قد اكمل مدة محكوميته في التوقيف فقد قرر إطلاق سراحه إن لم يكن موقوفاً عن سبب آخر .

٥- قرر تضمين المحكومين كامل شبيب ، ومحمد علي محمود ، وموسى الشابندر، والشريف شرف ، ورؤوف البحراني، مليون وستمائة الف والفين وأربعمئة وثلاثين ديناراً ومائة وتسعين فلساً تعويضاً عن الاضرار التي نتجت عن جرائمهم في قضيتهم هذه وفق المادة (١) بدلالة المادة (٥٨) من قانون العقوبات البغدادي .

على أن تحصل المبالغ منهم إجرائياً بالتكافل والتضامن ، وذلك من أموالهم المنقولة ، وغير المنقولة ، ويسلم ما يحصل من ذلك إلى خزينة الحكومة .

٢٠ / ٨ / ١٩٤٤ — مدير الدعاية العام

قضية صلاح الدين الصباغ

كان العقيد صلاح الدين الصباغ قد فر من ايران إلى تركيا - كما أسلفنا - فلما صدر حكم الاعدام بحقه طالبت حكومة العراق حكومة الجمهورية بتسليمه ، فقررت محكمة سيواس « عدم إمكان تسليمه لأنها لم تر التهمة المسندة اليه واردة وثابتة » فأرسلت (حكومة العراق) المدعي

(١) لما وصل العقيد كامل شبيب إلى ايران، وكتب إلى زميله العقيد سعيد يحيى الخياط ، وإلى السيد عبدالرزاق منير الكاتبين اللذين نشرناهما اثناء البحث عن « الوزارة المدفعية الخامسة » راجت إشاعات عن احتمال تخليصه من حكم الموت الذي كان ينتظره ، فلما جيء به إلى العراق في ٢ نيسان ١٩٤٤م لاجراء محاكمته بذلت مساعي جمة لتخفيف الحكم الذي سيصدر بحقه، فلما صدر الحكم عليه بالاعدام في ٢٠ آب من هذه السنة كان السيد صالح جبر وزير الداخلية في الوزارة الباجه جية ، ينوب عن الرئيس ، السيد حمدي الباجه جي ، في رئاسة الوزارة ، فأصر على تنفيذ حكم الاعدام في كامل شبيب ليستقيم العدل .

العام السيد حمدي صدر الدين إلى تركيا ليقنع السلطات التركية بوجوب تسليم العقيد المحكوم ، فأخفق في مسعاه ، فكررت الحكومة العراقية طلب الاسترداد مراراً ، ولكن بدون جدوى ، فلما تبدل الموقف الحربي في أوروبا ، ومالت تركيا إلى بريطانيا استأنفت « الحكومة العراقية » طلبها ، واستعملت الحكومة البريطانية ضغطها ، ففكرت الحكومة التركية في حسم هذه المشكلة وارتأت أن تسلم صلاح الدين كجندي هارب ، ولكن الدوائر الحقوقية هناك لم تستسغ هـذا الرأي ، فقررت الحكومة طرده من البلاد التركية ، وكان الضغط البريطاني يزداد شيئاً فشيئاً حتى جرى تسليم المحكوم إلى الحكومة البريطانية في أول تشرين الأول ١٩٤٥ فنقلته إلى «حلب» بالقطار ، فاستطاع أن يفلت من يدها ويختفي في « حلب » فأعلنت السلطات جائزة مالية كبرى لمن يرشدها إلى مكنه ، فقبض عليه مجدداً ، وجيء به إلى بغداد ، حيث مثل بين يدي سمو الوصي ، وصلب على باب (وزارة الدفاع) في الساعة الرابعة من صباح يوم ١٦ من هذا الشهر وبقي معلقاً إلى الساعة التاسعة .

قضية السيد ناجي شوكت

كانت قضية السيد ناجي شوكت من القضايا المعلقة أيضاً فإن الرجل حكم من قبل المجلس العرفي العسكري غيابا بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة ، وكان قد سافر إلى تركية ، فألمانيا فإيتاليا ، فلما انهارت إيطاليا واستسلمت ، اعتقله « الجيش الأميركي» في إيطالية في تموز ١٩٤٥م وبعد أسبوع استلمه « الجيش البريطاني » وأرسله برفقة ضابط إلى القاهرة وفي ٣ أيلول ١٩٤٥م جيء به إلى بغداد بحراسة بريطانية شديدة فتسلمته الحكومة العراقية وسجنته في « أبي غريب » ومثل في اليوم التالي أمام سمو الوصي ، الأمير عبد الإله ، فجرى حديث لا نرى مجالا لإثباته في هذا الحين ، ولا سيما وقد أصدر سموه إرادته في منتصف عام ١٩٤٨م بإعفائه عما تبقى من مدة محكوميته . أما الدكتور محمد حسن سلمان فقد عاد إلى العراق وقضى فيه مدة محكوميته .

قضية السيد الكيلاني

أما السيد رشيد عالي الكيلاني فإنه كان قد ترك العراق إلى إيران في ٢٩ أيار ١٩٤١م ثم انتقل إلى تركية بموافقة من حكومة الجمهورية التركية ، ومن هناك ذهب إلى ألمانية بوصفه «رئيس الحكومة العراقية الشرعية » وكان قد حكم عليه بالاعدام غيابا في يوم ٦ كانون الثاني ١٩٤٢ فلبث في أوربا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية واستطاع أن يفلت من حصار الحلفاء ورقابتهم ، ويستجير بجلالة الملك ابن سعود ، فأجاره العاهل العربي وأكرمه ، وجرت مراسلات طويلة بين البلاطين : العراقي والعربي — السعودي حول تسليمه فلم تسفر عن نتيجة رغم الضغط البريطاني

وقد صرح ابن سعود بأنه يفضل تسليم اثنين من أولاده إلى العراق ليجري إعدامهما علناً بدلا من تسليمه الكيلاني لأن التقاليد العربية تأبى عليه القيام بمثل هـذا العمل و إن كان طلب العراق صريحاً من ناحية المعاهدات القائمة بين الطرفين ، ولا يزال الرجل أميناً على حياته في حوزة المليك الوفي وهو إلى ذاك موضع عزه واستشارته

❋ استقالة وزير الخارجية ❋

لما تكونت « الوزارة السعيدية السادسة » في التاسع من تشرين الأول ١٩٤١م أسند منصب « وزارة الخارجية » بالوكالة إلى وزير الداخلية ، صالح جبر ، فلما استقال وزير المواصلات والاشغال ، محمد أمين زكي ، من منصبه في ٣١ كانون الثاني ١٩٤٢م ووزير العدلية ، صادق البصام ، من منصبه في ٩ شباط من هذه السنة أجري تعديل طفيف على هيأة الوزارة المذكورة ، ومـن ذلك تعيين السيد عبدالله الدملوجي وزيراً للخارجية بموجب الإرادة الملكية المرقمة ٥٨ والمؤرخة ٩ شباط ١٩٤٢ وفي ١٥ نيسان من هذه السنة صدرت الارادة الملكية بإسناد منصب وزارة الخـارجية



وزير الخارجية المستقيل — عبد الله الدملوجي

بالوكالة إلى وزير العدلية الجديد ، داود الحيدري ، مدة تمتع الدملوجي بإجازته المرضية ، وفي ٣١ أيار ١٩٤٢ رفع الدملوجي كتاب استقالته وهو :

بغداد في ٣١ مايس ١٩٤٢

سيدي صاحب الفخامة رئيس مجلس الوزراء السيد نوري السعيد المحترم

أتشرف بأن أرفع لفخامتكم بطيه التقرير الطبي المعطى إلي بتاريخ ١٨ الجاري من الطبيب الأول للمستشفى الفرنساوي في بيروت ، وفيه تطلعون فخامتكم على احتياجي المبرم للراحـة العقلية والجسدية لمدة لا تقل عن الشهرين درءاً لتفاقم الحالة المرضية التي جاء ذكرها في نص التقرير ولما كان وضعي الصحي ، الذي طالما شكوت منه ، لا يشجعني كثيراً ، وهو لا يسمح لي

بالاستمرار على تقبل أعباء العمل ، وهو ما يضطرني من وقت لآخر التقدم لفخامتكم بطلب الإجازات المرضية للاستراحة والتداوي ، وهذا ما يؤسفني جداً أرجو فخامتكم قبول معذرتي هذه والتفضل بقبول استقالتي من منصبي ولفخامتكم جزيل احترام المخلص

عبد الله الدملوجي – وزير الخارجية »[1]

وقد رد رئيس الوزراء على كتاب الاستقالة هذا بجواب مقتضب هو :

صاحب المعالي السيد عبد الله الدملوجي المحترم

بالاشارة إلى كتابكم المؤرخ في ١٩٤٢/٥/٣١ يؤسفني أن أبلغكم بصدور الإرادة الملكية بقبول استقالتكم من منصب وزارة الخارجية ، شاكراً لكم مساعدتكم الثمينة مدة تآزركم وإياي في المسؤولية

١٩٤٢/٦/١٥ رئيس الوزراء : نوري السعيد »[2]

وفي ١٥ حزيران ١٩٤٢ صدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة إلى رئيس الوزراء نوري السعيد

* ارتفاع في الاسعار واضطراب في الاسواق *

على أثر إعلان الحرب بين اليابان وأمريكة في ٨ كانون الأول ١٩٤١م أخذت أسعار الحاجات الضرورية ، من منسوجات ، وعطاريات ، ومواد منزلية منوعة ، ترتفع ارتفاعا فاحشاً حتى بلغت عشرة أمثالها عما كانت عليه قبل شهر ، وامتنع كثير من تجار الخامات ، والمنسوجات القطنية ، من بيع معظم ما كان في حوزتهم من تلك الأموال .

وإلى جانب المنسوجات والحاجات المنزلية ، ارتفعت أسعار المواد الغذائية ، ولا سيا الحنطة والشعير ، والرز ، والسمن ، ونحوها ، ارتفاعا فاحشا حال دون حصول الطبقة الفقيرة على مايكفيها من المؤن

وعلى الرغم من وجود « قانون تنظيم الحياة الاقتصادية » وقانون منع الاحتكار ، وغيرهما من القوانين النافعة التي وضعتها « الوزارة السعيدية الرابعة » اثر إعلان الحرب العالمية الثانية في أيلول ١٩٣٩م ، نقول على الرغم من وجود القوانين والانظمة النافعة التي شرعت لمثل هذا اليوم الاسود ، فإن الوزارة السعيدية السادسة » وقفت من ارتفاع الأسعار موقفا متفرجا ، فلما شعرت من أن لفيفا من الأعيان ، والنواب ، والوزراء ، والموظفين ، نزلوا إلى الأسواق كمشترين ، وكمحتكرين ، قامت بواجبها الانساني فوراً فأحصت الموجود من السكر ، والشاي ، والشخاط ، والمنسوجات ، و . . . الخ ، وسيطرت عليها ، وأنشأت « مديرية التموين » في « وزارة الاقتصاد »

---

(١)و(٢) جريدة الزمان العدد ١٤٤٦

لايقاف المتلاعبين بالأسعار والتصرف بذلك كله حسب المصلحة العامة، ولكن طمع المتنفذين في الكسب الحرام كان يحول دون نجاح التدابير الحكومية .

وسرت في الأوساط العامة شائعات مختلفة عن علاقة وجود الجيش البريطاني المحتل بارتفاع أسعار المواد المعاشية ، فأصدرت « السفارة البريطانية في العراق » البيان الرسمي التالي :

« اتصل بفخامة السفير البريطاني أخبار غير صحيحة قد انتشرت مفادها أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية في العراق ناتج مما يشترى بالواسطة أو بالنيابة من القوات البريطانية في العراق ، والبلدان المجاورة . إن فخامته يعلم أن مصدر هذه الإشاعات هم دعاة النازية ، والفاشيستية، الذين يحاولون الإضرار بالعلاقات الحسنة القائمة الآن بين العراق وبريطانيا العظمى ، تلك العلاقات التي تدعو إلى الاغتباط والسرور ، ولذلك يرغب فخامته أن يوضح الحقائق التالية :

١- لم تشتر القوات البريطانية في العراق أي مادة من المواد الغذائية الحيوية في هذه البلاد ، وهذه المواد هي الحنطة والسكر ، والدهن ، والشاي ، والقهوة .

٢- لم ترد كميات الأرز (التمن) التي اشترتها القوات البريطانية في العراق على ما تحتاجه هذه البلاد بأجمعها لثلاثة أيام فقط .

٣- اتخذت القوات البريطانية في العراق الترتيبات اللازمة لزرع الخضرات ، بما فيها البطاطا، داخل البلاد ، وتسعى السلطات العسكرية لجلب كميات من هذه الخضرات من إيران

٤- تستورد القوات البريطانية الفواكه من فلسطين بقصد عدم حرمان سكان العراق من فواكه بلادهم

٥- لم تشتر القوات البريطانية شيئاً من السمك في العراق سوى كمية صغيرة كانت ضرورية للمستشفيات

٦- لم تشتر القوات البريطانية في العراق من الشعير سوى ثمانمائة طن فقط ، واشترت كذلك ألفي طن فقط إلى القوات البريطانية في سورية

٧- كانت القوات البريطانية تشتري اللحم الطازج قبل الارتفاع الأخير في الاسعار بثمن يزيد قليلا من أسعاره قبل الحرب

٨- أوجدت القوات البريطانية في الوقت الحاضر عملا لما يقارب الاثنى عشر الف عراقي تنفق عليهم ما يزيد عن ٣٠،٠٠٠ ديناراً شهريا

تهتم حكومة صاحب الجلالة البريطانية اهتماما جديا بطلبات الحكومة العراقية لاستيراد مقدار إضافي من الحنطة لاستهلاك سكان البلاد ، وينتظر أن تصل كمية كبيرة من الحنطة إلى

البصرة في الأيام القلائل القادمة »[1]

٣٠ كانون الثاني ١٩٤٢ السفارة البريطانية في العراق

لم تنف « السفارة البريطانية » شراءها اللحوم الطازجة ، والسمك ، والرز ، والشعير ، من الأسواق العراقية ، ولم تنف تشغيلها الأيدي العراقية لزراعة الخضر إلى القوات البريطانية ، الامر الذي حمل الزراع العراقيين على ترك زراعة المخضرات للشعب العراقي ، ليشتغلوا في زرعها للقوات المحتلة ، ولم يتعرض هذا البيان إلى المشتريات الفردية التي كان يقوم بهـا الجند البريطانيون ، والأمريكيون ، والبولنديون ، وسائر الجنود الذين كان العراق يغص بهم مدة الحرب

* * *

والواقع ان حاصلات العراق الزراعية ، ولا سيما الخضر والفواكه ، محدودة ، واللحوم الفائضة عن استهلاكه السنوي تكاد لا تذكر بالقياس إلى عدد أفراد الجيش المحتل ، وكان يصدر الاغنام الفائضة إلى تركية ، وسورية ، ولبنان ، ليستورد لقاءها بعض المصنوعات والمنتجات المحلية ، في هذه الأقطار الثلاثة ، فيستعين بها على إكمال حاجاته الضرورية ، امابعد أن وضع الجيش البريطاني يده على هذا الفائض فقد حرمت البلاد مما كانت تستورده لقاءه من منتجات

أما المنسوجات ، والسكر ، والشاي ، فقد بلغت أسعارها حد الجنون حتى اضطرت الحكومة إلى توزيعها بموجب البطاقات ، ولكن كمياتها كانت تتضاءل يوما بعد يوم ، والأسعار ترتفع ارتفاعا فاحشا في السوق السوداء حتى اضطر الناس إلى الاستعاضة عن السكر بعصير التمر ، وحتى اضطرت العائلات المتوسطة إلى تكفين موتاها بشراشف اللحفان ونحوها ، أما موتى الطبقة الفقيرة فكانوا يقبرون بألبستهم لعدم وجود الاكفان اللازمة لتكفينهم على نحو ما سننقله من « محاضر مجلس الأمة » في الفصل المقبل

ولابد من الإشارة إلى ان الطبقة الحاكمة والمتمولة ما كانت تشعر بشيء من مصاعب التموين ، فكانت الحنطة ، والرز ، والسمن ، حتى الخضر والفواكه ، تنقل إليها من معارفها المزارعين « رؤساء القبائل » بدون ثمن ، وكانت تتدارك حاجاتها من السكر ، والشاي ، والمنسوجات من المخازن الحكومية بالسعر المخفض ، ولنا عودة إلى هذا الموضوع في فصل قادم

✻ حوادث وانباء ✻

١- وصل إلى بغداد في يوم ٢٥ تشرين الأول ١٩٤١ سمو الامير عبدالله أمير شرق الاردن ، فاستقبل استقبالا رسميا فخما وزار أضرحة الأئمة المقدسة في الكاظمية ، وكربلا ، والنجف ، ثم زار

---

(١) جريدة الزمان العدد ١٢٢٠ بتاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٤٢

البصرة ، ومعه سمو الوصي الامير عبد الإله ، وفي ٧ تشرين الثاني عاد إلى عمان مشيعا بالاجلال والاكرام .

٢ ـ ووصل إلى بغداد أيضا في يوم ٦ تشرين الثاني ١٩٤١م الزعيم الفلسطيني المشهور، فخري النشاشيبي ، وكان من الموالين للسلطات البريطانية فاغتيل ظهر يوم الاحد الموافق ٩ من هذا الشهر في مدخل « فندق سميراميس » وصدر هذا البيان :

« تنعي الحكومة العراقية المرحوم فخري النشاشيبي الذي اغتيل ظهر اليوم في الشارع العام بعد خروجه من فندق سميراميس ، وتبدي أسفها الشديد لهذا الحادث الذي يعتقد أنه من عمل الفلسطينيين الموجودين في العراق ، وقد اتخذت التدابير الحازمة للقبض على المعتدي ومعاقبته »

مدير الدعاية العام

ولم تسفر التحقيقات التي أجرتها الحكومة عن معرفة القاتل فاقتصر إجراؤها على زج الفلسطينيين اللاجئين في المعتقلات

٣ ـ أمرت الحكومة بزيادة أجور العمال ، والمستخدمين ، بنسبة ٢٥ في المئة لمكافحة الغلاء الذي شمل أسعار الحاجيات كافة

٤ ـ ألغيت « مديرية الصحة العامة » في ١٠ تشرين الثاني ١٩٤١م وأحدثت بمحلها « مديرية الشؤون الاجتماعية العامة »

٥ ـ اتخذت الحكومة في يوم ١٧ تشرين الثاني ١٩٤١ « قراراً بقطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فيشي ، واستدعاء الوزير العراقي المفوض لدا تلك الحكومة ، وذلك بالنظر إلى موقف حكومة فيشي من الفتنة العمياء في شهر أيار ١٩٤١ » (١)

٦ ـ كذلك أبلغت الحكومة العراقية القائم بأعمال اليابان قرارها في غلق المفوضية اليابانية في بغداد ، بناء على موقفها الشاذ في محنة العراق الاخيرة ، ولم يكن لدى الحكومة العراقية مفوضية في اليابان كما هو معلوم (٢)

٧ ـ أعرب جلالة الملك « الطفل » فيصل الثاني عن رغبته في زيارة البصرة ، زيارة شخصية ، فتحرك إليها في يوم ٣ كانون الاول سنة ١٩٤١ يصحبه خاله سمو الامير عبد الإله ، وعم أبيه سمو الامير زيد ، وبعض أفراد الحاشية الملكية ، وعاد إلى عاصمة ملكه في يوم ٦ من هذا الشهر

٨ ـ توقفت مصلحة نقل البريد الجوي العراقي عبر المحيط الهادي منذشهرت اليابان الحرب على الامريكان في ٨ كانون الاول ١٩٤١

٩ ـ اسند منصب وزارة المواصلات والاشغال بالوكالة إلى وزير المالية علي ممتاز الدفتري في

---

(١) و(٢) جريدة الزمان العدد ١٢٦٩ بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٤١

٢٧ تشرين الثاني ١٩٤١

١٠ـ وصلت إلى بغداد في يوم أول كانون الثاني ١٩٤٢م بعثة من طلبة كلية التجارة بجامعة فؤاد الأول في مصر، وهي مؤلفة من ١٩ طالباً وخمسة مدرسين حلوا ضيوفاً على وزارة المعارف .

١١ـ أصدرت « وزارة الشؤون الاجتماعية » بياناً إلى متصرفي الألوية كافة، في العشرة الاولى من كانون الثاني ١٩٤٢ رجت فيه استفزاز حمية أرباب الشهامة والمروءة، لجمع التبرعات المستعجلة لمساعدة الفقراء الذين نكبوا بارتفاع الأسعار العامة ارتفاعاً فاحشاً أدى إلى انتشار المجاعة والامراض بين هذه الطبقة من الناس، فأحدث هذا النداء تأثيره المأمول فوراً .

١٢ – وصل إلى « الموصل » في ١٠ كانون الثاني ١٩٤٢م وفد مؤلف من الكولونيل روسيت مندوب المفوض السامي في دير الزور، والشيخ جدعان، رئيس العكيدات في سوريا، والأمير محجم المهيد، رئيس عنزه في سوريا، لتمثيل سوريا في فض المنازعات على المراعي المتكونة بين قبائل العكيدات العراقية، وقبائل شمر السورية، وقد تألف وفد عراقي من متصرف لواء الموصل، والقائم مقام المختص، والشيخ عكاب العجيل للمفاوضة مع الوفد المذكور .

١٣– ووصل إلى بغـداد في يوم ١٣ من هذا الشهر السر ولتر مونكتون الرئيس الأعلى لإدارة الدعاية البريطانية في الشرق الأدنى، للاشراف على امور الدعاية البريطانية وسيرها في العراق، فاجتمع بالصحفيين العراقيين، ووجههم التوجيه اللازم .

١٤– ووصل اليها في ٢٥ كانون الثاني أيضاً وزير الدولة البريطاني المقيم في مصر، المستر اوليفر ليتلتون للاطلاع على امور العراق العامة، بوصفه وزير بريطانيا في الشرق الأوسط، فاجتمع بالصحفيين، وبالمسؤولين، وأعرب عن رجائه في أن تنتهي الحرب في صالح الديمقراطية، وطلب إلى الجميع التعاون التام لخدمة المجهود الحربي للتغلب على المحور وأنصاره .

١٥– قرر مجلس الوزراء فصل « مديرية التموين العامة » والمؤسسات التابعة لها عن وزارة الاقتصاد، وإلحاقها بوزارة المالية، وعلى أثر ذلك صدرت الإرادة الملكية في ٣٠ كانون الثاني ١٩٤٢م بإسناد منصب وزارة الأشغال والمواصلات بالوكالة إلى وزير الاقتصاد السيد عبدالمهدي، بدلا من وزير المالية، السيد علي ممتاز، الذي كان يتولى وكالتها من قبل .

١٦– انتقل إلى رحمة ربه في العشرين من شباط ١٩٤٢م أمير البحرين الشيخ حمد الخليفة فخلفه أكبر أبنائه الشيخ سلمان الخليفة في الامارة، فتبودلت التعازي فالتهاني بين المسؤولين في بغداد والبحرين في هاتين المناسبتين .

١٧– عقدت معاهدة صداقة بين العراق وحكومة الصين الوطنية في ٢٩ آذار ١٩٤٢م فابرق رئيس الوزارة العراقية، نوري السعيد، إلى رئيس الحكومة الصينية الوطنية، شيانغ كي شيك،

برقية تبريك وتهنئة بهذه المناسبة ، فرد الرئيس الصيني على ذلك ببرقية مماثلة .

١٨ – ظهرت أسراب من الجراد على الحدود بين سوريا والعراق في أوائل نيسان ١٩٤٢م فكافحتها السلطات المختصة مكافحة فعالة .

١٩ – رأت الحكومة العراقية أن تحذو حذو الحكومات العربية الاخرى ، فقرر مجلس الوزراء في يوم ١٥ حزيران ١٩٤٢م بأن يقدم الوقت ساعة واحدة من ٢١ حزيران إلى غاية أيلول ١٩٤٢م أي يكون للعراق توقيت صيفي كما هو الحال في سوريا ولبنان .

٢٠ – أعربت الحكومة البريطانية عن رغبتها في إهداء الجيش العراقي مقداراً من السيارات المدرعة الفائضة عن حاجة الجيش البريطاني ، فقابلت الحكومة العراقية هذه الرغبة بالشكر والامتنان ، وجرت حفلة تسليم وتسلم هذه المصفحات في معسكر الرشيد في بغداد في يوم ٩ تموز ١٩٤٢م وحضر الاحتفال جمهرة كبيرة من الرجال المدنيين والعسكريين .

٢١ – استصدر رئيس الوزراء إرادة ملكية في ٢٠ تموز ١٩٤٢م بإسناد منصب وزارة الاقتصاد إلى السيد عبد الآله حافظ مدير الواردات العام ، وكان يشغله بالوكالة من قبل وزير الأشغال والمواصلات ، السيد عبد المهدي .

٢٢ – نفذ حكم الاعدام شنقاً في السيد يونس السبعاوي وزير الاقتصاد في « الوزارة الكيلانية الثالثة » صباح يوم ٥ أيار ١٩٤٢م .

٢٣ – انتقل إلى رحمة ربه في يوم ١٧ آب ١٩٤٢م السيد ناجي السويدي ، أحد رؤساء الوزراء السابقين ، وكانت السلطات البريطانية قد اعتقلته في ايران ، ثم أبعدته إلى « ساليسبوري » في جنوبي افريقيا ، حتى توفي .

٢٤ – لبى نداء ربه في يوم ٢٠ آب ١٩٤٢م الحاج رمزي وزير الداخلية في « الوزارة النقيبية الثانية » .

٢٥ – سافر وزير المالية علي ممتاز إلى لبنان للاصطياف في ٥ آب ١٩٤٢م فصدرت الارادة الملكية بإسناد منصب وزارة المالية بالوكالة إلى وزير الاقتصاد عبد الآله حافظ .

٢٦ – وسافر وزير الداخلية ، صالح جبر ، إلى سوريا مجازاً في أول تشرين الأول ١٩٤٢م فصدرت الارادة الملكية بأن يتولى رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، منصب وزارة الداخلية بالوكالة مدة تغيب الوزير المجاز عن العراق .

٢٧ – بينما كان سمو الدوق كنت ، شقيق جلالة الملك جورج السادس ، ملك بريطانيا ، في طريقه إلى ايسلند للقيام بواجبه في خدمة السلاح الجوي الملكي البريطاني إذ قتل أثناء قيامه بهذا الواجب فتبودلت بين سمو الوصي وبين ملك بريطانيا برقيات التعازي بهذه المناسبة .

﴿ بين رئيسين ﴾

قام رئيس الوزارة البريطانية ، المستر تشرشل ، برحلة في الشرق الأوسط ، ولم يتوقف خلالها في بغداد ، لكنه أبرق إلى رئيس الوزارة العراقية هذه البرقية :

« أعتقد أن السر كنهان كورنواليس ، قد بلغكم شديد أسفي لعدم تمكني من التوقف في بغداد في خلال سفرتي الأخيرة ، ولو اتيح لي ذلك لسرني جد السرور الاجتماع بحضرة صاحب السمو الملكي الوصي ، وبفخامتكم . لقد تتبعت بشديد الاهتمام سير الأحداث في العــراق ، في خلال الخمسة عشر شهراً الأخيرة . ان التحسن المطرد الذي قد تم برعاية الوصي وإرشادكم الحكيمين ، مما يدعو إلى مزيد ارتياح أصدقاء العراق المخلصين ، واني لأقدر حق التقدير الوجه الذي قد أنجزت عليه حكومة العراق الحاضرة عهودها المقطوعة ، وفق المعاهدة العراقية البريطانية ، واسلوب تعاونها مع حكومة جلالته في مكافحة الطغيان النازي ، وأجناد الشر . إن الدفاع عن العراق ازاء هجوم الاعداء قضية حيوية للحلفاء ، واني لواثق بأن فخامتكم قــد رحبتم ترحيباً منطوياً على الارتياح الخاص بإنشاء قيادة مستقلة في العراق وايران ، وبتعيين العميد السر هنري متلند ولسن في هذا المنصب الخطير » اه

وقد رد رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، على البرقية المذكورة بما يلي :

« لقد كان لبرقية فخامتكم المؤرخة ٢٤ آب ١٩٤٢ أعمق أثر في نفس حضرة صاحب السمو الملكي الوصي المعظم ، وفي نفسي . إن العرب لم ينسوا المساعدة التي أسديتموها اليهم في الماضي ، وكنا نود كثيراً لو سنحت لنا فرصة الاجتماع بكم في خلال رحلتكم في الشرق الأوسط ، لكي نؤكد لكم اننا نعتبر أن ما يقوم به العراق من عضد قضية بريطانيا العظمى ؛ والامم المتحدة ، إنما هو عضد لقضية العرب أنفسهم ، لأننا نعلم أن انتصار الامم المتحدة في هذا النضال ، الذي هو أخطر نضال عرفه التاريخ من أجل توفير الحرية والعدل لجميع الامم ، سيكون انتصاراً للعرب أيضاً ، وان الأمل في تحقيق رغبات العرب في الوحدة إنما نجده في ذلك النصر .

أما في صدد تعيين العميد السر هنري ميتلند ولسن فثقوا بأن العميد سيلقى منا كل ما نستطيع إسداءه من المساعدة وفقاً لمعاهدة التحالف بين البلدين » اه

﴿ زيارة المستر ويلكي العراق ﴾

وصل إلى بغداد عــلى متن طائرة قاصفة أمريكية خاصة في يوم ١٢ أيلول ١٩٤٢م المستر ويندل ويلكي ، المندوب الخاص للرئيس روزفلت ، رئيس الولايات المتحــدة الأمريكية ، في زيارة خاصة للشرق الأوسط ، ومن ضمنه العراق ، فاستقبل استقبالا خاصاً ، ونزل ضيفاً عــلى

الحكومة العراقية ، وفي يوم ١٣ من هذا الشهر أقيمت له مأدبة عشاء فخمة في قصر « رحاب العامر » وهو القصر الذي يقيم فيه سمو الوصي الامير عبد الإله، حضرها لفيف كبير من الشخصيات الممتازة ، كما أقام له رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، حفلة كبرى في حدائق بهو الأمانة ، وألقى فيها هذا الخطاب :

خطاب رئيس الوزراء

سيدي انني لأشعر بالفخر والامتنان إذ أرحب بقدمكم الميمون إلى بلادنا العريقة في القدم ، نيابة عن الأمة العراقية . لقد قطعتم مسافات شاسعة حاملين رسالة عظيمة ، فمنذ اللحظة التي قرر فيها زعيمكم الهمام ، الرئيس روزفلت ، محيي الآمال في قلوب الناس ، بإيفادكم أنتم زعيم المعارضة لتمثيله في بعثة إلى آسية وأوربة ، قد تحققنا نحن العراقيين ، وتحقق معنا على ما أتوقع العالم بأسره، إن الاحزاب الامريكية جميعاً قد تضافرت ، عاقدة صادق العزيمة ، ليس على خوض غمار هذه الحرب حتى النهاية فحسب ، بل على الاشتراك بعد نيل الظفر في توطيد دعائم السلام الدائم ، تلك المهمة التي هي أصعب من مهمة الحرب . إن الوحدة الامريكية نفسها تجعل الأمم الصغرى ، كالأمة العراقية ، والامم العربية الاخرى المشتت شملها ، مطمئنة إلى انتصار الأمم المتحدة في هذه الحرب الضروس ، وواثقة بمراعاة مبادئ الحرية والعدالة في التسوية التي ستعقب ذلك النصر ، ان الرسالة التي جئتم بها – يا مستر ويلكي – لرسالة على غاية الخطورة ، لأنها ستنشئ فينا ثقة جديدة ، وتبعث في نفوسنا عزيمة أكيدة لا تثنينا عن زج كل ما لدينا من الموارد في هذا الكفاح. لقد أثبتم يا سيدي بالخطب التي ألقيتموها في خلال بعثتكم الحاضرة ، وبمحادثتكم معنا أيضاً انكم مدركون حقيقة المصاعب والمعضلات التي نلقاها في الشرق الاوسط إدراكا تاماً ، مقرونا بالعطف ، ولا شك في أن مصاعبنا ومعضلاتنا تختلف عما لديكم من المصاعب والمعضلات، وأعتقد أنني لست شاطا عن الصدد ، إذا هنأت رئيسكم بما أبداه من إصالة الرأي في اختياره إياكم مندوبه الخاص ، وذلك ليس لكونكم زعيم حزب عظيم فحسب ، بل لأنكم المستر ويلكي فكل إنسان في العراق ، بل كل إنسان في العالم الحر – على ما أعتقد – قد أصغى إلى الخطب التي ألقاها رئيسكم من حين إلى آخر ، معجباً بأقواله السامية ، وكلماته الطيبة ، تلك الخطب التي كانت مصدر إلهام لنا جميعا ، وليس دونها شأنا ما صرح به المستر روزفلت ، وذلك الزعيم العظيم الآخر ، المستر تشرشل ، في ميثاق الأطلنتي إذ أعلنا للعالم المبادئ التي تسير عليها الامم المتحدة في الحرب ، وفي السلم ، وليست زيارتكم إيانا الآن سوى تأييد للسياسة المبنية على تلك المبادئ التي نثق بأنها ستحل جميع قضايانا في الشرق الأوسط ، وتؤدي إلى اتحاد الأمة العربية بأجمعها مرة أخرى .

أما نحن العراقيين فإننا مدينون لبريطانية العظمى بإنشاء دولة العراق ، وحراسة هذه الدولة وإرشادها في السنين الاولى من حياتها ، وعدم ضياع أمل حليفتنا في مستقبلنا ، حتى في أظلم أوقات سوء التفاهم ، وهذا دين عظيم لن نستطيع إيفاءه . وإن ننس ، لا ننسى أبداً ديننا للولايات المتحدة الامريكية ، التي قد بذلت المساعي الكثيرة بواسطة معاهدها الثقافية في هذا القطر ، وفي الاقطار المجاورة ، في ترويج النهضة الفكرية التي لولاها لما تسنى لنا الحصول على الاستقلال الذي نتمتع به الآن ، كما اني أؤمل أننا نحن أبناء الجيل الحاضر ، لن ننسى جميع ما عمله المرحوم المستر ولسن من أجل هذه البلاد .

لقد حللتم سيدي أهلا في هذه البلاد في اليوم الأول من شهر رمضان ، وهو الشهر المخصص للصلاة ، والصوم ، والتكبير في الخالق ، ومن البديهي أن زيارتكم في هذه الآونة ، مدعاة إلى التفكير في السلام الدائم ، في السلام الحقيقي الذي نحن عالمون بأن أمتكم العظيمة ستبذل قصاراها في الحصول عليه . أما الآن فلا سلام في العالم ولا يحل السلم ما دام أولئك الأشرار ، الذين اتخذوا الكره ، والقسوة ، والظلم ، والحرب ، آلهة لهم في دست القوة فلا بد من عقد عزيمة شديدة لا تنثني عن مكافحة الطغيان بسلاحيه ، وهما القوة والتدمير ، لأن الطغاة لا يفهمون غير هذين السلاحين .

انا نشعر بقوة نستمدها من وجودكم بيننا ، وهذه القوة تمكننا من الصبر على كل مشقة وتضحية يتطلبها تدمير قوات المحور بعزم لا ينثني ، ومع اننا في العراق لسنا مثل غيرنا في الثروة ، والعدد ، إلا أننا نستطيع أن نكرس قوانا ، ومواردنا ، لمساعدة تلك الأمم القوية ، التي قد انبرت للكفاح من أجل الحرية والحق » [1]

جواب ويلكي

« منذ وصولي إلى الشرق الأوسط أخذ كل إنسان يسألني عما تنوي الولايات المتحدة عمله الآن ، وبعد أن تضع الحرب أوزارها ، فأجبت سائلي بحقائق ملموسة ، وأرقام ناطقة ، قائلا : إن الولايات المتحدة تبذل كل ما لديها من القوى البشرية ، والموارد المادية ، بلا قيد في سبيل نيل الظفر في هذه الحرب ، وقلت لهم أيضاً انها توزع على الأمم المتحدة ، والشعوب الأخرى ، التي تختار الانحياز إلى جانبنا في الكفاح من أجل الحرية ، بمقتضى قانون الإعارة والتأجير ، تجهيزات يبلغ ثمنها ألوف الملايين من الدولارات ، وأكد لهم ان الامم المتحدة ، ستخرج منتصرة من هذه الحرب ، وكان آخر قولي لهم ان الولايات المتحدة تنوي ، بعد الحرب ، بذل قصاراها لإنشاء عالم جديد يعيش فيه جميع الناس ، بقطع النظر عن انتمائهم إلى أمم قوية أو صغيرة ، عيشاً حراً طيباً على

(١) جريدة الزمان العدد ١٥٢١ بتاريخ ١٤ أيلول ١٩٤٢

النحو الذي يختارونه هم أنفسهم . وفضلا عن هذا الذي قلته لشعوب الشرق الأوسط ، سألت زعماءهم ، وعامتهم عما ينوون القيام به في هذه الحرب ، وسألتهم عن العالم الذي يرغبون العيش فيه ، وعن المستقبل الذي يتوقعونه لبلادهم ، فكان جوابهم واحداً أجمعوا الكلمة عليه ، وهو جواب الامم المتحدة بما عرضته على العالم ، لا ما عرضه هتلر بنظامه الجديد

واني لشديد الامتنان من الأحاديث الطويلة الخاصة ، التي جرت لي مع رئيس الوزراء العراقي . لقد أثلج صدري ما سمعته من فخامته ، وأرحب ترحيباً منطوياً على الإخلاص التام بالعهد الذي قطعه لي الليلة البارحة من أن موارد العراق ، وقواه ، ستكرس لعضد قضية الامم المتحدة ، وأرحب أيضاً بتأكيده لي أن الشعب العراقي يناضل الآن بأساليبه الخاصة ، وسيواصل هذا النضال في سبيل الوصول إلى العالم الذي نحارب من أجل خلقه بعد أن نربح الحرب » [1]

هذان هما الخطابان اللذان تبادل إلقائهما رئيس الوزارة العراقية ، نوري السعيد ، وسفير رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى الشرق الأوسط ، المستر ويندل ويلكي ، وقد ألقى الأخير خطابا آخر في اجتماعه بالصحفيين ، وتحدث إلى زعماء البلاد وساستها في موضوعات سياسية لم تخرج في كنهها عما جاء في خطابه المثبت نصه أعلاه ، فلما أصدر كتابه « عالم واحد » خص العراق بما يلي :

ما كتبه ويلكي عن العراق

« أحببت الرجال الذين قابلتهم في العراق ، وقد أقام لي الأمير عبد الإله الوصي مأدبة فخمة تحت الدراري في بغداد سأذكرها ما حييت . وقف على سجادة بديعة في مرجة فسيحة ، وراح يستقبل مدعويه ، وبالقرب منه على طنافس أخرى ، وقف رؤساء حكومته . كان بعضهم في القفطان والعمامة ، منهم وزير الاقتصاد — السيد عبد المهدي — بمظهر الغريب ، ورئيس مجلس الأعيان الذي ينظر إليه الاجانب الاوقاح ، نظرتهم إلى إله بسبب لباسه الصحراوي الظريف ، ولحيته الطويلة — وهو السيد محمد الصدر — وكان الباقون في الملابس الفرنجية ، وقد علمت أن كل وزير تقريباً تولى في وقت ما كل وزارة في الحكومة . قال لي صديق عراقي : ألست ترى عندما لا تجد بين يديك إلا عدداً قليلا من ورق اللعب تضطر إلى خلطه مراراً ؟

« وبعد ليلتين أقيمت مأدبة أخرى . أقامها هذه المرة نوري باشا السعيد ، رئيس وزراء العراق وهو رجل ضئيل الجسم ، في وجهه نظرة فضولية نافذة ، وكان من أدهى الادمغة التي قابلتها في

---

(١) جريدة الزمان العدد ١٢٦١ بتاريخ ١٥ ايلول ١٩٤٢م

لقد خلقت « الأمم المتحدة » ومنها امريكا دولة إسرائيل في الشرق الأوسط بعد ان قضت على مليون فلسطيني بالتشرد فالفناء ، فهل هذا هو العالم الذي حاربت الأمم المتحدة لأجله ؟ وهل هذه هي المدنية الأمريكية التي تفاخر بها ؟

حياتي . كان قد أعيد إلى الحكم في سنة ١٩٤١ بعد أن كان على البريطانيين استعمال القوات العسكرية لخلع رشيد عالي الكيلاني ، سلفه الذي شراه الألمـان . كان نورى يحكم العراق كحليف غير محارب لبريطانية العظمى ، مع رغبة ملحة للدخول في المعمعة ، وهو مافعله منذ ذلك الحين . وكان المسر كنهان كورنواليس ، الوزير البريطاني في بغداد . . . يصغي إليه نورى من غير إسراف ، بانتباه ينم عن احترام . على اني ارتأيت في أن يكون نورى واقعيـاً وفي أن يكون بعيداً عن الوقوع في أية مشادة من الوجهة النظرية ، حول الاستقلال التام من التحكم البريطاني ، وأن يكون عارفاً بأن الوقت كان حليفه في كفاحه لإنشاء أول دولة عربية عصرية مستقلة. . . وبعد بضع خطب تقليدية انقلب العشاء إلى حفلة موسيقية ،والحفلة الموسيقية إلى معرض من الفتيات الراقصات العربيات ، وانقلب هذا بدوره إلى رقص أجنبي اختلط فيه ممرضات بريطانيات وجنود أمريكيون . . . وضباط عراقيون راحوا يرقصون تحت سماء عربية ، ما كان لامرئ أمضى السهرة تلك الليلة أن يحتفظ بالفكرة القائلة بأن الشرق والغرب ان يلتقيا ، وان الله عازم على أن يبقي العرب قوماً من البادية يحكمهم الاجانب من وراء البحار

« رحت أفكر وأنا طائر في اليوم التالي من بغداد إلى طهران في حوادث الليلة الماضية فإذا أنا أحس ببعض تيارات خفية رشيدة لحظتها من قبل في أحاديثي مع الطلبة ورجال الصحافة والجنود في كل مكان مـن الشرق الاوسط ، وقد عززت جميعها الاعتقاد بأن هؤلاء القوم الذين تنبهوا حديثاً واستيقظوا سيكونون أتباع زعيم متطرف في هذا الجيل إذا لم يبادر حكامهم ،هم وسادتهم الاجانب ، إلى إشباع جوعهم الجديد إلى التعليم ، وإلى فرصة لإطلاقهم من الطقوس الحكومية ، والدينية القديمة ، التي تقيدهم . فالحجاب ، والطربوش ، والمرض ، والقذارة ، والنقص في التعليم ، وفي التقدم الصناعي العصرى ، واستبداد الحكومة ، كل اولئك اختلطت في أذهـانهم لتمثل ماضياً فرضه عليهم اتحاد بين قوى يعمل ضمن مجتمعهم الخاص ،وبين مصلحة السيادة الاجنبية»[1]

هذا هو الكلام الذى خطه المستر ويندل ويلكي في كتابه « عالم واحد» ولا شك في أن القارئ يشعر ، وهو يطالعه بإمعان ، ما ينطوى عليه من حقائق ناصعة ، ووصف دقيق للبلاد التي نكبت بالسيادة الاجنبية والآمال التي يعلقها البشر على نتائج الحرب الضروس

﴿ سياسة المعارف ﴾

فشت « القومية » في المدارس العراقية كافة فشواً عظيما كان له الأثر الفعال في اشتراك طلبة المدارس في حوادث الشهرين نيسان وأيار ١٩٤١م ولهذا فقد جاء على لسان « خطاب العرش » المتقدم نصه :

1 Wendell L. Willkie , one World P. 19 New york 1943

« ان الحوادث قد أثبتت أن التعليم عندنا قد وجهته بعض الأيدى المغرضة توجيهاً مغلوطاً لا يتفق ومصلحة البلاد فاستغلت هذه الايدى مراكزها التعليمية استغلالا ضاراً ، وساقت أولادنا وفلذات أكبادنا إلى تفكير أساء إلى سمعة البلاد الثقافية ، والوطنية، لذلك كان لزاماً على حكومتنا إعادة توجيه التعليم وجهته الصحيحة »

وعلى هذا أبعد من خدمة التعليم كل من شمله هذا القول السامي ، وجيء إلى المعارف بإخصائيين من البريطانيين ، والمصريين ، واللبنانيين ، أضراب البروفسور هملي ، وسكيف ، ومحمد صادق جوهر ، وغيرهم ليوجهوا سياسة التعليم توجيهاً قال عنه مدير المعارف العام ، الأستاذ حسن الجواد:

« يعتبر مجيء الدكتور هملي إلى المعارف نقطة تحول في حياتها ، فقد أصبحت بجينه خاضعة للاستشارة البريطانية ، بعد أن تخلصت منها بجهود المخلصين من رجالها ... وكان أمام الدكتور هدفان رئيسيان يجب عليه أن يسعى لتحقيقهما : أولهما القضاء على الذهنية النازية التي كان يرى الأستاذ هملي بثاقب نظره أنها منتشرة في المعارف والمدارس بمقياس كبير ، والثانيه إعادة تنظيم مناهج المدارس وكان في نفس الوقت يرى علاقة كبيرة بين الذهنية النازية وبين المنهج ... وهكذا جاء الدكتور هملي ليقوم بمهمة الاصلاحات الأخرى ، فرأى في ثاقب نظره أيضاً ان شعور العداء لبريطانية عظيم للغاية ، فلا يستطيع التغلب عليه فليس هناك من فائدة لنشر الدعوة لبريطانية بين الطلاب وأساتذتهم ، ورأى ان يقوم بعملية خطيرة للغاية، هي ان يدعو للشيوعية ، وان يسعى لإنمائها وتقويتها في دوائر المعارف، لأن هذه الفكرة الجديدة هي الوحيدة التي تستطيع أن تضرب الذهنية النازية وتتغلب عليها ، وما يضيره من ذلك ، انه إنما يسعى لبلبلة الافكار ، فليضرب الحديد بالحديد ، أليست روسية السوفيتية حليفتهم وتحارب إلى جانبهم ؟ ولذلك أعد للأمر عدته ، فكان لا بد له من ان يملأ الفراغ في الديوان أولا فيطعمه بعناصر جديدة مشهورة بحسن السيرة ليقوى بها كيانه ، ويغطي عن اهدافه ، وليس من الضروري أن تسير في ركابه أو تخضع لمبادئه لأنه كان يملك من الصلاحية والقوة ما يمكنه من التبديل ، والتحويل متى اراد فجلب إلى الديوان السادة : صادق الجوهر « من مصر » وحسن أحمد السلمان من البصرة، وعبد الفتاح ابراهيم من بغداد ، وباشر ببذل الجهود لتبديل المناهج ، والأصح لمسخها »[1]

ولنا عودة إلى هذا الموضوع في الفصول المقبلة

❋ الوصي يزور عمان ❋

كان سمو الأمير عبد الله ، أمير شرق الاردن ، قد زار بغداد ، وتجول في أنحاء العراق ، في ٢٥ تشرين الأول سنة ١٩٤١ ، وكان سمو الوصي على عرش العراق ، الأمير عبد الآله ، يحاول

(١) جريدة (التحرير) العدد الخامس الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٢

رد الزيارة لعمه الأمير عبد الله ، فتحول دون ذلك الموانع المختلفة ، فلما تطور الوضع الحربي في الشرق الأوسط اضطر للسفر إلى عمان في ٣١ آب ١٩٤٢م يصحبه رئيس الوزراء ، نوري السعيد، ووزير العدلية ، داود الحيدري، فصدرت الارادة الملكية بإسناد منصب رئاسة الوزراء ، ومنصبي الوزارتين : الخارجية والدفاع بالوكالة ، إلى وزير المواصلات والأشغال، السيد عبد المهدي ، مدة تغيب الرئيس نوري عن العراق ، كما صدرت بتعيين وزير الشؤون الاجتماعية ، جمال بابان ، وزيراً للعدلية بالوكالة مدة تغيب الوزير الحيدري عن العراق .

أما بخصوص وكالة « الوصاية » على العرش فقد قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٢٩ آب سنة ١٩٤٢ الموافقة على هذه المقررات :

١- غياب صاحب السمو الوصي المعظم عن البلاد العراقية للسفر إلى شرق الاردن لمدة لا تتجاوز العشرة أيام اعتباراً من يوم الاثنين الموافق ٣١ آب ١٩٤٢ .

٢- إقامة هيئة نيابة قوامها : السيد محمد الصدر ، رئيس مجلس الأعيان ، والسيد حمدي الباجه جي ، رئيس مجلس النواب، والعين السيد جميل المدفعي، مدة تغيب سموه عن البلاد العراقية، على أن يحضر المشار اليهم في جلسة مجلس الوزراء التي ستعقد في الساعة العاشرة زوالية من يوم ٣٠/٨/١٩٤٢ بحضور نائبي مجلس الأعيان والنواب لاداء اليمين المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون الأساسي .

٣- تولية هيئة النيابة جميع حقوق الملك المعينة في القانون الأساسي عدا اختيار رئيس الوزراء إلا بعد استحصال موافقة سموه .

٤- غياب رئيس الوزراء ، ووزير العدلية عن البلاد العراقية على أن يقوم السيد عبد المهدي وزير المواصلات والأشغال بوكالة رئاسة الوزراء، ووكالة وزارتي الدفاع والخارجية، وجمال بابان، وزير الشؤون الاجتماعية ، بوكالة وزارة العدلية مدة غيابهما »(١)

استقالة الوزارة

قلنا أن سياسة السيد نوري السعيد في « وزارتــه السادسة » التي أعقبت « وزارة المدفعي الخامسة » كانت تهدف إلى « تصفية الحساب مع القائمين بحوادث الشهرين : نيسان وأيار ١٩٤١ تصفية عادلة ... وتطبيق معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ نصاً وروحاً مهما كلفه الأمر »

وكان من الطبيعي أن تصطدم هذه السياسة بميول بعض الزملاء الذين اصطفاهم لوزارته، وأن يتسلل هذا البعض من المسؤولية واحداً بعد واحد وأن يجري بعض التغييرات في المناصب الوزارية

(١) جريدة « الزمان » العدد (١٠٠٩) بتاريخ ٣١ آب سنة ١٩٤٢

بين الفينة والفينة ، ورغم كل ذلك فقد اضطر الرئيس إلى التقدم بكتاب استقالة وزارته المذكورة في ٣ تشرين الأول سنة ١٩٤٢ ولما تمض عليها سنة كاملة :

حضرة صاحب السمو الملكي الوصي على العرش المعظم

لما شرفتموني بثقة سموكم ، وعهدتم إليّ بتأليف الوزارة في ٩ تشرين الأول الماضي ، صدعت بأمر سموكم ، وأنا عالم جد العلم بخطر المهمة التي اضطلعت بأعبائها ، فقد كان من الواضح حينئذ أن تجابه الوزارة الجديدة - فضلا عن مسؤولياتها الاعتيادية الخطيرة - مقداراً كبيراً من المصاعب الدقيقة التي خلقتها لنا أخطاء الماضي ، والمشاكل المختلفة الناشئة عن الأزمة العالمية ، التي ولدتها الحرب العظمى الحاضرة ، والتي شملت جميع مرافق الحياة .

وكان من المتوقع أن يؤدى العمل في مثل هـذه الظروف الحرجة إلى اختلاف في الرأي بين أعضاء الوزارة، وقد وقع ذلك فعلا، فإنه بعد أن أنجزت الوزارة شطراً كبيراً من مهمتها، وتغلبت على الكثير من المصاعب التي تجابهها البلاد ، نشأ بين بعض زملائي المحترمين بعض الاختلافات في وجهات النظر حول بعض الامور الهامة ، كقضايا التموين وغيرها ، مما أدى إلى تقديم وزير المالية استقالته في أوائل تموز المنصرم .

وقد اطلعتم سموكم على مراحل ذلك الاختلاف في حينه، وكانت إرشادات سموكم خير عون لنا على التوفيق بين الآراء ، وتذليل المصاعب التي نشأت عنه .

ولما كان الخلاف قـد تطور في المدة الأخيرة تطوراً بت أعتقد معه بتعذر استمراري على الاضطلاع بأعباء المسؤولية ، وبأن الواجب الوطني يدعوني إلى إفساح المجـال أمام سموكم لتأليف وزارة تتعاون على خدمة البلاد بروح التفاهم والتضامن المنشودين في ظروف أقل حراجة من الظروف التي عملنا فيها في الماضي ؛ فإنني أرجو أن تتفضلوا بقبول استقالتي من منصب رئاسة الوزراء .

وانني أنتهز هذه الفرصة لأرفع إلى مقام سموكم الملكي خالص الشكر، وعظيم التقدير، لكل ما لقيناه من سموكم - أنا وزملائي - من العطف والمساعدات الثمينة في أثنـاء قيامنا بواجبنا في الظروف العصيبة التي اجتازتها البلاد بنجاح بعون الله وتوفيقه .

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يوفقكم إلى ما فيه خير البلاد ونجاحها تحت ظل صاحب الجلالة الملك المعظم ، وأرجو أن تتفضلوا بقبول خالص احترامي وتعظيمي .

٣ / ١٠ / ١٩٤٢ العبد المطيع : نوري السعيد

فقبل سمو الوصي هذه الاستقالة وأجاب عليها بما يلي :

عزيزي نوري السعيد

أخذت كتاب استقالتكم المؤرخ ٣ تشرين الأول ١٩٤٢ وإني مع إظهار أسفي الشديد على مفارقتكم رئاسة الحكومة لا بد لي أن اعرب لكم عن تقديري لتحملكم عبء المسؤولية في تلك الظروف الدقيقة ، وعن شكري العظيم على ما بذلتموه أنتم وزملائكم مدة بقائكم في الحكم من جهود قيمة ، وخدمات مجيدة لخير هذه البلاد .

هذا وأرجو أن تستمروا في تدوير شؤون الدولة ريثما يتم تأليف وزارة جديدة .

صدر عن بلاطنا الملكي في اليوم الثالث والعشرين من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٦١ الهجرية الموافق لليوم الرابع من شهر تشرين الأول سنة ١٩٤٢ الميلادية .

عبد الاله



الوزارة السعيدية السابعة

﴿ تمهيد ﴾

يرى الباحثون في « تاريخ العراق الحديث » أن استقالة « الوزارة السعيدية السادسة » في ٣ تشرين الأول سنة ١٩٤٢ كانت صورية أكثر منها حقيقية، فإن ثلاثة من رؤساء الوزراء السابقين « ناجي السويدي، ورشيد عالي، وناجي شوكت » كانوا قد تزعموا حوادث الشهرين : نيسان وأيار ١٩٤١م وما لبثوا أن تركوا البلاد، وأن أربعة من الرؤساء المذكورين « السيد عبد الرحمن النقيب، وعبد المحسن السعدون، وجعفر العسكري، وياسين الهاشمي » قد انتقلوا إلى رحمة الله فلم يبق من « وزراء الملك فيصل الأول » غير توفيق السويدي، ونوري السعيد، وكان توفيق مذخراً لوزارة « ما بعد الحرب » فلم يكن بد من أن يكون نوري باشا الوزارة الجديدة ولا سيما في مثل هذا الظرف فوجه الوصي إليه هذا الكتاب :

وزيري الأفخم نوري السعيد !

بناء على استقالتكم من منصب رئاسة الوزراء، ونظراً إلى ما نعهده فيكم من دراية وإخلاص، فقد رأينا أن نعهد إليكم برئاسة الوزارة الجديدة على أن تنتخبوا زملائكم وتعرضوا أسماءهم علينا، والله ولي التوفيق .

صدر عن بلاطنا الملكي ببغداد في اليوم السابع والعشرين من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٦١ الهجرية الموافق لليوم الثامن من شهر تشرين الأول ١٩٤٢

عبد الإله

﴿ هيأة الوزارة الجديدة ﴾

وتكونت « الوزارة السعيدية السابعة » الجديدة في اليوم المذكور « ٨ تشرين الأول سنة ١٩٤٢ » من :

١ – نوري السعيد : رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للدفاع بالوكالة

٢ – عبد الله حافظ : وزيراً للخارجية

٣ – تحسين العسكري : وزيراً للداخلية

٤ – صالح جبر : وزيراً للمالية

٥ – داود الحيدري : وزيراً للعدلية

٦ – عبد المهدي : وزيراً للمواصلات والاشغال

٧ – تحسين علي : وزيراً للمعارف

٨ – عبد المحسن شلاش : وزيراً للاقتصاد

٩ – أحمد مختار : وزيراً للشؤون الاجتماعية

أمام الصفحة (٨٤)

الوزارة السعيدية السابعة

رئيس الوزراء ووكيل وزير الدفاع



نوري السعيد



وزير المالية * صالح جبر



وزير الداخلية * تحسين العسكري



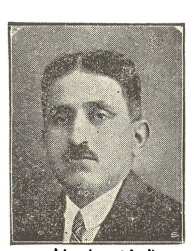
وزير الخارجية * عبد الاله حافظ



وزير المواصلات والاشغال * عبد المهدي



وزير المعارف * تحسين علي



وزير العدلية * داود الحيدري



وزير الاقتصاد * عبد المحسن شلاش



وزير الشؤون الاجتماعية * احمد مختار

وفي حفلة الاستيزار نطق رئيس الوزراء، نوري السعيد، بهذه الكلمة :

« أرجو رفع عظيم امتناني، وجزيل شكري، إلى مولاي حضرة صاحب السمو، الوصي على العرش المعظم، على ما أولاني من ثقة غالية هي أعظم مشجع لي على الاضطلاع بأعباء المسؤولية، وأبتهل إليه تعالى أن يأخذ بيدي لتحقيق حسن ظن مولاي وأن يكلأ حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم بعنايته الصمدانية .

ان خدمة البلاد بكل الوسائل الممكنة، في مثل هذه الظروف العالمية الدقيقة، هي الهدف الأسمى الذي نرمي إليه، مستهدفين المصلحة العامة . واني لأرجو من اخواني الموظفين أن يقوموا بواجباتهم بكل همة وإخلاص للوصول إلى الغاية التي يتوخاها الجميع على أفضل وجه والله نسأل أن يوفقنا جميعاً للخدمة الحقة تحت ظل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم »[1]

منهاج الوزارة

لم تضع الوزارة الجديدة منهاجا جديداً لها، ولكن رئيس الوزراء نشر هذا البيان عن منهاج وزارته السابعة :

« لما عهد إلي صاحب السمو الملكي، الوصي على العرش، بإعادة تأليف الوزارة، صدعت بأمر سموه متكلا على الله تعالى، ومعتمداً على عضد سموه في استئناف الاضطلاع بأعباء واجبي الوطني في هذه الظروف العالمية العصيبة .

« وكانت نيتي متجهة في بادئ الأمر إلى إزالة الاختلاف الناشئ بين وجهات نظر بعض زملائي المحترمين، في الوزارة السابقة، بالاحتفاظ بهم جميعاً في الوزارة الجديدة، وبإعادة توزيع المناصب الوزارية توزيعاً من شأنه أن يزيل اختلاف وجهات النظر الذي حملني على الاستقالة، ويؤمن التفاهم والتضامن المنشودين في ظروفنا الراهنة، ولكن اثنين من زملائي المحترمين آثرا إفساح مجال الخدمة أمام غيرهما، مما أدى إلى حرماني وحرمان البلاد من مساعدتهما[2] وخدماتهما الثمينة في الوزارة الجديدة، وإلى اختيار زميلين جديدين فيها .

« أما منهاجنا فهو منهاج الوزارة السابقة عينه، وسنبذل كل ما في وسعنا لإنجاز ما بقي منه، ولا سيما ما يتعلق بتحسين شؤون التموين، وإصلاح المعارف، ولما كانت قضية التموين في مقدمة القضايا التي تهتم بها البلاد، بالنظر إلى خطورتها، فإننا سنعير سياسة التموين أشد اهتمامنا، ونوجهها توجيهاً يطمن حاجات الشعب الأساسية، ويكون موضوع الارتياح التام . وفي مقدمة

---

(١) جريدة الزمان العدد ١٥٤٢ بتاريخ ٩ تشرين الأول ١٩٤٢

(٢) هما وزير المالية، علي ممتاز، ووزير الشؤون الاجتماعية، جمال بابان، وذلك مضافاً إلى وزير العدلية، صادق البصام، ووزير الأشغال، محمد امين زكي، ووزير الخارجية، عبد الله الدملوجي، الذين استقالوا من قبل

الأمور التي سنعني بها في هذا الصدد ، اتخاذ ما يقتضي لتأليف لجنة وزارية تشرف على التموين ، وتوجه سياسته العامة التوجيه المنشود .

« ونسأل الله أن يسدد خطواتنا ، ويوفقنا إلى التغلب عـلى المصاعب التي تعترض طريقنا ، ويلهمنا كل ما فيه الخير والمصلحة تحت ظل صاحب الجلالة الملك المعظم »[1]

ارادات ملكية

لما كان كل من وزير الداخلية ، تحسين العسكري ، ووزير المالية ، صالح جبر ، خارج العراق يوم تكونت هذه الوزارة فقد صدرت الإرادة الملكية باسناد منصب وزارة الداخلية بالوكالة إلى رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، ومنصب وزارة المالية بالوكالة إلى وزير الخارجية ، عبد الإله حافظ ، وقد وصل تحسين العسكري إلى العراق في يوم ١٩٤٢/١٠/٢٦ وتسلم مهام منصبه ، ووصل إليه صالح جبر في ٢١ تشرين الأول سنة ١٩٤٢ فأدلى بهذا التصريح :

« إن المحتكرين والمضاربين أعتبرهم أنا أنهم من الرتل الخامس ، وهم فريق من البشر إذا لم يقصدوا خدمة الاجانب فإنهم يربكون الحياة الاقتصادية ، ويحرمون الناس من تناول رزقهم فهم من حيث النتيجة يعتبرون من الرتل الخامس ، ويجب أن يعاملوا معاملة الرتل الخامس »[2]

والظاهر أن وزير المالية الجديد كان يعتقد أن في إمكانه أن يعتقل أحد المضاربين أو المحتكرين كما اعتقل الوطنيين بتهمة النازية ، فصرح بمثل هذا التصريح ، فلما اتضح له بعد مدة أن الذين يحتكرون قوت الشعب ويتلاعبون بأسعار الحاجيات إنما هم عصبة من اليهود يشاركهم لفيف من المتنفذين وأصحاب السلطان مثله ، أدرك أن تصريحه كان في غير محله أو انه كان سابقاً لأوانه

سفر رئيس الوزراء

لم يكد السيد نوري السعيد يكون وزارته السابعة في يوم ٨ تشرين الاول ١٩٤٢م حتى اضطر للسفر إلى القاهرة لإجراء اتصالات لها علاقاتها بالمجهود الحربي ، فصدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة إلى وزير المواصلات والأشغال ، السيد عبد المهدي ، ومنصب وزارة الداخلية بالوكالة إلى وزير العدلية ، داود الحيدري ، ومنصب وزارة الدفاع بالوكالة إلى وزير المعارف ، تحسين علي ، وقد عاد الرئيس ، نوري السعيد ، إلى العراق في يوم ١٦ من هذا الشهر فانتهت وكالات الوزراء المذكورين .

---

(١) جريدة الزمان العدد ١٥٤٢ بتاريخ ٩ تشرين الأول ١٩٤٢

(٢) جريدة الزمان العدد ١٥٥٥ بتاريخ ٢٦ تشرين الأول ١٩٤٢

❊ استقالة وزيرين ❊

لما تكونت «الوزارة السعيدية السابعة» في يوم ٨ تشرين الاول ١٩٤٢م أسند منصب «وزارة الاقتصاد» إلى الحاج عبد المحسن شلاش، ومنصب وزارة «المواصلات والأشغال» إلى السيد عبد المهدي، وكان معالي شلاش مريضاً في المستشفى فكلف معالي السيد عبد المهدي بتمشية أمور وزارة الاقتصاد، وفي الوقت نفسه كان الوزير المريض يعرب عن رغبته في إعفائه من منصبه فاستصدر رئيس الوزراء الارادة الملكية المرقمة ٥٧٥ لسنة ١٩٤٢م بقبول استقالته من منصبه وكتب إليه ما يلي :

صاحب المعالي السيد عبد المحسن شلاش المحترم

يؤسفني أن أبلغ معاليكم صدور الإرادة الملكية بقبول استقالتكم من منصبكم، وبينما أقدر الأسباب الصحية التي حدت لمعاليكم إلى الاستقالة فإنني أنتهز هذه الفرصة لأشكر لكم مؤازرتكم الثمينة، ولأتمنى لكم دوام الصحة والتوفيق

بغداد ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٢ — رئيس الوزراء : نوري السعيد

وفي الوقت نفسه فإن وزير المواصلات والاشغال، السيد عبد المهدي، كان متضايقاً من قيامه بأعباء منصبين وزاريين في آن واحد، فانتهز فرصة الجلسة الوزارية المنعقدة في يوم ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٢م «أي بعد تكوين الوزارة الجديدة بأقل من أسبوعين» لبحث موضوع التموين، فأبدى معارضته لبعض الاتجاهات، وما لبث أن تقدم بهذا الكتاب :

وزارة الاقتصاد — الرقم س ٣٢ التاريخ ١٩٤٢/١٠/٢١

فخامة رئيس الوزراء

١- بسطت أمس لفخامتكم وزملائي الوزراء رأي الخبير البريطاني الذي يساند فيه المستر سوان في إلحاق مديرية التموين العامة بوزارة المالية، للأسباب التي سمعتموها، واني بغض النظر عن هذه الاسباب وكنهها، فإني - للدواعي التي بينتها أمس، وحرصاً على سلامة التموين، وتفاديا من العراقيل التي تعتور سيره، فيما إذا بقي في وزارة الاقتصاد - أرى أن يكون هذا الالحاق بالمالية، وأن يتم بسرعة إذ ليس من الصحيح أن تبقى قضايا التموين - لأي وقت ما - وهي في حالة ارتباك وتذبذب

٢- أبديت رأيي بوضوح عن وزارة الاقتصاد، بعد أخذ التموين منها، وأعربت لفخامتكم ولزملائي المحترمين من أنها أصبحت وكل ما فيها لا يدعو إلى أن تكون قائمة كوزارة مستقلة تستلم من أموال الدولة مبالغ لو أنفقت على نواح أخرى من مرافق البلاد، لكانت فائدتها أكثر ولهذا فإني لا أرى - والحالة هذه - ما يبرر بقائي فيها كوزير، فإذا كنتم فخامتكم تعتبرون لي مهمة

فيها فأرجو أن تعتبروا أيضاً انتهاء هذه المهمة ، ولفخامتكم مزيد الاحترام .

وزير الاقتصاد — عبد المهدي

وكان معالي السيد عبد المهدي — كما قدمنا — وزيراً للمواصلات والأشغال ، ووكيلا لوزارة الاقتصاد ، فكان على رئيس الوزراء قبول استقالته من وكالة وزارة الاقتصاد فقط ولكنه استصدر الارادة الملكية المرقمة ٥٧٤ لسنة بقبول استقالته من وزارة المواصلات والاشغال ، ووجه إليه هذا الكتاب :

الرقم آ (٣٩٧١) التاريخ ١٩٤٢/١١/١٤

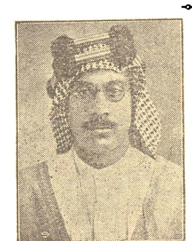
صاحب المعالي السيد عبد المهدي المحترم

يؤسفني كثيراً أن يضطرني إصراركم على الاستقالة من منصبكم إلى رفعها إلى مقام حضرة

الوزيران المستقيلان



وزير الاقتصاد عبد المحسن شلاش



وزير المواصلات والأشغال عبد المهدي

صاحب السمو الوصي المعظم ، وان أبلغكم صدور الإرادة بقبولها . واني لا أستطيع بيان مبلغ تأثري لمفارقتكم ، وحرماني مساعداتكم الثمينة في إنجاز ما اضطلعنا به من مسؤوليات غير انه مما يخفف هذا التأثر عدم وقوع أي خلاف بينكم وبين زملائكم من حيث المبدأ والأساس في تحمل المسؤولية .

واني أنتهز هذه الفرصة لأعرب لمعاليكم عن جزيل شكري وعظيم امتناني للمؤازرة الثمينة والخدمات الجليلة التي قمتم بها طيلة مدة تعاوننا راجياً استمرار صلات الأخوة التي تربطنا جميعاً على الدوام .

رئيس الوزراء — نوري السعيد

وزراء جدد

على أثر استقالة وزيري الاقتصاد ، والمواصلات والأشغال : عبد المحسن شلاش والسيد عبد المهدي صدرت الإرادة الملكية المرقمة ٧٦ ولسنة ١٩٤٢ بتعيين :

١- أحمد مختار بابان وزيراً للمواصلات والأشغال ، وكان وزيراً للشؤون الاجتماعية من قبل
٢- عبد الرزاق الازري وزيراً للشؤون الاجتماعية
٣- سلمان البراك وزيراً للاقتصاد

﴿ مجلس الامة في اجتماعه الرابع ﴾

نصت المادة الثامنة والثلاثون من القانون الأساسي على أن :

« دورة مجلس النواب أربعة اجتماعات عادية لكل سنة اجتماع يبـدأ من أول يوم من شهر تشرين الثاني الذي يعقب الانتخابات »

وقد مضى على الحيـاة النيابية في العراق سبعة عشر عاماً جرت خلالها تسعة انتخابات لتسع دورات انتخابية لم تحظ دورة منها بإكمال اجتماعاتها الأربعة غير الدورة التي نحن بصددها .

فقد عقد « مجلس الامة » اجتماعه الاعتيادي الرابع والأخير من دورته الانتخابية التاسعة في يوم ١ تشرين الثاني عام ١٩٤٢ ، وقد امتد هذا الاجتماع إلى يوم حل المجلس في ٩ حزيران ١٩٤٣ بعد أن أجل جلساته شهراً ونصف الشهر اعتباراً من يوم أول كانون الأول ١٩٤٢م وعقد مجلس النواب خلال هذا الاجتماع ٤٩ جلسة، وعقد مجلس الأعيان ٢٢ جلسة وكان رئيس مجلس الاعيان في بحر هذا الاجتماع السيد محمد الصدر ، ورئيس مجلس النواب السيد حمدي الباجه جي ، وفيما يلي خطاب العرش الذي افتتح به سمو الوصي هذا الاجتماع :

﴿ خطاب العرش ﴾

حضرات الأعيان والنواب :

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم العالي ، راجين للبلاد في اجتماعكم هـذا كل خير وتوفيق . ومن دواعي سرورنا أن ننوه بأن مجلس النواب الحالي، هو أول مجلس نيابي أتم دورته الاعتيادية ، المنصوص عليها في الدستور، منذ تأليف الحكومة العراقية، وذلك فضلا عن الاجتماع غير العادي، الذي تخلل تلك الدورة . وبينما نغتبط بهذه الظاهرة السارة، فإننا نقدر المغزى البارز الذي تنطوي عليه ، لأنه خير جواب على الدعايات الأجنبية المغرضة ، التي يبثها بعض أعداء العراق، سواء أكان ذلك رأساً أم على يد بعض صنائعهم ومأجوريهم ، الذين حاولوا وضع وطنهم تحت نير الأجنبي ، فكتب الله لهم الفشل .

أيها السادة :

إن الموقف العالمي قد تابع تطوره السار، الذي أشرنا اليه أمام مجلسكم العالي في العام الماضي. فإن وقوف بعض الدول الكبرى الجديدة إلى جانب حليفتنا بريطانيا العظمى ، في هـذه الحرب

الطاحنة ، قـد كان له الأثر المنتظر ، وقد كبح جماح المعتدين ، وحدد قوة الاعتداء الخاطف ، الذي فاجأوا به العالم .

وهذا التطور قد أضعف احتمال امتداد العدوان إلى ميادين شرقية جديدة كما انه جعل الدفاع ضد مثل هذا العدوان أكثر سهولة وأدعى إلى الثقة والاطمئنان .

وفضلا عن هذا التطور الحسن هنالك تطور آخر منتظر ، من شأنه أن يفتح صفحة جديدة في تاريخ هذا الصراع العالمي ، وينطوي هذا التطور على استخدام ما أعدته الامم المتحدة ، وما ستعده من قوى مختلفة ، للقضاء على آمال المعتدين . أما أجل الحرب فلا يزال مجهولا ، والتقديرات المبنية على المعلومات المتيسرة والمستندة إلى ظواهر الحال ، تدعو إلى التفاؤل والثقة بالمستقبل أكثر من أي وقت مضى ، والنصر بيد الله يؤتيه من يشاء .

وان من واجبنا أن نستمر على تزييد استعداداتنا ، وعلى اتخـاذ التدابير التي من شأنها أن تخفف عن بلادنا الأضرار الناجمـة عن طبيعة الحرب ، سائلين الله أن ينقذ العالم من شرورها وويلاتها .

حضرات الأعيان والنواب :

لقد قامت حكومتنا في عهد الوزارة السابقة بتنفيذ بعض ما جاء في منهاج الوزارة السابقة ، برغم جميع الصعوبات والمشاكل التي اعترضت سبيلها ، ولاسيما من جراء الظروف العالمية العصيبة ، وستسير حكومتنا على المنهاج عينه منجزة ما بقي من مواده ، ومستهدفة توسيع أعمالها ضمن اسسه .

ان سياسة حكومتنا ، في الشؤون الخارجية ، قد سارت ضمن الحدود التي بسطناها في العام الماضي ، وهـذه السياسة تستهدف توثيق وإنماء صلاتنا الودية بالأقطار العربية الشقيقة ، والدول المجاورة والصديقة ، وتنفيذ معاهدة التحالف المنعقدة بيننا وبين حليفتنا بريطانيا العظمى ، وهذا جميعه سائر على صورة موجبة للارتياح .

وقد قامت حكومتنا بتأسيس مفوضية عراقية في واشنطن ، بناء على ماشعرنا به من ضرورة توثيق الصلات الطيبة الموجودة بين جمهورية الولايات المتحدة والعراق . ومن آثار هذه الصلات شمول العراق بقانون الإعارة والتأجير ، مما كان له أطيب وقع في البلاد . ونظراً إلى الرغبة المتقابلة بين حكومتي الصين والعراق ، فقد تم الاتفاق على عقد معاهدة صداقة بينهما ، وجرى ذلك على وجه يوجب الارتياح . وقد كنا أشرنا إلى الوعود الصريحة التي قطعتها حليفتنا على لسان رئيس وزرائها ووزير خارجيتها ، باستقلال الأقطار العربية ، التي تأخر تحقيق استقلالها ، وأعربنا عن ثقتنا بتنفيذ هذه الوعود .

وتستهدف سياسة حكومتنا الخارجية تحقيق تلك الوعود على الوجه الذي يطمن رغبات تلك

الأقطار ، ويحقق آمال العرب جميعاً . فقضية الامم المتحدة هي قضية الأمة العربية ، وكل ما ورد في ميثاق الاتلانتي ، وخطب رئيس وزراء بريطانيا ، ورئيس جمهورية الولايات المتحدة ، ووزير خارجية بريطانيا ، وأخيراً ما سمعه مجلس الامة البريطاني من الماريشال سمطس، رئيس وزراء جنوبي افريقيا ، ينطبق الانطباق كله على سياستنا الخارجية .

وقد انتهزت حكومتنا فرصة زيارة ممثل الرئيس روزفلت الشخصي ، المستر وندل ويلكي ، للعراق ، وبسطت له قضية الامة العربية ، وأهدافها في الحرية ، والوحدة ، والاستقلال ، وأظهرت له ضرورة تغيير التفكير في أية سيطرة ، أو حقوق تدعي بها بعض الدول في بلاد العرب ، بأي اسم كان ، مما ينافي التطورات التي طرأت على العالم .

وقد قام العراق بالقسط الذي تفرضه مصلحته في عضد أنصار الحق ، والحرية ، وذلك لخير العراق ، وباقي الاقطار العربية .

ونحن نتطلع الآن إلى الجلاء الحرب عن تحقيق جميع المبادىء ، التي وردت في خطب قادة أنصار الحرية وزعمائهم .

ايها السادة :

سارت حكومتنا في الامور الداخلية خطوات بعيدة في تعزيز الجيش من الناحيتين : المادية والروحية ، وأزالت عوامل الضعف التي كانت قد تسربت اليه في السنوات الأخيرة ، واستأصلت كل ما من شأنه أن يجعله آلة بيد المستهترين ، والجيش هو الآن الحارس الأمين للعرش ، والوطن ، والجهود منصرفة إلى تقويته من جميع الوجوه .

وقــد سعت حكومتنا ، ولا تزال تسعى ، لإصلاح المعارف ، وقد استعنا بشقيقتنا مصر للحصول على بعض الخبراء المجربين في امور التدريس ، وقد لبت الحكومة المصرية طلباتنا بعطف ، وأعارتنا خدمات طبقة ممتازة من رجال معارفها ، مما أوجب شكرنا وتقديرنا .

حضرات الأعيان والنواب :

ان من أهم الأهداف التي ترمي اليها حكومتنا ، معالجة امور البلاد الاقتصادية ، على صورة عامة ، وشؤون التموين على صورة خاصة ، وهي قائمة بإعداد لائحة ميزانية السنة المالية الجديدة ، وسنبذل قصارى جهدنا لحفظ التوازن فيها ، والاستمرار على المشروعات العمرانية الهامة ، ولاسيما المشروعات التي تؤدي إلى زيادة الانتاج ، وذلك بقدر ما تسمح به الظروف الراهنة ، وستتقدم حكومتنا إلى مجلسكم العالي بلائحة تشريع لتزييد غلاء المعيشة لموظفي الدولة ، ومستخدميها ، والمتقاعدين ، وذلك لمساعدتهم على مجابهة الارتفاع الحاصل في مستوى المعيشة . والحكومة جادة في تأمين المواد الغذائية ، والحاجات الضرورية الاخرى للأهلين ، بأقل ما يمكن من الكلفة ،

والجهد . وسنكافح التهريب بكل الوسائل المتيسرة ، وستهتم حكومتنا بتنفيذ المنهاج المقرر لخدمة البلاد بؤازرة مجلسكم العالي .

والله المسؤول أن يلهمنا جميعاً ما فيه الخير والتوفيق تحت ظل حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المعظم[1] .

العراق يعلن الحرب

على دول المحور الثلاث

توطئة

جاء في خطاب العرش الذي افتتح به سمو الوصي مجلس الأمة في ٢ تشرين الثاني ١٩٤٢ م:

« فقضية الأمم المتحدة هي قضية الأمة العربية ، وكل ما ورد في ميثاق الأتلانتي ، وخطب رئيس وزراء بريطانية ، ورئيس الجمهوريات المتحدة ، ووزير خارجية بريطانية ، وأخيراً ما سمعه مجلس الأمة البريطاني من المارشال سمطس ، رئيس وزراء جنوبي افريقية ، ينطبق الانطباق كله على سياستنا الخارجية »

وعلى هذا نظم أنصار الوزارة من أعضاء مجلس النواب طلباً إلى رئيس المجلس المشار إليه في ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٢م طلبوا فيه انضمام العراق إلى مبادئ ميثاق الأطلانطي هذا نصه :

نص التقرير

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

« أشار خطاب العرش بوضوح إلى أهداف الأقطار العربية ورغباتها في الحرية والاستقلال . وبما أن هذه الاهداف السامية من أوثق الوسائل لأجل تحقيقها هو انضمام العراق إلى مبادئ ميثاق الاطلانطي ليضمن مكانه اللائق عند مذاكرات الصلح .

« فإننا نرى الضرورة ماسة أن تتخذ الحكومة جميع التدابير لانضمام العراق إلى هذا الميثاق حيث أن مصلحة البلاد ، والشعوب العربية ، تستلزم ذلك ، فعليه نطلب من الحكومة أن تتخذ ما يلزم بسرعة لتحقيق هذه الغاية .

١٢ تشرين الثاني سنة ١٩٤٢

نائب اربيل	نائب اربيل	نائب المنتفك	نائب ديالى
صديق ميران قادر	ابراهيم يوسف	محمد حسن حيدر	بهاء الدين سعيد

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤٢-١٩٤٣ ص ١ ٢

نائب بغداد	نائب البصرة	نائب بغداد	نائب البصرة
عارف حكمت	عبد الوهاب محمود	حسن سهيل	حامد النقيب
نائب الديوانية	نائب كربلاء	نائب العمارة	نائب العمارة
فريق المزهر	حسين النقيب	ماجد القرهغولي	عبد الرزاق منير
نائب اربيل	نائب ديالى	نائب الحلة	نائب الحلة
حمدي سليمان	عز الدين النقيب	سلمان البراك	عبد الهادي الظاهر
نائب بغداد	نائب البصره	نائب البصرة	نائب المنتفك
سلمان الشيخ داود	عبود الملاك	محمود النعمة	قاطع البطي
نائب المنتفك	نائب الدليم	نائب ديالى	نائب الحلة
سليمان الشريف	مشحن الحردان	جميل عبد الوهاب	محمد باقر الحلي
نائب الديوانية	نائب العمارة	نائب الدليم	نائب كربلا
رايح العطية	قاسم الخضيري	مصطفى السنوي	أحمد الوهاب
نائب بغداد	نائب البصرة	نائب المنتفك	نائب الحلة
بهجت زينل	حميد الحمود	ثامر السعدون	صادق حبه [1]

مذكرة فخامة رئيس الوزراء

الرقم ١٢٥

التاريخ ١١-١/١٩٤٣

أولا – ان الأركان الهامة ، التي يرتكز عليها كيان أية دولة ديمقراطية ، تتلخص بما يلي :

(أ) نظام حكم معين ، يحدد تشكيلات الدولة ، وسلطاتها الأساسية ، ويضمن سيرها نحو أهدافها العليا ، ويكفل توطيد أركان العدل فيها ، وتقدمها في مرافقها الحيوية : من سياسية، وإدارية ، وعمرانية ، واقتصادية ، واجتماعية ، وغيرها . وهذا النظام يثبّت عادة بقانون أساسي ، أو دستور ، ينيط الاشراف على سير أمور الدولة بمجلس أمة يختلف اسمه ، وتشكيلاته ،باختلاف الدول .

(ب) رئيس يقلده الشعب زعامة البلاد العليا ، ويعهد إليه بتوجيه سياسة الدولة ، والسهر على حسن سير الأمور فيها ، وفقاً لدستورها ، والقوانين المنبثقة عنه .

(ج) قوة تضمن سلامة كيان الدولة ، وتتألف من مجموع القوات المسلحة ، التي تدرأ عـن البلاد الغوائل الداخلية والخارجية . والغالب في عصرنا هذا أن تعزز هذه القوة بعلاقات دولية ،

(١) مذاكرات مجلس النواب لسنة ١٩٤٢-١٩٤٣ ص ١١

تدعم سلامة الدولة ، وتوثق بمعاهدات ومواثيق تربط الدولة ببعض الدول التي يقربها منها اتفاق المصالح ، وتلاؤم الأهداف . وقد أصبح لهذه العلاقات الدولية شأنها الهام في الآونة الأخيرة ، ليس للدول الصغرى والحديثة فحسب ، بل وللدول الكبرى أيضاً ، مهما كبر شأنها ، وعظم سلطانها ، كدول الحلفاء ، ودول المحور ، التي ارتبطت بمعاهدات متشابكة تستهدف جميعها حفظ كيان تلك الدول ، وضمان سلامتها ، ومصالحها . ومن المتوقع أن تتسع هذه الروابط الدولية يوماً بعد يوم ، نظراً إلى ازدياد تشابك المصالح الدولية ، وتوسعها ، بفضل الاختراعات الحديثة ؛ حتى تبلغ درجة يتعذر معها على أية دولة أن تعيش في عزلة عن باقي دول العالم .

وأي خلل يطرأ على الاركان الآنفة الذكر ، لدى أية دولة من الدول ، يؤدي حتما إلى تعريض كيانها للخطر ، وإلحاق الضرر بها بنسبة ذلك الخلل .

ثانياً – وإذا أمعنا النظر في تاريخ العراق الحديث ، وجدنا أن كيان الدولة العراقية الفتية قد تأسس بعد الحرب العظمى الماضية (حرب ١٩١٤–١٩١٨) . وقد سار العراق رويداً رويداً في توطيد أركانه الثلاثة مستهلا ذلك بإيداع سيادة الأمة إلى مؤسس كيان العراق ، ومجدد مجده المغفور له الملك فيصل الأول المعظم ، ثم بسن دستوره ، وتأليف قواته المسلحة ، وتثبيت حدوده ثم بعقد معاهدة التحالف بينه وبين الحكومة البريطانية ، التي اتفقت مصلحتها واستقلال العراق ، ثم بدخوله عصبة الأمم ، وانضمامه إلى ميثاقها .

وفي خلال هذا الدور لم يكن لأحد من فضل على الدولة العراقية في إيجاد كيانها ، وتوطيده – بعد الله تعالى – إلا للمخلصين من أبناء الشعب العراقي ، وللبيت الهاشمي العظيم ، والدولة البريطانية التي رأت أن من مصلحتها عضد رغبات أهل العراق . وفي الحقيقة أنه ليس بين دول العالم الكبرى والصغرى – ومن ضمن ذلك الدول التي تدعو نفسها الآن بدول المحور – أية دولة اعترفت باستقلال العراق إلا عن طريق المعاهدة العراقية البريطانية ، تلك المعاهدة التي كانت موضع تقدير الاقطار العربية ، واغتباطها ، حتى ان كلمة رجالات مصر – وفي مقدمتهم الوفد المصري – اجتمعت على قيام مصر بعقد معاهدة مماثلة لها .

ثالثاً – ومما يدعو إلى أشد الأسف انه بعد أن تكامل تكوين دولة العراق ، وتوطدت أركانها ، شاء القدر أن تفجع هذه الدولة – وهي في مستهل حياتها الجديدة – بزعيمها ، ومؤسس كيانها الملك فيصل الأول . فتعرضت من جراء ذلك لمشاكل عديدة ، وأخطار جمة ، سهلت تسرب عوامل الضعف إلى أركانها . ولما برزت سياسة الاعتداء قبل بضع سنوات على يد بعض الدول الطامعة ، كان لهذه العوامل أثرها الفعال في إفساح المجال أمام ممثلي بعض تلك الدول لانتهاز الفرص ، والعمل على توسيع نطاق الضعف في العراق ، وذلك باتصالهم ببعض عناصر الشر في

العراق ، من أنانيين ، ومغامرين ، وتشجيعهم أعمالهم المضرة ، مما لم يدع أي شك في سوء نية الدول المشار إليها نحو العراق خاصة ، وباقي الأقطار العربية عامة ، برغم تظاهر تلك الدول بالعطف على قضايا العرب ، عن طريق دعاتها وأبواقها ، وهكذا فقد تم لها استغلال نقاط الضعف في العراق وتنشيط عوامل الخراب فيه ، وتوسيعها ، طاعنة بذلك أركانه الثلاثة في الصميم .

الواقع انه لو سئل هؤلاء السماسرة ، الذين وقفوا أنفسهم على خدمة الدول الاجنبية الطامعة في بلادهم ، عن الاسباب التي تدفعهم إلى خدمة تلك الدول ، لعجزوا عن تبرير موقفهم المشين ، الذي يعرض كيان بلادهم ومصالحها لأشد الأخطار .

رابعاً – وقبيل الحرب الحاضرة شرعت بعض الدول المنتهجة لسياسة الاعتداء ، في تنفيذ سياستها المستهجنة بقوة السلاح ، واعتدت على بعض الاقطار بالقوة المسلحة ، ثم اتسع نطاق اعتدائها شيئاً فشيئاً حتى آل الأمر إلى إعلان الحرب بين دول المحور من جهة ، وبريطانيا العظمى وحلفائها من الجهة الثانية ، واتسع نطاق الحرب حتى بلغ المرحلة التي نراها .

وكانت السياسة المثلى للدول جميعها – ولاسيما الدول الصغرى والحديثة – تقضي عليها باستهجان ، ومقاومة ، كل سياسة اعتداء تنتهجها دولة من الدول . ولو اجتمعت كلمة دول العالم – قبيل الحرب الحاضرة – على مقاومة الاعتداء المسلح وإن كان واقعاً على دولة بعيدة عنها بموقعها ، وروابطها ومصالحها ، لما شاهدنا في الآونة الأخيرة بعض الدول تفقد استقلالها الواحدة تلو الأخرى ، وتذهب ضحية الاعتداء بكل ما يحمله من فظائع وآثام . فقد برهنت الحوادث على أن السكوت عن الاعتداء هو تشجيع له ، وإفساح لمجال التوسع والانتشار أمامه، حتى يبلغ أقصى حدوده مع الزمن .

فدول المحور ، التي أساءت إلى العراق ، بتشجيعها وتغذيتها عوامل الضعف فيه ، قد طبقت خططها الاعتدائية تدريجياً ، وقطعت شوطاً بعيداً في توسيعها ، حتى أصبح عدد كبير من دول العالم يئن تحت مخالبها : كشيكوسلوفاكيا ، وبولونيا ، ويوكوسلافيا ، واليونان ، والنروج ، والدانمارك ، وهولاندا ، وبلجيكا ، وفرنسا ، وسيام ، بل وحتى قسم من الصين ، وروسيا ، والولايات المتحدة ، التي لا تزال بعض أراضيها مسارح لأفظع أنواع الظلم ، تحت الاحتلال المحوري وكانت ثمة أدلة واضحة على قرب سريان الاعتداء المسلح إلى دول وأقطار أخرى ، عند سنوح الفرص ، ومن ضمن ذلك العراق، وباقي الأقطار العربية ، التي اتخذتها دول المحور مسرحا لدسائسها ودعاياتها السرية ، والعلنية ، منذ عدة سنين .

ولا شك في أن جميع المخلصين ، من ذوي الرأي في الدول المعتدى عليها ، يعضون الآن أصابع الندم على تاهلهم في مقاومة سياسة الاعتداء منذ البداية ، ويسخرون من الآمال التي

كانوا يعقدونها على التخلص من الاعتداء على دولهم ، بالسكوت عن الاعتداآت التي كانت تتوالى على غيرها .

ولو علمت هذه الدول بالسياسة المثلى ، منذ بدء الاعتداءات ، وهبت متضامنة من فورها إلى مقاومة سياسة الاعتداء - كلا بما تبلغ إليه طاقتها - لكان وجه الحرب العالمية غيره الآن ، بل ولما أقدم زعماء سياسة الاعتداء وممثلوها على تنفيذ سياستهم .

خامساً - وقد أصابت سياسة الاعتداء المسلح نجاحا كبيراً في بداية الحرب ، حملت الدمار إلى كل البلاد التي تمكنت قوات الشر من بلوغها .

وبلغت انتصارات دول المحور ذروتها في سنة ١٩٤٠ وبدأت تهدد العالم بالاستعباد ، والخراب تهديداً فعلياً . وقد أثارت سياسة الغدر ، والتدمير ، التي انتهجتها دول المحور ، موجة رعب وقلق لم تشهد لها البشرية مثيلا ، واتجهت أنظار العالم إلى الافق ، متطلعة إلى قبس من الامل ينير أمامها ظلمة المستقبل . وفي تلك الظروف العصيبة ، وقبل أن تدخل الولايات المتحدة الحرب ، اجتمع المستر تشرشل ، رئيس وزراء المملكة المتحدة البريطانية ، والمستر روزفلت رئيس جمهورية الولايات المتحدة ، ونشرا للعالم في ١٤ آب سنة ١٩٤١ « وثيقة الاتلانتيك » التي عبرا فيها عن الاسس المشتركة لسياسة دولتيهما ، لضمان مستقبل سعيد ، يحل فيه السلم ، والتعاون ، والاطمئنان ، بين الشعوب محل الشك ، والريبة ، والتنافس ، وتتألف هذه الوثيقة من ثماني مواد : يهمنا منها على صورة خاصة ، المادتان : الثانية ، والثالثة ، اللتان تنصان على ما يلي :

المادة الثانية - لا يرغبان (أي الرئيسان الموحى إليهما) في إحداث تغييرات إقليمية ، لاتتفق والرغبات التي يعبر عنها سكان كل إقليم ، تعبيراً حراً .

المادة الثالثة - يحترمان حقوق جميع الشعوب في اختيار نوع الحكومة التي يبغون العيش في ظلها ، ويرغبان في رد حقوق السيادة ، والحكومة الذاتية ، إلى أولئك الذين قد حرموها قسراً .

ان هاتين المادتين تنيران الطريق أمام رجال العرب ، العاملين على خدمة القضية العربية ، التي تجد فيها العلاجات الشافية لاختلاطاتها والأسس الصالحة لحل مشاكلها ، وتحقيق اهدافها السامية ولا مجال للشك في ثبات هذه الأسس ، طالما الشعب الاميركي مجمع على التدخل في الشؤون العالمية ، بزعامة المستر روزفلت ، وذلك لخير الشعب الاميركي نفسه ، ولخير العالم .

أجل ان انسحاب الولايات المتحدة الاميركية من ميدان السياسة الاوربية ، وتخليها عن عضد المبادئ السامية ، التي كانت قد أخذت على عاتقها نشرها ، وتأييدها ، عند دخولها الحرب العظمى الماضية ، كان من أهم العوامل في زعزعة الاعتقاد بالعدل الدولي ، وضعضعة روح الثقة بين الامم بعد تلك الحرب .

وقد أدى عمل الولايات المتحدة حينئذ إلى إطلاق يد باقي الدول المنتصرة ، التي كانت مرتبطة فيما بينها بتعهدات ليس من السهل عليها التنصل منها ، فنشأت عن ذلك بعض المصاعب ، والنتائج السيئة ، التي كان لبعض الأقطار العربية نصيبها منها مع الأسف .

فعودة الولايات المتحدة الأميركية الآن إلى التدخل في شؤون السياسة العالمية ، من شأنه أن يسهل إزالة الكثير من المشاكل ، التي تنشأ عن التعهدات الدولية السابقة – ولا سيما السرية منها إن وجدت – ويضمن سير العدل في الشؤون الدولية ، وفقاً لما جاء في وثيقة الاتلانتيك . وقد أصبح مستبعداً جداً أن تنفض حكومة الولايات المتحدة الأميركية يدها من الشؤون الدولية العامة ، عقب انتهاء الحرب الحاضرة ، لأنها قد رأت بأم عينها ما حلَّ بالعالم أجمع من المصاعب والويلات ، على أثر انسحابها من الشؤون العالمية ، عقب الحرب الماضية ، وما يحل به الآن من ويلات الحرب الحاضرة ، وكوارثها التي تفوق كوارث أية حرب سبقت .

سادساً – وبعد أن اتسع العدوان المحوري ، ودخلت الولايات المتحدة الحرب ، اجتمع في واشنطن مندوبوا الامم المتحدة ، الذين يمثلون ستاً وعشرين دولة ، تمثل أكثر من ثلثي سكان المعمورة ، ونشروا « تصريح الامم المتحدة » المؤرخ في ٢ كانون الثاني ١٩٤٢ الذي يثبت مبادىء (وثيقة الاتلانتيك) ويرمي إلى مكافحة سياسة الاعتداء ، وأفسحوا فيه مجال الانضمام اليه للامم التي تقدم ، أو قد تقدم ، المساعدات والإعانات المادية في النضال المشترك .

سابعاً – لا يخفى أن من مصلحة العراق الحيوية – وهو الدولة المرتبطة بمعاهدة التحالف العراقية البريطانية ، وميثاق عصبة الامم ، والقائمة بتنفيذ تعهداتها الدولية بكل صراحة وإخلاص – أن يعضد أية سياسة تستهدف ضمان حرية الشعوب ، ومقاومة الاعتداء ، ولا سيما إذا كان في طليعة الدول التي تعضد هذه السياسة ، الدولة التي سبق لها أن أقامت البراهين العملية على صداقتها للعراق ، وعلى ارتباط مصلحتها باستقلاله ، بينما لم يبدر من الدول القائمة بسياسة الاعتداء إلا كل ما يرمي إلى هدم كيان العراق ، وتشجيع كل حركة يقوم بها أعداؤه في داخله وخارجه .

وقد كان من واجب العراق أن يقف إلى جانب حليفته بريطانيا العظمى وحلفائها ، منذ إعلان الحرب ، ولكنه لم يفعل ذلك لانشغاله بمكافحة دسائس المحور .

وقد كان من أبرز الأدلة على سوء نية تلك الدول نحو العراق ، ما قامت ، ولا تزال تقوم به من نشر الأراجيف ، والدسائس حوله ، ووقف اذاعاتها على مهاجمة البيت الهاشمي الكريم ، والطعن في كل من يتولى الحكم على صورة مشروعة في العراق . كل ذلك طمعاً منها في حمل العراق على النكث بعهوده المشروعة ، المنصوص عليها في معاهدة التحالف العراقية – البريطانية ، على حين أن دول المحور نفسها لم تعترف بكياننا ، واستقلالنا ، إلا عن طريق تلك المعاهدة ،

وبسببها .

وقد ظهرت نوايا دول المحور السيئة بارزة في عهد الفتنة العمياء ، فإنها لم تكتف بتدبير تلك الفتنة ، والاتفاق على التمهيد لها سراً ، بل انها عضدتها عضداً فعلياً ، وحاولت إمداد القائمين بها بالمال والسلاح ، وذلك تشجيعاً للفتنة، وتوسيعها لاضرارها التي كادت أن تضعضع أركان العراق، وتودي بكيانه لا سمح الله.

وقد برهن رجالها على غرض دولهم من الاهتمام بشؤون العراق، حينما قدموا هذه البلاد في أثناء تلك الحركة المشؤومة، فإن أول عمل قاموا به حينئذ، هو الاسراع إلى نهب ما وصلت اليه أيديهم من خيراته ، وشحن كميات كبيرة منها إلى بلادهم .

ولم تكتف تلك الدول بما ألحقته بالعراق من أضرار في النفوس، والأموال، بل هي تقوم الآن بايواء عدد من رجال الفتنة ، وأنصارهم ، الفارين من وجه العدالة ، وتستخدمهم في الدعاية ضد العراق ، لقاء المبالغ التي تنفقها عليهم .

فهذه الأعمال جميعها أعمال عدائية ظاهرة ، وتدل جميع الدلائل على أنها مقدمات لا تستر وراءها إلا عدواناً مسلحاً ، لا تتردد دول المحور من توجيهه إلى كيان العراق ، إذا سنحت لها الفرصة .

وما قامت به دول المحور نحو العراق ، قامت ، ولا تزال تقوم به ، نحو الأقطار العربية الاخرى ، التي تطمع في استعبادها ، مما لم يعد خافياً على أحد .

ثامناً – يتضح مما تقدم أن دول المحور قد استهدفت هدم كيان العراق ، وبذلت جهوداً مستمرة في سبيل ذلك منذ سنين ، وقد صارحته العداء منذ نشوب الحرب ، وهددت كيانه فعلا بأشد الأخطار ، ولولا لطف الله تعالى ، لكان العراق اليوم عرضة لأنواع النهب والاضطهاد ، والاستعباد ، التي تعانيها البلاد الرازحة تحت النير المحوري .

وقد أعربت « أكثرية مجلس النواب » عن رغبتها في انضمام العراق إلى مبادىء وثيقة الاتلانتيك ، كما يتضح من كتاب رئاسة مجلس النواب المرقم ٦٩ والمؤرخ في ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٢ وانضمام العراق إلى « تصريح الامم المتحدة » يوقفه رسمياً إلى جانب الامم المتحدة، المناضلة عن مبادىء الحرية ، والعدل، ويساعده كثيراً على تحقيق أهدافه الوطنية، ومثله العليا، في سياستيه الداخلية والخارجية المعلنتين غير مرة ، والمستهدفتين خير العراق وخير الأقطار العربية المجاهدة في سبيل الحرية والاستقلال ، وفضلا عن ذلك ، فإن ما سيتحمله من المسؤوليات، من جراء انضمامه إلى هذا التصريح ، لا ينتظر أن يتعدى ـ في جميع الأحوال ـ المسؤوليات المترتبة عليه في معاهدة التحالف العراقية – البريطانية ، وميثاق عصبة الامم .

انتهى

قرار مجلس الوزراء

وفي الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم ١١ كانون الثاني سنة ١٩٤٣م عقد مجلس الوزراء جلسته الرابعة للسنة ١٩٤٣م فتليت مذكرة رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، واطلع المجلس على الاقتراح المقدم من قبل ٣٢ نائباً ، وبعد مذاكرة قصيرة اتخذ « المجلس » هذا القرار بالاجماع وهو :

« انعقد مجلس الوزراء ، واطلع على الاقتراح الموقع عليه من أكثرية اعضاء مجلس النواب ، والذي قرر مجلس النواب إحالته إلى الحكومة ، والمرسل إلى رئاسة الوزراء في طي كتاب رئاسة مجلس النواب المرقم ٦٩ والمؤرخ في ١٢ / ١١ / ١٩٤٢ واطلع أيضاً على المذكرة المقدمة من قبل فخامة رئيس الوزراء ، المرقمة ١٢٥ والمؤرخة في ١١ / ١ / ١٩٤٣

« ونظراً إلى الموقف العدائي الذي وقفته دول المحور نحو العراق ، منذ زمن طويل ، وإلى عملها المتواصل عن طريق صنائعها للقضاء على الحكومة العراقية المشروعة ، والضغط على مجلس الامة العراقي ، كما جاء في قرار مجلس الامة على لسان مجلس النواب بتاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩٤١ ومجلس الأعيان بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٤١ وإلى ما قامت به من أعمال عدائية صريحة في شهر مايس ١٩٤١ .

« ونظراً إلى تمادي دول المحور في موقفها العدائي حتى الآن ، بما تذيعه من محطات إذاعتها ضد العراق ومصالحه ، وإلى مساعيها المستمرة لايجاد الخلاف والتفرقة بين أقسام سكان العراق بقصد تعريض الأمن والنظام العام للخطر ، وذلك ببث الأراجيف والأخبار الكاذبة ، بطريق محطات الإذاعة ، وبجميع الوسائط الاخرى المتيسرة لديها .

« ونظراً إلى ما تقوم به سلطات دول المحور من توجيه عبارات تمس كرامة العائلة المالكة المعظمة ، على صورة مستمرة ، وعلنية ، عن طريق محطات الإذاعة ، بقصد الإخلال بإخلاص الشعب العراقي ، وإلى تشجيعها بعض الخارجين على القانون ، الذين حاولوا قلب النظام الدستوري في وطنهم بقوة السلاح ، وإعالتها إياهم بعد هروبهم من العراق .

« ولما كانت مقتضيات مصالح العراق خاصة ، والعرب عامة ، تقضي بانضمام العراق إلى (تصريح الامم المتحدة) الموقع عليه في واشنطن في ٢ كانون الثاني ١٩٤٢ المستند على (وثيقة الاطلنتيك) الموقع عليها من قبل رئيس جمهورية الولايات المتحدة الاميركية ، ورئيس وزراء المملكة المتحدة البريطانية ، بتاريخ ١٤ آب ١٩٤١ وذلك بالنظر لما تضمنته الوثيقة المذكورة من المبادىء السامية ، التي تكفل لجميع الشعوب - صغيرة كانت أم كبيرة - حرياتها ، واستقلالها وتضمن لها كيانها .

« وبعد الاطلاع على الفقرة الثامنة من المادة السادسة والعشرين من القانون الأساسي قرر

المجلس :

« اعتبار العراق في حالة حرب مع دول المحور الثلاث .

« الانضمام إلى تصريح الامم المتحدة الموقع عليه في واشنطن بتاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٤٢ » اه

الارادة الملكية بإعلان الحرب

وإلى القارىء الآن نص الإرادة الملكية الصادرة بإعلان الحرب على دول المحور :

« نظراً إلى الموقف العدائي الذي وقفته دول المحور نحو العـراق منذ زمن طويل ، وإلى عملها المتواصل – عن طريق صنائعها – للقضاء على الحكومة العراقية المشروعة ، وإلى ما قامت به من أعمال عدائية صريحة في شهر مايس ١٩٤١

« ونظراً إلى تمادي دول المحور في موقفها العدائي حتى الآن

« وبناء على ما قرره مجلس الوزراء ، واستناداً إلى الفقرة الثامنة من المادة السادسة والعشرين من القانون الأساسي فقد :

« أصدرنا هذه الإرادة الملكية بناء على ما عرضه رئيس الوزراء .

« بإعلان وجود حالة الحرب بين العراق وبين دول المحور اعتباراً من منتصف ليل ١٦ / ١٧ كانون الثاني سنة ١٩٤٣

« على وزراء الدولة تنفيذ هذه الإرادة .

كتب ببغداد في اليوم السادس من شهر محرم سنة ١٣٦٢ واليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني سنة ١٩٤٣ عبد الإله

نوري السعيد : رئيس الوزراء ووكيل وزير الدفاع

وزير الداخلية	وزير الخارجية	وزير المالية	وزير المواصلات والأشغال
تحسين العسكري	عبدالإله حافظ	صالح جبر	احمد مختار بابان
وزير العدلية	وزير المعارف	وزير الشؤون الاجتماعية	وزير الاقتصاد
داود الحيدري	تحسين علي	عبد الرزاق الازري	سلمان البراك

بيان رسمي

ورأت الحكومة أن تنور الرأي العام عن هـذا الحدث التاريخي الخطير فأذاعت البيان الرسمي الآتي :

« نظراً إلى الموقف العدائي الذي وقفته دول المحور نحو العراق منذ زمن طويل ، وإلى عملها المتواصل عن طريق صنائعها للقضاء على الحكومة العراقية المشروعة ، والضغط على مجلس الأمة

العراقي – كما جاء في قرار مجلس الامة على لسان مجلس النواب بتاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩٤١ ومجلس الأعيان بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٤١ وإلى ما قامت به من أعمال عدائية صريحة في شهر مايس ١٩٤١ .

« ونظراً إلى تمادي دول المحور في موقفها العدائي حتى الآن ، بما تذيعه من محطات إذاعتها ضد العراق ومصالحه ، وإلى مساعيها المستمرة لايجاد الخلاف والتفرقة بين أقسام سكان العراق بقصد تعريض الامن والنظام العام للخطر ، وذلك ببث الاراجيف ، والاخبار الكاذبة ، بطريق محطات الاذاعة ، وبجميع الوسائل الاخرى المتيسرة لديها .

« ونظراً إلى ما تقوم به سلطات دول المحور من توجيه عبارات تمس كرامة العائلة المالكة المعظمة ، على صورة مستمرة ، وعلنية ، عن طريق محطات الاذاعة ، بقصد الاخلاص باخلاص الشعب العراقي ، وإلى تشجيعها الخارجين على القانون ، الذين حاولوا قلب النظام الدستوري في وطنهم بقوة السلاح ، وإعالتها إياهم بعد هروبهم من العراق .

« لذلك ، واستناداً إلى المادة ٢٦ (٨) من القانون الاساسي ، فقد أصدر صاحب السمو الوصي على العرش المعظم ، إرادته الملكية المرقمة ٢٩ والمؤرخة في ٤٣/١/١٣ باعلان وجودحالة الحرب بين العراق ، وبين دول المحور اعتباراً من منتصف ليل ١٧/١٦ كانون الثاني ١٩٤٣» [1]

بيان آخر اوزارة الخارجية

وإلى جانب البيان الرسمي ، الذي أذاعته الحكومة ، أذاعت وزارة الخارجية العراقية هذا البيان :

« تنفيذاً إلى قرار مجلس الوزراء ، وبناء على صدور الارادة الملكية بشأن إعلان حالة الحرب بين العراق وبين دول المحور الثلاث ، دعا معالي وزير الخارجية معالي الوزير المفوض التركي في بغداد بصفته ممثلا لمصالح إيطاليا ، واليابان ، في العراق ، وسلمه مذكرتين بإعلان حالة الحرب لتبليغها إلى كل من الحكومتين . الايطالية واليابانية ، ودعا معاليه كذلك القنصل السويسري في بغداد بصفته ممثلا لمصالح ألمانية في العراق ، وسلمه مذكرة بإعلان حالة الحرب لتبليغها إلى الحكومة الالمانية

وفيما يلي نص المذكرة :

« ان حكومة ألمانية بعد أن تدخلت في شؤون العراق الداخلية بكل طريقة من الطرق ، وبصورة علنية صريحة ، وحرضت على التمرد العلني على حكومة العراق الدستورية ، وشجعته استمرت علناً وبلاانقطاع على أعمالها العدائية نحو العراق بما تذيعه في محطات إذاعتها من الاراجيف

(١) جريدة الأخبار العدد ٣٦٠ بتاريخ ١٧ كانون الثاني ١٩٤٣

والاخبار الكاذبة ، والعبارات البذيئة ضد العائلة المالكة ، وبما تبثه من التحريض والكراهية والتفرقة ، ونظراً إلى هذه الحقائق فإن الحكومة العراقية تعلن بأن العراق يعتبر نفسه في حالة حرب مع ألمانية وذلك اعتباراً من منتصف ليلة ١٦/١٧ كانون الثاني سنة ١٩٤٣

« وحيث ان حكومة إيطالية قد ارتكبت ، بالاشتراك مع حكومة ألمانية ، نفس الأعمال بالتدخل في شؤون العراق الداخلية ، بإقلاق الأفكار ، وتهييج الخواطر ضده بكل الوسائل والطرق حتى الوقت الحاضر ، فإن الحكومة العراقية تعلن بأن العراق يعتبر نفسه بأنه في حالة حرب مع إيطالية وذلك اعتباراً من منتصف ليلة ١٦/١٧ كانون الثاني سنة ١٩٤٣

« وحيث أن حكومة اليابان قد خرقت قواعد الحياد بصورة صريحة بمساعدتها الحكومتين: الألمانية والايطالية في تدخلها بشؤون العراق الداخلية ، وأخذت منذ ذلك الحين تشترك معها في ما تقومان به من أعمال استفزازية ضد العراق فإن الحكومة العراقية تعلن بأن العراق يعتبر نفسه في حالة حرب مع اليابان وذلك اعتباراً من منتصف ليلة ١٦/١٧ كانون الثاني سنة ١٩٤٣

« وفي نفس الوقت أرسلت وزارة الخارجية نسخاً من هذه المذكرات إلى المفوضية الملكية العراقية في أنقرة لتبليغها إلى ممثلي دول المحور الثلاث في أنقرة » اه [1]

انضمام العراق إلى تصريح الأمم المتحدة

وبمناسبة إعلان العراق الحرب على دول المحور ، طلب رئيس الوزارة العراقية إلى رئيس الولايات المتحدة الامريكية تسيير الانضمام إلى تصريح الامم المتحدة وهذا هو نص برقيته في هذا الصدد

بغداد في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٣

إلى فخامة المستر فرنكلن د. روزفلت ، رئيس الولايات المتحدة - واشنطن

لما كانت حكومة العراق قد أعلنت وجود حالة الحرب بين العراق وألمانية و إيطالية واليابان ، لذلك أتشرف بإعلامكم برغبة حكومتي في الانضمام فوراً إلى ميثاق الست والعشرين دولة الذي تم امضاؤه في واشنطن في اليوم الاول من شهر كانون الثاني سنة ١٩٤٢ وقد أوعزنا بذلك إلى الوزير العراقي في واشنطن ، وأكون ممتناً جداً لكم - يا فخامة الرئيس - لو تفضلتم بإسداء كل المساعدة والمشورة الممكنتين إليه في إنجاز مهمته السامية

رئيس الوزراء - نوري السعيد

وقد رد الرئيس روزفلت ، رئيس الولايات المتحدة ، على هذا الطلب بهذا الجواب

إلى فخامة الجنرال نوري السعيد رئيس الوزراء - بغداد

لقد تلقيت رسالتكم التي تطلبون فيها أن تسدي إلى الوزير العراقي في واشنطن كل المساعدة

---

(١) جريدة الزمان العدد ١٦٢١ بتاريخ ١٧ كانون الثاني ١٩٤٣

الممكنة على إنجاز واجباته فيما يتعلق برغبة حكومتكم في الانضمام فوراً إلى تصريح الامم المتحدة . لقد تم قبول هذا الانضمام ، وقد بعث وزير الخارجية بمذكرة إلى الوزير العراقي مرحباً فيها بانخراط العراق في سلك الامم المتحدة، وأود أن اعبر لكم عن ارتياحي الشخصي إلى كون العراق قد انضم الآن انضماماً رسمياً إلى صفوف الامم المتحدة في سعيها لإنقاذ العالم من خطر المحور الذي يتهدد الشعوب في كل حدب وصوب » فرنكلن د. روزفلت

تصريح الامم المتحدة

أما تصريح الامم المتحدة الوارد ذكره في هذه الوثائق فهو :

« تصريح مشترك للولايات المتحدة الاميركية ، والمملكة المتحدة البريطانية العظمى ، وشمالي ارلندة ، واتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية ، والصين ، واستراليا ، وبلجيكا ، وكندا ، وكوستاريكا ، وكوبا ، وجيكوسلوفاكيا ، وجمهورية الدومنيك ، وسلفادور ، واليونان ، وغواتمالا ، وهايتي ، وهندوراس ، والهند ، ولوكسمبورغ ، وهولندة ، وزيلندة الجديدة ، ونيكاراكوا ، والنروج ، وبناما ، وبولندة ، وجنوب افريقيا ، ويوغوسلافيا .

« لما كانت الحكومات الموقعة على هذا التصريح قد قبلت بمنهج عام للمقاصد ، والمبادىء المتضمنة في التصريح المشترك ، الصادر من رئيس الولايات المتحدة لبريطانيا العظمى وشمالي ارلندة بتاريخ ١٤ آب سنة ١٩٤١ ، والمعروف باسم (ميثاق الاطلنطيك) ولما كانت كذلك مقتنعة بأن الانتصار على الأعداء أمر جوهري للذود على الحياة ، والحرية ، والاستقلال ، والحرية الدينية ، والمحافظة على الحقوق ، والعدالة الانسانيين في بلادهم ، وفي البلدان الاخرى ، وكذلك بأنها الآن في نضال مشترك ضد قوات البربرية ، والهمجية ، والتي تريد استعباد العالم ، فإنها تصرح بما يلي :

(١) تقطع كل حكومة على نفسها عهداً بأنها ستستخدم كافة مواردها العسكرية والاقتصادية ضد دول الميثاق الثلاثي ، والمنضمين اليه ، من الذين تكون تلك الحكومة في حرب معهم .

(٢) تقطع كل حكومة على نفسها عهداً بالتعاون مع الحكومات الموقعة على هذا التصريح ، وبعدم عقد هدنة أو صلح على حدة مع الأعداء .

« يجوز الانضمام إلى هذا التصريح من قبل الامم الاخرى ، التي تقدم الآن أو قد تقدم المساعدات والإعانات المادية في سبيل الكفاح للانتصار على الهتلرية » اهـ

ميثاق الاطلنطيك

وأما « ميثاق الاطلنطيك » الذي طلب النواب اا (٣٢) في تقريرهم المقدم إلى رئيس مجلس

النواب في ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٢ الانضمام إلى مبادئه فهو :

« ان رئيس جمهورية الولايات المتحدة الامريكية ، ورئيس الوزارة البريطانيـة، الذي يمثل حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة ، وقد اجتمعا معاً ، ويجدان أنه من الصواب الاعلان عن بعض المبادىء المشتركة لسياسة مملكتيهما ، التي يمكن أن تكون أساساً لآمالها في مستقبل سعيد للعالم .

« أولا – ليس الولايات المتحدة ، أو بريطانيا العظمى ، أي مطامع اقليمية أو غيرها لتوسيع بلاديهما .

« ثانياً – لا تريد الدولتان وقوع تغييرات اقليمية ، لا تتفق ورغائب الشعوب ، التي يعنيها الأمر .

« ثالثاً – تحترم الدولتان حق جميع الشعوب في اختيار نوع الحكم الذي تريده ، وترغبان في إعادة حقوق السيادة ، والحكم الذاتي ، لتلك الشعوب التي فقدت ذلك عن طريق القوة .

« رابعاً – ستسعى الدولتان ، مع احترامها لتعهداتها الحالية ، لتمكين جميع الدول : الغالبة منها والمغلوبة ، الكبيرة والصغيرة ، من التمتع على قدم المساواة بحرية التجارة ، وبالمواد الأولية في العالم ، وذلك لانماء اقتصادياتها .

« خامساً – ترغب الدولتان في إتمام التعاون الاقتصادي بين جميع الامم ، لضمان تحسين مستوى العمل ، والعمال ، وتأمين السلامة الاجتماعية لجميع الشعوب .

« سادساً – تعمل الدولتان ، بعد القضاء على النازية بصورة نهائية ، على إقامة سلام دائم ، يمكن جميع الامم من العيش بطمأنينة وسلام ، ضمن حدودها وكذلك تأمين الحرية لجميع الأفراد في جميع الأقطار ليحيوا حياة خالية من الخوف والفاقة .

« سابعاً – إن سلماً كهذا ، من شأنه أن يؤمن لجميع الأفراد عبور البحار والمحيطات دون عائق . .

« ثامناً – تعتقد الدولتان بأنه من الحتم على امم العالم جميعها ، بناء على عوامل واقعية وروحية ، ترك استخدام القوة . ولما كان السلم المقبل لا يمكن تأمينه إذا استمرت الامم ، التي تهدد أو قد تهدد بالاعتداء خارج حدودها ، على استخدام الأسلحة البرية ، والبحرية ، والجوية ، فإن الدولتين تعتقدان بوجوب نزع السلاح من تلك الامم ، ريثما يتم تأسيس نظام واسع دائم لسلامة عامة . وكذلك ستقومان بمساعدة وتشجيع جميع التدابير التي من شأنها أن تؤدي إلى تخفيف عبء التسليح عن عاتق الشعوب المحبة للسلام » اه

بين رئيسين

وبمناسبة هـذه الخطوة الجزئية التي خطتها « الوزارة السعيدية السابعة » أبرق رئيس الوزراء البريطاني ، سير ونستن تشرشل ، إلى نوري باشا السعيد ، رئيس الوزارة العراقية ، هذه البرقية :

من فخامة المستر ونستن تشرشل ، رئيس الوزارة البريطانية ، إلى فخامة الجنرال نوري باشا السعيد ، رئيس الوزارة العراقية

« لقد رحب الناس في هـذه البلاد بنبأ إعلان العراق الحرب ، وقد شعرنا بارتياح خاص ، إذ تحقق لنـا أن الدولة التي ساعدنا على إنشائها في إبان الحرب العالمية الأولى تشاركنا في الكفاح الحاضر من الآن فصاعداً . لما أخـذت حكومة صاحب الجلالة على عاتقها أول مرة تبعة السير بالمملكة العراقية الجديدة في سبيل المستقبل ، وضعت نصب العين استقلال العراق التام العاجل وقد تمّ بلوغ هذا الهدف قبل عشر سنوات ، ومنذ ذلك الحين لم يدخر أعداء بلدينا وسعاً للاخلال بعلاقاتنا الودية ، فقد تمادى اولئك الأعداء في أراجيفهم المنكرة حتى أنهم عمدوا إلى استعمال القوة ولكنهم لم يستطيعوا نيل فوز حاسم في مسعاهم . أما الآن فقد مارس مجلس الامة العراقي سلطاته الدستورية بملء الحرية والاستقلال ، وبدافع من نفسه ، وقرر أن يثبت للعالم تمسك العراق بأهداف الامم المتحدة ، ومثلها العليا ، مع مقاومته مقاومة صميمية القوى الخبيثة الساعية لاستعباد البشرية . إن الكفاح الذي أمامنا شاق إلا أن النتيجة مضمونة ، وأنه ليسرنا جد السرور أن نراكم إلى جانبنا »[1]

وهذا جواب العراق :

من فخامة الجنرال نوري باشا السعيد ، رئيس الوزارة العراقيـة ، إلى فخامة المستر ونستن تشرشل ، رئيس الوزارة البريطانية

« أشكر لكم برقيتكم الرقيقة التي أرسلتموها إلي بمناسبة دخول العراق الحرب إلى جانب الامم المتحدة ، في هذا الكفاح العظيم ، لانقاذ البشرية من مظالم الهمجية ، واني لاشاطركم الثقة بأن النصر أكيد ، وبعد كل الجهد الذي بذلته بريطانيا العظمى ، والامم المتحدة حتى الآن ، فإنني أرى أن ما بقي أمامها هو دون ما قد أنجزته ، ونحن نفخر هنا في العراق بتغلبنا على مساعي دول المحور الخبيثة ، التي كانت ترمي إلى منع العراق من المساهمة المترتبة عليه في هذا الكفاح ، وانا لمستعدون للقيام بقسطنا في كل ما بقي مـن العمل ولن ننسى — يا مستر تشرشل — أن سياستكم الجريئة المنطوية على بعد النظر التي بدت في مؤتمر القاهـرة سنة ١٩٢١[2] هي التي وضعت اسس الاستقلال التام الذي تمتعنا به في خلال السنوات العشر الماضية. أما الأقطار العربية

---

(١) جريدة الزمان العدد ١٦٢٢ بتاريخ ١٩ كانون الثاني ١٩٤٣

(٢) راجع ص ٢١-٢٥ من « تاريخ الوزارات العراقية »

التي لم تحرر حتى الآن فهي تتطلع اليكم للحصول على الاستقلال الذي نتمتع به نحن الذين في العراق ، وبذلك تنجز بريطانيا العظمى الوعد الذي قطعته للعرب قبل ربع قرن ونيف بأنها ستساعدهم على نيل استقلالهم ، وتحقيق وحدتهم ، وإنا لواثقون بأنكم أنتم والرئيس روزفلت واضعا وثيقة الاطلنطي لم يعجزكما ايجاد حل يمكن الامم المتحدة من تحقيق ذلك للعرب»[1]

برقيتان اخريان

كذلك انتهز الأمير عبد الإله ، الوصي على العرش ، فرصة إعلان العراق الحرب على دول المحور الثلاث ، فأبرق إلى الملك جورج السادس ، ملك الانكليز ، هذه البرقية :

بغداد في ١٩ كانون الثاني ١٩٤٣

حضرة صاحب الجلالة الملك جورج السادس — لندن

أنتهز فرصة إعلان حكومتي الحرب على دول المحور ، بمساندة الامة العراقية برمتها مساندة تامة ، لاقدم إلى جلالتكم تحياتي الشخصية . لما نشبت الحرب في أيلول سنة ١٩٣٩ أكدت لجلالتكم أننا نحن العراقيين قد عقدنا العزيمة على التعاون مع حليفتنا العظمى في هذا الكفاح . أما الآن ، وقد قضي على دسائس المحور في بلادي القضاء المبرم ، فإني لأفتخر بشعوري بأننا نستطيع البر بوعدنا والسير إلى جانب شعبكم العظيم وجميع الامم المتحدة . والأمر الذي يبعث على الارتياح الخاص في نفسي ، هو ان بريطانيا شرعت في عهد والدكم الكريم ، الملك جورج الخامس ، وعهد جدي الملك حسين ، في المهمة التي أخذت على عاتقها انجازها بدافع من نفسها ، وهي تحرير العرب ، وتمكينهم من نيل استقلالهم ، ووحدتهم المشروعين ، وكان من نتيجة ذلك أن العراق ، وبعض الأقطار العربية الاخرى ، تتمتع الآن بالاستقلال التام ، واني لأتوقع واثقاً بأن بريطانيا العظمى ستتمكن ، بمعونة الامم المتحدة ، من إنجاز هذا العمل الجليل ، عندما تضع هذه الحرب أوزارها . وفي الختام اؤكد لجلالتكم أن العرب طراً مقتنعون بأنه سبحانه وتعالى سينيل الامم المدافعة عن الحق والحرية نصراً مبيناً . عبدالآله الوصي[2]

وفيما يلي جواب صاحب الجلالة البريطانية

لندن في ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٣

حضرة صاحب السمو الأمير عبد الآله ، الوصي على عرش العراق ـ بغداد

لقد تلقيت مسروراً جم السرور البرقية التي تفضلتم سموكم بإبراقها إلي ، بمناسبة إعلان العراق الحرب . إن شعبي ليسره أن يعلم بأن الامة العراقية تقف إلى جانبه ، وجانب حلفائه ، في محاربة

---

(١) جريدة الزمان العدد ١٦٢٣ بتاريخ ١٩ كانون الثاني ١٩٤٣

(٢) جريدة الزمان العدد ١٦٢٨ بتاريخ ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٣

أعداء العدالة والرقي، وإني لواثق أن مسعانا المشترك سيزيد أواصر الصداقة المستحكمة بين بلدينا وثوقاً .

جورج الملك والامبراطور[1]

دعوة العراقيين إلى العودة

وارتأت « الحكومة العراقية » أن تدعو العراقيين النازحين إلى ألمانيا و إيطاليا ، أثر فشل الحرب العراقية — البريطانية للعودة إلى بلادهم والامتناع عن التعامل مع دول المحور الثلاث : ألمانية ، و إيطالية ، واليابان ، فأصدر هذا البيان الرسمي

بيان رسمي

لقد أعلن العراق وجود حالة حرب بينه وبين دول المحور ، وأذاعت محطة إذاعــة بغداد ، ومحطات الدول الحليفة والمعادية هذا النبأ على العالم أجمع ، لذلك فإن دولة العراق تعتبر — بالنظر إلى القواعد الدولية — معادية لدول المحور ، ويعتبر كل عراقي يسكن خارج العراق عالماً بهــذا الأمر . إن بقاء العراقي في بلاد دول الأعداء ، مع علمه بقيام حالة الحرب ، وعدم رجوعــه إلى بلاده ، يعتبر إخلالا بإخلاصه لحكومته وشعبه واشتراكا مع العدو في مناوءة وطنه، وان مساعدة العدو تعتبر جريمة معاقب عليها وفق الباب الثاني عشر من قانون العقوبات ، ومن حيث ان مرسوم الإدارة العرفية قد جوز إجراء المحاكمات غياباً ، وبما ان المادة الحادية عشرة من المرسوم تعتبرهذه الاعمال وأمثالها من الجرائم داخلة ضمن اختصاص المجلس العرفي ، لهذا فإنا نطلب من كافة الرعايا العراقيين الذين خارج العراق مراعاة ما يأتي :

١ — الامتناع عن إبداء أية مساعدة أو معاونة بأية صورة كانت لدول المحور سواء كان ذلك لصالح تلك الدول أو ضد مصالح العراق أو حليفاته

٢ — الامتناع بصورة باتة عن إجراء أية معاملة ، مالية أو اقتصادية مع دول المحور

٣ — أن يعود إلى العراق جميع العراقيين الموجودين داخل بلاد المحور ، والبلاد المحتلة من قبل ، خلال شهرين من تاريخ نشر هذا البيان .

كل من يخالف أحكام هذا البيان من العراقيين ، يعاقب وفق قانون العقوبات ، ضمن نصوص أصول المحاكمات وذلك بوضع الحجز على أمواله ، كما انه يحاكم غيابا وفق مرسوم الإدارة العرفية وذيله »[2]

وفي يوم ٢٤ شباط ١٩٤٣ أذاعت الحكومة بيانا آخر طلبت فيه إلى العراقيين الموجودين في

---

(١) جريدة الزمان العدد ١٦٢٨ بتاريخ ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٣

(٢) جريدة صوت الأهالي العدد ١٩٩ بتاريخ ٢٢ شباط ١٩٤٣

بلاد المحور [١] أن يعودوا إلى العراق خلال شهرين من نشر هـذا البيان ، وإلا فستجري بحقه الاجراءات القانونية غيابا

✵ برقيتان خطيرتان ✵

تطور الوضع الحربي في صحراء ليبيا بين المحور والحلفاء. فجأة في الاسبوع الثـاني من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٤٢م فإن الجنرال مونتغمري قام بشن هجوم عنيف على جيش الجنرال روميل في الصحراء الغربية في يوم ٥ من هذا الشهر ، وبعد يومين فقط أنزلت القوات الامريكية إلى البر في افريقية الشماليـة الفرنسية ، يساعدها الاسطول البريطاني ، والقوة الجوية الملكية ، فكانت حركة جريئة قررت مصير الحرب العـالمية الثانية ، وسببت انتكاسات مستمرة لجيوش المحور فأبرق رئيس الوزارة العراقية إلى رئيس الولايات المتحدة الامريكية بهذه المناسبة هذه البرقية :

عزيزي الرئيس روزفلت

لقـد كانت دهشتنا عظيمة لنـبأ نزول القوات الأمريكية ، والبريطانية ، في مراكش والجزائر ، ذلك النبأ الذي غمرنا سروراً ، مما لم يترك مجالا للوهلة الأولى لتقدير مدى عظمة هذه الحركة الموفقه ، أما الآن وقد أعلنت تفاصيل الحملة بجذافيرها في الوسع تقدير العمل الجبار الذي تم بنجاح .

عندما أنزلت الجيوش الامريكية الجرارة في فرنسا سنة ١٩١٧ كان نزولها في قطر صديق ، وفي بلاد حليفة ، مما دعا أن تجد تلك القوات جميع الموانئ الفرنسية مفتوحة أمامها ، وقد مهدت لنزولها جميع الاسباب ، والعوامل المسهلة ، ووضع تحت تصرفها كل ما يقتضي من الموانئ ، وأسباب الملاحة ، وبطبيعة الحال لم تطصدم آنذاك بأية مقاومة برية أو جوية . أما الحملة التي جردتموها على شمال افريقيا في الآونة الأخيرة ، فتختلف اختلافاً كبيراً عن حملة سنة ١٩١٧ إذ كان على هذه الحملة ان تجابه مخاطر شتى ، من جميع مراكز دول المحور ، الجوية والبحرية ، فضلا عن المخاطر التي كان عليها ان تجابهها وتذللها في سفرتها البحرية الطويلة المدى . يضاف إلى ذلك كله جهالة موقف القوات الفرنسية في شمال افريقيا ، الذي كان يكتنفه الغموض ، ولذلك كان بديهياً أن يؤخذ بنظر الاعتبار احتمال مقاومة العناصر المحترمة للجندية في القوات الفرنسية في هذه الناحية ، مع العلم بأن الشعب الافرنسي كان دوماً ميالا بشعوره وعاطفته نحو الحلفاء .

لقد وضع لنا المستر تشرشل ، وصرح ان الخطة كانت من بناة أفكاركم . فيـا فخامة الرئيس لقد عودتمونا على أن ننتظر ، ونتوقع منكم ، اعمالا جبـارة ، وكيف لا يكون ذلك وأنتم

(١) كان عددهم ٧٠ عراقياً وتجد اسماءهم في البلاغ الرسمي المنشور في جريدة الزمان برقم ١٣٦٢ وتاريخ ٢٤ شباط ١٩٤٣

صاحب المشروع الجديد ، الذي قلب امريكا ، وجعلها مصنعاً عظيما يمون الجبهة الديموقراطية ، لتسيير دفة هذه الحرب ، وأوجد خطة هذه الحملة العظيمة ، التي تم رسمها واعدادها ، واخترقت البحار إلى هدفها في قافلة مؤلفة من خمسمائة باخرة نقل تحرسها ثلثمائة وخمسون مركباً حربياً وقد بقي ذلك كله طي الكتمان التام ، حتى انجز العمل ، فكان عملا جليلا يستوجب اطيب الثناء على العميد ايزنهاور ، وعميد الماء كاننغهام .

و كانت الضربة الخاطفة قد قضت على مزاعم المحور وادعائه ، فيما يخص السيادة على البحر الابيض المتوسط ، وأدت إلى أن تهدد اضعف حلقة في سلسلة المحور ، إذ سيؤدي احتلال تونس ، ولا شك ، إلى اضطرار المانية إلى إرسال قوات كبيرة إلى إيطاليا ، إذا أراد المحور ان يؤجل لفظ نزعه واحتضاره .

وبصفتي جنديا قد اعجبت بهذا المشروع العظيم ، وما انطوى عليه من إقدام ، وشجاعة ، واحكام ، في تهيئة خططه ، و إنجازه على الوجه الأتم ، وبهذا قد اثبت امراء جيشك المتعاونون تعاونا وثيقا مع زملائهم البريطانيين مقدرتهم الفائقة على وضع مثل هذه الخطط العظيمة وتنفيذها تنفيذاً دقيقا . فقد تبدل الموقف برمته في البحر الابيض المتوسط ، في خلال أيام معدودة مما جعل الفرح والسرور ينفذان إلى قلوب اصدقاء الولايات المتحدة ، ولا سيما الأقوام العربية في شمال افريقيا ، والشرق الادنى ، ونفوسهم ملأى بشعور الامتنان لشخص فخامتكم باعتباركم مصدر هذا العمل العظيم » .

نوري السعيد

وبعد ايام ، تلقى رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، هذا الجواب :

« لقد ابرق إلي الوزير الامريكي في بغداد ، نص كتابكم المؤرخ ١٨ تشرين الثاني ، الباحث في الحركة العسكرية التي قامت بها الجيوش الامريكية والبريطانية في شمالي افريقية ، وعليه ابادر إلى التعبير عن تقديري الصميم لرسالتكم ، وللثناء الذي تفضلتم به علي ، وعلى القادة الامريكيين والبريطانيين .

« هذا وقد سرني سروراً خاصا تأكيدكم ان عرب الشرق الادنى ، وشمالي افريقية ، قد ابتهجوا بفوز جيوش الامم المتحدة فثقوا بأن الولايات المتحدة الامريكية والامم المتحدة ان يهدأ لهن بال ما لم يقشعوا كل ظل لخطر اعتداء المحور على العالم العربي ، ذلك الخطر الذي ما زال يتهدد الاقطار العربية من مدة طويلة . و إننا لنفخر بأن نرى العراق والعرب قاطبة يعطفون علينا في قيامنا بهذا المشروع الخطير ، الذي قد عزمنا على تنفيذه بقوة تتعاظم دوما واختتم راجيا التفضل بقبول اطيب تمنياتي لشخصكم وللشعب العراقي »

فرانكلن د. روزفلت

﴿ مكاتب الارشاد ﴾

قالت « جريدة الزمان » في عددها الصادر يوم ٣١ تشرين الأول ١٩٤٢ برقم ١٥٥٩ :

« يسرنا أن نرى دائرة قسم العلاقات العامة في السفارة البريطانية ناشطة في التعاون على إفهام الشعب العراقي حقائق الامور في ميدان هذا الصراع العالمي ... فقد أخذت هـذه الدائرة تبذل الغالي والنفيس في نشر المجلات ، والجرائد العربية الراقية ، وتوزيعها مجاناً على المقاهي ، والنوادي ، والملاهي ، كما أنها تعرض صور الحوادث والأشخاص سواء بتوزيعها أو بتعليقها على جدران الأماكن العامة ، أو بواسطة السينما ، وهي في سبيل هذا العمل تبذل الجهود الجبارة ، وتتعاون مع الدعاية العربية في كل مكان على إفهام الناس حقيقة الموقف ، وحقيقة الأهداف والمرامي من هذا الصراع العالمي » اه

قلنا : لم تكتف « دائرة العلاقات البريطانية » على التشهير بدول المحور ، وبالساسة العراقيين ، الذين تعاونوا مع المحور ، فأسست فروعاً لها في كل لواء ، وكل قضاء ، وكل ناحية ، سمتها « مكاتب الارشاد » وهي المكاتب التي سمتها الصحف العراقية « مكاتب الإفساد » بعد انتهاء الحرب ، وطالبت بإلغائها ، وحرق محتويات الدعاية فيها ، منعاً للفساد الذي استشرى بين الناس ، بواسطة هـذه المكاتب ، حيث لقنت المعصومين أساليب التجسس على الآل والاخوان ، وعلمتهم طرق الدس والايقاع بين الناس ، وملأت أدمغتهم بالأكاذيب ، والأضاليل ، والصور الخلاعية ونحوها

وفي الوقت نفسه أسست الدوائر البريطانية المختصة جميات في أنحاء العـراق سمتها « جمعيات إخوان الحرية » أو « أخوات الحرية » وكانت مهمة هـذه الجمعيات بث الدعاية للمجهود الحربي ، والعمل على تحبيب الناس بالحلفاء ، ومحاربة الدعاية ضدهم ، وقد انحلت هذه الجمعيات بعد انتهاء الحرب وأصبحت خبراً من أخبار التاريخ .

وإلى جانب « مكاتب الارشاد » و « جمعيات إخوان الحرية » كانت دائرة العلاقات تشغل سينمات جوالة لتري الناس ألواناً من السياسة الاستعمارية ، وكان الضباط البريطانيون الذين عينوا في كل بلدة ، وقصبة ، وناحية ، بعنوان « ضباط الارتباط » وما هم إلا حكام سياسيون يأمرون وينهون ، ويعتقلون ويسرحون ، ولكن باسم الموظفين العراقيين لا باسم « الجيش البريطاني » فكانت أعمالهم مدعاة للهزء والسخرية[1] .

(١) ابرقت وزارة الداخلية إلى متصرفية لواء العمارة انها قررت تسريح لفيف من المعتقلين بينهم سائق سيارة من إربل جاء اسمه في البرقية هكذا «زمايل بيرمام» ولما لم يكن في المعتقل شخص بهذا الاسم توقف تسريح المقرر تسريحهم حتى تعرف شخصية السائق المذكور فلما روجعت الدوائر المختصة في هذا الشأن علم ان الشخص المراد تسريحه يدعى « اسماعيل بيرمام » وهو تعريب اللفظة الانكليزية Ismail Pirmam وعلى القارىء أن يتفهم السر .

وكانت « السفارة البريطانية في بغداد » تستهوي الناس بالهدايا والعطايا ، كما كانت تنعم على المدارس والفقراء مبالغ طفيفة يتبرع بها « ضباط الارتباط » باسم «السفير البريطاني» حين يزورون هذه المدارس وهاتيك المنتديات لأغراض استعمارية لم تكن لتخفى على أحد ، وهكذا اختلط الحابل بالنابل ، وكابد العراقيون الغصص والآلام المنوعة .

※ قضايا المعتقلين ※

استمرت حركة الاعتقال في عهد « الوزارة السعيدية السابعة » كما كانت في عهد « الوزارة السعيدية السادسة » ولكن جنس المعتقلين تبدل ، فبعد أن كانت الاعتقالات مقتصرة على السياسيين شملت المتشردين ، والسراق ، وأبناء السبيل ، إمعاناً في إلحاق الأذى بالمعتقلين السياسيين ، ولم يفت السلطات البريطانية إرسال بعض العيون والأرصاد إلى المعتقلات « كمعتقلين » لموافاتها بسلوك الذين في الشرك ، وبيان اتجاهاتهم ، وما ينوون القيام به من أعمال إذا ما كتب لهم الخروج من المعتقل ، أما الذين اعتقلتهم السلطات الإدارية في الألوية فكان بعضهم من الفسقة ، والفجرة ، والمجرمين العائدين والبعض الآخر من المشبوهين .

« وكان المعتقلون — أنفسهم — متخاصمين ، متشاكسين ، متباغضين ، يقذف بعضهم بعضاً ، ويطعن فريق في عرض فريق ، ويسرق هذا من ذاك ، ويعتدي فلان على فلان ، ويشتم عمر بكراً ، ويضرب زيد خالداً ، ويهجو حسن علياً . . . وقد انصرفوا إلى الدس والوقيعة والإفساد ، فكانوا يفترون على إخوانهم كذباً ، ويشهدون على الأبرياء زوراً ، ويحثون السوقة على المس بالكرامات ، وإهانة الأشراف وأصحاب المقامات ، متوهمين أن الترفع عن مقابلة الصغيرة بمثلها ضعف ومسكنة ، فساء ما كان يتوهمون ، ومن المؤلم أن يكون بين المعتقلين لفيف من العمال والباهلين ، فكان شياطين الزعامة والثقافة يستغلون بساطتهم ، فيستخدمونهم في الاعتداء على من لا يجاريهم في تخبطاتهم ، وذلك بالضرب تارة ، وببذيء الكلام طوراً ، حتى إذا استفحل أمرهم ، صاروا يذيقون أسيادهم مرارة العمل الذي كانوا يحرضونهم عليه »[1]

وقد أصبحت قضية المعتقلين وتسريحهم ، بعد انتفاء الغاية من اعتقالهم ، موضوع مشادة عنيفة بين الجهتين العراقية والبريطانية يدلنا على ذلك تصريح العين جميل المدفعي في مجلس الأعيان بقوله :

« كنت أظن أن أكثر المباحثات التي ستجري هنا تنحصر في امور جوهرية تتعلق في كيان البلاد وحياتها كالحرص على تطبيق المبادىء الديموقراطية التي ناضل العراق وكافح في سبيل الحصول

[١] راجع كلمة المؤلف في مقدمة كتاب « يوميات ومذكرات معتقل » السيد عبد الله حسن ص (ي - ن)

عليها ، وكنت أعتقد أن البحث يجري فيما يؤمن سلامة دستورنا الذي ضحينا من أجله وبايعنا على المحافظة عليه كثل أن لا يكون في البلاد معتقل بلا ضرورة ، ولا سجين يسجن في محلات ليست داخلة في تشكيلات السجون الرسمية ولا سيما إذا كان السجين من المحكومين السياسيين . . . وإني أعتقد اننا وصلنا إلى حالة لا يمكن لوزير الداخلية الحالي ولا لوزير الداخلية السابق أن ينظر بحق معتقل أن لا ضرورة لبقائه في الاعتقال . هـذا ما كان يجب أن نعالجه فيجب أن لا تذهب حقوقنا الدستورية بداعي رغبتنا في التعاون بالمجهود الحربي »[1]

ولأجل أن نوضح طرفاً آخر من قضايا الاعتقال والمعتقلين ، ننشر فيما يلي كتابين بعث بهما آمر المعتقل في « الفاو » إلى ضابط الارتباط البريطاني « الميجر » لويد ، وكنا نود أن ننشر هذين الكتابين بالزنكغراف لولا ظروفنا المالية الخاصة :

لصاحب السعادة المستر لويد المحترم

بعد التحية والاحترام :

أقدم بطيه لمقامكم تقرير مفصل عن كل معتقل في الفاو فيما يخص سلوكه ، وحركاتـه ، وسوابقه ، كل معتقل على حدة للتفضل بالاطلاع مع العلم ان قسم الاعظم مـن هؤلاء المعتقلين مشاغبين ، مفسدين ، ويبثون الدعاية المضرة ، وإني أرى تبعيدهم إلى الأهواز ، أو تسليمهم إلى القوة البريطانية هو أحسن بكثير من وضعهم الحـالي حيث يعتقدون أنهم في مراكزهم الرسمية ويحقرون الموظفين ولا يهمهم شيء حيث يأكلون ويشربون وينـامون ، وهمهم الوحيد تحطيم الحكومة البريطانية وفخامة السيد نوري السعيد ورفقائه الوزراء ، وليلا ونهاراً يشتمون ويسبون الحكومة البريطانية والعراقية ، وأكثرهم ميالين إلى النازية ، وإني أرى من المستحسن أن لاأحد منهم يطلق سراحه ، حيث ديدنهم المشاغبات وبث الدعاية ضد الحكومة البريطانية ، والعطف والرأفة لا يفيد بمثل هؤلاء ، وأرى من المستحسن تسليمهم ساعة أقدم إلى السلطات البريطانية لردعهم ، وانني منذ ستة أشهر معهم تحملت أنواع الاهانات والشتم منهم دائما يحررون برقيات وعرائض وشكاوي ضدي . هذا ما لزم عرضه لسعادتكم سيدي .

١٩٤٢/٢/١ — آمر المعتقل في الفاو : السيد شاكر اسماعيل

لصاحب السعادة المستر لويد المحترم

بعد التحية والاحترام : سيدي اني أتيت لزيارتكم مرتين مع الأسف لم أحظ في مقابلتكم والآن قدمت تقرير مفصل عن المعتقلين على حدة لتطلعوا على عملهم وحركاتهم الغير مرغوب فيها . أخبر سعادتكم عندي في المعتقل شخص يدعى السيد عبد المجيد الهـاشمي آمر اللواء مقدم

[١] محاضر مجلس الأعيان لسنة ١٩٤٤-١٩٤٥ ص ٥٤-٥٥

الركن ومدير دعاية عامة سابقاً . اني أعتمد على هذا الشخص، وهو مستعد يتعاون مع السلطات البريطانية، ويبث دعاية وفق رغبتكم، ويطلب مواجهتكم بالسرعة المستطاعة، و إني شاهدت منه الإخلاص والتعاون، واني كفيله، وسعادتكم تعتمدون عليه، وهـذا الشخص بالنسبة لمعلوماته العسكرية، وخصوصا في الدعاية وبالنظر إلى هذا الوقت العصيب أرجو التفضل بسرعة طلبه وحضوره أمام سعادتكم حيث يطلب حضوره أمامكم ليبين لسعادتكم كل شيء، و إني أنتظر الجواب ودمتم سيدي .

١٩٤٣/٢/١٢ آمر المعتقل في الفاو : السيد شاكر اسماعيل

❋ حوادث وأنباء منوعة ❋

١- نعت « وزارة المواصلات والاشغال » السرجون وورد، مدير الموانئ العراقية والملاحة العام، الذي لعب دوراً خطيراً أثناء التجاء سمو الوصي الامير عبد الإله إلى البصرة في أول نيسان ١٩٤١م وكانت وفاة المدير في ١٠/١٠/٩٤٢ اثر عملية جراحية أجريت له ففشلت

٢- وصل إلى البصرة في يوم ١٣ تشرين الأول ١٩٤٢م المستر ريشار كيسي، وزير الدولة المقيم البريطاني في الشرق الأوسط وفي يوم ١٧ من هذه الشهر جاء إلى بغداد فأقيمت له المآدب المختلفة من قبل « السفارة البريطانية » و « سمو الوصي المعظم » وفخامة « رئيس الوزراء » وبعد أن تفقد القادم مؤسسات العراق المنوعة، اجتمع بالصحفيين في دار السفارة الانكليزية وحادثهم في موضوع الموقف الحربي، وقضايا التموين التي أقلقت الرأي العام، وضرورة تضافر الجهود العامة والخاصة لخدمة المجهود الحربي، وقد وجه فخامة رئيس الوزراء إلى الوزير البريطاني مذكرة خطيرة عن فلسطين سنفردها بالبحث في موضع آخر

٣ - أصدرت « وزارة المالية » هذا البيان في ١ تشرين الثاني ١٩٤٢م :

« بناء على مقتضيات المصلحة العامة، قررت الحكومة عدم منح أية إجازة لتصدير الشعير خارج العراق » وزير المالية - رئيس لجنة التموين العليا

٤- وأصدرت « وزارة المالية » نظاما برقم ٥٨ لسنة ١٩٤٢م يقضي :

« بإدماج كافة الشعبات الحدثة في وزارة المالية لشؤون التموين، في « مديرية التموين العامة» التي أصبحت أعمالها تتعلق بشؤون التموين بصورة عامة، وتشمل الانتاج المحلي بكامله، والانتاج المستورد، وأمور وسائط النقل كافة »

وقد عين حسام الدين جمعة مديراً عاماً للتموين ومما يذكر بهذا الصدد أن « مديرية التموين العامة » قررت ان تقوم « مديرية السجون العامة » بعمل الخبز والصمون وبيعها للجمهور اعتباراً من يوم ٤ تشرين الثاني ١٩٤٢م فكان عملا يستحق الشكر في حينه

٥- أضر الفيضان ، الذي حصل في موسم نضوج الحاصلات الشتوية للسنة ١٩٤٢م، بالزراع ضرراً بليغاً نتيجة لكسر السدود لتخفيف الضغط في مياه الأنهر العالية ، لهذا شرعت الوزارة مساعدة للمنكوبين والمتضررين

٦- اتخذت « وزارة المالية » قراراً سديداً خطيراً : هو ان تستوفي رسوم الاستهلاك عن المحصولات الزراعية ، وقدرها عشرة في المئة عيناً يضاف إليها واحد في المئة عن « ضريبة تنظيم تجارة الحبوب » فيكون المجموع ١١٪ وذلك اعتباراً من صباح يوم ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٢م فكان لهذا القرار أثره الفعال في تأمين قوت الشعب ولو بمقياس ضئيل ، لأنه شمل ألوية الديوانية ، والحلة ، والمنتفق ، وكربلا ، والعمارة ، فقط من أصل اربعة عشر لواء.

٧- قام الجيشان : العراقي والبريطاني بتمارين عسكرية مشتركة في العشرة الاخيرة من تشرين الثاني ١٩٤٢ استمرت اربعة ايام وذلك في منطقة كفري الكائنة بالقرب من الحدود العراقية الشرقية ، وقد شهدها سمو الوصي وفخامة السفير البريطاني إلى فريق من رجال السيف والقلم في كلا الجانبين .

٨- قرر مجلس الوزراء في أوائل كانون الأول ١٩٤٢م استخدام الطلاب العراقيين ، الذين أكملوا دراستهم في خارج العراق ، في المفوضيات العراقية في أوربا ، إلى أن يتمكنوا من الرجوع إلى بلادهم ، بعد أن تعذر على الحكومة جلبهم

٩- أفرجت الحكومة عن خمسة وثلاثين معتقلا في يوم ١٣ كانون الأول ١٩٤٢م كان معظمهم من المرموقين وفي يوم ٥ تموز من هذه السنة أفرج عن (٥٧) معتقلا آخرين ، وفي يوم ١٨ منه أفرج عن ثلاثة وعشرين معتقلا غيرهم وفي يوم ٥ كانون الأول ١٩٤٣ أفرج عن (٥١) معتقلا فتكون « الوزارة السعيدية السابعة » قد أفرجت عن (١٢٦) معتقلا من أصل نيف و ٧٠٠ معتقل

١٠- نظمت « السفارة البريطانية » قرضاً للدفاع الوطني البريطاني ، وطلبت إلى رؤساء القبائل العراقية المساهمة فيه فكان مما ساهم به رؤساء القبائل في لواء العمارة وحده زهاء ٥٠،٠٠٠ ألف دينار

١١- سافر إلى القاهرة في مساء يوم ١٤ كانون الأول ١٩٤٢م وفد من الأطباء العراقيين للاشتراك في « المؤتمر الطبي العربي » الذي يعقد في الاسكندرية يوم ١٨ من هذا الشهر

١٢- توجه سمو الوصي ، الامير عبد الإله ، إلى القاهرة في يوم الخميس الموافق ١٧ كانون الاول ١٩٤٢م في سفرة تستغرق ثلاثة أسابيع فقامت مقامه هيأة نيابية تكونت من السيد محمد الصدر ، رئيس مجلس الاعيان ، وحمدي الباجه جي ، رئيس مجلس النواب ، والعين جميل المدفعي ، وقد رافق سموه رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، فصدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب رئاسة الوزراء

بالوكالة إلى وزير الاقتصاد ، سلمان البراك ، و إسناد منصب وزارة الدفاع بالوكالة إلى وزير المعارف تحسين علي ، مدة تغيب رئيس الوزراء عن العراق ، وفي أثناء وجود سمو الوصي في مصر زار ، ومعه نوري السعيد ، ميدان معركة العلمين ، وميناء الاسكندرية وغيرهما من المواقع الخطيرة وعاد سموه إلى بغداد في اليوم الثاني من شهر كانون الثاني ١٩٤٣

١٣- أهدت « الحكومة البريطانية » بضع طائرات إلى الجيش العراقي لتعزيز سلاحه الجوي فأقيمت حفلة تسليم وتسلم هذه الهدية في يوم ١٥ كانون الثاني ١٩٤٣م حيث تبودلت فيها خطب المجاملة والشكر ، ثم أهدته تسع دبابات حديثة الصنع جرى تسليمها في يوم ٢٥ آذار من هذه السنة أيضاً

١٤- أعرب جلالة الملك فيصل الثاني « الطفل » عن رغبته في زيارة « عمان » فاتخذت التدابير الضرورية لتأمين سفره إليها في ١١ آذار ١٩٤٣م تصحبه جلالة والدته ، وجلالة والدة والدته ، ومن « عمان » واصل السفر إلى القاهرة فتولى مدير الداخلية تحسين العسكري القيام بالواجب نحو جلالته وقد عاد الوزير إلى بغداد في يوم ١٢ نيسان وعاد جلالة الملك إليها في يوم ٣٠ من هذا الشهر بعد ان زار بعض المؤسسات

١٥- سافر إلى القاهرة في مهمة خاصة وزير الداخلية ، تحسين العسكري ، يوم ٢٣ آذار ١٩٤٣م فصدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب وزارة الداخلية بالوكالة إلى رئيس الوزراء نوري السعيد .

٦١ = أقر « مجلس الامة » قانوناً لمراقبة الايجار والاستيجار الذي أصبح نافذاً من يوم ٣ آذار ١٩٥٣م وقد نص في مادته الاولى على ان :

« المحاكم ممنوعة من سماع دعوى تخلية دور السكن إذا طلب المستأجر تمديد عقد الايجار بنفس الشروط المتفق عليها في العقد السابق ، ولا يجوز تزييد بدلات الايجار ، بعد تنفيذ هذا القانون إلا بمقتضى قرار يصدره مجلس الوزراء ، يعين فيه زيادة نسب بدلات الايجار كل سنة مرة واحدة »

وقد أعان هذا التشريع صغار الموظفين وأصحاب الدخل المتوسط على مجابهة ارتفاع بدلات الايجار ارتفاعا جنونياً

١٧ - سافر إلى عمان في يوم ٢١ نيسان ١٩٤٣م سمو الأمير عبد الآله ، الوصي على العرش لاستقبال جلالة الملك فيصل الثاني في أوبته من القاهرة إلى العراق فقامت مقام سموه هيأة نيابية مؤلفة من السيد محمد الصدر ، رئيس مجلس الاعيان ، وحمدي الباجه جي رئيس مجلس النواب ، والعين جميل المدفعي وقد عاد إلى بغداد في ٣٠ من هذا الشهر

١٨ - وصل إلى بغداد في يوم اول حزيران ١٩٤٣م الجنرال سيكورسكي رئيس وزراء

بولنده ، تفقد الحاميات البولندية المقيمة في العراق ، فاقيمت له حفلات التكريم « الرسمية والشخصية » وتحدث إلى الصحفيين العراقيين ومراسلي الصحف الاجنبية بما أملته عليه ظروف الحرب ، وشاء القدر أن تسقط به الطائرة التي كانت تقله فوق جبل الطارق يوم ٥ تموز فيقتل فتبودلت برقيات التعازي بين بلاط بغداد ورئاسة جمهورية بولونيا ثم بين وزارة الخارجية العراقية ووزارة خارجية بولونيا ، وقد اقيمت حفلة قداس للقتيل في بغداد

١٩ — قصد رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، فلسطين للراحة ، ولقضاء بعض المصالح في ١٠ تشرين الاول ١٩٤٣م فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة إلى وزير الاقتصاد ، سلمان البراك ، ومنصب وزارة الدفاع بالوكالة إلى وزير المواصلات والاشغال تحسين العسكري مدة غياب الرئيس نوري عن العراق ، وقد عاد فخامته إلى بغداد في ٢٣ من هذا الشهر

٢٠ — دعي سمو الأمير عبد الإله إلى زيارة بريطانية فقبل الدعوى ، وسافر إلى لندن جواً في يوم ٢٥ تشرين الاول ١٩٤٣ على ان يقوم بوصاية العرش عمه سمو الأمير زيد ، وإلى أن يحضر سموه العراق ، تعينت هيأة نيابية من السيد محمد الصدر رئيس مجلس الاعيان والسيد حمدي الباجه جي رئيس مجلس النواب ، والعين جميل المدفعي ، وقد وصل نائب الوصي إلى بغداد في يوم ٣١ من هذا الشهر وعاد سمو الوصي اليها في يوم ١٢ كانون الاول ١٩٤٣

تعديل القانون الاساسي

نصوص قانونية

نصت المادة الثامنة عشرة بعد المئة من القانون الأساسي العراقي على أنه :

« يجوز لمجلس الامة ، خلال سنة واحدة ابتداء من تنفيذ هذا القانون ، أن يعدل أياً كان من الامور الفرعية في هذا القانون أو الإضافة اليها لأجل القيام بأغراضه على شرط موافقة مجلس الامة بأكثرية ثلثي الآراء في كلا المجلسين » إ هـ

واستناداً إلى هذا النص « الدستوري » وافق مجلس الامة في اجتماعه غير الاعتيادي المنعقد في تموز ١٩٢٥ على اجراء تعديلات طفيفة « لا تتناول الاسس العامة » في القانون الأساسي : كجواز تغيب الملك عن العراق ، وكيفية احتساب مخصصات الأعيان والنواب عن مدة الاجتماع الاعتيادي للمجلس ، وفي كل شهر من مدة الاجتماع غير الاعتيادي ، والطرق الواجب اتباعها في « تأليف المحكمة العليا » . . . الخ وقد نشرنا هـذا التعديل في الملحق الرابع من ملاحق الجزء الأول —١—

(١) تاريخ الوزارات العراقية الجزء الأول ص ٢٨٥—٢٨٦

ونصت المادة التاسعة عشرة بعد المئة من القانون المشار اليه على أنه :

« عدا ما نص عليه في المادة السابقة ، لا يجوز قطعياً إدخال تعديل ما على القانون الأساسي إلى مدة خمس سنوات من تاريخ ابتداء تنفيذه ، ولا بعد تلك المدة أيضاً ، إلا على الوجه الآتي :

« كل تعديل يجب أن يوافق عليه كل من مجلس النواب والأعيان بأكثرية مؤلفة من ثلثي أعضاء. كلا المجلسين المذكورين وبعد الموافقة عليه يحل مجلس النواب ، وينتخب المجلس الجديد ، فيعرض عليه ، وعلى مجلس الأعيان ، التعديل المتخذ من المجلس المنحل مرة ثانية ، فاذا إقترن بموافقة المجلسين بأكثرية مؤلفة من ثلثي أعضاء. كليهما أيضاً يعرض على الملك ليصدق وينشر » إ هـ

فكرة التعديل الاساسي

كانت فكرة تعديل بعض المواد الأساسية في « القانون الأساسي العراقي » الشغل الشاغل للوزارات التي تكونت بعد تاريخ نشره في ٢١ آذار ١٩٢٥م ، وكان المسؤولون ينتظرون بفارغ الصبر مرور المدة التي حتمتها المادة ١١٩ من هـذا القانون الأساسي - وهي خمس سنوات - للشروع في هذا التعديل ، وإلى ذلك أشارت « الوزارة السعدونية الرابعة » المكونة في ١٩ أيلول سنة ١٩٢٩

« الفقرة ٥ من ايضاح المنهاج : ان التعديلات في القانون الأساسي تحتوي على امور كثيرة: منها تبديل مبدأ اجتماع المجلس ، وكيفية احتساب المخصصات ، وانتقاء الوزراء من خارج المجلس ... الخ » [1]

المواد الزائدة في القانون

وفي « القانون الأساسي العراقي » بعض مواد كان يرى ضرورة الغائها ، لانتفاء الحاجة اليها ، منها :

المادة (١٣) المتعلقة بوجوب مراعاة القوانين العثمانية ، أو التي أصدرتها سلطات الاحتلال البريطانية ، والوزارات العراقية إلى حين نشر القانون الأساسي حتى تلغى أو تستبدل بغيرها

الماده (١١٤) المختصة بشرعية « البيانات والنظامات والقوانين التي أصدرها القائد العام للقوات البريطانية في العراق ، والحاكم الملكي العام ، والمندوب السامي ... الخ »

المادة (١١٥) التي نصت على اعتبار « كل شخص بريئاً ومصاناً ... بشأن الأعمال التي أتى بها بسلامة نية ، إمتثالا للتعليمات التي تلقاها من القائد العام للقوات البريطانية في العراق ، أو الحاكم الملكي العام ، أو المندوب السامي ... الخ »

المادة (١١٦) المتعلقة بشرعية الأحكام الصادرة من قبل الحكام السياسيين البريطانيين أو

«١» المصدر نفسه : الجزء الثاني ص«٢٤٥»

معاونيهم ... الخ »

المادة (١١٧) الباحثة عن شرعية القرارات الصادرة من قبل الحكام السياسيين البريطانيين أو معاونيهم »

المادتان (١١٨) و(١١٩) الباحثتان عن الزمن المحدد لتعديل القانون الأساسي ، وكيفية تعديله إلى مواد اخرى دلت التطبيقات البرلمانية والحقوقية على ضرورة تبديلها أو الغائها .

وكانت اسس هذه التعديلات مهيأة في عهد الملك فيصل (٢٣ آب ١٩٢١ - ٨ ايلول ١٩٣٣) ولكن حصر العراق جهوده في موضوع إدخال العراق في عضوية الأمم ، واندلاع ثورة التياريين في آب ١٩٣٣م [1] أديا الى تأخير تشريعها

وفي عهد الملك غازي (٨ أيلول ١٩٣٣ - ٤ نيسان ١٩٣٩) اشتدت الرغبة في تعديل القانون الأساسي تعديلا أساسياً .

« فألفت لجنة من رجالات العراق الذين مارسوا تطبيق القانون الموضوع البحث في البرلمان زمناً طويلا ، أشغلوا بعض الوظائف الحكومية الهامة ، مما جعلهم واقفين على ما يحتاجه القانون المذكور من تحوير وتعديل في أحكامه ، وكانت من نتائج أعمال تلك اللجنة أن تقدمت بلائحة احتوت على لزوم الغاء بعض المواد من القانون ، لعدم وجود فائدة من بقائها ، بناء على أنها كانت موضوعة لدور انتقال العراق من الحكومة التركية ، ثم الانكليزية ، الى الحكومة الوطنية ، وتناولت أيضاً تعديل بعض المواد تعديلا جوهرياً ، منه ما يمس حقوق الملك ، ومنه ما يتعلق بغير ذلك ، وقد كان بالإمكان القيام بهذه التعديلات لولا الكارثة التي حلت بالعراق بوفاة مليكه المرحوم غازي الأول ، وانتقال العرش إلى خلفه ، جلالة الملك فيصل الثاني ، تحت وصاية صاحب السمو الأمير عبد الإله ووجود النص الصريح في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢ من القانون الأساسي الذي يمنع - في مدة الوصاية - إدخال أي تعديل في القانون بشأن حقوق الملك وورثته» [2]

بعث فكرة التعديل

وعلى أثر ترك الامير عبد الإله ، الوصي على العرش ، بغداد ، والتجائه إلى البصرة في ٣ نيسان ١٩٤١م ، وما أعقب ذلك من اصطدام الجيشين : العراقي والبريطاني في فجر اليوم الثاني

---

(١) راجع عن « ثورة الآثوريين » ص ٣٢/ ٢٧٧ من الجزء الثالث وعن دخول العراق عصبة الامم ص ١٧٤/ ١٨٤ منه

(٢) كانت اللجنة مؤلفة من السادة : ناجي السويدي ، ورستم حيدر ، وعبد العزيز القصاب ، ومستشار وزارة العدليه ، المستر دراور

(٣) - كلمة موجزة عن تعديل القانون الاساسي - ص ١/ ٢ مطبعة الحكومة ١٩٤٤

من أيار في هذه السنة ؛ ثم نزوح القائمين بحوادث الشهرين : نيسان وأيار ١٩٤١م إلى إيران ، واحتلال العراق من قبل القوات البريطانية احتلالا جديداً في حزيران من هذه السنة ، وعودة سمو الامير المشار إليه إلى ممارسة واجبات الوصاية [١] على أثر ذلك كله تجددت الرغبة في تعديل «القانون الاساسي العراقي» تعديلا يخالف التعديلات التي كان في النية إدخالها عليه من قبل ، لأنه تناول احداثا آنية ارتأت الوزارة أن تعالجها عن طريق تعديل الدستور مثال ذلك :

جواز نقل العاصمة من بغداد إلى غيرها من المدن بصورة مؤقتة [٢] وانتقال ولاية العهد إلى أرشد رجل عراقي من ابناء اكبر انجال الملك حسين بن علي مدة شغورها ، وهو الأمير عبد الإله بالذات [٣] و إعطاء الملك حق إقالة رئيس الوزراء عند الضرورة التي تقتضيها المصلحة العامة [٤] وجعل عدد اعضاء مجلس الاعيان مساويا لربع عدد اعضاء مجلس النواب البالغ عددهم ١٣٨ نائباً ، بعد ان حدد القانون الاساسي عدد الاعيان بالعشرين [٥] وجواز اجتماع مجلس الامة في خارج العاصمة إذا تعذر اجتماعه فيها [٦] وجواز تعيين نواب وزراء ، ووزراء بلاوزارة [٧] وضرورة تصديق مقررات مجلس الوزراء من قبل الملك [٨] وعدم جواز تشريع قانون بإعفاء من ارتكبوا جرائم من شأنها المساس بشكل الحكومة [٩] ونحو ذلك من التعديلات

الشروع في التعديل

في كانون الأول ١٩٤١ فاتحت وزارة العدلية سكرتارية مجلس الوزراء في موضوع تعديل القانون الأساسي ، موضحة ان المادة (٢٢) منه نصت على أنه لا يجوز إدخال تعديل ما في القانون الأساسي مدة الوصاية بشأن حقوق الملك ووراثته . وأن للفقهاء رأيين أحدهما عدم جواز تنقيص حقوق الملك والآخر عدم امكان إضافة حقوق جديدة إلى الملك ، فقرر مجلس الوزراء في ١١ من هذا الشهر تأليف لجنة من:

١ – جميل المدفعي ٢ ــ توفيق السويدي ٣ ــ عمر نظمي ٤ ــ مصطفى العمري ٥ ــ محمود صبحي الدفتري ٦ ــ نوري القاضي ٧ ــ بهجت زينل ٨ ــ عبد الهادي الظاهر ٩ ــ انطوان شماس ١٠ ــ عبد الجبار التكرلي ١١ = جميل عبد الوهاب ١٢ ــ عبد الوهاب محمود

لوضع التعديلات المقتضاة للقانون الأساسي ، فواجهت «اللجنة» في بدء شروعها في العمل

---

(١) تراجع ص ١٧٨/ ٢٤٥ من المجلد الخامس من الوزارات لمعرفة هذه الحوادث

(٢) المادة الثالثة من القانون المعدل

(٣) الفقرة الثانية من المادة (٢٠) من القانون المعدل

(٤) الفقرة السادسة من المادة الـ (٢٦)

(٥) الفقرة الأولى من المادة الـ (٣١)

(٦) الفقرة (٣) من المادة (٣٨)

(٧) الفقرتان الثانية والثالثة من المادة ٦٤

(٨) المادة (٦٥) من القانون المعدل

(٩) المادة (١٢٣) من القانون المعدل

مشكلة دستورية هي هل يجوز تعديل المواد التي تعين حقوق الملك في عهد الوصاية أو لا يجوز ؟ فارتأت الحكومة جمع « المحكمة العليا » لتفسير المادة ٢٢ من القانون فقالت الاكثرية :

« لدى النظر في الموضوع ، وبعد المداولة ، رأت اكثرية المحكمة أنه إذا كان القصد إضافة حقوق إلى جلالة الملك في لائحة الدستور الجديد ، فذلك جائز ، لعدم مخالفة نص العبارة الأخيرة من الفقرة الأولى من المادة (٢٢) من القانون الأساسي التي تمنع إدخال تعديل ما مدة الوصاية بشأن حقوق الملك إذ لا يعد ذلك تعديلا في هذا الباب » ٢٤ كانون الاول ١٩٤١

صالح باش أعيان عبد المحسن شلاش حسن تاتار داود سمره عمر نظمي محمدالصدر[1]

وقالت الأقلية :

« إن ما جاء في آخر الفقرة الأولى من المادة الثانية والعشرين من القانون الأساسي يمنع إدخال أي تعديل في القانون الأساسي مدة الوصاية بشأن حقوق الملك ووراثته ، وقد أيدت الفقرة القانونية هذا المنع بكلمة (ما) التي يجب والحالة هذه أن تكون شاملة ومانعة أي تعديل كان ، بما فيه تنقص الحقوق وتزييدها إذ أن الغاية من هذا المنع والتحذير ليس ملاحظة تنقيص حقوق الملك في عهد الوصاية فقط ، بل أراد القانون أن تمارس هذه الحقوق في عهد الوصاية كما كانت تمارس في عهد الملك السابق ، دون زيادة أو نقصان إلى أن يبلغ الملك الصبي سن الرشد ويتولى العرش . إن المقصود من (حقوق الملك) التي جاءت في المادة هي وجائب الملك وذلك بدلالة ما جاء في الباب الثاني من القانون الاساسي الذي عدد الأعمال والوجائب التي يقوم فيها الملك في المواد١٩ و٢٠و٢١و٢٢و٢٣و٢٤و٢٥و٢٦ تحت عنوان (الملك وحقوقه) فلهذا نرى إدخال أي تعديل بشأن حقوق الملك مخالفاً للقانون الأساسي كما اننا نرى اضافة حقوق جديدة للملك هو (تعديل) أيضاً وهذا يخالف نص الفقرة المذكورة التي جاءت مطلقة »

٢٤ كانون الأول ١٩٤١ عبد العزيز المظفر عضو محكمة التمييز محمود صبحي الدفتري عضو مجلس الاعيان »[2]

وخالف قرار الأكثرية أيضاً عضو آخر ولكن من ناحية أخرى فقال :

« إن التعديل بتزييد حقوق الملك في القانون أمر جائز مستنبط من قصد المشرع ، الذي استهدف حماية هذه الحقوق بعدم التعريض لها بالتنقيص . . . ولكني أختلف مع الأكثرية بأني أرى أن تكون هذه الحقوق الجديدة ، المراد إدخالها في القانون الأساسي غير منقصة من حقوق الشعب ، وحقوق

---

(١) جريدة الوقائع العراقية العدد (١٩٨٥) بتاريخ ١٢ كانون الثاني ١٩٤٢
(٢) المصدر نفسه

مجلس الأمة ، الواردة في الدستور ، فأخالف الأكثرية من هذه الناحية فقط »[1]

٢٤ كانون الأول   س- مصطفى التكرلي عضو محكمة التميز

واستأنفت « اللجنة » بعد صدور هذه الفتاوى نشاطها ، وانتهت من وضع التعديلات في ظروف لاتغبط عليها وفي ٥ آذار ١٩٤٣ رفعت نتائج عملها إلى « الوزارة السعيدية السابعة » فأحالتها هذه بدورها إلى « مجلس النواب » الذي قرر في يوم ٢٣ من هــذا الشهر تأليف لجنة مختلطة من ٢٥ نائباً لتدقيق هذه التعديلات وكان أعضاء اللجنة السادة :

١- توفيق السويدي ٢ - جميل عبد الوهاب ٣- رايح العطية ٤ - روبين بطاط ٥- شفيق نوري ٦- عبد الوهاب محمود ٧- طالب محمد علي ٨- عارف حكمة ٩- فريق المزهر ١٠-علي ممتاز ١١- سلمان الشيخ داود ١٢- حامد النقيب ١٣- رزوق غنــام ١٤- داخل الشعلان ١٥- حسن سهيل ١٦- عز الدين النقيب ١٧- ابراهيم يوسف ١٨- أحمد عثمان ١٩ - أحمد الجليلي ٢٠- صالح شكارة ٢١- علي خيري الإمــام ٢٢- رؤوف الشيخ محمود ٢٣- أمجد العمري ٢٤ جمال بابان ٢٥- محمد باقر الحلي[2]

ولاحظت « الوزارة » ان الوقت لم يعد كافياً لانجاز تعديل القانون ضمن المدة المتبقية مــن اجتماع البرلمان ، فعرضت « لائحة التعديل » على « مجلس الأعيــان » بصورة غير رسمية ، ليتفرغ لدراستها حتى إذا احيلت إليه من قبل « مجلس النواب » على صورة رسمية ، كان قــد قتلها بحثاً وتدقيقاً ، وقد تألفت لجنة من النائبين : توفيق السويدي وعبد الوهاب محمود ومن العين ابراهيم كمال للتوفيق بين آراء أعضاء مجلسي النواب والأعيان

في مجلس النواب

خصص مجلس النواب جلسته الثانية والأربعون ، المنعقدة في يوم ٢٧ مايس ١٩٤٣م ، للمصادقة على « قانون تعديل القانون الأساسي » فوقف نائب بغداد ، وأحد رؤساء الوزارات السابقين ، توفيق السويدي ، وألقى خطابا مطولا جاء فيه :

« لم يحدث ، على ما أعلم ، شيء ما يستلزم النظر في أن من الضروري إجراء تعديل في دستور سنة ١٩٢٥ بشكل تتطلبه مصلحة ضرورية عامة ومستعجلة في هذه البلاد ، ولكن الشعور كان سائداً بأنه إذا ارتكبت أخطاء دستورية أثناء سير حياة الأمة فهي ليست ناشئة من الدستور ، أو من نقص فيه ، وإنما كانت من سوء تطبيق احكامه ، ومن أحكام فاسدة شرعت أووقعت سواء كان ذلك في قانون الانتخابات الذي لم يحقق الأمل ، او القوانين الاخرى التي سنت وهي

(١) جريدة « الوقائع العراقية » الرسمية العدد) ١٩٨٥)

(٢) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤٢ / ١٩٤٣ ص (١٩٥)

لم تحقق الأمل الدستوري الذي يجب ان يدعم هذا القانون الأساسي ... والآن بعد ما تخللت كثير من الحوادث أصبحنا نعتقد انها متأتية من الدستور ، والحقيقة انها لم تأت من الدستور بل إنما أتت من سوء التطبيق ، وضياع مراقبة المجلس ، وعـدم استعمال سلطته ، واضعافه بشكل لا يمكنه من محاسبة الحكومة ، فتهديد هذا المجلس بالحل المتواصل هو الذي جعله أن يكون مجلساً لكل وزارة »[١]

وكان نائب ديالى ، جميل عبد الوهاب ، قـد ذكر - في تبرير وتسويغ منح الملك حق إقالة رئيس الوزراء « إن القاعدة العامة هي أن من يملك التعيين يملك العزل . هذه القاعدة أخذت بها كثير من الدول ، وليست هي بدعـة كما يعتقد ذلـك بعض الاخوان فالدستور المصري ، والدستور التشيكوسلوفاكي ، والروماني ، والألماني ، وحتى الدستور الانكليزي أخذ بهذه القاعدة »[٢]

فرد السيد توفيق السويدي على ذلك قائلا :

« في قانوننا المقصود في التعيين هو الاختيار ، والقاعدة التي جرت منذ عشرين سنة في التعيين هي الاختيار ، وهذه القاعدة هي التي جرت عندنا منذ عشرين سنة قاعدة الأختيار ، لا التعيين ، وللاختيار شروط بالنسبة للميل الذي يسود المجلس تجاه أي شخص ، وهذه القضية ذكرت كثيراً ووددت أن أسجل وجهة نظري فيها حتى لا يكون التباس . وأما قضية عزل رئيس الوزراء في الدستور الانكليزي فلا توجد بتاتا »[٣]

وتدارك رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، الموضوع فقدم اقتراحا بتعديل الفقرة السادسة من المادة ٢٦ من القانون الأساسي على هذا الوجه :

(٦ـ للملك عند الضرورة التي تقتضيها المصلحة العامة أن يقيل رئيس الوزراء)

ثم قال ـ نوري السعيد ـ ما نصه :

« إن حق إقالة رئيس الوزراء ما هو إلا حق كما يسمى ـ فيتو ـ ولا يستعمل في كل حين ، بل عندما يشعر رئيس الوزراء بعدم إمكان تمشية الأمور مع صاحب العرش أو مع المجلس لا بد وأن يستقيل ... وان بقاء هذا النص مع الزمن سوف يبقى لا حكم له »[٤]

فاستأنف النائب توفيق السويدي الكلام وقال .

« الدستور وضع مبدأ وهو انه في زمن الوصاية لا يتعرض بشيء يتعلق بحقوق الملك ، وهذا قيد احترازي ، فمخاوفي تتأتى من ان زمن الوصاية ما دام موجوداً فكثير مـن القيود بالدستور

---

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤٢-١٩٤٣ ص ٣٧٦-٣٧٧

(٢) المصدر نفسه ص ٣٧٨

(٣) المصدر نفسه ص ٣٨١

(٤) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤٢/١٩٤٣ ص ٣٨٩

القديم تقيد التعديل في حقوق الملك، ليس بالزيادة او غيرها، ولو صرفنا النظر عن التعديل بأجمعه لكان أوفى وأحسن، خصوصاً والجو جار، وفيه إدارة عرفية، وفيه مخاوف تتعلق بالخبز والرزق اكثر مما تتعلق بالدستور »[1]

وعندما جاء دور التصويت النهائي تسلل من الجلسة الذين لم يرغبوا في مجابهة الوزارة بالرفض فبقي ٧٨ نائباً صوتوا كلهم بالموافقة

في مجلس الأعيان

خصص مجلس الأعيان جلسته الثانية والعشرون المنعقدة في يوم ٩ حزيران ١٩٤٣ للمذاكرة في « قانون تعديل القانون الأساسي » وقد حضر الجلسة سمو الوصي الامير عبد الإله بالذات، وافتتح المناقشة رئيس الوزراء، نوري السعيد، فألقى خطابا مطولا تناول حياة البلاد النيابية وأوضاعها الدستورية، وما أصابها من رجات عنيفة، وانقلابات خطيرة، وأتى على فكرة تعديل الدستور، والصعوبات التي جابهتها، والطرق التي سلكتها لتحقيق هذا التعديل، ومما جاء على لسانه في هذه الجلسة قوله :

« إن الشعور بضرورة تعديل الدستور في الحقيقة قد بدأ قبل هذا التاريخ بزمن غير قليل. لقد بدأ هذا الشعور على عهد المغفور له الملك فيصل الأول، وكانت هناك على ما أتذكر ملفة خاصة تحتوي على بعض مواد من الدستور كان جلالته قد وجد فيها نقصاً ورغب في تعديلها ... وأهم الأسباب التي حملت جلالته على التفكير في ضرورة التعديل هو الحاجة الماسة التي لمسها جلالته، والتي لمسناها جميعاً من ضرورة إصلاح المعوج عن طريق العرش ... إن القوانين الأساسية إنما تعدل بنتيجة الحاجة وقد حصلت الحاجة ... وآخر هذه الضرورات ظهرت لنا عندما كنا في عمان في أيام الحوادث المعلومة وقد تجلت في ذلك الوقت هذه الخطورة بصورة ظاهرة مما أوجب علينا تلافيها في أول فرصة ممكنة »[2]

وتناول الحديث، بعد رئيس الوزراء، العين جميل المدفعي، وكانت وزارته الرابعة المكونة في ١٧ آب ١٩٣٧ قد تبنت موضوع « تعديل القانون الأساسي » وألفت لجنة لهذا الغرض برئاسة السيد ناجي السويدي، وعضوية السيدين: رستم حيدر وعبد العزيز القصاب، تحت إشراف مستشار وزارة العدلية، المستر دراور، الذي كان قد ساهم في وضع أسس « القانون الأساسي العراقي » في عام ١٩٢٠م فقال « المدفعي »

---

(١) المصدر نفسه ص ٣٩١

«٢» محاضر مجلس الأعيان لسنة ١٩٤٣ ص ٤٨٥

« سادتي !

« أنا كنت ممن يعتقدون بأن الظروف الحاضرة غير ملائمة لتعديل الدستور ، رغم انني كنت رئيس لجنة سابقة لتعديل الدستور وذلك :

أولا – لأن العهد عهد وصاية ، وفي نظري أن ليس من المستحسن إدخال تعديل ، على حقوق الملك في عهد الوصاية

ثانياً – لأن الظروف ظروف حرب اضطرت الحكومـة أن تتخذ بسببها بعض الاجراآت التي رأتها ضرورية ، مما قد تؤثر على سلامة المناقشة والتدقيق في مثل هذه اللائحة الهامة

ثالثاً – مع احترامي للكثير من أعضاء مجلس النواب ، أجد أن هـذا المجلس ليس بالمجلس الجدير بأن يناقش ويعدل قانونا أساسياً بعد ما سبق له من أعمال ظهر أنه لم يؤد الواجبات حقها[1] هذا فضلا عن أن مشكلتنا لم تنجم حسب اعتقادي عن نقص في الدستور

« ومع ذلك بالنظر لوجود مواد مفيدة ومهمة في التعديلات ، التي أجريت ، ورغبة في الوفاق والاستمرار مع الاخوان لإنجاز هذه اللائحة ، وافقت عليها ، وأرجو من المجلس العالي باسم اللجنة أن يوافق عليها أيضاً ، كما أرجو أن تكون هذه التعديلات فاتحة عهد خير ورخاء واطمئنان للبلاد إن شاء الله »[2]

ان السيد المدفعي بعد أن عدد أسبابا – لها قيمتها – لعدم ملائمـة الظروف لتعديل القانون الأساسي ، عاد فأعلن موافقته على التعديل « رغبة في الوفاق والاستمرار مع الاخوان لإنجاز هذه اللائحة »

وقال العين محمود صبحي الدفتري ، أشد الأعيان معارضة لفكرة التعديل :

« ظهرت فكرة تعديل الدستور إلى حيز الوجود بصورة جدية على اساس وضع مواد خاصة لتعزيز مجلس الامة وجعل سلطة واسعة له للاشراف على السلطة التنفيذية فاختمرت هذه الفكرة في عهد فخامة المدفعي فشكلت في سنة ١٩٣٨ لجنة من رجال القانون والسياسة ... غير انه قبل ان تقدم اللجنة مقترحاتها فجعت البلاد بوفاة المرحوم الملك غازي ، وانتقل العرش إلى صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني الذي كان ولا زال في عهد الوصاية ، الامر الذي جعل اللجنة أن تتجه

---

(١) يشير العين المحترم إلى حادثة اجتماع مجلس الامة في يوم ١٠ نيسان ١٩٤١م ومناداته بالشريف شرف وصياً على العرش ، ثم ترحيبه بالأمير عبد الآله ، عند افتتاحه مجلس الأمة في ٢ تشرين الثاني من هـذه السنة ، والتماس سموه التنكيل بالشريف شرف والقائمين بحوادث الشهرين نيسان وايار ١٩٤١

(٢) محاضر مجلس الأعيان (الاجتماع العادي السابع عشر) ص ٤٩٠

في مقترحاتها عما يخص حقوق الملك اتجاهاً خاصاً إذ كان من المقرر لديها ان تجري تعديلات هامة في حقوق الملك ووجائبه على اساس تنقيص تلك الحقوق وتوزيعها على سلطات اخرى لإيجاد بعض التوازن بين القوى . . . إلا ان اللجنة ارتأت حذف هذه المقترحات من اللائحة التي أعدتها باعتبار عدم جواز إجراء تعديل ما في القانون الأساسي بشأن حقوق الملك وور اثته خلال عهد الوصاية . . . ان اللجنتين اللتين شكلتا من نخبة من رجال الأمة لغرض تعديل الدستور ، رغم تشكيل إحداهما قبل صدور قرار المحكمة العليا والاخرى بعده ، ارتأتا عدم جواز إجراء مثل هذا التعديل . . . ان الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢ من القانون الأساسي ، التي حذرت إجراء تعديل ما بشأن حقوق الملك في عهد الوصاية استهدفت نقطة هامة فيما يخص حقوق الملك والأمة معاً . كما لا يخفى على حضراتكم إن حقوق الوراثة والسلالة الملكية معينتان في القانون الأساسي إذ أن صاحب التاج في نظر القانون معلوم ، وهو من سلالة المغفور له الملك فيصل الأول ، فهذا الوضع يعين لنا الاتجاه على ان الدستور سكت عن تعريف شخصية الوصي ، ولم يقيدنا في انتخابه ، فإذن ان الشخص الذي يقوم بأعباء الوصاية مجهول في نظر القانون ، وأمر انتخابه مناط بمجلس الامة الذي قد يصيب فيه وقد يخطئ ، وقد حصل الأمران بالفعل . . . نحن الآن في حالة حرب وان أرقى الامم ديمقراطية في العالم في حالة كهذه تصدر قوانين استثنائية . . . ونحن اتباعاً لهذه القاعدة أصدرنا قوانين ومراسيم هامة في هذا الشأن . . . ان الصحافة أصبحت مقيدة تقييداً قويا ، وان الاجتماعات لاشك غدت ممنوعة . . . وكذلك المخابرات التلفونية وان الصلاحيات المخولة لوزير الداخلية في اعتقال الاشخاص لم يملكها أي شخص فهل يعتبر هذا الوضع مع هذا القيد على حرية الآراء ملائماً لتعديل أو وضع دستور »[1]

وخالف العين عمر نظمي لائحة التعديل من ناحية أخرى فقال :

سادتي ! وقعت في الماضي حوادث مؤلمة لا شك انها مست بالدستور والعرش ، وكان من أهم الأمور التي مست الدستور والعرش هو أولا إنكار حق الملك بإقالة رئيس الوزراء ، وثانياً الاستمرار في الحكم من قبل رئيس وزارة لم يترك منصبه بالرغم من استقالة أكثر أعضاء وزارته خلافاً لأحكام المادة ٦٤ من القانون الاساسي ، ان الحكومة عند تقديمها لائحة تعديل الدستور في بادئ الأمر أعتقد أنها كانت موفقة ، لأن اللائحة تستهدف أمر معالجة الدستور بصورة كاملة غير منقوصة ، وفي مقدمة هذه المعالجات ، معالجة قضية الإقالة واعتبار الوزارة مستقيلة عندما يقل عدد الوزراء عن سبعة ، فلذلك أنا ومن كان على رأيي قد رحبنا بالرأي الأول كل الترحيب ،

---

(١) محاضر مجلس الأعيان « الاجتماع العادي السابع عشرة ص ٤٩١/٤٩٣ وقد حرم المجلس من الدفتري بعد انتهاء مدة عضويته

أما الآن فقد رجعت الحكومة عن قسم من رأيها في التعديل إذ قبلت إدخال قيود وشروط في حق الاقالة ، وكذلك حذفت الفقرة المتعلقة بضرورة استقالة الوزارة ، عندما يصبح عدد الوزراء أقل من الحد الأدنى المعين في القانون الأساسي ، فأنا مع احتفاظي برأيي عند المذاكرة على المواد المتعلقة بهذه القضية أقول ان هذه التعديلات الجديـدة سوف لا تزيل الغموض الموجود في القانون الأساسي والتمرد على احكامه كما أوضح ذلك معالي العين عبـد المحسن شلاش . سادتي ا ان الضرورة والمصلحة العامة عبارتان لا حدود لها فإدخال مثل هذه القيود في صلب الدستور ، يجعل تقديرها بيد الملك ، وبيد المسؤولين الآخرين، في وقت واحد ، فيجوز أن الملك يرى ظروفاً يقدر معها وجود ضرورة ومصلحة عامة توجب إقـالة رئيس الوزراء ، في حين ان المسؤولين الآخرين لا يرون في ذلك اي ضرورة واي مصلحة عامة فكيف تحل الأزمة ؟ »(١)

وكان مجلس الأعيان قد ألف لجنة خاصة لفحص لائحة التعديل قوامها السادة :

١- جميل المدفعي ٢ - صادق البصام ٣ - جلال بابان ٤ - عبد المهدي ٥ ــ أحمد الداود ٦ ــ عبد المحسن شلاش ٧ ــ مصطفى العمري ٨ ــ ابراهيم كمال ٩ ــ عمر نظمي ١٠ ــ صالح باش أعيان ١١ ــ عزره مناحيم ١٢ ــ محمود صبحي الدفتري

فقررت هذه اللجنة قبول التعديل بالاكثرية وكان المخالفان لفكرة التعديل العينان : محمود صبحي وعمر نظمي وقد اثبتنا وجهة اعتراض كل منهما أعلاه ، فوافق المجلس على التعديل باكثرية اثني عشر صوتاً ضد صوتين فقط وفيما يلي نص التعديل

❋ قانون التعديل الثاني للقانون الاساسي لسنة ١٩٢٥ ❋

بعد الاطلاع على المادة الـ ١١٩ من القانون الاساسي وتوفر كافة الشروط المعينة فيها وبموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بتصديق ونشر هذا القانون : ــ

المادة الاولى : تعدل المادة الثانية من القانون الاساسي بالوجه التالي :=

العراق دولة ذات سيادة وهي مستقلة حرة ملكها لا يجزأ ولا يتنازل عن شيء منه وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابي .

المادة الثانية : تعدل المادة الثالثة منه بالوجه الآتي :ــ

مدينة بغداد عاصمة العراق ويجوز عند الضرورة اتخاذ غيرها عاصمة بصورة موقتة .

المادة الثالثة : تعدل المادة الرابعة بالوجه التالي :ــ

يكون العلم العراقي على الشكل والابعاد الآتية : ــ

---

(١) محاضر مجلس الأعيان (الاجتماع العادي السابع عشر) ص ٤٩٧- ٤٩٨

طوله ضعفا عرضه ويقسم افقيا إلى ثلاثة الوان متساوية ومتوازية . اعلاها الاسود فالابيض فالاخضر على ان يحتوي على شبه منحرف احمر من جهة السارية. تكون قاعدته العظمى مساوية لعرض العلم والقاعدة الصغرى مساوية لعرض اللون الابيض . وارتفاعه ربع طول العلم وفي وسطه كوكبان ابيضان ذوا سبعة اضلاع يكونان على وضع عمودي يوازي السارية .

اما طريقة استعمال العلم وشعار الدولة وشاراتها واوسمتها فتعين بقانون .

المادة الرابعة : تعدل المادة الخامسة بالوجه التالي :

الجنسية العراقية وأحكامها يحددها القانون .

المادة الخامسة : تعدل المادة العاشرة بالوجه التالي :

١ـ حقوق الملكية مصونة . فلا ينزع ملك أحد أو ماله إلا لأجل النفع العام في الأحوال والطريقة التي يعينها القانون وبشرط التعويض عنه تعويضاً عادلا .

٢ـ ولا يجوز فرض القروض الاجبارية ولاحجز الاموال والأملاك ولا مصادرة المواد الممنوعة إلا بمقتضى القانون .

٣ـ السخرة المجانية والمصادرة العامة للأموال المنقولة وغير المنقولة محرمة بتاتا .

المادة السادسة : تعدل المادة الحادية عشرة بالوجه التالي :

لا تفرض ضريبة أو رسم إلا بمقتضى قانون تشمل أحكامه جميع المكلفين .

المادة السابعة : تعدل المادة الرابعة عشرة بالوجه التالي :

للعراقيين الحق في رفع عرائض الشكوى واللوائح في الأمور المتعلقة بأشخاصهم أو بالأمور العامة إلى الملك ومجلس الأمة والسلطات العامة بالطريقة وفي الأحوال التي يعينها القانون .

أما مخاطبة السلطات باسم جمع من الناس فلا تكون إلا للهيئات الرسمية والاشخاص المعنوية

المادة الثامنة : تعدل المادة الثامنة عشرة بالوجه التالي :

العراقيون متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة . لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين . وإليهم وحدهم يعهد بالوظائف العامة مدنية كانت أم عسكرية . ولا يولى الأجانب هذه الوظائف إلا في أحوال استثنائية يعينها القانون .

المادة التاسعة : تعدل المادة العشرون بالوجه التالي:

١ـ ولاية العهد لأكبر أبناء الملك سناً على خط عمودي وفقاً لأحكام قانون الوراثة .

٢ـ إذا شغرت ولاية العهد نظراً لقانون الوراثة فإنها تنتقل إلى أرشد رجل عراقي من أكبر أبناء الملك الحسين بن علي مدة شغورها .

المادة العاشرة : تعدل المادة الحادية والعشرون بالوجه التالي :

يقسم الملك أثر تبوئه العرش يمين المحافظة على احكام القانون الاساسي واستقلال البلاد والإخلاص للامة والوطن امام مجلس الأعيان والنواب في جلسة مشتركة برئاسة رئيس مجلس الاعيان

المادة الحادية عشرة : تعدل المادة الثالثة والعشرون بالوجه التالي :

١ـ للملك عندمسيس الحاجة أن يغيب عن العراق بقرار من مجلس الوزراء يجب نشره وينصب الملك قبل غيابه نائباً عنه أو (هيئة نيابية) ويعين الحقوق التي يفوضها لمن ينوب عنه بموافقة هذا المجلس .

٢ـ لا يمارس النائب أو أي عضو من هيئة النيابة حقاً من حقوق الملك إلا بعد أن يقسم اليمين المنصوص عليها في المادة (٢١) من القانون الأساسي .

٣ـ إذا كان مجلس الامة مجتمعاً تؤدى اليمين أمامه بالصورة المبينة في المادة (٢١) المذكورة. وإلا فتؤدى أمام مجلس الوزراء بحضور رئيسي مجلس الاعيان والنواب أو من يقوم مقامهما.

٤ـ لا يكون الوزير نائباً او عضواً في هيئة النيابة . وإذا كان أحد أعضاء مجلس الامة نائباً أو عضواً في هيئة النيابة فلا يشترك في مجلسه مدة النيابة .

٥ـ إذا امتد غياب الملك اكثر من اربعة أشهر ولم يكن مجلس الامة مجتمعاً يدعى حالا إلى الالتئام للنظر في الأمر .

٦ـ يجب ان يكون النائب أو العضو في هيئة النيابة عراقي الجنسية لا يقل عمره عن ثلاثين سنة ويجوز تعيين احد أقرباء الملك الذكور الذي أكمل السنة الثامنة عشرة .

المادة الثانية عشرة : تعدل المادة السادسة والعشرون بالوجه التالي :

١ـ الملك رأس الدولة الأعلى وهو الذي يصدق القوانين ويأمر بنشرها ويراقب تنفيذها وبأمره توضع الانظمة لأجل تطبيق أحكام القوانين ضمن ما هو مصرح به فيها .

٢ـ الملك يصدر الاوامر بإجراء الانتخاب العام لمجلس النواب وباجتماع مجلس الامة ويفتتح هذا المجلس ويعطله ويفضه ويحل مجلس النواب وفقاً لأحكام هذا القانون .

٣ـ إذا ظهرت ضرورة أثناء عطلة المجلس لاتخاذ تدابير مستعجلة لحفظ النظام والأمن العام أو لدفع خطر عام أو لصرف مبالغ مستعجلة لم يؤذن بصرفها في الميزانية أو بقانون خاص أو للقيام بواجبات المعاهدة فللملك الحق بإصدار مراسيم بموافقة هيئة الوزراء يكون لها قوة قانونية تقضي باتخاذ التدابير اللازمة بمقتضى الأحوال على ألا تكون مخالفة لأحكام هذا القانون الاساسي ويجب عرضها جميعها على مجلس الامة في اول اجتماع عدا ما صدر منها لأجل القيام بواجبات المعاهدات المصدقة من قبل مجلس الأمة أو المجلس التأسيسي فإن لم يصدق مجلس الامة هذه المراسيم فعلى

الحكومة ان تعلن انتهاء حكمها وتعتبر ملغاة من تاريخ هذا الإعلان ويجب ان تكون هذه المراسيم موقعاً عليها بتواقيع الوزراء كافة .

وتشمل لفظة ـ القانون ـ المراسيم الصادرة بمقتضى احكام هذه المادة ما لم يكن في متنه قرينة تخالف ذلك .

٤ـ الملك يعقد المعاهدات بشرط ان لا يصدقها إلا بعد موافقة مجلس الامة عليها .

٥ـ الملك يختار رئيس الوزراء وعلى ترشيح الرئيس يعين الوزراء ويقبل استقالتهم من مناصبهم

٦ـ للملك عند الضرورة التي تقتضيها المصلحة العامة ان يقيل رئيس الوزراء .

٧ـ الملك يعين اعضاء مجلس الاعيان ويقبل استقالتهم من مناصبهم .

٨ـ الملك بناء على اقتراح الوزير المسؤول يعين ويعزل جميع الممثلين السياسيين والموظفين الملكيين والقضاة والحكام ويمنح الرتب العسكرية ويعين قواد الفرق فما فوقهم ما لم يفوض ذلك إلى سلطة اخرى بقانون . وله ان يمنح الاوسمة والالقاب وغير ذلك من شارات الشرف .

٩ـ للملك القيادة العامة لجميع القوات المسلحة وهو يعلن الحرب بموافقة مجلس الوزراء وله ان يعقد معاهدات الصلح بشرط ان لا يصدقها نهائياً إلا بعد موافقة مجلس الامة وله ان يعلن الاحكام العرفية أو حالة الطوارئ وفقاً لأحكام هذا القانون .

١٠ـ تضرب العملة باسم الملك .

١١ـ لا ينفذ حكم الاعدام إلا بتصديق الملك وللملك ان يخفف العقوبة او يرفعها بعفو خاص وبموافقة المجلسين يعلن العفو العام .

المادة الثالثة عشرة : تعدل المادة الثلاثون بالوجه التالي :

لا يكون عضواً في أحد المجلسين :

١ـ من لم يكن عراقيا اكتسب جنسيته العراقية بالولادة او بموجب معاهدة (لوزان) او بالتجنس على أن يكون المتجنس منتميا إلى عائلة عثمانية كانت تسكن عادة في العراق قبل سنة ١٩١٤ ومر على تجنسه عشر سنوات .

٢ـ من كان دون الثلاثين من عمره في النواب ودون الاربعين في الاعيان .

٣ـ من كان محكوما عليه بالافلاس ولم يعد اعتباره قانونا .

٤ـ من كان محجوراً عليه من محكمة ولم يفك حجره .

٥ـ من كان محكوما عليه بالسجن مدة لا تقل عن سنة لجريمة غير سياسية ومن كان محكوماً عليه بالسجن لسرقة او رشوة او خيانة الامانة او تزوير او احتيال او غير ذلك من الجرائم المخلة بالشرف بصورة مطلقة .

(٩)

٦ـ من كان له وظيفة في الحكومة أو المصالح الملحقة بها او منصب او وظيفة او خدمة لدى شخص او مؤسسة لها عقد مع إحدى الدوائر العامة او له اية منفعة مادية مباشرة او غير مباشرة مع ذلك العاقد إلا إذا كانت المنفعة ناشئة عن كونه مساهما في شركة مؤلفة من اكثر من خمسة وعشرين شخصا . ويستثنى من ذلك ايضا مستأجرو اراضي الحكومة واملاكها والقائمون بالمهام المبينة في الفقرة الثانية من المادة الحادية والثلاثين من هذا القانون .

٧ـ من كان مجنوناً أو معتوهاً

٨ـ من كان من أقرباء الملك في الدرجة التي تعين بقانون .

٩ـ لا يجوز اجتماع عضوية المجلسين في شخص واحد .

المادة الرابعة عشرة : تعدل المادة الحادية والثلاثون بالوجه التالي :

١ـ يتألف مجلس الأعيان من عدد لا يتجاوز ربع مجموع النواب يعينهم الملك ممن نالوا ثقة الجمهور واعتماده بأعمالهم وممن لهم ماض مجيد في خدمات الدولة والوطن .

٢ـ يجوز انتداب العين أو النائب بموافقته وموافقة المجلس المنتسب إليه للقيام بمهمة خاصة في خدمة الدولة لمدة لا تتجاوز السنتين .

المادة الخامسة عشرة : تعدل المادة الثانية والثلاثون بالوجه التالي :

مدة العضوية في مجلس الأعيان ثماني سنوات اعتباراً من تاريخ التعيين ويجوز إعادة تعيين العضو السابق .

المادة السادسة عشرة : تعدل المادة الثالثة والثلاثون بالوجه التالي :

ينتخب مجلس الاعيان من بين أعضائه الرئيس ونائبيه لمدة تبتدئ من ابتداء الاجتماع الاعتيادي في السنة التالية وتعرض نتيجة الانتخاب على الملك ليصدقه . وإذا حل مجلس النواب فلا تنتهي مدتهم إلا عند اجتماع المجلس الجديد ما لم تكن عضويتهم قد انتهت .

المادة السابعة عشرة : تعدل المادة الخامسة والثلاثون بالوجه التالي :

يعطى العين عدا مخصصات السفر مخصصات قدرها خمسون ديناراً شهريا طيلة مدة العضوية .

المادة الثامنة عشرة : تعديل المادة السابعة والثلاثون بالوجه التالي : ـ

يكون انتخاب النواب بقانون تعين فيه كيفية ترشيح النواب والتصويت السري في انتخابهم ووجوب تمثيل الاقليات المسيحية والموسوية .

المادة التاسعة عشرة : تعديل المادة الثامنة والثلاثون بالوجه التالي : ـ

١ ـ دورة مجلس النواب اربعة اجتماعات لكل سنة اجتماع يبدأ في اول يوم من شهر كانون الاول وإذا صادف ذلك اليوم عطلة رسمية فمن اليوم الذي يليها مع مراعاة ما جاء في الفقرة الثانية

من المادة (٢٦).

٢ ـ يجتمع المجلس ستة اشهر من كل سنة ويعطل ستة اشهر ومع مراعاة الفقرة الاولى تعين ازمان الاجتماعات والعطل خلال السنة بارادات ملكية .

٣ ـ يجتمع المجلس في العاصمة ويجوز اجتماعه خارجها عند تعذر الاجتماع فيها .

المادة العشرون : تعدل المادة التاسعة والثلاثون بالوجه التالي : ـ

١ ـ يدعو الملك المجلس إلى عقد اجتماعه و إذا لم يدع المجلس في اليوم المعين فانه يجتمع بحكم القانون . ويستمر اجتماعه حسبما ورد في المادة السابقة الا إذا حله الملك قبل ختام المدة .

٢ ـ للمجلس ان يؤجل جلساته من حين إلى آخر وفقا لنظامه الداخلي ويعتبر مجتمعا خلال مدد هذه التأجيلات .

المادة الحادية والعشرون : تعدل المادة الاربعون بالوجه التالي : ـ

١ ـ اذا حل المجلس يبدأ باجراء الانتخابات مجددا ويدعى المجلس الجديد إلى الاجتماع بصورة غير اعتيادية في مدة لا تتجاوز اربعة اشهر من تاريخ الحل وهذا الاجتماع يتبع الاحكام الواردة في المادتين (٣٧) و(٣٩) فيما يخص التعطيل والتأجيل . وعلى كل حال يجب فض هذا الاجتماع في يوم(٣٠) تشرين الثاني لكي يبدأ الاجتماع الاعتيادي الاول من الدورة و إذا صادف هذا الاجتماع شهر كانون الاول أو كانون الثاني فانه يعتبر اول اجتماع للدورة .

٢ ـ إذا حل المجلس لامر ما فلا يجوز حل المجلس الجديد من اجل ذلك الامر .

٣ ـ للملك ان يدعو مجلس الامة للاجتماع علاوة على المدة المقررة في المادة (٣٨) وذلك للبت في امور معينة تذكر في الدعوة ويفض هذا الاجتماع بارادة ملكية .

المادة الثانية والعشرون : تعدل المادة الثانية والاربعون بالوجه التالي : ـ

لكل رجل عراقي اتم الثلاثين من العمر ولم يكن له احدى الموانع المنصوص عليها في المادة (٣٠) ان ينتخب نائبا على انه لا يجوز له ان ينوب الا عن منطقة واحدة من المناطق التمثيلية التي تعين بقانون الانتخاب و إذا انتخب احد من اكثر من منطقة واحدة فعليه ان يختار المنطقة التي يرغب في تمثيلها خلال ثمانية ايام من تاريخ اخباره . وللموظفين الذين ينتخبون الخيار بين قبول العضوية ورفضها والذي يقبل العضوية يجب عليه التخلي عن وظيفته في الحكومة خلال المدة المذكورة عدا الوزراء والموفدين من الاعيان والنواب .

المادة الثالثة والعشرون : تعدل المادة الثالثة والاربعون بالوجه التالي :

يفصل مجلس النواب في المسائل المتعلقة بالصفات المؤهلة لانتخاب النواب وفي الطعن الموجه ضد انتخابهم وفي الشواغر والاستقالات المتعلقة بهم .

المادة الرابعة والعشرون : تعدل المادة السادسة والأربعون بالوجه التالي :

للنائب أن يستقيل من النيابة بتقديم استقالته كتابة إلى الرئيس ولا تنفذ الاستقالة ما لم يقبلها مجلس النواب .

المادة الخامسة والعشرون : تعدل المادة السابعة والأربعون بالوجه التالي :

عند شغور عضوية في مجلس النواب بسبب وفاة أو استقالة أو فقد الصفات القانونية أو تغيب عن المجلس يجب ان يجري انتخاب جديد في الحال بايعاز من الرئاسة .

المادة السادسة والعشرون : تعدل المادة الثامنة والأربعون بالوجه التالي :

يعتبر النائب ممثلا للبلاد العراقية عامة لا لمنطقته التمثيلية خاصة .

المادة السابعة والعشرون . تعدل المادة الخمسون بالوجه التالي :

١ـ يعطى النائب عدا مخصصات السفر مخصصات (اربعون) ديناراً شهريا طيلة مدة العضوية .

٢ـ إذا حل المجلس في اليوم الاول من كانون الاول أو بعده يعطى النائب مخصصات الاشهر الباقية من السنة الاجتماعية حتى نهاية تشرين الثاني من السنة .

المادة الثامنة والعشرون : تعدل المادة الحادية والخمسون بالوجه التالي :

على النواب والاعيان قبل الشروع في أعمالهم أن يقسم كل منهم أمام مجلسه يمين الاخلاص للملك والمحافظة على القانون الاساسي وخدمة الامة والوطن وحسن القيام بواجباتهم .

المادة التاسعة والعشرون : تعدل المادة الثانية والخمسون بالوجه التالي :

١ـ لا يباشر مجلس الاعيان أعماله ما لم يحضر جلساته اكثر من نصف أعضائه المعينين فعلا

٢ـ ولا يباشر مجلس النواب أعماله ما لم يحضر جلساته اكثر من نصف أعضائه المنتخبين فعلا

المادة الثلاثون : تعدل المادة الخامسة والخمسون بالوجه التالي .

يبت المجلس باللوائح القانونية مادة فمادة على حدة ثم يبت فيها جملة . وله ان يقرر الاقتصار على البت فيها جملة فقط . وللاعضاء في هذه الحالة مناقشة المواد .

المادة الحادية والثلاثون : تعدل المادة الستون بالوجه التالي :

١ـ لكل عضو حرية الكلام التامة ضمن حدود ونظام المجلس الذي ينتسب إليه . ولا تتخذ أية إجراءات قانونية ضده من اجل تصويت او بيان رأي او إلقاء خطبة في مداولات المجلس ومباحثاته .

٢ـ لا يوقف ولا يحاكم احد من اعضاء مجلس الامة ما لم يصدر من المجلس الذي ينتسب إليه قرار بالاكثرية بوجود الاسباب الكافية لاتهامه او ما لم يقبض عليه حين ارتكابه جناية مشهودة . وإذا اوقف أحد الأعضاء لسبب ما أثناء عطلة المجلس فعلى الحكومة أن تعلم المجلس

بذلك عند اجتماعه مع الايضاحات وبيان الأسباب .

المادة الثانية والثلاثون : تعدل المادة الثانية والستون بالوجه التالي :

١- يجب أن ترفع جميع اللوائح القانونية إلى أحد المجلسين فإذا قبلها ترفع إلى الثاني ولا تكون قانوناً ما لم يوافق عليها المجلسان ويصدقها الملك .

٢- إذا رفعت لائحة إلى أحد المجلسين وطلب رئيس الوزراء أو أحد الوزراء المذاكرة عليها بجلسة مشتركة ووافق مجلس الأعيان على ذلك يجتمع المجلسان برئاسة رئيس مجلس الأعيان ويبت فيها بأكثرية ثلثي المجلس المشترك ولا تكون قانوناً إلا بعد تصديق الملك .

٣- يقرر المجلسان اللوائح المرفوعة اليهما من قبل الحكومة وبعد قبولها تعرض على الملك فإما أن يصدقها واما أن يعيدها مع بيان أسباب الإعادة في برهة ثلاثة أشهر إلا إذا قرر أحد المجلسين تعجيلها فيقتضي تصديقها أو إعادتها خلال خمسة عشر يوماً لإعادة النظر فيها مع بيان الأسباب الموجبة وإذا لم تعد في المدة المعينة فإنها تعتبر مصدقة .

٤- إذا رفض المجلسان اللوائح القانونية فلا ترفع إلى أحدهما مرة ثانية خلال مدة الاجتماع .

المادة الثالثة والثلاثون : تعدل المادة الرابعة والستون بالوجه التالي :

١- لا يقل عدد الوزراء عن السبعة بضمنهم رئيس الوزراء ولا يكون وزيراً من كانت فيه إحدى الموانع المبينة في المادة (٣٠). والوزير الذي لم يكن عضواً في أحد المجلسين لا يبقى في منصبه اكثر من ستة أشهر ما لم يعين عضواً في مجلس الأعيان أو ينتخب نائباً قبل ختام المدة المذكورة والوزير الذي يتقاضى راتب الوزارة لا يستحق مخصصات العضوية في أحد المجلسين في الوقت نفسه. ولا يجوز للوزير أن يشتري أو يستأجر شيئاً من املاك الدولة واموالها .

٢- يجوز تعيين نواب وزراء على أن يكونوا من أعضاء مجلس الامة .

٣- الملك أن يعين وزراء بلا وزارة لغرض الاستفادة من كفاياتهم ومواهبهم وذلك عند الضرورة .

المادة الرابعة والثلاثون : تعدل المادة الخامسة والستون بالوجه التالي :

مجلس الوزراء هو القائم بإدارة شؤون الدولة ويعقد برئاسة رئيس الوزراء ليقرر ما يجب اتخاذه من الإجراءات في القضايا المتعلقة بأكثر من وزارة واحدة وفي جميع الامور العامة التي تقوم بها الوزارات ويعرض رئيس الوزراء ما يقرره المجلس على الملك للمصادقة عليه .

المادة الخامسة والثلاثون : تعدل المادة الحادية والثمانون بالوجه التالي :

تؤلف محكمة عليا لمحاكمة الوزراء وأعضاء مجلس الامة المتهمين بجرائم سياسية أو بجرائم تتعلق بوظائفهم العامة ولمحاكمة حكام التمييز عن الجرائم الناشئة من وظائفهم وللبت بالامور المتعلقة

بتفسير هذا القانون وموافقة القوانين الاخرى لأحكامه .

المادة السادسة والثلاثون : تعدل المادة الثانية والثمانون بالوجه التالي :

١ـ إذا اقتضى إجراء محاكمة أمام محكمة عليا تحال القضية اليها بناء على قرار اتهامي صادر من مجلس النواب بأكثرية ثلثي الآراء من الأعضاء الحاضرين في كل قضية على حدة .

٢ـ أما الامور الاخرى فتحال إلى المحكمة العليا بقرار من مجلس الوزراء أو بقرار من أحد مجلسي الامة .

٣ـ تؤلف المحكمة العليا من ثمانية أعضاء عدا الرئيس ينتخبهم مجلس الأعيان أربعة من بين أعضائه وأربعة من حكام محكمة التمييز أو غيرهم من كبار الحكام وتنعقد برئاسة رئيس مجلس الأعيان وإذا لم يتمكن الرئيس من الحضور يترأس جلسة المحكمة نائبه .

المادة السابعة والثلاثون : تعدل المادة الثالثة والثمانون بالوجه التالي :

إذا وجب البت في أمر يتعلق بتفسير أحكام هذا القانون تجتمع المحكمة العليا بإرادة ملكية تصدر بموافقة مجلس الوزراء بعد أن تؤلف وفق الفقرة الثالثة من المادة السابقة . أما إذا لم يكن مجلس الامـة مجتمعاً يكون نصب الأعضاء المذكورين في المادة السابقة بقرار من مجلس الوزراء وإرادة ملكية .

المادة الثامنة والثلاثون : تعدل المادة الرابعة والثمانون بالوجه التالي :

إذا اقتضى تفسير القوانين أو الأنظمة في غير الأحوال المبينة في المادة السابقة أو إذا اقتضى البت فيما إذا كان أحـد الأنظمة المرعية يخالف مستنده القانوني يؤلف ـ بناء على طلب الوزير المختص ـ ديوان خاص برئاسة رئيس محكمة التمييز المدنية وعند تعذر حضوره فتحت رئاسة نائبه. وينتخب أعضاؤه ثلاثة من بين حكام التمييز وثلاثة من كبار ضباط الجيش إذا كان القانون يتعلق بالقوة المسلحة وثلاثة من كبار موظفي الإدارة إذا كان القانون يتعلق بالشؤون الإدارية وفقاً لقانون خاص .

المادة التاسعة والثلاثون : تعدل المادة الخامسة والثمانون بالوجه التالي :

يجب أن تحسم الدعاوي التي تنظر فيها المحكمة العليا وفقاً للقانون ولا تقر إدانـة المتهم إلا بأكثرية ثلثي المحكمة وقراراتها قطعية . والأشخاص الذين يتهمهم مجلس النواب ينحون عن العمل حالا . ولا تمنع الاستقالة من التعقيبات القانونية بحقهم .

المادة الأربعون : تعدل المادة السادسة والثمانون بالوجه التالي :

١ـ كل قرار يصدر من المحكمة العليا ينص على مخالفة أحـد القوانين أو بعض أحكامه لأحكام هـذا القانون يجب أن يصدر بأكثرية ثلثي آراء المحكمة . وإذا صدر قرار من هذا

القبيل يكون ذلك القانون او القسم المخالف منه ملغى من تاريخ صدور قرار المحكمة على ان تقوم الحكومة بتشريع يكفل إزالة الاضرار المتولدة من تطبيق الاحكام الملغاة .

٢- كل قرار يصدر من الديوان الخاص ينص على مخالفة احد الانظمة أو بعض احكامه لمستنده القانوني يجب ان يكون بأكثرية ثلثي آراء الديوان و إذا صدر قرار من هذا القبيل يكون ذلك النظام أو القسم المخالف منه ملغى من تاريخ صدور قرار الديوان الخاص .

المادة الحادية والاربعون : تضاف إلى آخر المادة الثامنة والثمانون الفقرة التالية وتعتبر فقرة خامسة :

٥- المجالس العرفية والمحاكم الخاصة التي تؤلف في الاحوال المبينة في المادة (١٢٠) من هذا القانون .

المادة الثانية والاربعون : تعدل المادة التاسعة والثمانون بالوجه التالي :

اصول المحاكمة في المحاكم الخصوصية والرسوم التي تؤخذ فيها و كيفية استئناف أو تمييز احكامها تعين بقوانين .

المادة الثالثة والأربعون : تعدل المادة الحادية والتسعون بالوجه :

لا يجوز وضع ضرائب او رسوم إلا بقانون . غير ان ذلك لا يشمل الاجور التي تأخذها دوائر الحكومة مقابل ما تقوم به من الخدمات العامة او مقابل الانتفاع من مال الدولة. ولايجوز وضع الضرائب والرسوم بمرسوم .

المادة الرابعة والاربعون : تعدل المادة الثانية والتسعون بالوجه التالي :

يجب أن تجبى الضرائب والرسوم من المكلفين بدون تمييز ولا يجوز أن يعفى عنها أحد منهم إلا بقانون .

المادة الخامسة والاربعون : تعدل المادة الثامنة والمائة بالوجه التالي :

عملة الدولة تقرر بقانون .

المادة السادسة والاربعون : تعتبر المادة المائة والعشرون فقرة أولى . ويضاف إليها الفقرة التالية وتعتبر فقرة ثانية :

٢- عند حدوث خطر أو عصيان أو ما يخل بالسلام في أية جهة من جهات العراق للملك بموافقة مجلس الوزراء أن يعلن حالة الطوارئ في جميع أنحاء العراق أو في أية منطقة منها . وتدار المناطق التي يشملها الاعلان وفقاً لقانون خاص ينص على محاكمة الاشخاص عن جرائم معينة أمام محكمة خاصة وعلى الاجراءات الادارية التي تتخذها سلطات معينة .

المادة السابعة والأربعون : تضاف المادة الآتية إلى القانون وتعتبر المادة الثالثة والعشرون

بعد المائة :

(مادة ١٢٣) – ليس لمجلس الأمة أن يشرع قانونا بعفو الاشخاص ارتكبوا جرماً من شأنه المساس بتبديل شكل الدولة أو تبديل الحكومة أو إرغام الملك او الحكومة أو تهديدهما على إجراء عمل ما .

المادة الثامنة والاربعون : تضاف المادة التالية إلى القانون وتعتبر المادة الرابعة والعشرون بعد المائة :

مادة (١٢٤) التقاليد الدستورية التي لم يرد نص بشأنها في هذا القانون ولا يوجد نص يمنع الاخذ بها وكانت متبعة في الدول الدستورية يجوز الاخذ بها وتطبيقها كقاعدة دستورية بقرار مجلس الامة في جلسة مشتركة

المادة التاسعة والاربعون : تعتبر المادة (١٢٣) مادة تحت رقم (١٢٥)

المادة الخمسون : ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريده الرسمية .

كتب ببغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر شوال سنة ١٣٦٢ واليوم السابع والعشرين من شهر تشرين الاول سنة ١٩٤٣ [1]

عبد الإله

عبد الله القصاب	سلمان البراك	عبد الإله حافظ	نوري السعيد
وزير الداخلية	وزير الاقتصاد	وزير المعارف	رئيس الوزراء
		ووكيل وزير المالية	ووكيل وزير الدفاع
تحسين العسكري		عبد الرزاق الازري	أحمد مختار بابان
وزير المواصلات والاشغال ووكيل وزير الخارجية		وزير الشؤون الاجتماعية	وزير العدلية

❊ من مجلس النواب ❊

« دورة مجلس النواب أربعة اجتماعات عادية لكل سنة اجتماع يبدأ من أول يوم من تشرين الثاني الذي يعقب الانتخابات وإذا صادف أول الشهر عطلة رسمية فمن اليوم الذي يليها . . . الخ [2]

وكانت دورة اجتماع مجلس النواب « التاسعة » التي بدأت بالاجتماع غير الاعتيادي في ١٢ حزيران سنة ١٩٣٩ أول دورة أتمت اجتماعاتها الأربعة ، دون أن يعتورها « الحل » الذي أصاب الدورات الثمان السابقة ، فقد عقد الاجتماع الاعتيادي الأول في يوم ١ تشرين الثاني ١٩٣٩م وعقد الاجتماع الثاني في الخامس من تشرين الثاني ١٩٤٠م [3] والثالث في ١ تشرين الثاني ١٩٤١م

«١» نشر في الوقائع العراقية العدد ٢١٢٣ بتاريخ ٣١-١٠-١٩٤٣

«٢» المادة (٣٨) من القانون الأساسي

«٣» صادف اول تشرين الثاني ١٩٤٠م حلول عيد الفطر المبارك

والرابع في أول تشرين الثاني ١٩٤٢م كما ان هذا المجلس قد دعي إلى اجتماع فوق العادة في يوم ١٠ نيسان ١٩٤١م لإعلان وصاية « الشريف شرف » علـى عرش العراق بعد أن أسند إلى سمو الأمير عبد الإله ترك واجبات الوصاية ، ولكن « المجلس » طالب في الاجتماع الاعتيادي الثالث المنعقد في أول تشرين الثاني ١٩٤١م التنكيل بالهيئة الحكومية التي نصبت الشريف شرف وصياً بعد أن فشلت حركة أيار ١٩٤١م

وقد تقصد المسؤولون عن « الحياة النيابية في العراق » الابقاء على هذا المجلس للأسباب التي أعلنها رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، وهي :

« ومن النقاط التي تعرض الاعيان المحترمون إليها هي قضية إكمال المجلس النيابي دورتـه الاعتيادية . . . إن الفضل في ذلك لا يعود إلى أحد إنما الصدف ، نعم سوء الصدف أوحسن الصدف هي التي أوجبت إكمال المجلس دورته فقد اتضح ان الدعاية المغرضة في الخارج كانت تبث دعايتها بعدم مشروعية الحكومة الحاضرة فكان خير جواب عليها هو عدم حل المجلس النيابي لإفهام من في الخارج بأن المجلس لم يتغير ولم يؤت بمجلس جديد لتأييد الوضع الحاضر » (1)

فلما أتم « هذا المجلس » تعديل « القانون الأساسي » على النحو المذكور ، صدرت الارادة المرقمة ٢٢٩ بحله وهي :

نظراً إلى أن مجلس الامة قد وافق بنصابه القانوني على تعديل القانون الاساسي ، واستناداً إلى المادة التاسعة عشرة بعد المئة من القانون الأساسي ، المشار إليه فقد أصدرنا هذه الارادة الملكية ، بناء على ما عرضه رئيس الوزراء بحل مجلس النواب على ان تجري الانتخابات للمجلس الجديد خلال المدة المعينة في المادة الاربعين من القانون المشار إليه وان يعرض التعديل المذكور على مجلس الأمة

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الإرادة

كتب ببغداد في اليوم الخامس من شهر جمادى الثانية سنة ١٣٦٢ واليوم التاسع من شهر حزيران ١٩٤٣

عبد الإله   نوري السعيد – رئيس الوزراء

❋ تعديل وزاري ❋

كانت أيام « الوزارة السعيدية السابعة » قلقة مضطربة بحكم ظروف الحرب السائدة وكانت الوزارة إذا خرجت من مأزق ما سالمة دخلت في مأزق آخر وهي أشد قلقاً مـن قبل ، وكانت

---

(١) محاضر مجلس الأعيان (الاجتماع العادي السابع عشر) لسنة ١٩٤٢ ص ١٧

التبدلات بين أعضاء الوزارة تتأثر بالوضع الحربي السائد وقد صدرت الارادة الملكية في يوم ٢٣ حزيران ١٩٤٣م

١- بنقل عبد الإله حافظ من منصب وزارة الخارجية ، وتعيينه وزيراً المعارف

٢- ونقل تحسين علي من منصب وزارة المعارف ، وتعيينه رئيساً للديوان الملكي

٣- ونقل صالح جبر من منصب وزارة المالية ، وتعيينه وزيراً للداخلية

٤- ونقل تحسين العسكري من منصب وزارة الداخلية ، وتعيينه وزيراً للأشغال والمواصلات

٥- تعيين السيد جلال بابان وزيراً للمالية

٦- تعيين السيد نصرة الفارسي وزيراً للخارجية

٧- تعيين أحمد مختار بابان ، وزير المواصلات والأشغال ، وزيراً للعدليـة ، بدلا من وزير العدلية ، داود الحيدري المنقول إلى السلك الخارجي

وفي يوم ٨ تموز ١٩٤٣م سافر رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، إلى القـاهرة ماراً بالشام ، فبيروت ، فالقدس ، لاجراء مشاورات مع الزعماء العرب حول تأسيس جامعـة الدول العربية ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزارة بالوكالة إلى وزير الاقتصاد ، سلمان البراك ، بوصفه أقدم وزير في الهيأة الوزارية القائمة ، وباسناد منصب وزارة الدفاع بالوكالة إلى وزير المواصلات والاشغال ، تحسين العسكري ، مدة غياب وكيل وزارة الدفاع نوري السعيد ، عن العراق ، وقد عاد الرئيس ، نوري السعيد ، إلى بغداد في يوم ١٠ آب ١٩٤٣م فتخلى الوكيلان عن وكالتيهما .

وفي يوم ٢٧ تموز من هـذه السنة ، سافر وزير الداخلية ، صالح جبر ، إلى سورية ، فلبنان ، للاصطياف ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الداخلية بالوكالة إلى وزير العدلية أحمد مختار بابان .

وفي يوم ٨ آب ١٩٤٣ سافر وزير المواصلات والاشغـال ، تحسين العسكري ، إلى خارج العراق للاصطياف فصدرت الارادة الملكية بإسناد منصب وزارة المواصلات والاشغال بالوكالة إلى وزير المالية ، جلال بابان ، ومنصب وزارة الدفاع بالوكالة إلى وزير المعارف ، عبد الإله حافظ .

وفي يوم ٢٢ من هذا الشهر سافر وزير العدالـية ، أحمد مختار بابان ، الاصطياف فصدرت الارادة الملكية بإسناد منصب وزارة العدلية بالوكالة إلى وزير الخارجية ، نصرة الفارسي ، ومنصب وزارة الداخلية بالوكالة إلى رئيس الوزراء نوري السعيد

جامعة الدول العربية

سئل المستر إيدن ، وزير خارجية بريطانية ، في مجلس العموم البريطاني في يوم ٢٥/٢٤ شباط ١٩٤٣ م

« عما إذا كانت قد اتخذت خطوات لتحقيق تعاون اقتصادي ، وسياسي ، أكبر بين الدول العربية في الشرق الأوسط تمهيداً لإنشاء ، اتحاد عربي في النهاية » فأجاب بما يلي :

« ان الحكومة البريطانية – كما سبق لي أن أوضحت – تنظر بعطف إلى أي حركة بين العرب ترمي إلى تحسين وحدتهم الاقتصادية ، والثقافية ، والسياسية ، ولكن من الواضح أن المبادرة بأي مشروع من هذا القبيل يجب أن يصدر من العرب أنفسهم ، وعلى ما أعلم لم يوضع حتى الآن مشروع كهذا يتمتع بالاستحسان العام »

هذا ما فاجأت به « وكالة أنباء رويتر » الصحف العالمية ، ونشر في جريدة الزمان البغدادية في عددها المرقم ١٦٥٤ الصادر في يوم ١٩٤٣م. أما الملك عبد الله ، ملك المملكة العربية الاردنية الهاشمية فيقول :

« الجامعة العربية صوت فاه به نوري باشا السعيد « وتلقفه مصطفى النحاس باشا ، وأيده المستر أنتوني إيدن ، فهو جراب أدخلت فيه سبعة رؤوس -- اليمن ونجد والعراق والشام ولبنان ومصر وشرق الأردن – بسرعة عجيبة في وقت كانت فيه سورية ولبنان تحت الانتداب الافرنسي وشرق الاردن تحت الانتداب البريطاني ، والعراق ومصر تحت المعاهدتين الساريتين إلى الآن ، فالدول العربية كانت حينذاك في قيود انتدابية ، وعهدية ، ما عدا اليمن ونجد فإنهما كانتا حرتين وفي هذا يتجلى للأمة العربية التسابق العجيب بين دولها السبع ، سباق بين مقيد ومطلق ، اما قيد احتلال ، واما قيد عهد واما قيد جهالة ، وفي نظر الدول نفسها نعم الحجاب الساتر لما يريدون كتمه ، ونعم التمدح غير المجدي بما يريدون إذاعته ، وظن الغرب الراضي عن هذه الجامعة انها ستكون خير أداة لدوام الانتدابات ، ودوام الاحكام العهدية ، واني تارك لغيري تفسير هذه الظنون » (١)

وعلى كل فقد وقف مصطفى النحاس ، رئيس وزراء مصر ، في مجلس الشيوخ المصري في يوم ٣١ آذار ١٩٤٣م وألقى بيانا خطيراً عن فكرة إنشاء « جامعة الدول العربية » جاء فيه قوله :

« منذ أعلن المستر إيدن تصريحه ، فكرت فيه طويلا ، وقد رأيت أن الطريقة المثلى التي يمكن ان توصل إلى غاية مرضية هي أن تتناول الحكومات العربية هذا الموضوع ، وانتهيت من دراستي إلى انه يحسن بالحكومة المصرية أن تبادر باتخاذ خطوات رسمية في هذا السبيل ، فتبدأ باستطلاع آراء الحكومات العربية المختلفة ، فيما ترمي إليه من آمال ، كل منها على حدة ، ثم تبذل الحكومة المصرية جهودها في التوفيق والتقريب بين آرائها ما استطاعت السبيل إلى ذلك ، ثم تدعوهم جميعاً إلى مصر في اجتماع ودي لهذا الغرض ، حتى يبدأ المسعى للوحدة العربية من جهة متحدة

(١) التكملة من مذكرات حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله بن الحسين ص ١٢

بالفعل ، فإذا تم التفاهم أو كاد ، وجب أن يعقد في مصر مؤتمر برئاسة رئيس الحكومة المصرية لإكمال بحث الموضوع، واتخاذ ما يراه من القرارات محققاً للأغراض التي تنشدها الامة العربية . . .
وقد أخذت انفذ هذه الخطة ، فوجهت بالفعل إلى فخامة رئيس حكومة العراق دعوة رسمية ، حتى إذا ما وافق فخامته على هذه الخطوات ، بحثنا رأي العراق في هذا الموضوع من جهاته السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية، واوجه بعد ذلك الدعوة تلو الدعوة إلى الحكومات العربية، وأستقصي من مندوبيها واحداً بعد واحد رأيها في الموضوع نفسه، فإذا ما انتهيت من هذه المباحثات التمهيدية ورأيت منها ما يبشر بالنجاح ، كما أرجو ، دعت الحكومة المصرية إلى عقد مؤتمر في مصر »[1]

وقد قرن النحاس قوله بالفعل ، فوجه الدعوة إلى رئيس الوزارة العراقية ، نوري السعيد ، فطار هذا إلى بيروت أولا ، في يوم ٧ تموز ١٩٤٣ ، حيث التقى بالعاملين في حقل القضية العربية ، ثم جاء إلى دمشق للغرض نفسه ، ثم عاد إلى بيروت، ومنها توجه إلى فلسطين في طريقه إلى مصر فبلغها في يوم ٢٢ من هذا الشهر ، وفي أثناء مكوثه في فلسطين صرح لوكالة الأنباء العربية قائلا :

« من المأمول أن يعقد مؤتمر من جميع الحكومات العربية في هذا العام لأن هنالك عملا كبيراً يقتضي الإنجاز ، وان العراق في عام ١٩٤٠ حين كان رشيد عالي في الحكم عرض إرسال نصف قواته للقتال في خارج البلاد لمساعدة الحلفاء إذا دعموا القضية العربية » .

وعند وصوله إلى القاهـرة اجتمع بالنحاس اجتماعات متعددة ، ودرس الرئيسان : المصري والعراقي قضية تكوين « جامعة الدول العربية » من نواحيها السياسية، والاقتصادية ، والاجتماعية.

ثم ان النحاس باشا اتصل بجلالة الملك عبدالعزيز آل سعود، وبجلالة إمام اليمن، وبسمو الامير عبد الله الهاشمي ، وفاوض مندوبيهم بما فاوض به رئيس وزراء العراق ، على نحو ما جاء في خطابه الذي القاه في مجلس الشيوخ المصري .

وفي أوائل أيلول ١٩٤٣م فرغ الرئيس المصري من مباحثاته واستشاراته مع ممثلي الجمهوريتين السورية واللبنانية ، وممثلي جلالة الملك عبد العزيز آل سعود ، وجلالة الامام يحيى حميد الدين ، وغيرهم ، وأخذ يدرس موضوع عقد مؤتمر تمهيدي لتحقيق هذه الفكرة .

وفي يوم ٢٧ كانون الأول ١٩٤٣م هبط بغداد وفد سوري برئاسة وزير الخارجية ، السيد جميل مردم ، لتوحيد وجهة نظره مع وجهة نظر العراق في موضوع الجامعة ، فكان الوفد بضيافة الحكومة ، ولما غادر البلاد في يوم ٨ كانون الثاني سنة ١٩٤٤ صدر هذا البلاغ :

« بمناسبة زيارة الوفد السوري العـراق لقد جرت محادثات بينه وبين الحكومة العراقية ، وتبودلت الآراء في المسائل التي تهم القطرين الشقيقين ، كما بحثت وجهات نظر الحكومتين فيما

---

(١) محاضر مجلس الشيوخ المصري : نقلها الاستاذ نجيب صدقه إلى كتابه « قضية فلسطين » ص٢٦٧، ٢٦٨

يخص الوحدة العربية على الأساس الذي جرت عليه مشاورات الوحدة العربية في القاهرة، فأسفرت هذه المحادثات ، التي كان يسودها الود الخالص ، والثقة المتبادلة ، عن اتفاق تام في وجهات نظر الطرفين » اه

وفي يوم ٣ نيسان ١٩٤٤ وصل إلى بغداد وفد لبناني برئاسة وزير خارجية لبنان ، رياض الصلح ، لنفس الغاية التي جاء من أجلها الوفد السوري من قبل ، ولنا عودة إلى موضوع « جامعة الدول العربية » في الفصول القادمة .

❋ الاعتراف باستقلال سوريا ❋

استهدفت « الثورة العربية الكبرى » التي أعلنها الحسين بن علي ، شريف مكة المكرمة ، على الترك في ٩ شعبان سنة ١٣٣٤ه انشاء امبراطورية عربية واسعة تجمع شمل العرب ، وتوحد كلمتهم ، وتجعلهم أمناً بعد خوفهم ، وعزاً بعد ذلهم ، ولكن اتفاقية سايكس - بيكو السرية التي عقدها حلفاء العرب من البريطانيين والفرنسيين في منتصف أيار ١٩١٦م قضت بتقسيم البلاد العربية إلى حكومات ومقاطعات ، وفرضت عليهم انتدابات ظالمة بعناوين مختلفة : بريطانية وفرنسية ودولية ، فكان لا بد من قيام ثورات داخلية في هذه الحكومات للتخلص من مظالم الاستعمار الاوروبي وانتداباته .

ولما انهارت فرنسا في أوائل الحرب العالمية الثانية[1] رأى الحلفاء أن يقضوا على الوضع الفرنسي الشاذ في سوريا ولبنان ، ويتخلصوا من المتاعب التي تعرقل مجهودهم الحربي في هذين البلدين . فزحفت قواتهم عليها في حزيران ١٩٤١م وتمّ لها السيطرة فيهما ، وفي يوم ٢٦ تشرين الثاني من هذه السنة ، أعلن الجنرال كاترو استقلال سوريا ، واعترفت دول الحلفاء المحاربة بهذه الحركة الاستقلالية ، وظلت سوريا تتعاون مع الحلفاء لاستكمال أسباب هذا الاستقلال، حتى إذا قاربت « الحرب العالمية الثانية » نهايتها ، أعلن العراق اعترافه بهذا الاستقلال ، فصدر هذا البيان :

بيان رسمي

عندما حررت القوات الحليفة الديار السورية من سيطرة حكومة فيشي ، تعهدت كل من بريطانيا العظمى ، وفرنسا الحرة ، بمنح الاستقلال التام لسوريا ولبنان ، وفسح المجال الكافي أمامها لتحقيق أهدافها القومية . وفي أيلول من عام ١٩٤١ أعلن الجنرال كاترو باسم الحلفاء ، وبصفته مندوباً سامياً لقوات الافرنسيين الأحرار في الشرق ، إرجاع النظام الجمهوري لسوريا وفق العهود والوعود التي قطعها الحلفاء على أنفسهم لسوريا . وفي السابع والعشرين من أيلول عام ١٩٤١

---

(١) كان انهيار فرنسا في العاشر من حزيران ١٩٤٠م

اعلن استقلال سوريا بصورة رسمية ، واعترفت بريطانيا العظمى ، وفرنسا الحرة ، وبعض الدول الحليفة بالدولة السورية المستقلة . أما العــراق فقد تريث بالاعتراف ، ريثما يعاد تطبيق أحكام دستور سوريا ، وتتألف في البلاد حكومة بمقتضاه ، وبالنظر لتحقيق ذلك الآن فقد قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٢٨ / ٨ / ١٩٤٣ الاعتراف بسوريا كدولة مستقلة ، وتأسيس العلاقات الدبلوماسية بين القطرين الشقيقين ، وتبديل القنصلية العراقية في دمشق بمفوضية ، وقد ابلغت الحكومة السورية ، وكذلك الدول المتحدة الاخرى ، بقرار الاعتراف باستقلال سوريا وسيادتها ، وبهذه المناسبة ، فقد بعث فخامة رئيس الجمهورية السورية إلى حضرة صاحب السمو الملكي الوصي المعظم ببرقية ضمنها جميل شكره وتمنياته للحكومة العراقية ، وسجل فيها هــذا الحادث التاريخي العظيم الذي يشيد في توثيق العرى بين القطرين الشقيقين ، ورد حضرة صاحب السمو الملكي الوصي المعظم ببرقية رقيقة ؛ وبعث كذلك فخامة رئيس الحكومة السورية ، السيد سعد الله الجابري ، ببرقية إلى فخامة السيد نوري السعيد ، رئيس الوزراء ، وقد استهلها بالوقع الكبير الناشيء عن اعتراف العــراق باستقلال سوريا وسيادتها ، وأشار فيها إلى دلائل العطف والمودة المتبادلة بين العراق وسوريا ، وأشاد فيها بمساعي فخامة السيد نوري السعيد في سبيل القضية العربية الكبرى ، وقد رد فخامته عليها ببرقية ودية ؛ وبعث فخامة وزير الخارجية السورية ، السيد جميل مردم ، ببرقية إلى معالي وزير الخارجية السيد نصرة الفارسي ، ضمنها ارتياح سوريا الكبير باعتراف حكومة صاحب الجلالة العراقية بالدولة السورية المستقلة ، وأشار فيها إلى ضرورة التعاون الوثيق بين الأقطار العربية ، و إلى قرار الحكومة السورية من ناحيتها بإحداث مفوضية سورية في بغداد ، وقد رد معالي وزير الخارجية عليها ببرقية شكر وتهنئة أعرب فيها عن ترحيب الحكومة العراقية بتأسيس العلائق الدبلوماسية بين البلدين ، وعن تمنيات العراق لرفاه سوريا وسعادتها » [١]

بغداد ١١ أيلول ١٩٤٣ مدير الدعاية العام

❋ حوادث لبنان الدامية ❋

لم يكد العراق يعلن اعترافه باستقلال سورية ، على النحو الذي شرحه بيان « مدير الدعاية العامة » الصادر في ١١ أيلول ١٩٤٣م ، حتى اتخذت الخطوات اللازمة لاعلان اعترافه باستقلال لبنان أيضاً ، وعلى هذا أبرق الوصي على عرش العراق ، الامير عبد الإله ، البرقية التالية إلى :

صاحب الفخامة بشاره الخوري ، رئيس الجمهورية اللبنانية ، بيروت

أنتهز فرصة اعتراف العراق باستقلال لبنان فأعرب لفخامتكم عن أصدق تهاني القلبية المقرونة بأطيب التمنيات لرفاهية القطر اللبناني الشقيق ، راجياً أن يتحقق في عهدكم ما تصبو إليــه الأمة

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ١٨٢١ بتاريخ ١٢ ايلول ١٩٤٣

اللبنانية من جميل الأماني والآمال .   عبد الإله الوصي [1]

فرد رئيس الجمهورية اللبنانية ، الشيخ بشارة الخوري على هذه البرقية بما يلي :

صاحب السمو الملكي الأمير عبد الإله ، الوصي على عرش العراق - بغداد

إن تهنئة سموكم بمناسبة اعتراف العراق باستقلال لبنان أثرت في نفسي تأثيراً عميقاً وتلقاها الشعب اللبناني مغتبطاً . إني لأشكركم على ما أعربتم عنه من صادق التمنيات نحو لبنان ، راجياً للقطر العراقي الشقيق تحقيق ما ينشده من مجد وعزة في ظل جلالة مليكه المعظم ، وتحت رعاية سموكم [2]   رئيس الجمهورية اللبنانية : بشاره الخوري

وتبودلت بين وزير الخارجية العراقية ، ووزير الخارجية اللبنانية ، برقيتان بمآل البرقيتين المتبادلتين بين سمو الأمير عبد الإله والشيخ بشارة الخوري

وأقرت « الجمهورية اللبنانية » تعديل « الدستور اللبناني » على أساس الاعتراف بـ « استقلال لبنان التام » ورفع المواد المتعلقة بالانتداب [3] فأغاظ هذا القرار « لجنة التحرير الفرنسية في بيروت » وأصدر المسيو هيللو ، المندوب الفرنسي العام ، أوامره في العاشر من تشرين الثاني ١٩٤٣م باعتقال رئيس الجمهورية اللبنانية ، الشيخ بشاره الخوري ، ورئيس وزرائه ، رياض الصلح ، واثنين من الوزراء ، وإبعادهم إلى جهة غير معلومة فقامت قيامة الدول العربية في بغداد ، والقاهرة ، والرياض ، وعمان ، حتى صنعاء ، واحتجت لدى الحكومتين : البريطانية والاميركية على هذا التعسف الفرنسي احتجاجات متواصلة ، وتولى رئيسا الوزارتين المصرية والعراقية مؤاساة الشعب اللبناني في مصابه هذا

وفي بغداد استدعى نائب سمو الوصي ، الأمير زيد المعظم « كلا من السفير البريطاني ، والقائم بأعمال المفوضية الاميركية في بغداد ، يوم ١٣ من هذا الشهر ، وأبلغهما - بحضور وكيل وزير الخارجية - احتجاجه واحتجاج الحكومة العراقية للأعمال غير القانونية التي اتخذتها السلطات الفرنسية في لبنان ، وطلب منهما تبليغ حكومتيهما اتخاذ ما ترتأيانه مناسباً لإعادة الحالة في لبنان إلى مجراها القانوني ، وتوقيف مداخلة السلطة الفرنسية في شؤون لبنان »

وكانت الحكومتان : البريطانية والامريكية تراقبان الحوادث الدامية في بيروت عن كثب فقررتا العمل على وضع حد لاستغلال دول المحور هذه الحوادث فضغطتا على « حكومة الجنرال كاترو » وطلبتا إليها أن تطلق سراح رئيس الجمهورية اللبنانية ، ووزرائه ، المعتقلين فوراً ، دون

---

[١]و[٢] جريدة الزمان العدد ١٨٥٥ بتاريخ ٢٥ تشرين الأول سنة ١٩٤٣

[٣] بعد ان احتل الجيش البريطاني لبنان في حزيران ١٩٤١م أعلن قادته ان اعلان جمهورية لبنان المستقلة اصبح وشيكا

أن تضطر لاتخاذ تدابير وخطوات أخرى ، فصدر الأمر بالافراج عن المشار إليهم في الحادي والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٣م واعتبر اللبنانيون عودة رئيس جمهوريتهم إلى منصبه فوزاً عظيما لقضيتهم الوطنية

ومما يذكر بهذه المناسبة أن مجلسي الاعيان والنواب العراقيين دعيا إلى اجتماع مستعجل لبحث موضوع الاعتداء الفرنسي على استقلال لبنان فاجتمعا وألقى الاعيان والنواب المتحمسون خطباً نارية هاجموا فيها سياسة فرنسة التعسفية ، وعيروها بالاحتلال الألماني لباريس ، ولسائر المدن الفرنسية الكبرى ، وناشدوا الحكومتين البريطانية والامريكية أن تعملا يداً واحدة لإعادة الاستقرار إلى هذا القطر ، كما ان التوجيهات الخاصة حملت الأهلين في سائر الألوية على مشاركة نواب الأمة طلباتهم وانتهى الأمر بأن احتج المجلسان لدى الأمم المتحدة على هذه الأعمال غير القانونية ، كما احتج الزعماء السياسيون عليها

ولا شك في ان سياسة الاعتداء على استقلال لبنان وسيادته كانت مبيتة وقد أريد بها إخراج الفرنسيين من سورية ولبنان ليحل الانكليز والامريكان محلهم ، في هذين القطرين الشقيقين ، وإذا كان ذلك لم يتحقق حتى الآن بسبب صلابة هذين القطرين فليس معنى ذلك ان الاجانب قد نفضوا أيديهم نهائياً وسيكشف المستقبل ذلك كله

✵ املاء ولاية العهد ✵

نصت المادة العشرون من القانون الاساسي العراقي على أن :

« ولاية العهد لأكبر أبناء الملك سناً على خط عمودي ، وفقاً لأحكام قانون الوراثة »

وقد سألت « الوزارة السعيدية السادسة » من « المحكمة العليا » عما :

« إذا ما انقطعت ولاية العهد – لا سمح الله – بفقدان الذكور من ورثة جلالة الملك فيصل ، هل تنتقل الولاية إلى الاناث من ورثته ؟ وعند عدم جواز ذلك فهل ان التصرف في هذه الناحية يعتبر من حقوق الشعب ؟ »

فاجتمعت « المحكمة العليا » في يوم ٢٥ كانون الاول ١٩٤١م واتخذت هذا القرار :

« لدى المذاكرة في هذا الموضوع رأت المحكمة ان عبارة الابناء تفيد الذكور حصراً ولاتشمل الاناث ففي حالة انقطاع ولاية العهد – لاسمح الله – ترى المحكمة ان التصرف في هذه الناحية حينذاك يعود إلى الامة بحكم المادة ١٩ من القانون الأساسي »

وعلى هذا لما شرع في تعديل القانون الاساسي جعلت المادة (٢٠) من القانون – المثبت نصها أعلاه – فقرة أولى أضيفت إليها هذه الفقرة :

٢– إذا شغرت ولاية العهد نظراً لقانون الوراثة فإنها تنتقل إلى أرشد رجل عراقي من أبناء أكبر أبناء الملك حسين بن علي مدة شغورها »

ولما كان « أكبر أبناء الملك حسين بن علي » هو « الملك علي » ولم يكن للملك علي من الذكور غير الأمير عبدالإله بالذات فقد اتخذ مجلس الوزراء القرار التالي في جلسته الثانية والسبعين المنعقدة في يوم ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣ أيام « الوزارة السعيدية السابعة » وهو :

« استمع مجلس الوزراء إلى الملاحظات التي أدلى بها فخامة رئيس الوزراء حول انطباق نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من تعديل القانون الأساسي رقم ٦٩ لسنة ١٩٤٣ : على صاحب السمو الوصي المعظم ، وكون سموه أصبح ولياً للعهد بحكم القانون، فقرر المجلس بالاجماع ما يأتي :

« إن الفقرة الأولى من المادة التي أشار اليها فخامة رئيس الوزراء تجعل ولاية العهد لأكبر أبناء الملك سناً على خط عمودي وفقاً لأحكام قانون الوراثة، وأن الفقرة الثانية منها صرحت بأن ولاية العهد إذا شغرت فإنها تنتقل إلى أرشد رجل عراقي من ابناء اكبر ابناء الملك حسين بن علي، مدة شغورها ، وحيث أن صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني لا زال تحت الوصاية ، ولا يوجد له ولد ، فإن ولاية العهد تعتبر شاغرة بطبيعة الحال ، ونظراً إلى أن الأوصاف، والمؤهلات، المبحوث عنها في الفقرة الثانية من المادة الآنفة الذكر ، تنطبق على صاحب السمو الأمير عبدالإله ، الوصي على العرش وحده تمام الانطباق ، لكونه أرشد رجل عراقي من أبناء جلالة الملك علي ، الذي هو اكبر ابناء جلالة الملك حسين بن علي ، لهذا فقد أصبح سمو الأمير عبد الآله ولياً للعهد على عرش المملكة العراقية ، بحكم الدستور ، فقرر تسمية سموه بـ (صاحب السمو الوصي وولي العهد لملك العراق) وإعلان ذلك إلى الحكومات ، ونشره في الصحف ، وتبليغ كل من وزارات الدولة ودواوينها بذلك ، وتقديم نسخة من القرار إلى مجلس الامة » ١٩٤٣/١١/١١

قضايا التموين ايضاً

اشتدت أزمة التموين اشتداداً عظيما ، وارتفعت أسعار الملبوس والمأكول ارتفاعاً فاحشاً ، واختفت الحاجات الضرورية والمواد المعاشية من الأسواق العلنية ، وصارت تباع في « السوق السوداء » بعشرة أمثال أسعارها المقررة ، وزاد الطين بلة نزول بعض الوزراء وكبار الموظفين والمتقاعدين إلى السوق كمشترين وكمدخرين ، تعاونهم على ذلك شرذمة من التجار اليهود الذين برعوا في شراء الضمائر وإفسادها، فكان الناس يعانون الأمرين في البحث عن الحاجات الضرورية في السوق السوداء ، وفي تدبير الأثمان الباهظة المفروضة عليها لتأمين شرائها مهما غلت أسعارها .

وشمل القحط قوت الشعب « الخبز » فكانت البلاد تعج بالمظاهرات، وكانت النسوة تتقدمن الرجال في طلب العون والعلاج من المسؤولين ، فكانت الشرطة تفرق المتظاهرين بالقسوة تارة ،

وبرش الماء عليهم من الخراطيم الخاصة بفرق إطفاء الحريق تارة اخرى ، كما كانت تعتقل المحرضين على المظاهرات بحجج مختلفة .

وأدرك رئيس الوزراء خطورة الموقف الاقتصادي في البلاد ، فأذاع خطاباً من دار الإذاعة اللاسلكية العراقية في يوم ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٣ ، استهله بقوله :

« ان التردي المطرد في حالة البلاد الاقتصادية قد أقلق بال الحكومة في الأشهر الأخيرة ، ولذا فقد اصبح من المحتم اتخاذ تدابير سريعة لمعالجة الحالة، وقد ثبت نهائياً انه إذا لم تفرض رقابة حكومية فإن اسعار المواد ، ولاسيما الحاجات الضرورية للمعيشة، ترتفع من جراء جشع المضاربين الذين يستغلون قلة المواد فيرفعون الأسعار إلى مستوى لا تستطيع معه الطبقات الفقيرة والوسطى أن تؤمن حاجاتها ، وبناء عليه فالحكومة، بعد أن درست هذه المشاكل الاقتصادية، قررت اتباع خطة تلخص بالمواد الثلاث التالية :

١- زيادة استيراد الأموال إلى البلاد بقدر المستطاع .

٢- مراقبة هـذه الأموال مراقبة دقيقة لتأمين بيعها بأسعار تناسب أسعارها في البلاد التي أنتجتها .

٣- الاستعانة بسلسلة طبقات التجـار الذين يشتركون عادة في توزيع الأموال المستوردة للاستفادة من حسن قيامهم بالواجب المترتب عليهم في تدابير المراقبة التي ستتخذها الحكومة طالما يثبت أن تلك الاستعانة مثمرة وداعية للاطمئنان »[1]

وعلى أثر ذلك صدرت الإرادة الملكية بتعيين الكولونيل بليس ، البريطاني الجنسية ، مديراً عاماً للأموال المستوردة ، ومشاوراً اقتصادياً للجنة التموين العليا ، فاختار « بليس » هيئة ديوانه من البريطانيين الذين اشتغلوا في العراق كثيراً ، أو كانت لهم الخبرة الكافية بأمور العـراق والعراقيين ، أضراب : المستر كايس ، مساعد مستشار وزارة الداخلية ، والكابتن تي. اي. بيرد ، والكابتن جي. تي. موفات ، والميجر بيج ، والكابتن ويلش . . . الخ .

واتخذ الكولونيل لنفسه صفة « رئيس لجنة تحديد الأسعار » فأصدر عدة بيانات رسمية حدد فيها أسعار المنسوجات القطنية ، والسكر ، والشاي ، والقهوة ، والخامات على اختلاف أنواعها ، والملابس العتيقة التي شرع في استيرادها من أمريكا ، وبريطانيا ، ومن مخلفات قتلى الحلفاء في الحرب لتخفيف أزمة اللباس في العراق ، وحدد كذلك أسعار المواد الانشائية : كالأنابيب ، والعكوس ، والتقاسيم ، والحديد ، والصفيح ، ومواد الإنارة وغيرها ، فكانت تدابير حكيمة لو لم تفسدها الرشوة والمحسوبية وسوء الإدارة .

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ١٨٨٠ بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٣

على أن الحكومة عالجت قضية قوت الشعب معالجة فعالة ، فحددت اسعار اللحوم ، والخضر ، والفواكه ، وفرضت رقابة شديدة على المقاييس والمكائيل ، وفتحت مخابز عديدة لعمل الخبز ، والصمون ، وتوزيعهما بأسعار مخفضة ، إلا أن طحين الخبز كان يخلط بمواد منوعة من الحنطة ، والشعير والذرة ، وبذور الكتان ، ودقيق الحمص ، والنخالة ، وسائر النباتات غير الضارة ، لأن جيش الحلفاء في العراق كان يستهلك منتوجات البلاد الزراعية بمقياس واسع ، وسنعود إلى بحث موضوع التموين في موضع آخر .

استقالة ثلاثة وزراء

قلنا ان أيام « الوزارة السعيدية السابعة » كانت قلقة مضطربة ، بحكم ظروف الحرب السائدة وكانت التبدلات الوزارية والاستقالات من المناصب الحكومية تتأثر بتلك الظروف ، وقد استقال ثلاثة من أعضاء هذه الوزارة في أيلول سنة ١٩٤٣ للأسباب التالية :

استقالة وزير الخارجية

لما ألف السيد نوري السعيد وزارته السابعة في يوم ٨ تشرين الأول سنة ١٩٤٢ أسند « منصب وزارة الخارجية » إلى الدكتور عبد الإله حافظ ، ثم رأى أن يطعم وزارته هذه بعناصر جديدة فاستصدر إرادة ملكية في يوم ٢٣ حزيران ١٩٤٣م بنقل الدكتور المومى إليه إلى « وزارة المعارف » وباسناد « منصب وزارة الخارجية » إلى السيد نصرت الفارسي ، إلى تبدلات أخرى اقتضتها مصلحة التطعيم .

ولما دعى النحاس باشا ، رئيس وزراء مصر ، نوري باشا السعيد ، رئيس وزراء العراق ، إلى القاهرة في تموز ١٩٤٣ للمداولة في موضوع إنشاء « جامعة الدول العربية » انفرد الرئيس العراقي في مفاوضاته ، ولم يستشر بها وزير خارجيته الجديد فأسرها السيد نصرة الفارسي في نفسه وبعد أيام كلف السيد نوري وزير العراق المفوض في القاهرة بأن يحمل رسالة خاصة إلى سمو الوصي في بغداد بما دار حول مهمته في القاهرة ، دون أن يأخذ موافقة وزير الخارجية العراقية على ندب الوزير العراقي المفوض لحمل هذه الرسالة ، فتقدم الوزير بكتاب استقالته من منصبه وهو :

بغداد ٢٧ أيلول ١٩٤٣

حضرة صاحب الفخامة رئيس مجلس الوزراء المحترم

سيدي المحترم ! سبق لي أن أوضحت إلى فخامتكم أن اشتراكي في الوزارة لم يفد المصلحة العامة بشيء ، لذلك أرجو قبول استقالتي من منصب وزارة الخارجية ، وختاماً اسمحوا لي أن التمس منكم التوسط في رفع عظيم امتناني إلى مقام صاحب السمو الملكي الوصي على العرش المعظم على

ما نلته منه من ثقة غالية ، وأن أرجو منكم قبول مزيد شكري على ألطافكم مقرونا بأطيب التمنيات لكم ولأصحاب المعالي الوزراء. ولفخامتكم فائق الاحترام

المخلص نصرة الفارسي

وفي يوم ٦ تشرين الأول ١٩٤٣ استصدر رئيس الوزراء إرادة ملكية بقبول هذه الاستقالة ووجه إلى الوزير المستقيل هذا الكتاب

صاحب المعالي السيد نصرة الفارسي المحترم

تلقيت كتاب معاليكم المتضمن استقالتكم من منصب وزارة الخارجية ، و إني مع تقديري لجهودكم يؤسفني أن أحرم من معاضدتكم الثمينة ، ومساعدتكم المحمودة، ونزولا عند رغبتكم قد توسطت لدى صاحب السمو الوصي المعظم بقبول استقالتكم ، وبطيه نسخة من الارادة الصادرة بذلك هذا وأرجو أن لا تحرم الامة من مساعيكم المشكورة وتقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء - نوري السعيد

استقالة وزير المالية

وكان « منصب وزارة المالية » قد أسند إلى السيد صالح جبر ابان تكوين « الوزارة السعيدية السابعة » في ٨ تشرين الاول ١٩٤٢ فلما أجريت عملية التطعيم في ٢٣ حزيران ١٩٤٣م نقل السيد جبر إلى وزارة الداخلية ، وعين جلال بابان وزيراً للمالية

وكانت أمور التموين مرتبطة بوزارة المالية ، فلاحظ الوزير الجديد أن الموظفين والمستخدمين البريطانيين في دوائر التموين ، يتصرفون في إصدار بعض القرارات تصرفاً لا يمت إلى المصلحة بصلة ، فهم يمنعون مثلا إخراج بضاعة لا يستفيد العراق من بقائها فيه بصورة مطلقة ويأذنون في استيراد مواد قد لا يحتاج العراق إليها حاجة ملحة ، وانهم يفضلون فريقاً على فريق في كيفية توزيع إجازات الاستيراد ، وفي التصرف بمصالح الناس ، وبوصفه المرجع الاخير للمصادقة على قرارات لجان التصدير والاستيراد ، فإنه كان يحاجج هؤلاء الموظفين ويعدل لهم بعض قراراتهم ، ولما ضاق بهم ذرعاً رفع كتاب استقالته من منصبه وهو :

صاحب الفخامة رئيس الوزراء بغداد ٣ تشرين الاول سنة ١٩٤٣

بعد التحية : بالنظر للأسباب والعوامل التي يعلمها فخامتكم مما دفعني إلى تقديم استقالتي ، وذلك لعدم تمكني من الاستمرار على تحمل المسؤولية في مثل هذه الظروف الحرجة ، وعليه أرجو من فخامتكم أن تتفضلوا بالتوسط لقبولها ، مع تقديم تشكراتي لفخامتكم ، للمؤازرة الثمينة التي أوليتموني إياها مدة اضطلاعي بالمسؤولية معاً ، متمنياً لفخامتكم حسن التوفيق في سبيل الواجب العام ودمتم باحترام المخلص جلال بابان : وزير المالية

وقد صدرت الارادة بقبول هذه الاستقالة في ٦ تشرين الاول سنة ١٩٤٣ وأجيب الوزير بهذا الكتاب :

صاحب المعالي السيد جلال بابان المحترم

تلقيت كتاب معاليكم المتضمن استقالتكم من منصب وزارة المالية ، واني مع تقديري الخالص لجهودكم لآسف من أن أحرم من معاونتكم القيمة ، ومساعدتكم المشكورة طوال اشتراككم معي في تسيير أمور الحكومة . ونزولا عند رغبتكم فقد توسطت لدى صاحب السمو الوصي المعظم لقبول استقالتكم وبطيه نسخة من الارادة الصادرة بذلك ، هذا وأرجوأن لا تحرم الامة من مساعيكم المحمودة وتقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء — نوري السعيد

وقد تفضل معالي السيد جلال بابان فخصنا بهذا الايضاح :

إلى حضرة الفاضل السيد عبد الرزاق الحسني

بعد التحية : بالاشارة إلى الحادثة التي جرت ما بيننا ، وسؤالكم عن أسباب استقالتي من وزارة المالية في أيلول سنة ١٩٤٣ أبدي لكم بأن الاستقالة كانت بناء على اختلاف في النظر فيما يتعلق بالشؤون المالية ، وبالنظر لأهمية الظروف القائمة آنئذ اضطرتني على الانسحاب ، وعدم تحمل المسؤولية ، وليس لدي الآن ما أبديه زيادة على ما جاء أعلاه واقبلوا احتراماتي الفائقة

بغداد ١٠ تموز ١٩٥٣ المخلص — جلال بابان

استقالة وزير المالية

أسند منصب وزارة الداخلية ، عند تكوين « الوزارة السعيدية السابعة » في ٨ تشرين الاول ١٩٤٢م إلى السيد تحسين العسكري ، وزير العراق المفوض في مصر ، وصهر رئيس الوزراء ، السيد نوري السعيد ، فلما أجريت عملية التطعيم الوزاري في ٢٣ حزيران ١٩٤٣م نقل السيد العسكري إلى وزارة المواصلات والاشغال ، وعين السيد صالح جبر « وزير المالية » وزيراً للداخلية .

وكان مجلس النواب قد حل في اليوم التاسع من حزيران سنة ١٩٤٣ ووجب الشروع في إجراء انتخابات جديدة فكانت لوزير الداخلية الجديد وجهة نظر خاصة ، وكانت لرئيس الوزراء وجهة نظر أخرى ، على حين كانت لسمو الوصي المعظم وجهة نظر ثالثة ، ولما أشير على وزير الداخلية التوفيق بين وجهات النظر المتباينة ، عد نفسه الوزير المسؤول عن تمشية شؤون الانتخابات واستدعى إلى بغداد ثلاثة من متصرفي الالوية الذين كانوا لا يرون رأيه في إجراء الانتخاب على النحو الذي يرتأيه هو ، واعتبر تجميد هؤلاء المتصرفين في العاصمة ضعفاً لوزير الداخلية لا يسوغ له البقاء في منصبه الوزاري مضافاً الى اعتزازه برأيه وعدم مسايرته لوجهات النظر الاخرى

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن خصومة شخصية نشأت بين وزير الداخلية ، السيد صالح جبر ، وبين متصرف لواء الحلة ، السيد عبد الهادي الظاهر ، حول قضية شفع فيها الوزير لدى المتصرف فاتخذ المتصرف بطاقة الشفاعة وسيلة للتشهير بالوزير ، ولما شعر السيد صالح جبر بأن اياد تلعب من وراء ستار لإفساد خططه في قضايا الانتخاب ، وفي قضايا الموظفين الاداريين ، لم ير بدأً من الاستقالة من منصبه فتقدم بهذا الكتاب :

الوزراء المستقيلون



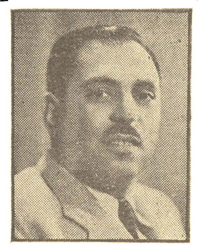
وزير المالية * جلال بابان



وزير الخارجية * نصرة الفارسي



وزير الداخلية * صالح جبر



وزير الداخلية الجديد * عبد الله القصاب

صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم

سيدي الرئيس أعرض : اني أشعر ، نظراً للأسباب التي تعرفونها فخامتكم ، بأني لا أستطيع مع الأسف الاستمرار على العمل ، ولذا أرجو من فخامتكم أن تتوسطوا في عرض استقالتي على صاحب السمو المعظم ليتفضل بقبولها ، ولفخامتكم مزيد الشكر والاحترام .

٢٩ أيلول ١٩٤٣ وزير الداخلية — صالح جبر

وقد استصدر رئيس الوزراء ، السيد نوري السعيد ، الإرادة الملكية اللازمة بقبول هذه الاستقالة ، ووجه إلى الوزير المستقيل هذا الخطاب :   الرقم ٣٢٢٤

صاحب المعالي السيد صالح جبر المحترم   التاريخ ١٩٤٣/١٠/٦

تلقيت كتاب معاليكم المتضمن استقالتكم من منصب وزارة الداخلية ، واني مع تقديري الخالص لجهود معاليكم الثمينة ، التي بذلتموها أثناء تقلدكم منصب الوزارة ، يؤسفني أن أحرم من معاضدتكم القيمة ، ومعاونتكم القوية ، اللتين كنت أتلمسها فيكم طول اشتغالكم معي في تحمل أعباء شؤون الحكومة

ونزولا عند رغبتكم قد اضطررت إلى التوسط لدى صاحب السمو الوصي المعظم لقبول استقالتكم ، وبطيه نسخة من الارادة الصادرة بذلك واني آمل أن لاتحرم الحكومة والأمة من ثمرات إخلاصكم ،واستقامة أعمالكم المشكورة ، وأرجو لكم التوفيق المطرد وتقبلوا فائق الاحترام .   ٦ تشرين الأول ١٩٤٣   رئيس الوزراء — نوري السعيد

وقد أكد لنا السيد صالح جبر بأن اعتزازه برأيه في كيفية إجراء الانتخابات ، ونجاح خططه في كيفية انتخاب النواب ، و إصراره على ترشيح من رشحهم كل ذلك أذهل الغير فجعل بقاؤه في منصبه الوزاري غير منسجم مع السياسة العليا ففضل الاستقالة من منصبه هذا تجنباً لتعقد الامور

الوزراء الجدد

وعلى أثر صدور الارادة الملكية المرقمة ٤٠٣ لسنة ١٩٤٣ بقبول هذه الاستقالات الثلاث ، صدرت الإرادة المشار إليها بتعيين السيد عبد الله القصاب، متصرف لواء الديوانية ، وزيراً للداخلية وباسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة إلى السيد تحسين العسكري ، وزير المواصلات والاشغال ومنصب وزارة المالية بالوكالة إلى عبد الإله حافظ ، وزير المعارف

❋ الانتخابات الجديدة والمجلس الجديد ❋

بعد أن حل « مجلس النواب » في التاسع من حزيران ١٩٤٣م أصدرت « وزارة الداخلية » أوامرها بالشروع في الانتخابات العامة للمجلس الجديد ، ضمن المدة القانونية ، رغم وجود حالة الحرب ، ورغم سيطرة الاحكام العرفية والقوانين والمراسيم الاستثنائية على الاحوال العامة، وقد تمت انتخابات الثانويين في العشرة الثالثة من آب سنة ١٩٤٣ وتم انتخاب النواب في الخامس من تشرين الاول من هذه السنة ، فكان معظمهم من النواب السابقين أو الاسبقين ولم ينتخب غير (٢٦) نائباً لأول مرة

وصدرت الارادة الملكية في ٤ تشرين الاول ١٩٤٣م بدعوة المجلس إلى عقد « اجتماعه غير

الاعتيادي » في التاسع من هذا الشهر فكان الاجتماع الأول للدورة الانتخابية العاشرة . وقد دام هـذا الاجتماع إلى يوم ٣٠ تشرين الثاني ١٩٤٣ حيث صدرت الارادة الملكية المرقمة ٤٧٣ بفضه بعد أن عقد مجلس النواب ثماني جلسات في بحر هذه المدة ، وعقد مجلس الاعيان خلالها ثلاث جلسات وقد احتفظ السيد محمد الصدر برئاسة مجلس الاعيان خلال هذا الاجتماع غير الاعتيادي ، وانتخب السيد حمدي الباجه جي رئيساً لمجلس النواب واقتصر الاجتماع عـلى إقرار قانون تعديل القانون الاساسي في الجلسة الرابعة المنعقدة في يوم ١٧ تشرين الأول ١٩٤٣ بطريقة الاستعجال وفيما يلي نص خطاب العرش الذي ألقاه سمو الأمير عبد الإله في هذا الموضوع :

❋ خطاب العرش ❋

حضرات الأعيان والنواب

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم مرحبين بكم وراجين لكم التوفيق في اعمالكم والسداد في آرائكم

أيها السادة

ان الاحوال والتجارب وسنة التقدم في النظم الدولية قد أوحت بضرورة تعديل قـانوننا الاساسي . فقامت الحكومة ومجلس الامة بذلك متوخين المصلحة العامة مستلهمين ما رأوه من التعديل في مواده من العادات المألوفة في الدول الدستورية مسترشدين ببعض الدساتير المقررة في الامم الديمقراطية مهتدين بالتجارب التي مرت على البلاد في حياتها العملية .

وقد حل مجلس النواب السابق الذي اضطلع بهـذه المهمة بحكم المـادة التاسعة عشرة بعد المائة من الدستور ودعي مجلسكم الموقر في المدة القانونية اتباعاً لاحكامه .

وسيعرض عليكم ايها السادة التعديل المنوه به الذي أقره مجلس الامة للبت فـيه حسب ما فرضته المادة التاسعة عشرة بعد المائة الآنفة الذكر كما سيعرض عليكم أيضاً في أقرب فرصة أخرى تعديل قانون الانتخاب الذي يلائم الاسس التي بني عليها تعديل الدستور

أيها السادة

ان ما تستهدفه الحكومة في سيرها مما يدعم كيان الدولة داخلا وخارجاً ويسعد حياة الأمة من الناحية التشريعية والإدارية والاقتصادية سيوضح لكم في خطاب العرش المفصل الذي سيتلى عليكم في الاجتماع العادي .

واني لواثق بأنكم ستعالجون مهمتكم بكل الدراية والإخلاص ناظرين إلى المصلحة العامة واستقرار الامور . وأسأل المولى عز وجل ان يأخذ بأيدينا إلى التوفيق ويسير بنـا إلى الصواب تحت رعاية صاحب الجلالة الملك المعظم انه خير مرشد ومعين .

﴿ اجتماع مجلس الامة ﴾

عدلت المـادة (٣٨) من القانون الأساسي العراقي بموجب « قانون تعديل القانون الأساسي لسنة ١٩٤٣ » فأصبح موعد اجتماع مجلس الامة الاعتيادي أول كانون الأول من كل سنة بعد أن كان موعد هذا الاجتماع أول تشرين الثاني من كل سنة .

وفي يوم ٣٠ تشرين الثاني ١٩٤٣م صدرت الارادة المرقمة (٤٧٤) بدعوة « مجلس الامة » إلى عقد اجتماعه الاعتيادي الأول من دورته الانتخابية العاشرة في يوم الاربعاء الموافق ١ كانون الاول ١٩٤٣ ، فعقد في اليوم المذكور ، واستمر الاجتماع قائماً إلى يوم ٣١ أيار ١٩٤٤م حيث عطل بالارادة الملكية المرقمة (٢٣٨) الصادرة في نفس التاريخ ، فتكون مدة هذا الاجتماع ستة أشهر عقد خلالها مجلس النواب (٢٩) جلسة وعقد مجلس الأعيان خلالها (١٣) جلسة ، وقـد انتخب النواب سلمان البراك ، وزير الاقتصاد ، رئيساً لمجلسهم ، وانتخب الأعيان السيد جميـل المدفعي رئيساً لمجلسهم (بدلا من السيد محمد الصدر الذي استمرت رئاسته لمجلس الأعيان أربع عشرة سنة مستمرة) وعلى هذا فقد استقال « البراك » من منصبه الوزاري ، فصدرت الارادة الملكية بقبول استقالته وبتعيين السيد حمدي الباجه جي وزيراً للاقتصاد .

ونظراً لخطورة « خطاب العرش » الذي افتتح به سمو الأمير زيد ، نائب سمو الوصي ، هذا الاجتماع الاعتيادي لم نر بدأ من نشره — على طوله — وهو :

﴿ خطاب العرش ﴾

حضرات الأعيان والنواب

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم ، مرحبين بكم ، راجين لكم التوفيق في أعمالكم ، والسداد في آرائكم .

أيها السادة :

ان هذه الحرب التي لم يسبق لها مثيل في التاريخ ، قد تركت أبلغ الأثر في حياة الامم المحاربة ، والمحايدة منها ، على حد سواء . وقد سرت كوارثها إلى أبعد الأقطار عن ميادين القتال ، فاستفحلت المجاعة في بعضها ، وعم العوز في أكثر الحاجيات أرجاء العالم ، غير أن الامم الرشيدة قـد سايرت الحوادث فتطورت حياتها وفقاً للظروف ، وعدلت عن سيرها المألوف في الأحوال العادية كافة عن التبسط في العيش ، ومتعودة على القناعة بما يسد الحاجة ، وذلك خشية الوقوع في ضيق لا مفر منه.

وقد قام معظم الحكومات بوضع قوانين وتدابير ترمي إلى تدريب شعوبها على السير ضمن الحدود الضيقة ، المقيدة لحياتها العادية بحكم الضرورة . أما الشعوب الراقية فقد تقبل أفرادها

ما وضعته حكوماتهم برغبة صادقة ، وتعاونوا معها في تطبيقه ، فانتظمت شؤون تلك الشعوب الاقتصادية ، وعمها اليسر ، وسادتها الطمأنينة . وأما الشعوب الاخرى فآثر الكثير من أفرادها مصالحهم الخاصة على مصلحة المجتمع ، واستفزهم الجشع إلى التهرب من تدابير حكوماتهم بمختلف الطرق ، فشذوا على الطريقة المثلى ، وبقوا في نضال مستمر مع السلطات ، معرضين بلادهم للمشاكل المعقدة ، والأزمات المستحكمة .

ومما يدعو إلى الارتياح ان هذا الكفاح العالمي ، الذي كبد البشرية خسائر فادحة في الأرواح والأموال ، وقضى على كثير من مؤسسات المدنية ، ومعالم الحضارة ، يسير بسرعة نحو آخر أدواره . ولكن لو فوجئنا بانتهائه يوماً ما — وقد يكون ذلك قريباً — فليس معنى ذلك ان المصاعب قد انتهت ، وان المشاكل قد ذللت ، لأن إرجاع الحالة الاعتيادية إلى نصابها بعد الحرب يتطلب زمناً لا يقل عن مدة الحرب ، ويستدعي جهوداً جبارة في مختلف نواحي الحياة لا تقل عن جهود الحرب ، ويقتضي حنكة ودراية كافيتين لتسيير سفن الامم سالمة في بحر الحياة الجديدة ، التي ستختلف كثيراً عن الحياة قبل الحرب ، سواء اكان ذلك في النظم الدولية ، أم في الوضع الاجتماعي والحياة الاقتصادية وغيرها . وسيظهر البون الملموس بين نظم الحياة قبل الحرب وبعدها ، وتنبعث مشاكل تستدعي معالجتها الكثير من الحكمة وصدق العزيمة .

تلك أيها السادة حقائق انتبه اليها قادة الامم فوطدوا العزم من الآن على تأسيس قواعد صالحة لبناء عالم جديد بعد الحرب ، يسوده السلام ، وتضمن فيه حريات الشعوب وكرامات الامم ، وعلى إنشاء حياة اكثر رخاء ، وأشمل عدلا واطمئناناً لجميع الشعوب ، كبيرها وصغيرها . والعراق بوصفه دولة من مجموعة الدول التي ترمي إلى هذه الأغراض السامية ، عليه أن يساهم في بناء هذا العالم ، وتلك الحياة ، ضمن أهدافه القومية المعروفة بالوحدة العربية ، من جهة ، وضمن مجموعة شعوب العالم التي ستنتظم على تلك الاسس العادلة القوية ، من جهة اخرى ، وعليه ان يدرك ويعد الوسائل اللازمة لذلك من الآن .

ايها السادة :

ان حكومتنا لم تأل جهداً في توثيق الروابط بحلفائنا وجيراننا ، وان الغرض الأول من زيارة صاحب السمو الملكي الوصي المعظم لحليفتنا بريطانيا العظمى هو ترصين تلك الروابط وتأييدها ، ومن المؤمل أن يتم إنشاء العلاقات السياسية ، وتبادل الممثلين بين العراق وروسيا السوفيتية ، في فرصة غير بعيدة . وقد قام العراق بنصيبه في المجهود الحربي مع حلفائه ، محترماً عهوده ، عاملا على تحقيق أهدافه السامية ، متصلا بشقيقاته الدول العربية للعمل المشترك في سبيل الوحدة العربية ، والتعاون مع تلك الدول الشقيقة على صيانة استقلالها ومصالحها . وقد أثمر هذا التعاون وضوح

الحياة الاستقلالية الصحيحة في الحكومتين الشقيقتين : سوريا ولبنان ، فجرت فيهما الانتخابات الحرة ، المنبعثة من صميم رغبة الأمة ، وتكون في كل منهما مجلس نيابي ، وحكومة وطنية ، على أساس ديمقراطي واضح ؛ فأدى ذلك إلى اعترافنا مع سائر الدول ذات الشأن باستقلالهما ، وأسسنا فيهما مفوضيتين سياسيتين على الفور

وقد جرت مداولات شخصية قيمة بين رئيس حكومتنا ، ورئيس الحكومة المصرية ، حول الأسس التي تبنى عليها الوحدة العربية المنشودة ، والشكل الذي تتحقق الرغبة فيه ، ولنا قوى الأمل أن تثمر هذه المداولات الشخصية في القريب العاجل ، فيعقد مؤتمر رسمي يمثل الاقطار العربية تتفق فيه الآراء على مصالح مشتركة تؤلف بين البلاد العربية وتوحد كلمتها ويبعث منها أمة محترمة الجانب ، مسموعة الكلمة في العالم الدولي ، سواء أكان في أمورها السياسية والاقتصادية الخاصة ، أم في الشؤون الدولية العالمية العامة

وكان انضمام العراق إلى ميثاق الاتلانتي ، وإعلانه حالة الحرب بينه وبين الدول الرامية إلى استعباد العالم ، خير دليل على استعداده لتحمل نصيبه من أعباء الأمم الحرة . وحكومتنا منتبهة إلى الاتجاه الدولي المشترك ، وسائرة في الخطوط العامة التي تسير فيها الأمم لتحقيق الحياة الجديدة المستقبلة كما انها ساعية من جهة أخرى لمعالجة الشؤون الداخلية ، وتحقيق إرادة الشعب في سير الحكومة ، وتأمين سيطرته على أعمالها ، وعاملة على تذليل المصاعب المنبعثة من طبيعة الحرب ومقتضياتها ، وعلى إزالة ما يشتكي منه من الأمور التي هي وليدة أسباب أخرى . وللوصول إلى هذه الاغراض الجوهرية ستعمل حكومتنا لتحقيق الامور التالية :

أولا — التقدم إلى مجلسكم العالي بلائحة قانون للانتخاب ، مبنية على مبادئ وأسس تحقق تمثيل طبقات الشعب في مجلس الامة تمثيلا أقرب إلى الواقع مما يحققه القانون الحاضر لتتجلى سيادة الشعب بأجلى مظاهرها ، وتشعر الامة بأنها هي الحاكمة لنفسها ، وان الحكم منها وإليها .

ثانياً — تشجيع تأليف الاحزاب السياسية التي تجري في سيرها على مناهج إنشائية ، تستهدف رفع المستوى الاجتماعي ، والصناعي ، والزراعي ، والتربية السياسية الراسخة ، ليتسنى لنا بذلك تأمين حياة نيابية صحيحة أسوة بالعالم الديموقراطي . وإذا خشي البعض حدوث بعض المشاكل ، في بادئ الأمر ، من جراء تطاحن الاحزاب فإن الاطمئنان من انتظام هذا التطاحن شيئاً فشيئاً ، كلما تقدمت الحياة الحزبية ، واتقاء أخطاره المتصورة ، كلما مرت التجارب ، يبرر الاقدام على هذا الامر الذي ثبت أن نفعه أكبر من ضرره ، ووجوده أحق من عدمه ، لأمة تصبو إلى حياة نيابية حقيقية

ثالثاً — التوسع في السيطرة على بعض المواد الضرورية ، ووضع حد لاستغلال المرابين ، والمراجين لموارد الجمهور استغلالا فاحشاً ، ومنع تلاعب المضاربين بالمواد التي عليها قوام حياة الامة

في هذه الأيام العصيبة . و كلما دعت الضرورة إلى تشديد هذه السيطرة فستقوم الحكومة بذلك حفظاً لمصلحة الاكثرية الساحقة من الشعب ، وحرصاً على انتظام أمر التموين في البلاد ، وستتعاون الحكومة مع التجار في توزيع بعض المواد الضرورية للجمهور ، مما تستورده الحكومة نفسها ، على أن يكون البيع بالسعر والشكل اللذين تقرهما على ضوء التجارب التي مرت بالعالم في أمور التموين

ان وضع الدولة المالي جيد ، بالرغم من تأثيرات الظروف العالمية الراهنة . وان حكومتنا ساعية لاعداد ميزانية سنة ١٩٤٤ المالية على أساس مراعاة الاقتصاد التام في النفقات من جهة ، وقيام الدولة بالخدمات العامة الضرورية في مثل هذه الظروف من جهة أخرى ، مع ملاحظة لزوم ترفيه أحوال الموظفين والمستخدمين بصورة تخفف وطأة الضائقة الاقتصادية عنهم كما انـــه تقرر تنظيم ميزانية خاصة لكافة الدوائر المؤلفة لموجب قانون تنظيم الحياة الاقتصادية ، وستلحق هذه الميزانية بالميزانية العامة تسهيلا للقيام بأعمال التموين. وان المفاوضات الجارية مع السلطات الاجنبية المختصة قد أسفرت عن حصول زيادة كبيرة في حصص الاستيراد (للعراق) لسنة ١٩٤٤ مع زيادة في أنواع المواد أيضاً ، وبناء على تعيين خبراء في شؤون التموين ، فإن تدابير فعالة متخذة الآن لاعادة تنظيم إدارة التموين في البلاد ، بما في ذلك القيام بالترتيبات الضرورية لخفض مستوى الاسعار . هذا وان حكومتنا مهتمة بمكافحة التهريب بكل الوسائل المتيسرة لديها ، على أساس تعاون جميع الدوائر المختصة ، تحقيقاً للغاية المتوخاة .

رابعاً – نشعر الحكومة بأن بعض الموظفين قد استغلوا الازمة الناشئة عن الحرب لمصالحهم الخاصة ، وأساءوا القيام بواجباتهم ، مما لا يتيسر معالجته بالطرق القانونية الحاضرة . لذلك فإنها ستعرض على مجلسكم العالي لائحة قانون خاص يكفل بمبادئه استئصال مثل هذه التصرفات ، وسيعهد بالبت في قضايا هذا الموضوع إلى محكمة خاصة تديرها أيد قوية عادلة . والحكومة مهتمة برفع مستوى كفاءة الموظفين في سائر دوائر الدولة وانتخابهم من العناصر الصالحة وهي متجهة بكل رغبتها إلى توطيد الأمن في المملكة ، وتقوية الادارة الداخلية إلى حد بعيد

خامساً – القيام بالمشاريع الانشائية ، والعمرانية الضرورية ، لتقدم البلاد وازدهارها. ومن ذلكم تشجيع الجمعيات التعاونية على استثمار الاراضي الاميرية الصرفة ، عـلى أسس حديثة ، وإنشاء قرى لهذه الجمعيات على طراز القرى العصرية في الامم المتمدنة ، يشرف على إنشائها إخصائيون قديرون ، بحيث تكون نموذجا صالحاً الزراعة الحديثة ، بما تدره من خيرات ، وما تحتوي عليه من مرافق حيوية تضمن لأهلها رغد العيش . ولا شك في أن هذه القرى ستكون خير مشجع للعمران في سائر القرى ، وأقوى باعث المزارعين على تحسين إنتاجهم ، والتوسع في الاستفادة من أراضيهم ، وسيفسح مجال العمل للشبان المثقفين في هذه المشروعات الانتاجية ، ترجيحاً على غيرهم

وستمدهم الحكومة بكل ما يقتضي لنجاحهم من أموال ، ومساعدات ، ليتيسر لهم استثمار مواهبهم في تزييد إنتاج البلاد ، ولفتح باب العمل الحر أمامهم على مصراعيه. ولن تقف الحكومة عند هذا الحد ، بل انها ستفتح المجال لأية جمعية تعاونية تقوم بأي عمل آخر ، من الأعمال المنتجة المفيدة ، كما أنها ستعاضد الشركات التي تؤسس لأية غاية ترمي إلى انعاش الحياة الاقتصادية في البلاد ، أو ترفيه العيش لسائر الناس .

ومن المشاريع التي ستقوم بها حكومتنا ، الشروع في إنشاء « خزان بخمة » في حوزة الزاب الكبير ، ذلك الخزان الذي سيخفف وطأة فيضان دجلة إلى حد بعيد ، وينقذ البلاد من أخطار الغرق الذي لم يزل يكبدها الخسائر الفادحة ، وسترصد الحكومة في ميزانية السنة ١٩٤٤–١٩٤٥ المبالغ الكافية للبدء بتحقيق هذا المشروع العظيم ، الذي سيكون ثاني خزان من نوعه في العالم .

ومن تلكم المشاريع ربط العراق بالبحر الأبيض المتوسط ، بسكة حديد تقرب بينه وبين العالم المتمدن ، وتسهل على المنتج العراقي تصدير منتوجاته إلى الاسواق العالمية بأسرع وقت ، وأقل كلفة ، فيتيسر له أن يبيع غلاته بأسعار مشجعة مرضية . كذلك مد سكة حديد بغداد – كركوك إلى اربيل ، المنطقة الزراعية المهمة ، والمركز الذي له شأنه الخطير

ونظراً لأهمية الطيران المدني في العالم ، ستعنى الحكومة بتنظيم مطارات العراق المدنية على طراز يؤهل العراق لأن يكون مركزاً خطيراً في عالم الطيران المدني ، كما أن النية معقودة على تأليف شركة طيران عراقية تربط العراق بالاقطار المجاورة ، وبالخطوط الجوية العالمية الكبرى .

ورغبة في توفير الانتاج في المملكة ، والاستفادة من مواردها الطبيعية ، ستعنى الحكومه بالغابات والأحراج المهملة ، في سائر أنحاء العراق ، لتوفير الأخشاب ، وموارد الوقود في المملكة ، فلا يبقى هذا المورد العظيم غفلا . ولهذه الغاية ستحدث الحكومة دائرة خاصة مجهزة بالاخصائيين ، فيتوفر بذلك للعراق الشيء الكثير من أهم المواد في الحياة الاقتصادية

سادساً – ان حكومتنا متجهة من ناحية أخرى إلى إصلاح الثقافة العامة ، وتقريب مناهج الدراسة من المناهج المتبعة في الاقطار العربية الراقية ، توطئة لتوحيد الثقافة في الممالك العربية .

وهي ساعية أيضاً إلى النهوض بالمحاكم إلى مستوى أرفع ، بإدخال التعديلات الضرورية في تشكيلات المحاكم ، وقانون القضاة والمحاكم ، وقانون القضاة والحكام ، و إصلاح بعض القوانين العدلية الأخرى .

وهي مستمرة على خطتها في ترصين دعائم الجيش ، وتعزيزه من حيث العَدد والعُدد. ومعتزمة على مضاعفة عنايتها بالشؤون الاجتماعية ، والتقدم بمؤسساتها إلى المكانة اللائقة بها لتصبح أعم نفعاً وأغزر فائدة

هذا هو المنهج الذي ستسير عليه حكومتنا وتبذل الجهد في تطبيقه بقدر ما تسمح بهظروف الحرب العالمية . واننا نؤمل أن تنال مؤازرتكم التامة ، ومعاونتكم الثمينة ، لتحقيق منهاجها على أفضل وجه . وفقنا الله جميعاً إلى ما فيه خير البلاد تحت ظل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم [1]

✻ استقالة الوزارة السعيدية السابعة ✻

رأى السيد نوري السعيد –بعد عودة سمو الوصي إلى العراق– أن يعيد النظر في توزيع المناصب الوزارية على أعضاء وزارته « السابعة » وأن يستعين ببعض الزملاء الجدد لإتمام رسالته ، وتنفيذ خططه فتقدم في التاسع عشر من كانون الاول ١٩٤٣م – أي بعد افتتاح جلسات مجلس الامة بتسعة عشر يوماً – بكتاب استقالته وهو :

سيدي صاحب السمو الملكي الوصي المعظم :

عقيب استقالة زملائي الوزراء الثلاثة ، قبل سفر سموكم الملكي إلى الخارج ، كنت عرضت على سموكم أن وضع الوزارة أصبح يتطلب إعادة النظر في تأليفها مجدداً ، على أساس منهج تتضامن عليه وزارة يتجلى في أعضائها الكفاءة ، والمقدرة ، وروح التضامن ، لمجابهة التطور العام الناتج من الحرب ، سواءاً كان في هذا الوقت ، أو بعد الهدنة .

أما وقد عدتم سموكم بالسلامة من سفركم الميمون ، فأسترحم أن تعيدوا النظر في هذا الامر الخطير لا سيما هذا الوقت الذي تنتظر فيه البلاد وزارة متجانسة ، وذات كفاءة للقيام بواجبها .

فتحقيقاً لهذا الغرض المهم أرفع لسموكم الملكي استقالتي ، والله أسأل أن يلهم سموكم ما فيه خير البلاد .

بغداد ١٩ كانون الاول ١٩٤٣م المخلص المطيع – نوري السعيد



(١) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٤٣-١٩٤٤ ص ١-٣

الوزارة السعيدية الثامنة

﴿ تمهيد ﴾

لم يكن في الامكان – وقد أشرفت الحرب العالمية الثانية على نهايتها – أن يعهد سمو الوصي إلى غير السيد نوري السعيد بتكوين الوزارة الجديدة ، نظراً لأن نوري باشا كان القابض على زمام الأمور في هاتيك الظروف ، ونظراً لأن الأحوال العامة كانت تتطلب عودته إلى الحكم لانجاز ما بدأ به فوجه إليه صاحب السمو هذا الكتاب :

رئيس الوزراء ووكيل وزير الدفاع



نوري السعيد

نائب رئيس الوزراء



توفيق السويدي

عزيزي نوري السعيد

أخذت كتابكم المؤرخ في ١٩ كانون الأول ١٩٤٣ المتضمن استقالتكم من منصب رئاسة الوزارة ولا يسعني إلا أن أعرب لكم ، ولزملائكم ، عن تقديري لخدماتكم الجليلة ، التي أديتموها بالبلاد ، خلال مدة بقائكم في دست الحكم ونظراً لثقتنا بكم ، واعتمادنا عليكم ، فإننا نعهد إليكم بتأليف الوزارة الجديدة ، على أن تنتخبوا زملاءكم ، وتعرضوا أسماءهم علينا والله ولي التوفيق

صدر عن بلاطنا الملكي في اليوم السابع والعشرين من شهر ذي الحجة سنة ١٣٦٢ الهجرية الموافق لليوم الخامس والعشرين من شهر كانون الأول سنة ١٩٤٣ الميلادية

عبد الإله

﴿ هيأة الوزارة ﴾

وتكونت « الوزارة السعيدية الثامنة » في هذا اليوم من الذوات :

١- نوري السعيد : رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للدفاع بالوكالة

٢- توفيق السويدي : نائباً لرئيس الوزراء

٣- محمود صبحي : وزيراً للخارجية

٤- عمر نظمي : وزيراً الداخلية

٥- علي ممتاز : وزيراً للمالية

٦- أحمد مختار : وزيراً للعدلية

٧- صادق البصام: وزيراً للمواصلات والاشغال

٨- عبدالإله حافظ : وزيراً للمعارف

٩- سلمان البراك : وزيراً للاقتصاد

١٠- محمدحسن كبه: وزيراً للشؤون الاجتماعية

١١- ماجدمصطفى: وزيراً بلا وزارة

﴿ كلمة لرئيس الوزراء في حفلة الاستيزار ﴾

« أرجو أن ترفعوا إلى مولاي حضرة صاحب السمو الملكي ، الوصي المعظم ، عظيم شكري ، وفائق امتناني لما تفضل فأولاني به من الثقة الغالية ، وأن تؤكدوا لسموه بأن هذه الثقة ستكون أعظم مستند لي في تحمل أعباء المسؤولية ، والله تعالى أسأل أن يوفقني إلى تحقيق حسن ظن مولاي وأن يكلأ حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم بعنايته الصمدانية

أيها السادة ! ان الهدف الأسمى الذي ترمي إليه هذه الوزارة دوماً ، وتضعه نصب عينها ، هو خدمة البلاد بما يلائم الحالة العالمية الحاضرة ، والسعي المتواصل لرفاهية الامة على اختلاف طبقاتها ، وللتوصل إلى هذه الأغراض السامية ، لي كل الأمل أن يقوم كل موظف في الدولة بواجبه متحلياً بالإخلاص ، والنزاهة ، والنشاط في العمل ، ليتسنى الحصول على الثمرات الطيبة في خدمة الأمة والعرش على أتم وجه وأحسنه ، وأسأل الله أن يأخذ بأيدينا إلى طريق النجاح ، وأن يمدنا بعونه وعنايته تحت ظل صاحب الجلالة الملك المعظم » إه [1]

﴿ استقالة نائب رئيس الوزراء ﴾

كانت الإرادة الملكية المرقمة ٥١٨ لسنة ١٩٤٣ الصادرة بتكوين « الوزارة السعيدية الثامنة » في يوم ٢٥ كانون الاول ١٩٤٣م قد سمت السيد توفيق السويدي « نائباً لرئيس الوزراء » في الوزارة المشار إليها ، فلما تليت هذه الإرادة في الجلسة النيابية الثانية المنعقدة في يوم ٣ كانون الثاني ١٩٤٤م حصلت ولولة حول مشروعية إحداث منصب كهذا في الهيأة الوزارية فاستصدر رئيس الوزراء إرادة ملكية ثانية برقم ٨ وتاريخ ٦ كانون الثاني ١٩٤٤ سمي بموجبها السيدالسويدي «وزيراً بلا وزارة ونائباً لرئيس الوزراء» فلم تنته الولولة فقرر مجلس الوزراء إحالة تفسير المادة(٦٤)

---

(١) جريدة الزمان العدد ١٩٠٥ بتاريخ ٢٦ كانون الأول ١٩٤٣

أمام الصفحة (١٦٠)

اعضاء الوزارة السعيدية الثامنة



وزير الداخلية * عمر نظمي



وزير المالية * علي ممتاز



وزير الخارجية * محمود صبحي الدفتري



وزير العدلية احمد مختار بابان



وزير المعارف * عبد الاله حافظ



وزير المواصلات والاشغال * صادق البصام



وزير الشؤون الاجتماعية * محمد حسن كبه



وزير بلا وزارة * ماجد مصطفى



وزير الاقتصاد * سلمان البراك

من القانون الأساسي إلى « المحكمة العليا » لتعطي قرارها فاضطر السويدي أن يتقدم بكتاب استقالته من منصبه وهو :

بغداد ٢٣ شباط سنة ١٩٤٤

صاحب الفخامة السيد نوري السعيد الافخم = رئيس الوزراء

كان القصد - كما تعلمون - من تشريك المساعي مع فخامتكم استهداف الخدمة الوطنية في هذا الوقت العصيب وتخفيف العبء الذي أخذتموه على عاتقكم ، فرأينا معكم بأن اشتراكي في الوزارة المؤتلفة الحاضرة بصفة وزير دولة ونائب رئيس الوزراء قد يساعد على تحقيق الغرض الذي توخيناه غير ان شعور وزارتنا بضرورة تجنب المشادة بين القوتين التشريعية والتنفيذية قد حملها على طلب تفسير المادة (٦٤) من القانون الأساسي لتوضيح ما غمض على البعض في اتباع الشكل الدستوري بإيداع مهمة نائب رئيس الوزراء إلى أحد وزراء الدولة ، وقد أرسلنا في هـذا اليوم إلى مجلس



نائب رئيس الوزراء المستقيل * توفيق السويدي

الأعيان طلب الحكومة لانتخاب أعضاء المحكمة العليا .

والآن وقد أودعت القضية للمحكمة فإني أشعر بضرورة التنحي عن العمل ليكون مجال النظر فيها مفسوحا للجميع توخياً لايجاد حل معقول . لذلك أرجو أن تقبلوا استقالتي من منصبي ، وأن تعرضوا رغبتي هذه على صاحب السمو الملكي الوصي المعظم ليتفضل بتأييدها . هذا وأغتنم هذه الفرصة لأعرب لفخامتكم عن تقديري الفائق لما لقيته منكم من ثقة وشعور طيب نحوي أثناء اشتراكي معكم في المسؤولية وتقبلوا خالص احترامي سيدي .

المخلص توفيق السويدي

ورأى رئيس الوزراء أن لا بد من قبول هذه الاستقالة ، فاستصدر الارادة الملكية اللازمة بها ، ووجه إلى الوزير المستقيل هذا الجواب :

عزيزي صاحب الفخامة السيد توفيق السويدي المحترم

تلقيت كتاب فخامتكم المتضمن استقالتكم من منصب وزير بــلا وزارة ونائب رئيس وزراء . وإني مع تقديري الخالص لجهود فخامتكم الثمينة التي بذلتموها أثناء تقلدكم المنصب المشار إليه يؤسفني أن أحرم من معاضدتكم القيمة التي كنت ألتمسها فيكم طول اشتغالكم معي في تحمل أعباء المسؤولية ونزولا عند رغبتكم فقد اضطررت إلى التوسط لدى صاحب السمو الملكي الوصي المعظم لقبول استقالتكم ، وبطيه نسخة من الارادة الصادرة بذلك . وإني آمل أن لا تحرم الحكومة والأمة من ثمرات إخلاصكم واستقامة أعمالكم المشكورة وأرجو لكم التوفيق المطرد وتقبلوا فائق الاحترام

الرقم ٨٣٨ التاريخ ١٩٤٤/٣/٦ رئيس الوزراء - نوري السعيد

قرار المحكمة العليا

واستمرت التدابير القانونية لتفسير المادة ٦٤ من القانون الاساسي في مجراها القانوني فاجتمعت « المحكمة العليا » في اليومين ٣و٤ من أيار ١٩٤٤م وأصدرت حكمها النهائي ، وقد تضمنه كتاب رئيس مجلس الاعيان إلى رئيس مجلس الوزراء وهو : الرقم ١٩٣

فخامة رئيس الوزراء. التاريخ ٧ أيار ١٩٤٤

بالاشارة إلى كتابكم المرقم ١٢٢٤ والمؤرخ في ١٩٤٤/٤/١٠

عقدت المحكمة العلــيا جلستين في يومي ٣و٤ أيار ١٩٤٤ ونظرت في مقتبس قرار مجلس الوزراء المتخذ في ١٩٤٤/٢/٢١ وبعد المداولة في الامر ، ولدى أخــذ الرأي ؛ كانت نتيجة التصويت على الوجه الآتي :

اتفق أعضاء المحكمة العليا جميعاً على جواز إيداع مهمة إلى الوزير بلا وزارة ، واما فيما يختص الفقرة الثانية من السؤال ، وهي جواز إضافة لقب أو عنوان أو صفة أخرى لهذه المهمة «كنيابة رئاسة الوزراء. » فقد رأى أربعة أعضاء جواز ذلك ، ورأى أربعة أعضاء آخرون عدم جواز ذلك باعتبار أن عنوان نائب رئيس الوزراء لم يرد في المادة ٦٤ وكان رأي عضو خامس

« بما أن عنوان نائب رئيس الوزراء لم يرد في القانون الأساسي فعنوان غير منصوص عليه في القانون الأساسي لا يمنح صاحبه حقاً دستوريا يزاول به عملا دستوريا فيبقى حائزاً والحالة هذه في انه عنوان أو لقب من الألقاب التي هي من إشارات الشرف حسبما هو مستنبط من صراحة الفقرة الثامنة من المادة ٢٦ من القانون الأساسي »

وبما أن التفسير المطلوب من المحكمة العليا لم يتناول الفقرة ٨ من المادة ٢٦ وإنما ينحصر في الفقرة الثالثة من المادة ٦٤ فيكون رأي العضو الخامس المشار إليه ، والحالة هذه ، متفقاً من حيث

الأساس ورأي الأعضاء الأربعة القائلين بعدم جواز إضافة أي لقب أو عنوان إلى الوزير بلا وزارة يمارس بموجبه أي عمل دستوري استناداً إلى الفقرة الثالثة من المادة ٦٤ من القانون الأساسي ، ولذلك فقد أصبحت نتيجة أكثرية الآراء في المحكمة العليا هي :

« إن إضافة أي لقب أو عنوان كنيابة رئاسة الوزراء إلى الوزير بلا وزارة استناداً إلى الفقرة الثالثة من المادة ٦٤ لا تتفق وصراحة المادة المذكورة »

تجدون في طيه صورة مصدقة من الشروح المتعلقة بإبداء رأي كل فريق من الأعضاء للاطلاع.

رئيس مجلس الأعيان : جميل المدفعي

استسلام شيخ بارزان

نشرنا فصلا مطولا عن «ثورة بارزان» على ص ١٧٤/١٦٩ من المجلد الثالث من هذا الكتاب ، وذكرنا لمأ عن « القضية البارزانية » ومنشئها ، وعن الشيخ احمد ، شيخ بارزان ، واستسلامه على الصفحات المذكورة فلتراجع .

والواقع ان « القضية البارزانية » لم تنته باستسلام الشيخ احمد المذكور ، في منتصف حزيران سنة ١٩٣٢م ، ولا بالقضاء على عصابة خليل خوشوي البارزاني التي تكلمنا عنها في ص ١٣٥ من المجلد الرابع من « الوزارات » فقد ذر قرن الشيخ مصطفى بارزان شقيق الشيخ احمد بارزان ، وأخذ يقوم بما كان يقوم به أخوه الشيخ احمد من قبل ، وقد ساعدت ظروف الحرب العالمية الثانية ، ووجود قوات الاحتلال البريطانية في الألوية الشمالية على استفحال حركة الشيخ مصطفى الجديدة ، فاتخذت الحكومة التدابير اللازمة لتخفيف شدة هذه الحركة ، ولكن لم يذع عن هذه التدابير غير هذا البيان المقتضب :

<u>بيان رسمي</u>

لقد أظهر الملا مصطفى البارزاني الندم على ما قام به فاغتنم فرصة وجود معالي وزير الدولة السيد ماجد مصطفى في مركز سور بتاريخ ٧ كانون الثاني ٩٤٤ وحضر مقر حامية الجيش العراقي هناك مستسلماً للحكومة بدون قيد أو شرط ، كما أنه ترك من فوره كل ما كان قائماً به من الأعمال . كذلك رفع استرحاماً إلى صاحب السمو الملكي وولي العهد مبدياً إخلاصه للعرش وتفانيه في خدمة سموه . وقد حضر فعلا العاصمة بتاريخ ١٩٤٤/٢/٢٢ مع لفيف من الشيوخ البارزانيين لعرض الطاعة والخضوع إلى صاحب السمو الملكي وقد أصبحت الحالة اعتيادية في منطقة بارزان ، واستتب الأمن في كافة أنحائها . واستأنفت الحكومة أعمالها الاعتيادية في مختلف النواحي .

٢٢ شباط ٩٤٤ — مدير الدعاية العام

وحيث أننا سنعود إلى ذكر التدابير المتخذة لقمع هـذه الحركة أثناء البحث عن « الوزارة الباجه جية » فقد اكتفينا بما ذكرناه في هذا الفصل الآن .

﴿ حوادث وأخبار ﴾

١– أقام رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، مأدبة شاي فخمة للجنود البريطانيين في بغداد بمناسبة حلول عيد الميلاد لسنة ١٩٤٣م دعى اليها زهاء سبعمئة شخص وألقى فيهم كلمة رقيقة بمناسبة حلول هذا العيد .

٢– قدم المحامون : يحيى قاسم ، وعبد الأمير أبو تراب ، وعبد الرحمن شريف ، ومحمود صالح السيد ، وتوفيق منير ، وابراهيم الخضيري ، ويوسف جواد العماري ، وابراهيم الدركزلي ، طلباً إلى وزارة الداخلية في ٢٧ كانون الأول ١٩٤٣م لتأليف حزب سياسي باسم « حزب الشعب » فلم يلب الطلب مدة بقاء هذه الوزارة في دست الحكم .

٣– بناء على دخول السيد سلمان البراك ، رئيس المجلس النيابي ، وزيراً للاقتصاد في « الوزارة السعيدية الثامنة » فقد انتخب النواب معالي الشيخ محمـد رضا الشبيبي رئيساً لمجلسهم ، وذلك في الجلسة النيابية الثانية المنعقدة في يوم ٣ كانون الثاني سنة ٩٤٤ .

٤– سافر رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، إلى فلسطين لأسباب صحية في يوم ٩ كانون الثاني ١٩٤٤م فصدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة إلى نائب رئيس الوزراء ، توفيق السويدي ، ومنصب وزارة الدفاع بالوكالة إلى وزير الاقتصاد ، سلمان البراك ، وقـد عاد الرئيس المريض إلى بغداد في يوم ٧ شباط من هذه السنة .

٥– وصل إلى بغداد في ٩ نيسان ١٩٤٤ سمو الأمير عبد الله ، أمير شرق الاردن ، فاستقبل استقبالا فخما ، وبعد أن بقي في العراق ثمانية عشر يوماً تجول خلالها في بعض مدنه ومؤسساته ، عاد إلى عمان في ٢٧ نيسان مشيعاً بالاجلال .

٦– ووصل اليها في يوم ٦ من هذا الشهر لفيف من الوزراء والضباط وغيرهم من العراقيين الذين كانت السلطات البريطانية العسكرية قد اعتقلتهم في ايران وسفرتهم إلى افريقيا الجنوبية في آخر عام ١٩٤١ .

٧– هبت على بغداد عصر يوم الأحد ١٦ نيسان ١٩٤٤ عاصفة شديدة هوجاء لم يسبق لها مثيل من قبل فتوقفت معظم المصالح والأعمال ، وانقطع التيار الكهربائي ، وأغلقت المتاجر والمخازن وأعقب العاصفة هطول مطر غزير استمر ثلاث ساعات وصحبه برد كبير الحجم ، وقد أسفرت هذه الظاهرة الطبيعية الغريبة عن ضحايا منوعة في الأموال والأنفس .

٨– عقد مؤتمر مالي لدول الشرق الأوسط في القاهـرة في الاسبوع الأخير من شهر نيسان

١٩٤٤م دعي اليه وزراء المال في هذه الدول ، وقد سافر وزير مالية العراق ، السيد علي ممتاز الدفتري ، إلى القاهرة في يوم ٢٢ من هذا الشهر على رأس وفد خاص لحضور هذا المؤتمر ، فصدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب وزارة المالية بالوكالة إلى وزير المعارف الدكتور عبد الاله حافظ ، مـدة غياب الوزير الدفتري . أما الأبحاث التي دارت في المؤتمر فكانت تتعلق بقضايا التضخم النقدي والضرائب المباشرة وغير المباشرة والقروض .

❋ القضية الفلسطينية ❋

إذا عددت « العوامل الخارجية » للحوادث التي أدت إلى اصطدام الجيشين: العراقي والبريطاني في ٢ آيار سنة ١٩٤١م ، كانت « القضية الفلسطينية » في مقدمة هذه العوامل . فقد بيتت بريطانيا للعـرب اقتطاع أخطر بقعة من « الوطن العربي الاكبر » وتقديمها لقمة سائغة لمتشردي اليهود ، فأوغرت صدور العرب ، وجعلتهم يحقدون عليها ، ويناصبونها العداء ، ويتربصون الفرص للايقاع فيها ، فكان ما كان .

ولما احتل الجيش البريطاني العراق احتلاله الثاني في ٢ حزيران ١٩٤١م منعت الصحف العراقية من بحث موضوع فلسطين بأي شكل من الأشكال ، ولكن لما حلت الانتخابات الجديـدة لرئاسة الجمهورية الأمريكية ، وأخذ المتزاحمون يعلنون عن مناهجهم ، فاجأت الحكومة العراقية الرأي العام في العراق بهذا البيان :

« بلغ الحكومة العراقية أن دعاة الصهيونية ، في الولايات المتحده الامريكية ، تصدوا في مجلسي الشيوخ الامريكي ، والنواب الامريكي ، إلى قضية الهجرة في فلسطين ، للحصول على تأييد اقتراح يتضمن فتح أبواب الهجرة لليهود في فلسطين ، خلافاً لما جاء في الكتاب الأبيض البريطاني .

« لقد قامت الحكومة العراقية بإجراء كل مايلزم لدحض هذه التشبثات المستندة إلى استغلال الشعور في أمريكا ، وايضاح الموقف الحقيقي للرأي العام ، وقد ارسل كل من صاحب الفخامة السيد جميل المدفعي ، رئيس مجلس الأعيان ، وصاحب المعالي السيد رضا الشبيبي ، رئيس مجلس النواب ، برقيات إلى رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الامريكي ، وإلى أعضاء مجلس الشيوخ والنواب الأمريكيين الذين قاموا بتقديم هذا الاقتراح ، موضحين فيها النتائج الضارة التي تنشأ من جراء هذا الاقتراح ، الذي يؤدي بالنتيجة إلى الاعتداء على حقوق العرب في فلسطين ، وقـد قامت حكومات مصر ، والمملكة العربية السعودية ، وسوريا ، ولبنان ، بنفس العمل الذي قامت به حكومة العراق ، وقد أدت هذه التشبثات إلى الحصول على نتائج مرضية »

١٩٤٤/٢/٢٩ — مدير الدعاية العام[1]

(١) جريدة « الزمان » العدد ١٩٦١ بتاريخ ١ آذار ١٩٤٤

وفيما يلي نص البرقيات التي يشير إليها هذا البيان :

المفوضية العراقية — واشنطن

يرجى إبلاغ ما يلي لرئيس الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي :

فوجئنا نحن العراقيين بالسياسة التي أعلنها أخيراً حزبكم في الانتخابات ، وخلاصتها تحبيذ هجرة اليهود الصهيونيين إلى فلسطين ، بدون قيد أو شرط ، حتى يتسنى إنشاء دولة يهودية في القطر العربي المذكور . ومما يؤلمنا حقاً تجاهل الحقيقة من قبل بعض الاحزاب الأميركية فيما يخص فلسطين ، وخطط ومؤامرات الصهيونيين ضدهـا . هذا مع علمنا بأن حزبكم من الأحزاب المعروفة دائماً بالآراء الحرة ، والعطف على الامم الصغيرة .

لذلك،نتشرف بايضاح بعض الحقائق الراهنة ، وفي مقدمتها أن فلسطين— وهي بلادمكتظة فعلا بسكانها بحيث لا يسعها إيواء عدد آخر من اليهود اللاجئين بدون مساعدات مالية دائمة تسدى من الخارج — إن إحداث أي زيادة في عدد المهاجرين إلى فلسطين لا يرهق سكان البلاد المذكورة اقتصاديا فقط،بل يقضي على كيان أبنائها من العرب ، ويهدد حقوقهم السياسية المشروعة في بلاد آبائهم وأجدادهم ، وهي بلاد لا يمكن أن تكون يهودية مهما حاول الصهيونيين ذلك . ان كل محاولة لتهويد فلسطين ستقابل بمقاومة شديدة من العالم العربي ، وامتعاض لا مثيل له من من العالم الاسلامي .

ان اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين أصبحوا عالة على سكانها الأصليين ، وخطراً يهدد الطمأنينة والأمن العام ، وان الاضطرابات والحركات الارهابية التي يقومون بها الآن ، لأبلغ دليل على سوء نيتهم ، ونكرانهم للجميل . ان هذه الحقيقة الناصعة من شأنها أن تضع حداً للتضليل الذي قد يقع فيه بعض أبناء الشعب الاميركي النبيل .

ان معظم اليهود هاجروا إلى فلسطين من جراء ما قاسوه من الظلم والاضطهاد في أوربا ، ولم يخطر ببالهم إنشاء دولة يهودية في القطر العربي المذكور ، ولذا في وسع هؤلاء المهاجرين أن يعودوا إلى أوطانهم في أوربا ، وذلك بعد تحررها ، واستتباب الأمن والطمأنينة فيهـا ، في ظل العدالة والحكومات الديموقراطية

ومن الحقائق المسلمة في التاريخ ان اليهود عاشوا في ظل الدولة العربية قروناً كثيرة سعداء مطمئنين . وفي وسعنا نحن العرب أن نفاخر بتسامحنا تجاه اليهود ، وعطفنا عليهم ، ونحن لا نسلم مطلقاً بأن البلاد الديموقراطية الاخرى تفضلنا في حسن معاملتنا لليهود وسائر الأقليات .

ولا نخال ان حزبكم الموقر غير عالم بالروابط التي تربط البلدان العربية بالحلفاء في الحرب الحاضرة ، وكثير من العرب يقاتلون الآن جنباً إلى جنب مع الجيوش الحليفة في سبيل قضية

الديموقراطية ، وفي سبيل إنشاء عالم جديد أفضل . وعليه فليس من المتوقع أن تقوم أميركا بارغام عرب فلسطين ، الذين يربو عددهم على مليون مسلم ومسيحي ، بالتخلي عن حقوقهم في بلادهم للدخلاء المهاجرين .

ولنا وطيد الأمل بأن حزبكم سوف لا يحبذ أية خطة سياسية لو طبقت في فلسطين لن ينتج منها إلا الخراب ، والدمار ، وسفك الدماء في فلسطين ، وهي الأرض المقدسة .

محمد رضا الشبيبي　　　　جميل المدفعي

رئيس مجلس النواب　　　　رئيس مجلس الاعيان

المستر توماس ديوي : حاكم ولاية نيويورك

الباني — نيويورك

ان تصريحكم الأخير ، الذي تدعون فيه إلى فتح أبواب الهجرة اليهودية الصهيونية إلى فلسطين ، مجحف بحقوق عرب فلسطين ، ومناف لمبادئ الميثاق الأطلنطي ، وللمبادئ الانسانية النبيلة التي تستعر هذه الحرب من أجل المحافظة عليها وتعميمها .

ان تصريحاً كهذا قد يكون سببه معلومات خاطئة حول ماضي العرب ، ويقظتهم الحديثة .

ان فلسطين هي بلاد عربية منذ آلاف السنين ، ولا يمكن أن تضحى حقوق سكانها العرب على حساب المطامع الصهيونية الاعتدائية .

نحن نحتج بشدة على تصريحكم هذا ، ونود أن نبدي أن الصهيونيين في أميركا إذا كانت لهم ثروة ونفوذ ، فالعرب في فلسطين لهم إيمانهم القوي بالله ، ولهم حقوقهم الثابتة ، وهناك أمة من ورائهم تدافع عن هذه الحقوق .

نحن نرجو أن لاتقيدوا أنفسكم بتصريحات قد تضطرون إلى العدول عنها عندما تتجلى لكم الحقائق في المستقبل .

ولنا وطيد الأمل بأن الشعب الأميركي لن يضحي بمبادئه السامية ولا بصداقة العرب الذين انحازوا إلى جانب الحلفاء في هذه الحرب ولا غاية لهم في ذلك سوى انتصار الدمقراطية والاشتراك في بناء عالم مؤسس على العدل والانصاف بين الامم جميعها .

محمد رضا الشبيبي　　　　جميل المدفعي

رئيس مجلس النواب　　　　رئيس مجلس الأعيان

وفي الوقت الذي كانت « الحكومة العراقية » تنتظر عضد « الحكومة البريطانية » لسياسة العرب ازاء الهجرة اليهودية رددت الصحف الانكليزية البيان الذي أدلى به وزير المستعمرات البريطاني في تشرين الثاني ١٩٤٣ ومآله :

« إن الحكومة البريطانية توصلت إلى نتيجة وهي أنه ليس من الانصاف غلق أبواب فلسطين في وجه الاشخاص الذين يغلب على الظن بأنهم كانوا يصلون قبل الموعد المعين لانتهاء الكتاب الابيض في ٣١/٣/٤٤ لو لم تكن ضرورات الحرب قد حالت دون ذلك »[1]

وسنعود إلى موضوع فلسطين الذبيحة في فصل آخر انرى هل تحققت النتائج المرضية لتشبثات الحكومة العراقية كما جاء في ختام بيانها المذكور ؟

❋ احداث وزارة التموين ❋

رفعت « الوزارة السعيدية الثامنة » إلى مجلس النواب في منتصف آذار ١٩٤٤ لائحة قانونية لإحداث وزارة جديدة باسم « وزارة التموين » تلحق بها الدوائر التي يقرر مجلس الوزراء ربطها بها ، ويكون وزير التموين عضواً في « لجنة التموين العليا » وجاء في الأسباب الموجبة لاحداث هذه الوزارة :

« لقـد شعرت الحكومة بضرورة ربط دوائر التموين بوزارة مسؤولة تحت إشراف « لجنة التموين العليا » التي تستمد منها صلاحيتها ، وعلى القدر الذي توحيه الحاجة . . . الخ »

والواقع ان مشكلة التموين في العراق كانت من المشكلات التي تعذر على الوزارات العراقية كافة حلها مدة الحرب العالمية الثانية وظروف ما بعد الحرب ، فقد ارتفعت الأسعار العامة لجميع الاموال المستوردة ارتفاعاً عانى الشعب منه الأمرين ، واختفت المواد المعاشية والمنزلية من الاسواق حتى صار البحث عنها كالبحث عن الذهب النادر وقلت الأيدي النظيفة التي تتولى شؤون التموين قلة ظاهرة فزاد القضية تعقيداً ولهذا كان تكوين « مديرية التموين العامة » ثم « وزارة التموين » ضربا من المحاولات العقيمة للتغلب على الصعاب القائمة

وقد زاد الطين بلة ان الموظفين البريطانيين هم الذين كانوا يشرفون على الاستيراد والتصدير ، وكانت لهؤلاء سياسات وتوجيهات خاصة أشارت إليها الصحف والمؤسسات بكل صراحة . فقد كانت إجازات الاستيراد مثلا وقفاً على اليهود وكان الوطنيون المتطرفون لا يحصلون إلا على النزر اليسير منها كما ان « التحـاويل » كانت تعطى لفريق دون فريق ، وكانت الرشوة تفسد ضمائر الناس ، وتحول دون توزيع العدل بينهم ، كما ان المطامح الشخصية والرغبة في الحصول على أموال السحت والحرام كانت منتشرة انتشاراً مخيفاً ، وبالاجمال فقد كانت أيام التموين لطخة سوداء في جبين الانسانية والفضيلة والكرامة الشخصية .

---

(١) جريدة الزمان العدد ١٩٧٥ بتاريخ ١٩ آذار ١٩٤٤

﴿ سياسة اضعاف الجيش ﴾

كان « الجيش العراقي » ولا يزال مفخرة الدول العربية عامة ، ومفخرة العراق خاصة ، منذ تكونه في آخر عام ١٩٢٠ ، وقد برهنت الحوادث والثورات التي مر العـراق فيها بين العامين ١٩٢٠ و١٩٤١م ، على أن هذا الجيش قوة يعتد بها ، ويعتمد عليها ، فلا غرو – والحالة هذه = أن تصاب هذه القوة بنكسة مؤلمة بعد حوادث أيار سنة ١٩٤١ .

وكنا نود أن يكون لنا بعض الاختصاص « في موضوع الجيش » لنكتب عنه في كتابنا هذا ما تمس الحاجة اليه ، أو له علاقة بموضوع الكتاب ، فقد لغطت الأندية كثيراً حول سياسة إضعاف الجيش ، ونشرت امور منوعة في موضوعه ، فطلبنا إلى الصديق الكريم الرئيس الأول الركن المتقاعد السيد محمود الدره ، صاحب كتاب « تاريخ الجيش العراقي » أن يكتب الينا خلاصة موجزة بين وضع الجيش قبل حوادث أيار ١٩٤١م وبين وضعه بعدها = مما له علاقة بموضوع كتابنا – فتفضل علينا بهذه الرسالة :

بغداد في ١٤ تموز ١٩٥٣

عزيزي الاستاذ السيد عبد الرزاق الحسني المحترم

سألتني أن اكتب كلمة عن سياسة إضعاف الجيش العراقي ، بعد اصطدامه بالجيش البريطاني عام ١٩٤١م ، وأراني مضطراً – نزولا عند رغبتك الملحة ، ولحرصك على تدوين تاريخ العراق الحديث بدقـة لم يسبقك اليها مواطن آخر حتى الآن – أن أستجيب إلى طلبك مع علمك بأني ابعدت عن الجيش بعد فشل ذلك الاصطدام ، وأن الخوض في مثل هذا الموضوع الشائك قبل أوانه تعتوره كثير من الملابسات والصعوبات بالإضافة إلى صعوبة الحصول على الاحصاءات الضرورية كافة.

الجيش قبل الاصطدام :

كان الجيش العراقي في بداية الاصطدام يتألف من نحو (١٨٠٠) ضابط و(٤٥٫٠٠٠) ضابط صف وجندي ، و(١٣٫٠٠٠) حيوان ، وكانت قواته المحاربـة تتألف من ٤٢ فوج مشاة و٢١ بطرية مدفعية ، ومجموع أربع كتائب خيالة ، وعدة أسراب جوية ، وأربع بواخر نهرية ، وصنوف فنية وإدارية اخرى ، وكانت تشكيلاته تتألف على الوجه التالي :

١– اربع فرق مشاة : منها فرقتان كاملتان بمدفعيتها ، وهندستها ، ومخابرتها ، ونقليتها الآلية ، وسائر صنوفها المختلفة ، ويكاد يكون ملاكها كاملا بالنسبة لملاك الفرق البريطانية المعمول به في الجيش البريطاني . أما الفرقتان الاخريان فكان ملاكها من المشاة سائراً نحو التكامل ، ومدفعية إحداهما ليست كاملة ، ولم يكن ملاك الصنوف المعاونة كالمخابرة والهندسة

والخدمات الإدارية كاملا في كلتيهما .

٢- القوة الآلية : وكانت تتألف من فوج مشاة محمول بالسيارات ، وسرية دبابات ، وسرية مدرعات ، ولواء مدفعية آلي ، وبعض الخدمات الفنية والإدارية ، وفي خلال حركات مايس ١٩٤١ اعلن تأليفها كفرقة آلية ، وألحق بها لواء الخيالة .

٣- الخيالة : وتتألف من لواء يحتوي ثلاث كتائب فضلا عن خيالة الحرس الملكي ، وسرايا خيالة ثلاث فرق .

٤- الحرس الملكي وفوج الحراسة .

٥- القوة الجوية وتتألف من نحو أربع أسراب لمختلف الأغراض .

٦- قوة الحدود : وتتألف من ثلاثة أفواج مشاة ، وثلاث بطريات مدفعية من طراز قديم .

٧- القوة النهرية : وتتألف من أربعة مراكب صغيرة .

٨- بطرية مقاومة الطيارات .

٩- التجنيد : سار التجنيد نحو التكامل ، وبلغ الحد الأعلى من الملحقين بخدمة العلم لمواليد عام واحد (١٢،٥٠٠) جندي ، وبلغ الحد الأعلى من الجنود الاحتياط الذين لبوا الدعوة في العام الواحد (٧٥٠٠) جندي .

١٠- كان للجيش عتاداً احتياطياً وافراً اصنوف الأسلحة المختلفة ، وكان لديه معمل لعتاد الاسلحة الخفيفة ، وآخر لصنع البنادق ، وثالث لصنع قنابل المدفعية (في دور التأسيس) وورش كاملة لمختلف صنوف الجيش الفنية والآلية .

الجيش بعد الاصطدام :

اعيد إلى الجيش العراقي في أواخر عام ١٩٤١ الضباط الاستشاريون البريطانيون ، ومعظمهم من الذين عملوا كمستشارين في بدء تأسيس الجيش ، وقد اشتهروا بنزعتهم الاستعمارية ، فسيطر هؤلاء على الجيش سيطرة تامة .

وكان من العسير على الانكليز إلغاء الجيش دفعة واحـدة ، ولذلك عمدوا إلى الإبقاء على هيكله ، مع تجريده من القيادة الكفوءة ، روح القتال ، الوسائل المادية التي تلزمه للدخول في معارك نظامية ، وقد انيط باللواء (الفريق) اسماعيل نامق وكالة رئاسة أركان الجيش ، الذي أصبح بعد مدة وزيراً الدفاع . . . لهذا لا نعجب حين خطب في ندوة مجلس الامة قائلا : « والآن فقد نظفنا المسدس — ويعني الجيش — وزيتناه »

وإلى التاريخ اسجل ما استطعت أن أحصل عليه من حقائق خلال تلك الفترة المظلمة :

١- اخرج من الجيش في السنوات السبع التي أعقبت الاصطدام (٢٨٧٩) عسكرياً منهم

(١٤١٩) عسكرياً لم يكملوا الخدمة التقاعدية وجلهم من الضباط الشبان ، والباقون وعددهم (١٤٦٠) عسكرياً فيهم كثير من القادة والضباط الأركان الذين يستحقون التقاعد وكان هؤلاء يؤلفون العمود الفقري للجيش .

٢- اهمل التجنيد عن عمد ، وفسح المجال للمتطوعين بترك الخدمة في الجيش ، وغض النظر عن المتخلفين ، فانخفض ملاك ضباط الصف ، والجنود ، في القوات المسلحة إلى نصف العدد الذي كان عليه في مطلع عام ١٩٤١ وأحياناً إلى ثلث ذلك العدد .

٣- وبينما كان الجيش يتناقص على النحو المتقدم ، فإن الشرطة كانت تتزايد ، ويعاد تنظيمها على أساس انها من القوات الموالية ، فازداد عددها من (١٢٫٢٦٦) في عام ١٩٤١ إلى (٢١٫٧٣٠) في عام ١٩٤٧ .

٤- وقد تعطي حقائق الأرقام هذه فكرة تقليص الجيش اقتصاداً في نفقات ميزانية وزارة الدفاع ، لصرفها على المشاريع المنتجة مثلا ، ولكن لايذهب القارىء إلى هذه الفكرة خطأ فإن ميزانية وزارة الدفاع تضاعفت ، فبينما كانت ٢٫٣٠٦٫١٦٦ ديناراً في عام ١٩٤١ إذا بها ترتفع خلال السنوات الأربع التي تلتها حتى بلغت ٥٫٣٦٢٫٨٠٥ ديناراً في عام ١٩٤٥م ، أما ميزانية الشرطة السنوية فإنها ارتفعت من (٨٣٤٫٣٥٧) ديناراً في عـام ١٩٤١ إلى (٢٫٠٨٨٫٤٥٠) ديناراً في عام ١٩٤٥ - ١٩٤٦ .

٥- الغيت فرقة واحدة من الفرق الأربع ، واعيد تنظيم الجيش ، فاندمجت وحداته ببعضها ، فبقيت بعض التشكيلات قائمة اسمياً (بدون سلاح) سواء كان ذلك في القوة الجوية ام في بعض الصنوف الاخرى .

٦- طلبت الحكومة البريطانية من الجيش العراقي إعارتها ما لديه من معامل وذخائر حربية لتعزيز « المجهود الحربي » فسلبت معمل الأسلحة ، وما يدخره من تجهيزات وأدوات فنية ، وإذا أضفنا إلى ذلك ما أصاب الجيش من نكبة مروعة في إغراق « معسكر الرشيد » الذي حدثت كسرته بالقرب من مخازن عتاد الجيش المشيدة تحت الأرض ، وإلى جوار معسكر القوة الجوية (ولم تنشر بعد نتيجة تحقيق أسباب الغرق) لأدركنا ما آل الجيش العراقي اليه .

٧- إنهاك الضباط والجنود بثورة البارزانيين التي حدثت على غرار الثورات المحلية ، ولم يجهل العراقيون أسبابها ومسبباتها ، واستمر رئيس البعثة البريطانيين « الجنرال رنتن » على إضعاف معنوية الجيش العراقي بتطبيقه سياسة التدريب الاجمالي المتواصل ، الذي جعل الضباط ، والجنود ، يزهدون في الخدمة العسكرية ، بالإضافة إلى استهلاك تجهيزاته التي لم تعوض بغيرها .

٨- وزيادة في الاحتياط طبقت في الجيش سياسة « سلاح بلا عتاد » و « جهاز حربي تنقصه

الادامة » وتجلت هـذه السياسة بعد ست سنين من تلك الحركة ، في حرب فلسطين ، على النحو الذي سجله التاريخ . . . فالطائرات النفاثة لا تملك حتى العتاد الذي تقاتل به لحماية نفسها ، وإن وجد القليل من العتاد ، فقطع الغيار كانت تعوز محركاتها ، وإن وجد القليل من المدرعات الحديثة فإن مدافعها كانت تنقصها ، وإن وجد المدفع ، فالقنابل مفقودة ؛ وكنا قد أمنا عتاداً احتياطياً للمدفعية بمعدل ٢٥٠٠ قنبلة للمدفع الواحد ، على أن المدفعية العراقية كانت تشكو — في حرب فلسطين قلة في العتاد .

هذا وختاماً أرجو قبول فائق احترامي ومزيد إعجابي بحيويتكم البالغة .

المخلص : محمود الدره

نصيب العراق

﴿ في مجهود الحلفاء الحربي ﴾

نصت المـادة الرابعة من معاهدة التحالف العراقية — البريطانية المنعقدة في ٣٠ حزيران من سنة ١٩٣٠م على انه :

« إذا اشتبك احـد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب ، رغم أحكام المادة الثالثة أعلاه ، يبادر الفريق الثاني المتعاقد الآخر فوراً إلى معونته بصفة كونه حليفاً ، وذلك دائماً وفق أحكام المادة التاسعة أدناه ، وفي حالة خطر حرب محدق يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فوراً إلى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية . ان معونة صاحب الجلالة ملك العراق في حالة حرب أو خطر حرب محدق تنحصر في أن يقدم إلى صاحب الجلالة البريطانية في الاراضي العراقية جميع ما في وسعه أن يقدمه من التسهيلات والمساعدات ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية ، والانهر ، والموانى. ، والمطارات ، ووسائل المواصلات » اه

وكان تفسير المعنى المستتر لمنطوق هذه المادة موضوع خلاف شديد بين الحكومتين العراقية والبريطانية طوال السنة ١٩٤٠م أدى إلى حوادث الاصطدام المسلح بين الجيشين العراقي والبريطاني في أيار ١٩٤١م واحتلال العـراق احتلالا جديداً ، إلا أن الموقف الرصين الذي وقفته « الوزارة المدفعية الخامسة » التي تكونت في ٢ حزيران من هـذه السنة أخفى براعم هذا الاحتلال أربعة أشهر كوامل ، فلما تم انتقال العراق من حالة الحرب إلى حالة السلم ، وهدأت الاعصاب ، وتنوسيت حوادث الشهرين نيسان وأيار ١٩٤١م ألف السيد نوري السعيد وزاراته السادسة والسابعة والثامنة وقد امتدت ايامها من ٩ تشرين الأول ١٩٤١م إلى ٣ حزيران من عام ١٩٤٤م فأينعت تلك البراعم

من جديد، وصارت السلطات المحتلة تتوصل إلى تحقيق أهدافها العسكرية عن طريق العراقيين أنفسهم

ليس في إمكان المؤرخ المعاصر أن ينشر كل ما يعرفه عن حوادث سني الحرب العجاف ، كما تفعل الصحف اليومية أحيانا . ولكن في استطاعتنا أن ننشر تقريراً خطيراً وضعه المقدم شفيق حداد ، الملحق العسكري للمفوضية العراقية في واشنطن ، عن « نصيب العراق في مجهود الحلفاء الحربي » وهو التقرير الذي رفعه المستر كابار ، ممثل ولاية كانساس في مجلس الشيوخ الأمريكي إلى الكونغرس الأمريكي في نيسان ١٩٤٤م وطلب طبعه في ملحق السجل المعد عن « مجهود الحلفاء الحربي » وقد عربته جريدة البلاد البغدادية » ونشرته في أعدادها المرقمة ٢٣٠٥ و٢٣٠٦ و٢٣٠٨ و٢٣٠٩ و٢٣١٠ الصادرة في ٢٠ و٢١ و٢٣ و٢٤ آب سنة ١٩٤٤ فهو أحسن تقرير يصف التضحيات التي قدمها العراق لمجهود الحلفاء الحربي في الحرب العالمية الثانية وهذا نصه :

منذ أن دخل العراق الحرب ، وسعت عمليات إدارته الوطنية ، ونسقت إلى حد واسع مع نواحي المجهود الحربي ، الذي تبذله الامم المتحدة في الشرق الأوسط ، فوسعت منظمات الأمن العام ، كالشرطة ، والرقابة ... الخ وذلك لتمد بالحماية الضرورية القوات الحليفة الكبيرة المرابطة في العراق ، وتجهيزات المواد الحربية الضخمة التي نقلت عبر المملكة في طريقها إلى روسية ، وقد تحملت الحكومة العراقية جميع التكاليف التي نشأت من جراء وجود هذه المؤسسات ووضعت جميع منشآت التلفون ، والبرق ، تحت تصرف حلفاء العراق ، وقلل العراق من استعمال المدنيين للنداءات البرقية البعيدة ، والمحلية إلى أدنى حد . أضف إلى ذلك أن المواصلات التلفونية مع الأقطار المجاورة قد أوقفت بصورة تامة لغرض استعمال المدنيين ، وبدلا من ذلك سلمت للقوات العسكرية الحليفة ، كما أن الحكومة العراقية جعلت الخطوط الرئيسية ، والبدالات ، والأدوات ، والأسلاك ، والأعمدة ، والمعدات الأخرى ، التي كانت تملكها ، والتي طلبتها للقيام بما كانت في أمس الحاجة إليه ، لتوسيع ، وحفظ شبكة المواصلات في البلاد ، جعلتها تحت خدمة السلطات العسكرية مع خدمات المهندسين العراقيين ، ومعامل التصليح العراقية

وجعلت « وزارة المعارف » جميع التسهيلات التعليمية ، والمعامل العائدة لمدارس التدريب اليدوي في متناول أيدي الحلفاء . ، وأوجدت « وزارة الشؤون الاجتماعية » منهاجا للعمل حتى يمكن بواسطته سد الاحتياجات العسكرية بكفاءة زائدة ، فتكون لها الأسبقية على احتياجات المدنيين

ووسعت « مديرية الصحة العامة العراقية » والمستشفيات خدماتها لتشمل القوات الحليفة ، والفنيين العائدين للقوات الحليفة المرابطة في العراق .

وقد استمرت خدمات « مديرية الأشغال العامة » ومعاملها الواسعة ، المجهزة تجهيزاً حسناً ، فاستعملت استعمالا خاصاً لإنشاء ، وحفظ خطوط المواصلات الحربية ، واستخدمت مقادير كبيرة

من المواد ، التي لا يعوض عنها ، والتي تملكها المديرية : كالفولاذ ، والمعادن الأخرى ، وكان يقصد استعمالها أصلا لحاجات البلاد ، وذلك لمعاضدة المجهود الحربي للامم المتحدة ، وقد وضعت تحديدات صارمة للغاية على استعمال المدنيين لمواد البناء ، وذلك حتى تحول المقادير الموجودة لأغراض عسكرية .

وقد وضعت جميع شبكة السكك العراقية (وطولها ١٢٠٠ ميل تقريباً) وكذلك مع المعامل ، ومقادير المواد ، والموظفين ... الخ تحت السيطرة المشتركة للحكومة العراقية ، والقيادة العسكرية البريطانية ، وصرح الفريق ه.س. سميث ، الملحق بالجيش البريطاني ، في بيان وقعه وأرخه في ١٤ تموز ١٩٤٣

« إن هذه السكك الحديدية قد جهزت القوات العسكرية البريطانية بسرعة بمواد ومخازن ومعدات ... الخ مختلفة كلما كانت الحاجة تدعو إليها ، وقد قدمت لتلك القوات أيضاً تسهيلات حول تجهيز الكهرباء ، والماء ، والقيام بالتصليحات في المعامل . زد على ذلك ان الاراضي ، وغرف الحفظ ، والمباني ... الخ وهي ملك عائد للسكك التي كانت القوات البريطانية تحتاجها لأغراضها الخاصة ، كلها قد وضعت تحت تصرف تلك القوات ، وستستمر هذه الادارة بتقديم مثل هذه التسهيلات ، وتوسيع ما يشبه ذلك من المساعدات كلما ، وطالما تدعو الحاجة إليها ، وقد لا يكون خارج حدود المعقول أن نذكر هنا أن مطاليب السلطات العسكرية البريطانية قد وضعت ضغطاً ثقيلا على شتى مصالح هذه السكك ، وخاصة على عمليات النقل ، وان هذه الادارة ممتنة لتسجل هنا الحقيقة التالية :

ان جميع الموظفين ، سواء كانوا العراقيين وغير العراقيين ، قد نهضوا لمواجهة الحالة فمكنوا هذه الادارة بمجهوداتهم السخية على مجابهة النقل العسكري المتزايد ، والحاجيات الأخرى بكفاءة وسرعة » الميجر جنرال ه.س. سمث مدير السكك العراقية

ان كافة الطرق الموجودة في العراق استعملت مجانا ، ودون عوض ، من قبل جيوش الامم المتحدة ، وأنشئت عدة طرق رئيسية جديدة ، وأنفقت الأموال الطائلة لتقوية الجسور ، والمعابر الاخرى ، وذلك لحمل النقل الثقيل جداً ، وقد أخذت جميع النقليات « السيارات والحيوانات » وخصصت لأغراض عسكرية

وسلمت البواخر ، والسفن النهرية ، ومنشآت الموانئ البرية ، والقنوات ، إلى القوات العسكرية فلم يترك لاستعمال المدنيين إلا أقل ما يمكن من التسهيلات ، وجعل ميناء البصرة مع الأراضي والمعدات الراجعة إليه ، وبضمنها القوة الكهربائية ، ومعامل تصفية الماء ، والطرق ، والمطارات ، وأوكار الطائرات ، ومحلات السكن ، ودور الراحة ، والنوادي متوفرة لاستعمال البريطانيين

والامم الحليفة الاخرى ، حتى ان النقل التجاري قد جعل شيئاً ثانويا بالنسبة إلى ذلك كله .

وقد جرى إخلاء عمال الميناء المدنيين ، حتى يفسح مجال السكن للقوات ، ووسعت المعامل حتى تجهز القوات الحليفة بالكهرباء ، وماء الشرب النقي ، وخصصت مساحات واسعة من الاراضي الخاصة بالميناء ، للسلطات العسكرية - الحليفة - لإنشاء المباني والمعسكرات ، وكانت جميع المشاريع الكبرى التي قام بها مهندسو الميناء الفنيون :

أ - إنشاء حوضين لرسو البواخر ذات العمق الكثير .

ب- إنشاء المراسي لتنزل السفن الخفيفة فيها حمولتها

ج - تسوية الاراضي لغرض خزن البضائع

د - إنشاء رافعات إضافية للميناء .

واقد سلمت تسهيلات المواصلات الجوية جميعها ، كالموانىء الجوية ، والمطارات ، وأوكار الطائرات ، والمعامل ، والمعدات إلى السلطات العسكرية الحليفة لاستعمالها الخاص .

لقد اضطرت «مديرية الري العامة» أن تشمل مواصلات البلادالستراتيجية بحماية تامة ، وكذلك المساحات الواسعة التي تحتلها جيوش الامم المتحدة ، ومؤسسات الخزن المتعددة التي تحتوي كميات ثمينة من المواد الحربية وقد جعل تشييد ، وتقوية السداد الموجودة على ضفاف الأنهر ، والمنشآت الوقائية الأخرى ، كفتح المجاري لتحويل المياه الفائضة ، وإقامة السدود والفتحات ، جعل من الضروري زيادة خمسين في المئة في عدد مهندسي المديرية ، وزيادة ٤٠٠ ونيف في المئة في عدد عمالها ، واستخدمت المقادير المتوفرة من مواد البناء ، التي كان يقصد استعمالها أصلا لتوسيع نطاق الري حسب الخطةالتي وضعها العراق للتنمية الاقتصادية ، استخدمت بكاملها لأغراض عسكرية

لقد اضطرت الحكومة رغبة منها في التشجيع على زيادة إنتاج المواد الغذائية - إلى الإسراع في إتمام القنوات التي كان يجري إنشاؤها ، وإلى القيام بفتح قنوات جديدة لغرض زيادة المساحات الصالحة للري بمقدار (٣٠) بالمئة

وكان الفلاحون قبل الحرب مسؤولين بذاتهم عن تطهير الاوحال من القنوات المارة عبر أراضيهم ، بيد ان قنوات الري كلها الآن يجري تطهيرها من قبل الحكومة على نفقتها الخاصة ، وقد جرى العمل بهذه الخطة لغرض مضاعف : ليبقى عمال المزارع في حفرهم الانتاجية ، ولضمان جريان الماء بشكل معتدل حتى يكفي لري جميع الأراضي الموجودة بالتساوي ، واضطرت مديرية الري ملافات هذه التعهدات الفادحة جداً من أموال الحكومة

لقد اضطر العراق ، رغم كونه بلاداً زراعية بالدرجة الأولى ، إلى زيادة صادراته السنوية من المواد الغذائية حتى يحل الازمة التي كانت تجابهها الأمم المتحدة لتجهيز الطعام في الشرق الاوسط ،

ولذا فقد اتخذت الخطوات التالية :

أ - السيطرة على المواد الغذائية في النقطة التي تنتج فيها،واستلام الحكومة جميع الحاصلات الزراعية بصورة إجبارية وبأسعار معينة

ب- توزيع البذور على الفلاحين مجانا

ج - توسيع « مديرية الزراعة العامة » للمنظمة التي تقوم بحملة مكافحة الجراد والآفات الزراعية

د - قيام الحكومة باعداد التسهيلات للاستدانة ، ومد القروض المالية إلى الفلاحين

وبنتيجة التدابير المذكورة أعلاه ، التي قامت بها مديرية الري والزراعة في سبيل المجهودالحربي أفلح العراق في زيادة المقادير التي يمكن تصديرها من المواد الغذائية بخمسين بالمئة ، وقد جعلت هذه الزيادة في متناول أيدي الحلفاء :

١- بواسطة مركز تموين الشرق الأوسط ليوزعها على كل من السكان العسكريين ، والمدنيين ، في البلدان المحيطة بالعراق ، وعلى لاجئي الحرب المرابطين في العراق ويقدر عددهم ٢٠٠،٠٠٠ نفر

٢- بواسطة المتعهدين المحليين إلى المهندسين ، والقوات العسكرية الكبيرة ، المرابطة في العراق نفسه

ولأسباب مقتضيات الأمن والحيطة ، لا يمكن إماطة اللثام عن مجهودات العراق العسكرية عدا حقيقة أن جميع معامل صنع الاسلحة العائدة للجيش العراقي ، والمتعهدين فيها ، وكذلك مؤسساتها العسكرية وقد وضعت دون مقابل تحت تصرف حلفاء العراق [1] وفيما يلي قليل من

---

(١) ان ما بأيدينا من المستندات لا يؤيد هذا الزعم فقد :

« اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة الدفاع المرقم د /١١/٤٠ ص ١١٥ والمؤرخ في ١٩٤٣/٥/٣١ وكتاب وزارة المالية المرقم م/٩/٣١٩ والمؤرخ في ١٩٤٣/٦/١٤ ووافق على مبادلة بعض المكائن من معمل البندقيات في المسيب ببعض مكائن جديدة اخرى تصنع في انكلترة وترسل إلى العراق بعد الحرب ، او عند تيسرها قبل ذلك ، بشرط ان تتعهد الحكومة البريطانية بتقديم عمل إلى ٤٥ عاملا عراقيا ، وتشغيلهم في هذه المكائن أو ما يماثلها حتى انتهاء الحرب ، او حتى تسليم المكائن الجديدة وان تأخذ المشار إليها على عاتقها سد جميع طلبات الجيش العراقي لادامة ٣٠،٠٠٠ بندقية إلى ان يتم إعادة نصب المكائن الجديدة على ان لاتعتبر هذه المبادلةبمثابة إعارة المكائن إلى القوات البريطانية »

« وفي ٥ شباط ١٩٤٤ م اتخذ مجلس الوزراء هذا القرار :

« وافق مجلس الوزراء على مبادلة بعض مكائن معمل البندقيات في المسيب بالاضافة إلى المكائن التي سبق ان وافق مجلس الوزراء على مبادلتها في جلسته المنعقدة في ٢٥-٦-١٩٤٣ وبنفس الشروط الواردة في القرار الآنف الذكر ، عدا ما يتعلق بتزييد عدد العمال العراقيين الذين تستخدمهم الحكومة البريطانية فيكون مالا يزيد على

كثير من التضحيات القمينة بالذكر التي قدمها العراق لمساعدة المجهود الحربي :

إن الأقمشة يجري توزيعها بالبطاقات ، وكذلك المواد الغذائيـة المستوردة الضرورية ؛ كالسكر مثلا

أخذت الدور إجباريا ، واحتلت وأخرج المستأجرون الذين كانوا يسكنون فيها ، وذلك لتوفير وسائل السكن للقوات العسكرية

سمح للقوات العسكرية الحليفة استعمال الأراضي التي تملكها الحكومة لإقامة المعسكرات ولأغراض أخرى وذلك دون اجراء أو عوض

فرضت سيطرة على التحويل المالي إلى الخارج حتى يجعل مـن العراق عضواً في منطقة الليرة الاسترلينية .

امتنعت الحكومة العراقية عن فرض ضرائب مكوس كمركية على الكميات الضخمة من المواد الحربية المستوردة إلى داخل القطر ، أو المنقولة عبر طرقها الرئيسية ، وسككها الحديدية ، إلى الأقطار المجاورة ، كما ان الحكومة امتنعت عن جباية الضرائب سواء من أعضاء الامم المتحدة المدنيين أو العسكريين المرابطين في العراق ، والمنهمكين في المجهود الحربي

أما الفائض من إنتاج الصوف ، والقطن ، والتمور (١٥٠،٠٠٠ طن سناً) وبذور السمسم . . الخ فقد استخدم برمته للمجهود الحربي ، وصدر لذلك الغرض تحت السيطرة بأسعار واطئة ثابتة .

فيتضح مما تقدم أن العراق – شعباً وحكومة – قد اعترف بأهمية وضع تلك البلاد الجغرافي ، والستراتيجي ، وان محاولته مساعدة حلفائه في سبيل القضية المشتركة ، أحدث ارتباكا شديداً في اقتصاد المملكة الوطني . فكل مادة ومؤسسة لها صلة مباشرة أو غـير مباشرة بمصلحة النقل والمواصلات قد جرى عليها ضغط إلى أقصى حد ، وذلك لتسيير الآلاف من الأطنان من المعدات العسكرية ، وللقيام بمختلف الخدمات المتطلبة لتحقيق كفاءة القوات الحليفة المسلحة المرابطة في العراق ، والاقطار المجاورة

ان جزءاً كبيراً من مؤسسات الأمة المختلفة مثل : آلات الميناء ، والسكك ، والمكائن ، وآلات المعامل ، والمعدات التلفونية ، والتلغرافية ، والمحطات الكهربائية ، ومحطات تطهير المياه . . الخ كل ذلك سيحتاج إلى الاستبدال ، عند انتهاء الحرب ، وسيكون من الواجب التعويض عـن

مئة عامل بدلا من (٤٥) عامل وذلك حسبما جاء في كتاب وزارة الدفاع المشار إليه أعلاه » هـ

وفي جلسة المجلس المنعقدة في اول آذار ١٩٤٤

« وافق مجلس الوزراء على قيام وزارة الدفاع بتسليم الف بغل لاستعمالها من قبل القوات البريطانية المحاربة في إيطاليا على ان تخول الوزارة المشار إليها أن تأخذ عوضهـا نقداً او اي شكل آخر لنشبة امور الجيش حسب حاجتها »

المقادير المختلفة للمواد التي كان يراد استخدامها للاحتياجات المحلية

ان كل هذه المواد التي ينبغي التعويض عنها بعد الحرب ستكون أكثر من قيمتها الاصلية ، ولكن بالنظر إلى أنه لم تجمع أية ضرائب أو واردات أخرى من أي شيء له صلة بالمجهود الحربي ، والذي كان في الوسع إنشاء رأس مال احتياطي من وارداته ، فسترغم الامة على مجابهة عبء فادح من الضرائب في فترة ما بعد الحرب ، وفي غضون تلك الفترة سيكون ثمة عجز في كل حاجيات المملكة الاقتصادية والاجتماعية

وكانت الواردات الجمركية تؤلف ٥٤ بالمئة من الميزانية قبل الحرب ، وهبطت الآن إلى ٤٤ بالمئة واضطر إلى التعويض عن النقص بزيادة الضرائب ، ويقدر بأن ما يقارب ٣٥ أو ٤٠ بالمئة من العمال الموجودين في العراق قد استخدموا لأغراض عسكرية غير مثمرة ، أو منتجة ، وسيكون لهذا أثره وعواقبه على الدخل القومي في السنوات القادمة فالأجور العالية التي كانت تدفع للعمال أجل العمل الحربي قد جذبت العمال من قبائل ، ورعاة غنم ، ومربي المواشي ، وأخرت حركة الاستقرار على الارض ، وهكذا فقد أصبح تجهيز العمال للمزارع قليلا

وباستثناء التمور فإن العراق لم يصدر الفواكه ، وهذه زرعت بكميات تكاد تكفي لسد مطالب القطر ، وقد سمح للقوات الحليفة الكبيرة ، وللاجئين المرابطين في المملكة ، شراء الخضرات ، والفواكه بدون تحديد ، وقد قللت هذه الحالة من التجهيزات المتوفرة للعراقيين ، وسببت ارتفاعاً حاداً جداً في كلفة المعيشة

عندما يفكر الفرد في كون عدد سكان العراق يبلغ ٥،٢٥٠،٠٠٠ نسمة ، وان الدخل القومي هو واطىء نسبياً ، يتجلى له ان المواطنين العراقيين يلقون على أنفسهم بسرعة عبئاً من الضرائب للفرد الواحد قد يجبرهم بشكل خطر إلى قرب الخط الفاصل بينهم وبين الكارثة الاقتصادية ، ويجري العمل بذلك هن علم ، وبروح تعاونية صادقة من قبل الامة العراقية

انه وأيم الحق لمجهود مشرف من جانب شعب لم يبلغ من العمر غير العشرين سنة » اه

❋ استقالة الوزارة ❋

شاخت أيام الوزارات السعيدية « السادسة ، والسابعة ، والثامنة » وانتفت الحاجة إليها ، وشعر رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، بضرورة ترك مقاليد الحكم إلى وزارة أخرى تسير على سياسة جديدة « هي سياسة ما بعد الحرب » فعمد إلى إعداد كتاب استقالة وزارته بشكل يثير الدهشة والاعجاب ، ورفق كتاب الاستقالة بمذكرة عن إصلاح المنطقة الكردية للقضاء على الاضطراب الذي كان يسودها

وفي يوم ١٧ نيسان ١٩٤٤م قدم كتاب الاستقالة المذكور فإذا به يقول :

سيدي صاحب السمو الملكي الوصي المعظم

منذ نحو من سنتين ونصف، عندما تفضلتم فاستدعيتموني من مصر لتأليف الوزارة في ظروف عالمية غير اعتيادية ، لبيت إرادتكم المطاعة ، فألفت الوزارة حسب رغبتكم ، وبذلت الجهد المستطاع طوال تلك المدة في تسيير سفينة الدولة سالمة من أخطار العواصف العالمية ، وتوجيه دفتها إلى السلامة بين أمواج السياسة الدولية العامة ، كما هو معلوم سموكم ، وحققت النتائج التالية :

١- تدعيم كيان الدولة الداخلي : وذلك بتعديل القانون الأساسي ، تعديلا له أثره الفعال في السياسة الداخلية ، وبمكافحة العناصر الهدامة ، التي غايتها التضليل ، وبث روح الرغبة في خدمة الأجنبي ، و إضعاف الوطن العراقي ، وهدم صرحه الذي بذل المخلصون في تشييده ، جهوداً غالية مشكورة .

٢- الاشتراك في وضع أساس الوحدة العربيه المنشودة ، اشتراكاً كان له النصيب الوافر في الحياة الاستقلالية العربية العامة .

٥- انهاض حركة التقنين الحديث في امور جوهرية ، لها مساس بصميم حياة الشعب المدنية والثقافية .

٤- وضع التموين على أساس ظهرت فوائـده ونتائجه الحسنة بارزة للعيان ، مما خفف وطأة المصاعب تخفيفاً لا يقبل الانكار .

هذه مجمل أهم النتائج التي توصلت اليها ، وقـد جابهت في تحقيقها مشاكل وعراقيل أدت إلى تبديل زملائي في الوزارة مراراً .

ولقد كان سموكم أقوى مؤيد ومشجع لنا في كل عمل نرمي به إلى سلامة الدولة أو هداية من ضل الطريق إلى الصراط المستقيم .

وقد ابتليت في هذه المدة بأمراض خطرة عدة مرات ، أنهكتني ، وحدت من نشاطي ، ولم تمكني الظروف ، وتتابع الحوادث من أخذ قسط من الراحة الكافية أستعيد بها ما ضيعت من صحة ، وما فقدت من نشاط .

والدولة العراقية اليوم أمام مستقبل يندر وقوع أمثاله في العالم السياسي، يقضي بالتحفز والتهيؤ لانتهاز الفرص المؤاتية فيه، والحرص عليها من الافلات والضياع من غير استفادة منها . مستقبل يدعو إلى الانتباه ، والعمل من الآن لنكون على بصيرة من الأمر عند حلوله ، وها اني الخص ما أشعر به من امور خطيرة ، تتطلب معالجتها إحضار تصميم يستند إلى الروية والحكمة وروح الاقدام .

الامور الخارجية

١– تطور الوضع الخارجي : ان مراقبة التطورات العالمية ، والوقوف عليها وقوفاً صحيحاً ، تقتضي الاهتمام بها اهتماماً خاصاً ، ليتسنى للعراق ان يسترشد بها ، ويستعد لإدراك ما تستوجبه حياته المادية والمعنوية من قبل أن تضع الحرب أوزارها ، ونحن نعلم أن الامم جادة في تنظيم امورها لما بعد الحرب ، ولاسيما الاجتماعية ، والاقتصادية ، والمالية ، فإذا لم يهيء العراق نفسه من الآن لتنظيم هذه الامور ، التي هي الحجر الأساسي في كيان الامم ، فإنه لا يستطيع أن يتبوأ مكانه اللائق بين الشعوب .

٢– معالجة القضية العربية ، التي أخذ العـراق القسط الأوفر منها على عاتقه ، معالجة تحقق الأماني والآمال التي لم يزل العرب ، على اختلاف أقطارهم ، ينتظرون تحققها بروح الرغبة المنبعثة من صميم قلوبهم .

٣– السعي لضمان الأسواق في الخارج للمنتجات العراقية بأسعار تشجع المنتجين على النهوض بحرفهم ، وتحسين إنتاجهم ، لتتوفر الثروة العامة في المملكة .

الامور الداخلية

١– إصلاح إدارة الدولة إصلاحاً يزيل الوهن الذي لمسنا ثمراتــه المرة ، والقضاء على روح الارتشاء الذي تسرب إلى بعض الموظفين ، والتخلص من مراعاة المحسوبية في دوائر الدولة .

٢– معالجة الادارة والأمن في المناطق الشمالية بسرعة حازمة حكيمة ، تتناسب مع الأحوال الحاضرة على ضوء التقرير المرفق .

٣– رفع مستوى الجيش ، وجعله اكثر صلاحاً للأغراض التي انشيء لأجلها .

٤– السير بأمور التموين على وجه اكمل ، وأضمن للغاية ، والعناية بإتمــام الانتاج الزراعي ، والصناعي ، عن طريق تشجيع الشركات التعاونية ، والتقدم بالاعمال العمرانية ، خصوصاً في امور الري والمواصلات . هذا عدا ضرورة بذل الجهد في توجيه الثقافة توجيهاً يساعد على حصول الامور الآنفة الذكر ، وعدا ضرورة إعداد الوسائل الصحية التي نحن في أشد الحاجة اليها .

ان تحقيق كل من هذه الامور يحتاج إلى جهود دائبة ، ونشاط مستمر ، وان الاتعاب – غير الخافية على سموكم – التي تكبدتها في أدوار تأليفي الوزارة ، علاوة على المسؤوليات غير الاعتيادية التي تحملتها في امور التموين ، وفي وزارة الدفاع ، وشؤون الوقف ، والمشاكل التي جابهتها ، لتدفعني إلى استعطاف سموكم للنظر فيما يلزم لانجاز تلك الامور الجسام ، التي يتوقف عليها حياة الامة حياة صحيحة ، وكيان الدولة متين الأساس ، وقد يكون من الأسهل على سموكم أن تتفضلوا بقبول

استقالتي ، وتأليف وزارة تتمكن من إنجاز تلك القضايا بؤازرتكم ، وتمارس أعمالها تحت إشرافكم .

واني أنتهز هذه الفرصة لأقدم عظيم شكري وامتناني لسموكم ، آملا أن تتقبلوا مني إخلاصي الصريح وطاعتي الواجبة . رئيس الوزراء - نوري السعيد

التريث في قبول الاستقالة

بقي كتاب استقالة الرئيس ، نوري السعيد ، في حوزة سمو الوصي ، الأمير عبد الإله ، أكثر من شهر دون أن تتخذ عليه أية معاملة ، فلما ضاق نوري ذرعاً بمعارضة أعضاء مجلس الامة لوزارته وبمعارضة الصحف لسياسته من طرف خفي عمد إلى تقديم كتاب آخر غمز فيه سياسة البلاط ، واتهم المقامات العليا بتأييد المعارضة وهذا نص كتابه الثاني :

التاريخ : ٢٣ / ٥ / ١٩٤٤

صاحب السمو الملكي الوصي المعظم

كنت عرضت على أعتاب سيدي بتاريخ ١٩ / ٤ / ١٩٤٤ نسخة من مسودة كتاب استقالتي من رئاسة الوزارة ، التي أزمعت على رفعها إلى سموكم الملكي ، وذلك بغية إطلاع سموكم على الأسباب التي تدعوني إلى هذه الاستقالة .

لقد حدث في الأشهر الأخيرة أن بعض النواب ، الذين كانت الحكومة قد رشحتهم في قائمتها - كما يتذكر سموكم - وانتخبوا نواباً ، قد قاموا في المجلس بأساليب غريبة سموها « معارضة الوزارة » وسموا أنفسهم « معارضين للحكومة » في الأوساط العامة ان معارضتهم هذه تستند إلى رغبة من كبار حاشية البلاط الملكي ، يقصدون بهذه الاشاعة التضليل ، وخدع من يأملون انضمامه اليهم من النواب ، ليشد أزرهم في معارضتهم .

ولو وقف الأمر عند هذا لهان ، ولكنهم أخذوا يرصفون العبارات الماسة بكرامة الوزراء والحكومة بلا مبرر ، حتى انهم لم يتورعوا في القذف والتعرض بالكرامة الشخصية . وقد كان الوزراء يشتكون من هذا التصرف تارة عند سموكم ، وتارة لدي . وقد بذلت جهدي في إقناع الوزراء بأن لا قيمة لتهجمات هؤلاء الناس ، ولا أهمية لها ، طالما لم نشعر من سموكم بغير التأييد لنا ، ولم نتلق من الاكثرية الساحقة في مجلس الامة إلا الثقة والتأييد ، كما هو ظاهر في التصويت على اللوائح القانونية التي تقدمها الحكومة إلى المجلس ، ومن المقترحات الحكومية التي تقترحها عليه .

وقد تتذكرون سيدي شكواي لدى سموكم من وقت لآخر من تلك الأساليب ، وبياني بأن استمرار الفئة الضئيلة على معارضتها ، بالشكل الآنف الذكر ، من القذف ، والمساس بالكرامات الشخصية ، يزري بسمعة المجلس والحكومة معاً ، ويؤدي إلى إضعاف كيان المملكة ، ومن جهة

اخرى ان تهجمات هؤلاء المعارضين ، وخروجهم عن المألوف في المعارضة المشروعة ، وإشاعاتهم بين الناس بأن هـذا الأمر مرغوب فيه من سموكم ، قد خلق جواً لا يأتلف ومصلحة الدولة ، في الظروف الحاضرة غير الاعتيادية ، التي تتطلب أعمالا جدية ، وسمعة طيبة ، كما أوضحت ذلك في الكتاب الذي عرضته على سموكم بتاريخ ١٩ / ٤ / ١٩٤٤ .

ان تجاوز المسمين أنفسهم بالمعارضين على الكرامات ، وطعنهم بالأعراض ، لم يقتصر على رجال الحكومة ، بل تعدى إلى الاعيان والنواب المؤيدين لها ، وقـد حدث من جراء ذلك عند التصويت على الميزانية في جلسة ٢١ من الشهر الجاري حوادث لم يسبق لها مثيلا في تاريخ البرلمان العراقي ، كادت تؤدي إلى جرائم تستنكرها الشرائع والقوانين .

إن هذه الاعمال المشكو منها ، وإن كان صدورها من أقلية ضئيلة من النواب ، وان الاكثرية الساحقة لم تزل مؤيدة للحكومة كل التأييد ، علاوة على تأييد سموكم ، فإنها قـد تجاوزت حدها المعقول ، وأصبحت بخطتها الشاذة خطرة تهدد حرية سائر النواب المصانة بالقانون الاساسي ، وتزهد ذوي الكفايات من تولي مناصب الوزارات في الحال والمستقبل . هذا عدا ما فتحته خطب بعض هؤلاء المعارضين من الثغرات لتسرب التفكك إلى عرى المواطنين ، التي نحرص على بقائها متصلة الحلقات كل الحرص .

ان الأمر لو اقتصر على معارضة هذه الاقلية الضئيلة للحكومة في امور معينة معارضة نزيهة - لحمدنا المعارضة ، وشكرنا المعارضين - ولكن خروجهم عن الحدود المألوفة ، وإطالة ألسنتهم بالقذف ، وجرح الكرامات ، وبثهم - في دعاياتهم الكاذبة - ان سموكم تعطفون على هـذا الاتجاه ، وهذا اللون من المعارضة ، مستندين في دعاياتهم هذه إلى تصريحات رجال الحاشية في البلاط ، كل هـذا قد شوش الموقف ، وجعل من الضروري معالجته بعمل صريح يقضي على التشويش ، ويجلي الموقف ، ويضع حداً لاكاذيب هذه الفئة واختلاقاتها ، ويعيد المعارضة إلى نصابها المشروع ، ويردع المتجاوزين على الكرامات بالقذف ، وصرف العبارات المخدشة للكرامات الشخصية ، الامر الذى تستوجبه العادات المألوفة في سائر بلاد الله ، وتحتمه القوانين .

اني أشعر بضرورة ملحة إلى أن تتكون في البلاد حكومة مؤيدة من سموكم ، كل التأييد ، ومن أكثرية المجلس ، وان تجري المعارضة على الخطة المشروعة ، لتتعاون السلطات الثلاث في الخدمة الصادقة لنجاح المملكة ، في الاحوال الاعتيادية ، فضلا عن الظروف غير الاعتيادية ، كالظروف الحاضرة ، التي أصبح التعاون والتآزر فيها فرضاً تحتمه الخطورة المحلية الخاصة ، والعالمية العامة . وعدا هذا أرى من الضروري أيضاً أن يحسب للحاشية في البلاط حسابها ، لئلا تكون وسيلة يتذرع بها المخادعون ، وذوو الاغراض ، في اختلاق الاكاذيب عن أسمى مقام في الدولة ؛

وبث روح التشكيك في الثقة بين رئيس الدولة ووزرائه .

إذا لم تتلاف هـذه القضية بصورة جلية ظاهرة للعام والخاص - بأي شكل من الاشكال التي تتفق ورغبة سموكم - فلا مناص من حدوث امور غير محمودة ، مما قد يؤدي إلى ضرر أعظم مما نتصوره الآن .

لهذا أسترحم بإصرار أن يعاد النظر في أمر الوزارة الحاضرة ، وأن تتكون وزارة جديدة تتمتع بثقة سموكم ، وبتأييد أكثرية المجلس ، على وجـه لا يدع مجالا للمخادعين أن يشككوا البسطاء في تلك الثقة ، وذلك التأييد ، ويكفهم عن اختلاق الاكاذيب من عدم التآزر بين سموكم والوزارة ، وتسهيلا لهذا الأمر الجوهري الخطير اقدم استقالتي مسترحماً قبولها بسرعة . وأنتهز هذه الفرصة لأعرب عن شكري وامتناني لسموكم ، وان تتقبلوا مني إخلاصي الصحيح وطاعتي الواجبة .   ٢٣ أيار ١٩٤٤   رئيس الوزراء - نوري السعيد

جواب سمو الوصي

لم يرض كتاب الاستقالة « الثاني » سمو الوصي المعظم ، ولم ينل تأييد سموه الملكي ، ويقال أن سموه أنكر على رئيس وزرائه اللهجة التي جاءت في هذا الكتاب ، والمسوغات التي استند اليها في كتابته ، حتى قال لنا أحد الوزراء في تلك الوزارة أن سمو الوصي رد كتاب رئيس وزرائه اليه واتخذ المعاملة المقتضاة على كتاب الاستقالة الأول المرفوع إلى سموه في ١٩ نيسان ١٩٤٤ فوجه إلى الرئيس المستقيل هذا الجواب :

عزيزي نوري السعيد :

استلمت كتابكم المؤرخ في ١٩ نيسان ١٩٤٤ المتضمن استقالتكم من منصب رئاسة الوزراء ، وإذ نأسف على تخليكم من منصبكم في هذه الظروف العالمية التي تحتاج فيها المملكة إلى خبرتكم ودرايتكم ، لا يسعنا إلا أن نعرب لكم ولزملائكم عن تقديرنا المساعي المفيدة ، والجهود الصادقة التي بذلتموها في سبيل خدمة البلاد راجين أن لا تحرم المملكة من خدماتكم في نواحي اخرى ، وان قبولنا استقالتكم هذه لا يمس بوجه من الوجوه ما نكنه لكم من تقدير لشخصكم ، وإعجاب بمزاياكم وحسن نواياكم ، مع اعتقادنا بإخلاصكم وولائكم لعرشنا ، هذا وأرجو أن تستمروا بتدوير شؤون الدولة ريثما يتم تأليف الوزارة الجديدة .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم الحادي عشر من شهر جمادى الآخرة سنة ١٣٦٣ الهجرية الموافق لليوم الثالث من شهر حزيران سنة ١٩٤٤ الميلادية .

عبد الاله

❊ أهم التشريعات التي انجزتها ❊

« الوزارات السعيدية السادسة والسابعة والثامنة »

١- عدلت « قانون الاستهلاك رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٣ » تعديلا يبيح لوزير المالية أن يأمر باستيفاء رسوم الاستهلاك عن الحاصلات الزراعية في المناطق التي يعلن عنها ، ومن الحاصلات التي يعين نوعها ، عيناً بدلا من استيفائها نقداً لتتمكن من توفير الخبز للطبقات المعدمة والمتوسطة

وقد أقر مجلس النواب هذا التعديل في جلسته الثانية والعشرين المنعقدة في يوم ٥ آذار ١٩٤٢

٢- قدمت إلى مجلس الأمة «لائحة قانون الجمعيات لسنة ١٩٢٢» التي استهدفت إلغاء رخص الجمعيات السياسية التي أصبح وجودهـا إسمياً ، بسبب عدم ممارستها الأعمال الحزبية ، أو بسبب انقطاع المنتمين إليها عن العمل ، وكذلك استهدفت تخويل وزير الداخلية صلاحية تصفية ممتلكات مثل هذه الجمعيات

وقد أقر مجلس النواب هذه اللائحة في جلسته التاسعة والأربعين المنعقدة في ١٤ أيار ١٩٤٢

٣- وضعت قانونا لمراقبة الايجار والاستيجار أقره مجلس النواب في جلسته السابعة والاربعين المنعقدة في يوم ١٣ أيار ١٩٤٢م . وقد عالجت فيه قضايا دور السكن ، وتحديد بدلات إيجارها تحديداً يحول دون تحكم المؤجرين في رقاب المستأجرين ، وقد استفادت الطبقات المتوسطة من هذا القانون فوائد ملموسة ، كما استفادت منه القوات البريطانية والحليفة التي أشغلت معظم الدور الحديثة ، ولا سيما التي في الكرخ من بغداد ، لأغراض عسكرية

٤- أقر مجلس النواب في يوم ٢١ شباط ١٩٤٣ « لائحة قانون شمول الحصانات والامتيازات الواردة في معاهدة التحالف المنعقدة بين العراق وبريطانية العظمى على قوات الامم المتحدة » التي كانت محتشدة في العراق لخدمة المجهود الحربي البريطاني وفي الامكان مراجعة هذه الامتيازات في معاهدة التحالف العراقية — البريطانية المنعقدة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠م ، والمنشورة على ص ٢٨/١٦ من المجلد الثالث من « تاريخ الوزارات العراقية »

٥- كان من نتيجة وجود قوات بريطانية ، وأمريكية ، وحليفة ، في العراق بكثرة فائقة أن حصل تضخم مالي أدى إلى ازدياد مقادير العملة التي في متناول الأيدي وارتفاعها من نحو ستة ملايين دينار إلى نحو أربعين مليون دينار فكان من جملة التدابير التي ركنت الوزارات السعيدية إليها أنها تقدمت إلى مجلس النواب بـ « لائحة قانون القرض العراقي » التي صادق المجلس المذكور عليها في جلسته المنعقدة في يوم ١٦ أيار ١٩٤٤م وهي اللائحة التي أجازت استقراض بضعة ملايين من الدنانير بواسطة سندات خزينة لآجال قصيرة وبعيدة وبفائدة لا بأس بها فكان الاقبال على شراء هذه السندات عظيما

٦– أقر مجلس النواب في جلسة ٢٨ آذار ١٩٤٤م « لائحة قانون إحداث وزارة التموين » وهي الوزارة الجديدة التي تقرر تكوينها لتتولى الاشراف على أمور الاستيراد ، والتصدير، وتنظيم بطاقات السكر ، والشاي ، والمنسوجات ، والخامات ، وغيرهـا من المواد المعاشية والمنزلية والبنائية التي أخضعت للسيطرة الحكومية

٧– وهنالك عدة لوائح قانونية تقدمت بها « الوزارات السعيدية السادسة والسابعة والثامنة » لمنح الموظفين ، والمستخدمين، والمتقاعدين « مخصصات غلاء المعيشة » وكانت ترفع هذه المخصصات تارة وتخفض تارة أخرى تبعاً للظروف والاحوال المعاشية، وقد ساعدت المخصصات المذكورة موظفي الدولة ومستخدميها المتقاعدين فيها إلى حد لا بأس به في التغلب على الأمور المعاشية التي سادت أيام هذه الوزارات

٨– أما « لائحة قانون تعديل القانون الأساسي » التي تقدمت بها الوزارات السعيدية، موضوعة البحث إلى مجلس الأمة فأقرها ، فقد سبق أن نشرنا تفاصيلها وملابساتها أثناء البحث عن هذه الوزارات فلا نعود إليها في هذا الموجز

٩– وهنالك قوانين أخرى تقدمت بها هذه الوزارات لتسيير إقصاء نواب الحكام، والحكام، عن الخدمة القضائية ، والاستفادة من كبار الضباط الذين سبق أن أحيلوا على التقاعد لأسباب غامضة لم تحقق فيها المعدلة ، وللسيطرة على السفن ووسائل النقل، ولشطب بعض الديون المستحقة التي تعذر استحصالها من المدنيين ، ولتنظيم الدفاع السلبي ، وإنشاء جمعيات تعاونية ، وتشريع الأعمال الرئيسية للسكك الحديدية ، وتعديل قوانين الخدمة الخارجية والمدنية والمهنية ... الخ

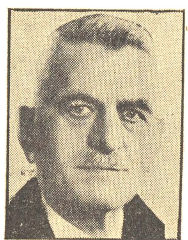


الوزارة الباجه جية الاولى

﴿ توطئة ﴾

كانت « الحرب العالمية الثانية » قد شارفت نهايتها يوم ودعت « الوزارة السعيدية الثامنة » مقاليد الحكم في أول حزيران ١٩٤٤م، وكان « خطاب العرش » الذي افتتح به مجلس الامة في أول كانون الأول ١٩٤٣م قد أشار إشارة صريحة إلى وجوب :

« تأسيس قواعد صالحة لبناء عالم جديد، بعد الحرب، يسوده السلام، وتضمن فيه حريات الشعوب وكرامات الامم، وعلى إنشاء حياة أكثر رخاء، واشمل عدلا واطمئناناً لجميع الشعوب كبيرها وصغيرها ... الخ »



رئيس الوزراء ـ حمدي الباجه جي

فكان لزاماً – والحالة هذه – أن تكوَّن وزارة جديدة تأخذ على عاتقها تهيأة الوسائل المادية والمعنوية لبناء « عالم بعد الحرب » أو لتمهيد الطريق أمام وزارة تلغي القيود التي فرضتها ظروف الحرب، وتعيد إلى الناس أمنهم وعزهم، فاختير السيد حمدي الباجه جي لتكوين مثل هذه الوزارة الانتقالية، ووجه سمو الوصي اليه هذا الكتاب :

وزيري الأفخم حمدي الباجهجي :

بناء على استقالة فخامة السيد نوري السعيد، ونظراً إلى اعتمادنا على درايتكم وإخلاصكم، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة على أن تنتخبوا زملائكم وتعرضوا أسماؤهم علينا، والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم الحادي عشر من شهر جمادى الآخرة سنة ١٣٦٣ الهجرية الموافق لليوم الثالث من شهر حزيران سنة ١٩٤٤ الميلادية . عبد الإله

أمام الصفحة (١٨٦)

اعضاء الوزارة الباججية الاولى

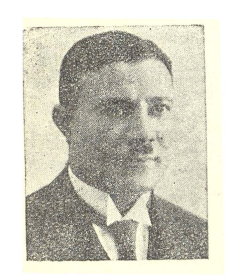


مصطفى العمري * وزير الداخلية

وزير الخارجية ووزير التموين بالوكالة



ارشد العمري



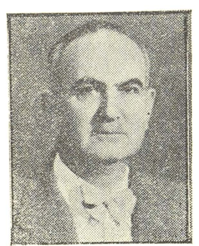
صالح جبر * وزير المالية



وزير العدلية احمد مختار بابان



وزير الدفاع * تحسين علي



وزير المعارف * ابراهيم عاكف



وزير الشؤون الاجتماعية * محمد حسن كبه



وزير المواصلات والاشغال * عبدالامير الازري



وزير الاقتصاد * توفيق وهبي

﴿ هيئة الوزارة الجديدة ﴾

وقد تم اختيار زملاء السيد الباجه جي في يوم ٣ حزيران ١٩٤٤م . وأكد لنا فخامته انه زامل وزيرين من وزراء وزارته هذه لم يسبق له أن اجتمع بهما أو تحدث اليهما من قبل ، فكانت هيئة « الوزارة الباجه جية الاولى » مكونة من :

١ـ حمدي الباجه جي : رئيساً لمجلس الوزراء	٦ـ تحسين علي : وزيراً للدفاع
٢ـ أرشد العمري: وزيراً للخارجية ووكيلا للتموين	٧ـ عبد الأمير الأزري : للمواصلات والاشغال
٣ـ مصطفى العمري : وزيراً للداخلية	٨ـ ابراهيم عاكف : وزيراً للمعارف
٤ـ صالح جبر : وزيراً للمالية	٩ـ توفيق وهبي : وزيراً للاقتصاد
٥ـ احمد مختار بابان : وزيراً للعدلية	١٠ـ محمد حسن كبه : للشؤون الاجتماعية

﴿ الكلمة الاولى لرئيس الوزارة الجديدة ﴾

وكانت أول كلمة نطق بها رئيس الوزارة الجديـدة ، تلك التي خاطب بها رئيس الديوان الملكي ، بعد تلاوة الإرادة الملكية بتكوين الوزارة ، وهي :

« أرجو أن ترفعوا إلى مولاي حضرة صاحب السمو الملكي الوصي المعظم عظيم شكري وفائق امتناني لما تفضل فأولاني به من الثقة الغالية، التي ستكون أعظم عون لي في تحمل أعباء المسؤولية، واني أبتهل إلى الله تعالى أن يوفقني إلى تحقيق حسن ظن مولاي، وأن يكلأ حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم بعنايته الصمدانية .

« إن الهدف الذي ترمي اليه هذه الوزارة ، هو خدمة البلاد ، والنهوض بها في شتى مناحي الحياة ، وبذل كل ما في وسعها لرفاهية الشعب على مختلف طبقاته ، وان لي وطيد الأمل بأن كل موظف في الدولة سيقوم بواجبه على الوجه الاكمل ، واضعاً نصب عينيه خدمة الامة ، متحلياً بالاخلاص والنزاهة والأخلاق الفاضلة لتحقيق الهدف المنشود ، وأسأل الله أن يأخذ بأيدينا في طريق النجاح، وأن يرعانا بعنايته في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم » (١)

﴿ منهاج الوزارة ﴾

لم تضع هذه الوزارة منهاجاً لها ، كما فعلته معظم الوزارات السابقة ، ولكن رئيس الوزراء وعد في كلمة موجزة القاها في مجلس النواب ، في يوم ١٨ حزيران ١٩٤٤م ، أن منهاج وزارته « سيكون تنفيذياً أكثر منه خيالياً » . وقد انتهت أيام وزارته التي قاربت ثلاثة أشهر ولم يظهر أثر لمنهاجه التنفيذي ، أما كلمته في مجلس النواب فهذا نصها :

---

(١) جريدة « البلاد » الرقم ٢٢٤٢ بتاريخ ٥ حزيران ١٩٤٤

« سادتي وزملائي المحترمين !

مما يؤسفني جداً أنني عندما أولاني مولاي صاحب السمو الوصي ، وولي العهد ، أمر تشكيل الوزارة ، اعتراني مرض أقعدني عشرة أيام ، وهذا مما سبب عدم تنظيم منهاج الوزارة وتأخيره إلى وقت آخر . غير أني اطمن المجلس الموقر بأن المنهاج سيكون مطمناً رغائب الامة، وما أبديتموه حضراتكم سابقاً من طلب إصلاح ، ووضع مشاريع ، فكونوا على ثقة بأن منهاجنا سيكون تنفيذياً اكثر مما سيكون خيالياً، ومع هذا فإن التأخير الذي حصل لا يمنعني من أن أقول بأن هذه الوزارة عندما شكلت أخذت على عاتقها تحقيق ثلاث قضايا مهمة:

الأولى هي قضية التموين : ان التموين سينظم أمره ، وسيكون مطمناً لرغائب الشعب ، ومفيداً ، وساداً لاحتياجاته سداً كاملا .

القضية الثانية الأمن : إن الأمن سيأخذ مجراه الطبيعي في البلاد ، وستتخذ جميع التدابير لاستتبابه .

القضية الثالثة هي تزييد كفاءة الموظفين وتحسين سمعتهم تجاه ما يترتب عليهم من الواجبات. هذا وأدعو أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير البلاد » (١)

حوادث متنوعة

١- سافر سمو الأمير عبد الإله ، الوصي وولي العهد ، إلى القاهرة جواً في يوم ١٠ حزيران ١٩٤٤م، فصدرت الإرادة الملكية بإقامة هيئة نيابية قوامها : السيد جميل المدفعي، رئيس مجلس الأعيان ، والسيد محمد رضا الشبيبي ، رئيس مجلس النواب ، والعين السيد محمد الصدر ، تنوب عن سموه مدة تغيبه عن العراق ، ثم استبدل السيد المدفعي بالشيخ صالح باش أعيان في ٢٩ حزيران ، وقد عاد سمو الوصي إلى بغداد في يوم ٣ تموز ١٩٤٤ .

٢- تقرر عقد مؤتمر دولي للنقد في « الولايات المتحدة الامريكية » في الاسبوع الاول من تموز ١٩٤٤م ، وقد دعي العراق لحضوره ، فقررت الوزارة قبول الدعوة ، وندبت وفداً برئاسة العين ابراهيم كمال ، وعضوية المستر سوان ، مستشار وزارة المالية ، والسيد ابراهيم الكبير ، مدير المحاسبات العام ، والمستر لومب ، مراقب التحويل الخارجي في العراق، وقد غادر الوفد بغداد جواً في يوم ٢٦ حزيران من هذه السنة .

٣- صادق مجلس الوزراء في أول تموز ١٩٤٤م على « اتفاقية التمور » التي عقدت بين « شركة اندروير البريطانية » وبين « جمعية التمور العراقية » وهي تتضمن تعهد الشركة المذكورة بشراء حاصل تمور البصرة من مواسم ١٩٤٤ و١٩٤٥ و١٩٤٦ برمته وشراء ٣٥ الف طن من حاصل

---

(١) محاضر مجلس النواب [الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٤] ص ٣

الزهدي للألوية الاخرى لموسم ١٩٤٤م بالأسعار المتفق عليها بين الجهتين .

٤- غادر العاصمة جواً في يوم ١٨ تموز ١٩٤٤م السيد حمدي الباجه جي، رئيس مجلس الوزراء، قاصداً سوريا ولبنان ليقضي فيهما دور الاستجمام والراحة، ثم يقصد القاهرة لحضور « مؤتمر الوحدة العربيـة » الذي أشرنا اليه في فصول متقدمة، فصدرت الارادة الملكية بإسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة إلى وزير المالية، السيد صالح جبر، وقد عاد الباجه جي إلى بغداد في يوم ٢١ آب .

٥- بلغت التبرعات التي جمعت من العراقيين في شهر تموز ١٩٤٤ لمساعدة منكوبي الغارات من البريطانيين ٨٠،٠٠٠ دينار .

٦- تقرر عقد مؤتمر للمحامين العرب في دمشق في يوم ١٢ آب ١٩٤٤ فتألف وفد من محامي العراق للاشتراك فيه قوامه أربعون محامياً برئاسة نقيب المحامين، السيد نجيب الراوي، وقد سافر أعضاء هذا الوفد تباعاً في العشرة الأولى من آب .

٧- أفرجت الوزارة عن ثمانية عشر معتقلا في يوم ٢٦ آب ١٩٤٤م .

٨- لما تكونت « الوزارة الباجه جية الأولى » في ٣ حزيران ١٩٤٤ اسند منصب وزارة التموين بالوكالة إلى وزير الخارجية السيد ارشد العمري، وفي ٣ آب من هذه السنة اسند منصب وزارة التموين بالاصالة إلى وزير المواصلات والأشغال السيد عبدالأمير الأزري، ومنصب وزارة المواصلات والاشغال إلى وزير الدفاع السيد تحسين علي، واسند منصب وزارة الدفاع بالوكالة إلى وزير المالية السيد صالح جبر تمهيداً لإحالة بعض القادة والضباط على التقاعد .

✻ قضية وزير الدفاع ✻

لم يكن نقل السيد تحسين علي، من منصب وزارة الدفـاع إلى منصب وزارة الأشغال والمواصلات، وإسناد منصب وزارة الدفاع بالوكالة إلى وزير المالية، السيد صالح جبر، من الامور التي يحسن السكوت عنها، ولا سيما وقد أدى هذا النقل إلى استقالة « الوزارة الباجه جية الأولى » لإخراج السيد تحسين علي من الهيأة الوزارية القائمة . لهذا كتبنا إلى معالي السيد تحسين نستوضح الأسباب التي لابست هذا النقل فتفضل علينا بهذا الجواب :

بغداد في ١٩٥٣/٩/١٤

حضرة الفاضل السيد عبد الرزاق الحسني المحترم

بالإشارة إلى كتابكم المؤرخ في ١٩٥٤/٩/٥

تشكلت وزارة المرحوم حمدي الباجه جي في ٣ حزيران ١٩٤٤ وكنت وزيراً للدفاع فيها، وعند استلامي شؤون الوزارة، علمت أن هناك بعثة عسكرية بريطانية يرأسها جنرال بريطاني هو « الجنرال رنتن » الذي قدم العراق منذ مدة قريبة . ولما حضر لمقابلتي أعلمني بأنه مكلف بتفتيش

وحدات الجيش في جميع معسكراتها، ليضع تقريراً مفصلا عن حالة الجيش، وعن كفاءته العسكرية وإعادة تنظيمه خلال شهر واحد من تاريخ المقابلة .

وجاء تقريره المفصل في المدة المعينة، وكانت توصياته تقضي بتقليص وحدات الجيش، وإلغاء فرقتين من الفرق الأربعة، والاكتفاء بفرقتين : فرقة كاملة وفرقة للتدريب. متخذاً من نواقص ملاك الوحدات العسكرية، وعدم تمكن السلطات الإدارية في مختلف أنحاء العراق من تطبيق قانون التجنيد الإلزامي، وعدم خضوع العشائر للقانون المذكور، وسيلة لهذا التقليص .

فأحلت تقريره هذا إلى « مجلس الدفاع » لدرسه، وتمحيصه، وتقديم مقترحاته وتوصياته حول ما جاء فيه، وخصوصاً فيما يتعلق بإلغاء الفرقتين، وإدماج الوحدات العسكرية ببعضها، والاكتفاء بفرقتين عسكريتين فقط . فعقد « مجلس الدفاع » عدة جلسات تذاكر فيها حول ما جاء في التقرير المذكور، وانتهى به الأمر بتقديم توصياته بضرورة الاحتفاظ بالفرق الأربعة، واتخاذ جميع الوسائل الممكنة مع السلطات الادارية، وسلطات التجنيد، لسوق المتخلفين عن الجندية إلى وحداتهم العسكرية، لإكمال نواقص الملاك المقرر .

وبطبيعة الحال فإني أخذت بهذا الرأي، وقررت الاحتفاظ بالفرق الأربعة، وطلبت من وزارة الداخلية إصدار أوامرها المشددة إلى متصرفي الألوية، لبذل أقصى الجهود لسوق المتخلفين عن الجندية إلى دوائر التجنيد، كما واني قمت بجولة تفتيشية في الألوية الشمالية، تذاكرت فيها مع السلطات الادارية، ومع مدراء التجنيد، حاثا إياهم على القيام بهذا الواجب الوطني .

أما الجنرال البريطاني « رنتن » فقد اعتبر هذا القرار، وعدم الأخذ بآرائه ومقترحاته تحديا له، فرفع الأمر إلى المقامات العليا، وعلى هذا فقد تقرر عقد اجتماع في « مصيف سرسنك » بحضور صاحب السمو الملكي الوصي، وولي العهد المعظم، ليدلي كل منا بآرائه وحججه، فاستصحبت معي « عدى الجنرال المشار إليه » كلا من الفريق اسماعيل نامق، وكيل رئيس أركان الجيش، والزعيم الركن اسماعيل صفوة، مدير الحركات، والمقدم الركن رفيق عارف وعقدنا عدة اجتماعات بحضور سموه الملكي وأدلى كل منا بآرائه ومقترحاته، وتم الاتفاق على الاحتفاظ بفرقتين كاملتين وفرقة ثالثة للتدريب، وعدنا إلى بغداد .

ولما بدأنا بتطبيق هذه المقررات، وإدماج الوحدة العسكرية ببعضها، لاحداث هذه التشكيلات الجديدة، ظهر لي أن ما لا يقل عن أربعمائة ضابط، من مختلف الرتب، سيكونون خارج الملاك، الأمر الذي يجب سوقهم إلى التقاعد، فقررت — بقدر الامكان — الاحتفاظ بخدمات القسم الاكبر منهم، وذلك بإحداث بعض الوظائف الفعلية في الوحدات العسكرية، لتعيينهم فيها، لحاجة الجيش إليهم، عندما تمس الحاجة لخدماتهم .

وفي إحدى جلسات مجلس الوزراء فتح وزير الخارجية ، السيد أرشد العمري ، هذا الموضوع وتساءل عن أسباب عدم موافقتي اسوق هؤلاء الامراء والضباط على التقاعد ؟ فأجبته بأن هذا الأمر هو من اختصاص وزارة الدفاع ، وليس لوزير الخارجية المداخلة فيه ، وإذا كان لأحد من الوزراء حق توجيه مثل هذا السؤال لوزير الدفاع ، فهو لرئيس الوزراء ليس إلا . غير اني لاحظت ان الوزراء الآخرين ، ومن ضمنهم وكيل رئيس الوزراء ، السيد صالح جبر ، لم يستنكروا هذه المداخلة من وزير الخارجية ، فأظهرت رغبتي في الاستقالة ، غير ان وكيل رئيس الوزراء علق الأمر على مقابلة صاحب السمو الملكي . وفي اليوم التالي ، وعند مقابلتي سموه بصحبة وكيل رئيس الوزراء ، وجدت ان النية متجهة إلى إجراء هذه التنسيقات ، فقدمت استقالتي ، وخرجت ، وكان ذلك في ٢٨ آب ١٩٤٤ وبعد هذا ، وبدون علمي وموافقتي ، صدرت الإرادة الملكية بتعييني وزيراً لوزارة الاشغال والمواصلات ، فامتنعت عن قبولها . غير ان وكيل رئيس الوزراء طلب مني التريث حتى عودة صاحب السمو الملكي من مصيف سرسنك فوافقت [1]

ولما عاد رئيس الوزراء ، السيد حمدي الباجهجي ، من مصر ، وفي أول مقابلتي له ، أعلمني أن ثلاثة من الوزراء ، وهم كل من السيد صالح جبر ، والسيد أرشد العمري ، والسيد مصطفى العمري ، يريدون تقديم استقالتهم ، لأنهم يدعونني اني غير متضامن معهم ، ولا يوجد بيننا انسجام . فأجبته بأنه لا يوجد أي سبب لذلك ، ورجوت أن يعتبرني مستقيلا من «وزارة الدفاع» حيث لا زالت استقالتي في جيب وكيل رئيس الوزراء ، السيد صالح جبر ، فأظهر عدم رغبته في قبول الاستقالة ثم اخبرت بأنه سيعقد اجتماع مساء ذلك اليوم في « قصر الرحاب » بحضور صاحب السمو الملكي لتسوية الخلاف ، فحضرت وكان الحاضرون كل من رئيس الوزراء ، والوزراء الثلاثة ، الآنفي الذكر . وجرت مناقشة حادة بيننا حيث أنهم يدعون بأنه ليس في وسعهم التضامن والتآزر معي ، لعدم رغبتي في التضامن معهم ، فأجبتهم بأني مقدم استقالتي من وزارة الدفاع فلتقبل وينتهي الأمر ، ولكن رئيس الوزراء طلب مني أن أقدم استقالة أخرى من وزارة الأشغال ، فامتنعت وأصررت على امتناعي هذا ، طالباً اما أن يستقيل الوزراء الثلاثة المذكورون ، واما أن تعتبر استقالتي من وزارة الدفاع ، فلم يوافقوا على ذلك وانتهت الجلسة في وفي اليوم التالي استقال رئيس الوزراء

---

(١) كان رئيس الوزراء ، حمدي الباجه جي ، قد غادر العراق إلى سورية ، فلبنان ، فمصر ، منيبا عنه وزير المالية ، صالح جبر ، وذلك في يوم ١٨ تموزه ١٩٤٤م وفي يوم ٣ آب من هذه السنة استصدر نائب رئيس الوزراء الارادة الملكية المرقمة ٣٣٩ والمؤرخة ٣ آب ١٩٤٥ بنقل السيد تحسين علي من منصب وزارة الدفاع وتعيينه وزيراً للأشغال والمواصلات ، وفي يوم ٢١ من هذا الشهر عاد السيد الباجهجي الى بغداد وفي يوم ٢٨ منه رفع كتاب استقالة وزارته الأولى

(بصورة شكلية) وشكل الوزارة مجدداً من عين الوزراء ما عداي.

هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام   المخلص   تحسين علي

❋ استقالة الوزارة ❋

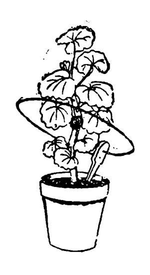
كان طبيعياً - بعد الامعان بالنظر فيما جاء في كتاب السيد تحسين علي - أن تستقيل « الوزارة الباجه جية » الأولى فرفع السيد حمدي الباجه جي كتاب استقالته وهو :

بغداد في ١٩٤٥/٨/٢٨

صاحب السمو الوصي المعظم

نظراً لما أشعر به من عدم وجود التآزر بين بعض الوزراء ، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة القيام بأعباء المسؤولية ، أرى من الواجب أن أقدم استقالتي هذه إلى سموكم مسترحماً التفضل بقبولها وسأبقى ذلك العبد المخلص لسيدي صاحب السمو المعظم .

العبد المخلص   حمدي الباجه جي



الوزارة الباجه جية الثانية

﴿ تمهيد ﴾

كان من المنتظر – بعد استقالة الوزارة الباجه جية الأولى – أن يعهد سمو الوصي إلى رئيس الوزراء المستقيل بتكوين الوزارة ثانية ليتسنى تنفيذ ما جاء في « خطاب العرش » الذي افتتح به مجلس الامة ، في أول كانون الأول ١٩٤٣م ، من وعود وعهود ، فوجه سموه الملكي إلى السيد الباجه جي المستقيل هذا الكتاب :

عزيزي حمدي الباجه جي

أخذت كتابكم المؤرخ في ٢٨ آب سنة ١٩٤٤ المتضمن استقالتكم من رئاسة الوزارة ، ولا يسعني إلا أن اعبر لكم ، ولزملائكم ، عن تقديري لخدماتكم القيمة التي أديتموها للبلاد . ونظراً لثقتنا بكم ، واعتمادنا عليكم ، فقد عهدنا اليكم بتأليف الوزارة الجديدة ، على أن تنتخبوا زملائكم وتعرضوا أسماءهم علينا ، والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي في مصيف سرسنك في اليوم العاشر من شهر رمضان سنة ١٣٦٣ الهجرية الموافق لليوم التاسع والعشرين من شهر آب سنة ١٩٤٤ الميلادية .

عبد الاله

﴿ هيئة الوزارة الجديدة ﴾

وتكونت الوزارة الجديدة برئاسة السيد حمدي الباجه جي في هذا اليوم فكان :

١ – حمدي الباجه جي : رئيساً لمجلس الوزراء
٢ – أرشد العمري : وزيراً للخارجية ووكيلا للدفاع
٣ – صالح جبر : وزيراً للمالية ووكيلا للتموين
٤ – عبد الأمير الأزري : وزيراً للمواصلات والأشغال
٥ – محمد حسن كبه : وزيراً للشؤون الاجتماعية
٦ – مصطفى العمري : وزيراً للداخلية
٧ – احمد مختار : وزيراً للعدلية
٨ – توفيق وهبي : وزيراً للاقتصاد
٩ – ابراهيم عاكف : وزيراً للمعارف

ويلاحظ أن التبديل الذي طرأ على « الوزارة الباجه جية الأولى » هو عبارة عن خروج معالي السيد تحسين علي ، الذي كان وزيراً للدفاع في « الوزارة الباجه جية الاولى » ثم نقل إلى وزارة المواصلات والأشغال قبيل استقالة هذه الوزارة ، وتولى معالي السيد أرشد العمري « منصب وزارة الدفاع » بالوكالة ، بعد أن كان وزيراً للتموين بالوكالة في « الوزارة المستقيلة » وترك معالي السيد

صالح جبر « منصب وزارة الدفاع » بالوكالة وتوليه وكالة « وزارة التموين » وعودة معالي السيد عبد الأمير الأزري لإشغال وزارة المواصلات والأشغال التي أشغلها إبان تكوين « الوزارة الباجه جية الأولى » .

لا حفلة استيزار ولا منهاج

كان الغرض الرئيسي من تبديل « الوزارة الباجه جية الأولى » بـ « الوزارة الباجه جية الثانية » إخراج معالي وزير الدفاع ، تحسين علي ، من هيئة الوزارة ، الأسباب التي جاءت صريحة في كتابه الموجه الينا بتاريخ ١٤ أيلول ١٩٥٣م ، وقد نشرنا نصه في آخر البحث عن وزارة السيد الباجهجي الأولى ، أما التبدلات التي طرأت على توزيع بعض المناصب الوزارية فتأتي في الدرجة الثانية ، وعلى هذا لم تجر حفلة استيزار جديدة ، ولم يلق رئيس الوزراء كلمة يستشف منها هدف الوزارة الجديدة

والأغرب من هـذا أن « الوزارة الباجه جية الثانية » لبثت في الحكم نحو ثمانية عشر شهراً دون أن تضع منهاجاً لها ، ودون أن تفاجىء « مجلس الأمـة » ببيان مكتوب عن السياسة التي ستنتهجها أثناء اضطلاعها بأعباء المسؤولية ، كما كانت تفعله بقية الوزارات ، أما إذا كانت تعتبر « خطاب العرش » الذي افتتح به مجلس الامة في اجتماعه الاعتيادي في أول كانون الاول ١٩٤٤ فإن كل وزارة أعدت « خطاب العرش » نشرت منهاجاً لها قبل إلقاء هذا الخطاب ولو بمدة قصيرة ولعل ظروف الحرب القائمة التي جعلت مهام معظم الوزارات إدارية صرفة ، هي التي اضطرت هذه الوزارة إلى الاكتفاء بخطاب العرش .

على أن رئيس الوزراء ، حمدي الباجه جي ، كان يصرح للصحفيين ، ولبعض جلسائه ، أن منهاج وزارته سيكون « عملياً » لا كتابياً ، وسنرى في الصفحات التالية مبلغ انطباقها على هذا التصريح .

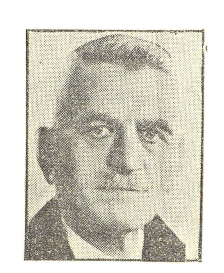
مجلس الامة يستأنف عقد اجتماعه

حل موعد الاجتماع الثاني من الدورة الانتخابية العاشرة لمجلس الامة بحلول يوم السبت الموافق ٢ كانون الاول ١٩٤٤م (نظراً لكون اليوم الاول من هذا الشهر كان يوم عطلة رسمية) فاجتمع بموجب الإرادة الملكية المرقمة ٦٠٠ لسنة ١٩٤٤م واستمر الاجتماع قائماً إلى يوم ٣١ أيار ١٩٤٥م صدرت الارادة الملكية المرقمة ٢٤٢ لسنة ١٩٤٥ بتعطيله بعد أن أتم اجتماعه القانوني وهو ستة أشهر .

وفي ٢ حزيران ١٩٤٥م صدرت الارادة المرقمة ٢٤٣ بدعوة المجلس المذكور إلى اجتماع غير اعتيادي لإنجاز الاشغال المستعجلة فاستمر هذا الاجتماع خلال شهر حزيران كله ، فيكون مجلس

أمام الصفحة (١٩٤)

الوزارة الباجهجية الثانية



رئيس الوزراء * حمدي الباجهجي

وزير الخارجية ووزير الدفاع بالوكالة



ارشد العمري



وزير الداخلية * مصطفى العمري



احمد مختار بابان * وزير العدلية

وزير المالية ووزير التموين بالوكالة



صالح جبر



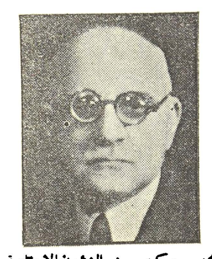
عبد الامير الازري * وزير المواصلات والاشغال



توفيق وهبي * وزير الاقتصاد



ابراهيم عاكف * وزير المعارف



محمد حسن كبه * وزير الشؤون الاجتماعية

النواب قد عقد (٤٢) جلسة خلال اجتماعه الاعتيادي وخمس جلسات خلال اجتماعه غير الاعتيادي وعقد مجلس الأعيان (٢٢) جلسة خلال الاجتماع و (٧) جلسات خلال الاجتماع غير الاعتيادي ، وكان مجلس النواب قد انتخب الشيخ محمد رضا الشبيبي رئيساً له ، وانتخب مجلس الأعيان الشيخ صالح باش أعيان رئيساً له .

وفي يوم ١٤ كانون الأول ١٩٤٤م قدم رئيس مجلس النواب ، الشيخ محمد رضا الشبيبي ، استقالته من منصب الرئاسة للأسباب التي سنبحثها بعد قليل فانتخب الحاج محمد حسن كبه ، وزير الشؤون الاجتماعية ، رئيساً لمجلس النواب في الجلسة النيابية الثانية المنعقدة في يوم ٢٠ من هذا الشهر وفيما يلي نص خطاب العرش الذي القي في حفلة افتتاح مجلس الامة في هذا الاجتماع:

خطاب العرش

حضرات الأعيان والنواب

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم ، مرحبين بكم ، راجين لكم التوفيق في أعمالكم ، والسداد في آرائكم .

أيها السادة

ان الحرب قد وصلت إلى المرحلة التي يصح أن نثق كل الوثوق من أن الظفر سيكون لحلفائنا ، وأن السلم سيسود العالم على أساس حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وتأمين كيانها وحريتها . ان العراق بصفته حليفاً قد قام بكل ما يقتضيه واجب الحلف من تضحيات ، وهو عازم على أن يبذل جميع جهوده لمعاونة حلفائه بكل ما لديه من وسائل لتقرير السلم العام ، وحرية الشعوب والرفاهية العالمية ...

ان السلم الذي تصبو اليه جميع الامم سوف يلزمنا بواجبات لا نتأخر عن ادائها كاملة ، ما دامت الفكرة السائدة هي تأسيس العدل العام ، وتوثيقه ، ورفاهية الشعوب ، والسلام الطويل الأمد ، ومما يدعو إلى ارتياحنا التام ان الدول العربية المدركة سمو هذه المبادىء الانسانية ، رغبت في المساهمة في ذلك ، فأسرعت إلى الاجتماع ، وقررت تأسيس الجامعة العربية ، تلك الجامعة التي يصبو اليها كل عراقي ، لتكون أقدر على المساهمة ، وأظهر أثراً فيها . وقد وقع على البروتوكول الذي أقرته اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي ، ولنا من تراثنا المجيد ، وتاريخنا الخالد ، ونهضتنا الحاضرة ، ما يجعلنا نعتقد بأن صرح هذه الجامعة سيتم في أقرب وقت ، لتكون الأقطار العربية على أمتن وضع يؤهلها للقيام بواجباتها المشتركة فيما بينها من جهة ، والاضطلاع بمهمتها العالمية من جهة اخرى .

أيها السادة ! إن صلاتنا مع حليفتنا وصديقتنا ، بريطانيا العظمى ، مشبعة بروح الثقة والتآزر ،

وقد اثبتت الأيام مزايا هذه الصلات، وخيرها للطرفين .

كما أن علاقتنا مع حليفاتنا، الدول المتحدة، ومع جاراتنا العزيزة عــلى احسن ما يرام، وهي توجب الارتياح التام .

أن سياستنا الخارجية ترمي إلى توثيق صلاتنا الأخوية بالأقطار العربية الشقيقة، والدول المجاورة الصديقة، ولنــا ملء الثقة أن هذه الصلات مع الدول الحليفة، والشقيقة ، والصديقة، ستزداد قوة ووثوقاً .

ويسرنا أن نرى العــلاقات الدبلوماسية بين العراق والاتحاد السوفياتي قد اسست، وحصل الاتفاق بين الدولتين على تبادل التمثيل السياسي .

ومما يبشرنا بالخير أن معظم الدول قد اعترفت باستقلال الدولتين الشقيقتين : سورية ولبنان، ونأمل أن يتم أمر اعتراف الدول الاخرى باستقلالها عما قريب .

وقد اشتركت الحكومة العراقية في عدة مؤتمرات عالمية مهمة، وذلك تأييداً للرغبة في التعاون المشترك بينها وبين الدول المتحدة .

وتستوجب الظروف العالمية توسيع التمثيل الخارجي، وجعله بشكل يتناسب وهذه المقتضيات وهــذا ما ستعطيه حكومتنا اهتمامها .

وعدا ذلك فإن الحكومة تهتم كثيراً بالتشكيلات المقتضية لتأسيس الجامعة العربية، وستساهم فيها بكل عناية .

وأن الحكومة أوات، وستولي فلسطين عناية خاصة، تتفق ومــا لسكان فلسطين العرب من حقوق عادلة مشروعة .

لقد عزمت حكومتنا على القيام باصلاح شامل من جميع الوجوه وذلك بتطهير البــلاد مما تركته الحرب من سيئات ، واحلال الطمأنينة بين أفراد الشعب ، وتحقيق ما تصبو اليه الامة من الامن ، والعدل ، ورغد العيش ، وتقوية الروح الوطنية ، وحب الواجب ، والقضاء عــلى ما يخل بوحدة العراق ، من الدعايات الضارة ، والعمل على توطيد الامن بتقوية الشرطة من حيث الكفاية والتنظيم ، واعلاء مستوى كفاية الادارة لتصبح قادرة عــلى النهوض بالواجبات المكلفة بها ، والاهتمام بتنظيم البلديات ، وتزييد صلاحيات المتصرفين والادارة المحلية للقيام بالاصلاحــات التي تقتضيها المصلحة العامة ، وبتنفيذ قانون إدارة الالوية بعد صدوره من مجلسكم .

ان الحكومة جادة في تنظيم لائحة ميزانية السنة ١٩٤٥ المالية على أساس يكفل التوازن فيها ، مع مراعاة الاقتصاد التام في النفقات ، وتخصيص الاعتمادات التي تساعد على نهوض البلاد من النواحي الصحية ، والثقافية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، على قدر الامكان .

وهناك لوائح قانونية جديدة رهن الدرس تستهدف تعديل قوانين الخدمة المدنية ، وانضباط موظفي الدولة ، والملاك ، والتقاعد ، بشكل يرمي إلى تحقيق الاهداف المنشودة على وجه أكمل .

وقد انتهى المصرف الزراعي والصناعي من درس مشاريع اقتصادية وصناعية بغية تنفيذها في اول فرصة ممكنة ، واهم هذه المشاريع (معمل النسيج القطني ، ومعمل نسيج الصوف ، ومعمل الدباغة ، ومشروع صيد الاسماك) وفي النية أن تقوم شركات المساهمة بهذه المشاريع باشتراك المصرف .

وقد تألفت لجنه خاصة لدرس ما يتعلق بتنظيم شؤون العراق بعد الحرب ، ورفع تقرير بما يجب القيام به لتحقيق ذلك .

ان حكومتنا مهتمة بتنظيم الشؤون القضائية ، ورفع مستوى مؤسساتها ، وانماء كفايات القائمين بها من طريق التشريع ، الضامن لحسن توزيع العدل ، والحقوق ، والواجبات ، فاهتمت بوضع اللوائح القانونية التي تحقق هذه الغاية الحيوية ، ومن أهمها لائحة القانون المدني ، ولائحتا قانون الخدمة القضائية ، وتشكيل المحاكم ، وهي مهتمة بتوسيع اعمال التسوية ، وتزييد فروعها .

وقد اتخذت الاجراءات اللازمة لتقوية الجيش ، واصلاحه ، وتجهيز المعدات الآلية اللازمة لجعله قادراً على القيام بواجباته .

ستعتني الحكومة بتنظيم منهاج لمشاريع الري ، وخزن مياه الفيضان ، ومحافظة المزروعات ، وانشاء الخزانات والسدود لرفع سوية المياه لتكثير السقى السيحي ، والعناية بأمر المبازل لصيانة الاراضي من الخلل ، وجعلها صالحة للزراعة . كل ذلك بالاستعانة بخبراء فنيين . هذا والعزم معقود على استئناف مشروع الحبانية بوجه اوسع واكمل يحقق الغرضين : وهما خزن المياه ، وتخفيف وطأة الفيضان . وقد بوشر فعلا بالأعمال التمهيدية اللازمة لتنفيذ مشروع خزان بخمة ، وقد اتخذت التدابير لتطهير الجداول الرئيسية بواسطة الحفارات الميكانيكية وقد اعدت اللائحة القانونية لذلك . وهي مهتمة للحصول على المكائن الضرورية لانشاء الطرق وتعبيدها ، ساعية لتوسيع شبكة الخطوط الحديدية ، وقد بدي . فعلا بالعمل في خط كركوك اربيل ، واخذ بنظر الاعتبار تطورات الملاحة الجوية في العالم ، والحكومة مهتمة بتوسيع المطارات ، وتشييدها بصورة تتفق مع التطورات المذكورة .

وستولي حكومتنا عنايتها بادخال اصلاحات على نواحي التعليم ، ورفع مستوى الكفايات في المدارس ، وجعلها اداة فعالة لتكوين نشء حديث ذي مقدرة على ما تتطلبه مقومات الحياة ، والاهتمام بالمدارس الصناعية ، والمهنية ، والزراعية . وسوف لا تقتصر نواحي الاصلاح في هذا المضمار على المدارس ، بل ستتعدى نواحي التهذيب ألى أفراد المؤسسات الحكومية والاهلية ، وستنظر الحكومة في مشروع التعليم الالزامي العام ، واعلاء سوية افراد الشعب ، من حيث

الثقافة ، وتقوية التعليم الثانوي ، والنهوض بالمعاهد العلمية إلى مقام ارفع .

ان حكومتنا ستعتني عناية خاصة بتنظيم الزراعة ، واجراء اصلاح جوهري في حالة الأراضي ، والري ، والفلاح ، وادخال الميكانيك في الزراعة ، واصلاح الغابات ، والعناية كذلك بشؤون الجمعيات التعاونية. وقد هيئت منطقة واسعة لتنظيم زراعتها ، طبقاً للطرق الحديثة الراقية ، وذلك باحداث ملكيات صغيرة فيها ، وقد بدىء بالفعل بتعمير اراضي الدجيلة على النمط المذكور ، ولنا قوي الأمل أن هـذا النوع من التنظيم الزراعي سيتناول مساحات واسعة اخرى . وستتخذ الوسائل الممكنة لاحداث نموذجات زراعية حديثة يمكن لكل زارع أن يستفيد منها في زراعته. كما أنها قائمة بمكافحة الحشرات والآفات الزراعية . أن الوزارة المختصة تدرس الوسائل الفعالة لتوسيع ، وتنظيم الشركات ، والمعامل ، والمؤسسات التجارية ، لما بعد الحرب .

وستتخذ الوسائل لتنظيم تجارة الحبوب على اسس جديدة ، وعلى ضوء تقارير ذوي الاختصاص ، والاسراع في انشاء المخازن الفنية لغرض تنظيم التجارة ، وتسهيل البيع والشراء ، وإدخال عناصر جديدة في أنواع المزروعات ، وجلب خبراء يركن لآرائهم لنجاة هذا المشروع .

ومن المقاصد المهمة التي ستعتني الحكومة بأمرها إعلاء سوية الطبقة الفقيرة ، وخاصة طبقة الفلاحين والعمال ، والاعتناء بأمر سكناهم ، وصحتهم ، وتعليمهم ، وقد سهلت الحكومة تأليف النقابات لأصحاب المهن للعناية بشؤون العمال. وقد توصلت الحكومة إلى نتائج سارة في مكافحة الامراض الوبائية والمستوطنة ، والمساعي مبذولة لتكثير وسائل الشفاء ، ومكافحة السل ومحافظة حياة الطفل ، وقد وجهت الحكومة عنايتها الجديدة بالمستشفيات والمستوصفات ، وتكثير عددها لتعم نعم الصحة جميع الطبقات ، والمساعي مبذولة ايضاً لتوفير الادوية الضرورية . وقد اتخذت الحكومة الوسائل لرفع مستوى التهذيب الطبي في الكلية الطبية ، وتهيئة الوسائل اللازمة فيها لتمكينها من تحقيق كفايات متخرجيها . وقد أخذت الحكومة تنظر في حالة السجون وتكييفها بما يلائم العصر الحاضر وانها عازمة على تحسين دوائر النفوس وقد استقدمت فعـلا اخصائيان لهذا الغرض .

ان الحكومة بعد أن درست جميع التجارب التي اجريت في نواحي اصـلاح التموين ارتأت التجنب بقدر الامكان عن التدخل في السوق وارجاع الحال إلى وضعه الطبيعي ، إذ قد ثبت أن أكثر قضايا وضع اليد ، وتقييد الأسعار ، لم يكن من نتائجه إلا إرباك الوضع ، واختفاء الاموال من السوق ، أو تهريبها وإن قرب انتهاء الحرب يعتبر من العوامل الهامة لتأييد هـذه السياسة ، ولكن لم تزل الحاجة ماسة لبقاء السيطرة على المواد الضرورية ، وخاصة الأقمشة ، لاكساء أفراد الشعب وتوفـير الغذاء للجميع ، وانها جادة في توفير المنسوجات . والأمل وطيد بوصول كميات

من هذه المواد .

هذا هو النهج الذي ستسير عليه حكومتنا بقدر ما تسمح به الظروف العالمية .

وأسأل المولى أن يأخذ بأيدينا إلى التوفيق ويسير بنا إلى الصواب تحت رعاية صاحب الجلالة الملك المعظم . إنه خير مرشد ومعين [1] .

✱ قضية رئيس مجلس النواب ✱

لما جرت انتخابات الرئاسة لديوان مجلس النواب في الاجتماع الاعتيادي الأول من الدورة العاشرة في يوم الاربعاء الموافق ١ كانون الاول ١٩٤٣ م أعلنت الحكومة أنها لا تؤيد مرشحاً معيناً ولاتعارض من يرشح نفسه ففاز العلامة الشيخ محمد رضا الشبيبي بثلاث وسبعين صوتا ضد (٦٤) صوتا وفاز بها معالي سلمان البراك فكان الشبيبي « رئيس مجلس النواب » خلال هذا الاجتماع الذي دام إلى آخر يوم من أيار ١٩٤٤ م ولكنه اتهم بالتحيز للمعارضة وممالأة الوطنيين المتطرفين .

فلما جرت انتخابات الرئاسة في الاجتماع الاعتيادية الثاني من الدورة الانتخابية العاشرة في يوم ٢ كانون الأول ١٩٤٤م رشحت الوزارة سلمان البراك لرئاسة هذا المجلس ، ورشحت المعارضة الشبيبي لهذه الرئاسة « فاحصيت الاوراق ، وعند تصنيفها ظهر أن الأوراق الانتخابية كانت مستعملة في اجتماع مضى ممسوحة مسحاً غير كامل في بعضها وذلك لظهور اسم المنتخب على صفحتي الورقة ولذلك اقترح الأعضاء المشرفون على الانتخاب اهمال هذه الاوراق واجراء الانتخاب مجدداً » -١- فلما جرت الانتخابات مجدداً فاز الشيخ محمد رضا الشبيبي بثلاث وأربعين رأيا وفاز سلمان البراك بخمسة وثلاثين رأيا وظهرت أربع ورقات بيضاء . فأصبح الشبيبي رئيساً للمجلس في هذا الاجتماع الثاني فساءت هذه النتيجة وقعاً في نفوس الحكوميين ، وما لبث بعض النواب أن رفعوا العريضة التالية إلى البلاط الملكي

يا صاحب السمو المعظم

رفع إلى مقام سموكم نتيجة انتخاب ديوان الرئاسة لمجلس النواب لتصديقها من مقامكم السامي ، وفقاً لحقكم الصريح الوارد في المادة الرابعة والأربعين من القانون الأساسي . ولما كانت جمهرة كبيرة من النواب تعتقد جازمة بعدم صحة انتخاب رئيس المجلس ، نظراً لما لابس الانتخاب من الشوائب التي تلفت النظر ، فإننا نود أن يتناول التفاتكم السامي النقاط الآتية قبل استعمال حقكم

---

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤٤- ١٩٤٥ ص ٣

(٢) محاضر مجلس النواب للاجتماع العادي الثاني لسنة ١٩٤٤ - ١٩٤٥ ص ٤

الواردة في المادة الدستورية في تصديق نتائج ذلك الانتخاب —

أولا — التزاحم الشديد الذي جرى حول انتخاب الرئيس في هذا العام قد لفت النظر كثيراً ولهذا فليس من المستبعد أن تظهر بعض الشوائب في الانتخاب ، خاصة وان أحد المتزاحمين هو الرئيس السابق الذي كان أثره عظيما عـلى سكرتير المجلس وموظفيه ، الذين لاينكر أثرهم في كيفية تنظيم الانتخاب ، وكيفية اجرائه .

ثانياً — كان أول خطأ مقصود وقع في اجراء الانتخاب مخالفة المادة الرابعة من النظام الداخلي التي تنص على اختيار ثلاثة من النواب للاشراف عـلى الانتخاب بطريقة الاقتراع ، ولتصنيف الآراء وعندما اجري الاقتراع ، وكان الذي دبّره سكرتير المجلس ظهرت الاسماء الآتية —

نجيب الراوي . صديق ميران قادر . سالم نامق . حسب التسلسل . ولكن ديوان الرئاسة الموقت سحب اسما رابعاً خـلافاً لنص المادة المذكورة ، وهو اسم عبد النبي الحمادي ، وطلب إلى « صديق ميران قادر » ترك الاشراف على الصندوق ، وقد لفت بعض النواب أنظار ديوان الرئاسة إلى ذلك ، فلم يلتفت .

ثالثاً — وعند تلاوة الاسماء لمعرفة عدد الحاضرين تبين ان العدد كما أعلن الكاتب (٨١) نائباً ، وعند فتح الصندوق ظهرت أوراق كتب على أحد صفحتيها اسم « سلمان البراك » وعلى الثانية « رضا الشبيبي » وأن هناك اوراقاً كتب على صفحتيها « رضا الشبيبي » وقـد لفت ذلك الانظار ثم ظهر أن هيئة كتاب المجلس استعملت أوراقاً كتبت عليها « رضـا الشبيبي » فابطل الانتخاب لهـذا السبب .

رابعاً — عند إعادة الانتخاب للمرة الثانية ، فبالرغم من طلب بعض النواب وهم نصرة الفارسي ، ومحمود رامز ، وعبد الوهاب محمود ، قراءة أسماء الحاضرين ، وتعيين عددهم بالضبط ، فإن الاسماء لم تتل ، وبقي عدد الحاضرين مجهولا ولكن عند تنسيق الاصوات ظهر أن عدد البطاقات (٨٢) بطاقة في الوقت الذي كان العدد في الانتخاب الأول (٨١) والحال فقد خرج من الحاضرين كل من توفيق السويدي ، وعاصم النقيب ، وسلمان الشيخ داود ، وشعلان السلمان الظاهر ، وغـيرهم ولم يحضر بحلهم نواب آخرون فمن إين جاء هذا العدد الزائد ؟

فمن الأسف الشديد تبين إذن أن هناك تلاعبا لأول مرة في هـذه الانتخابات ، التي كانت منزهة عن مثل هذه الشوائب ، لهذا فإننا نعتقد ان سموكم ، باعتباركم صاحب الحق في تصديق صحة هذا الانتخاب ، وبعد أن اطلعتم على هذه الحقائق ، سوف تحولون دون اقرار مثل هذا الانتخاب المزور

نائب الديوانية	نائب البصرة	نائب بغداد	نائب ديالى
داخـل الشعلان	عبد الوهاب محمود	عـلي ممتاز	بهاء الدين سعيد

نائب الحلة	نائب كركوك	نائب البصرة	نائب البصرة
سلمان البراك	محمد الحاج نعمان	محمد سعيد عبد الواحد	عبد القادر باش أعيان
نائب البصرة	نائب الكوت	نائب أربيل	نائب أربيل
محمود النعمة	طارق السكري	محمد صديق سيد طه	صديق ميران قادر

نائب كركوك	نائب السليمانية	نائب كركوك	نائب كركوك	نائب الموصل
داود الجاف	ماجد مصطفى	دارا الداودة	سليمان فتاح	عبدالاله حافظ

نائب الديالي	نائب أربيل	نائب الموصل	نائب أربيل
عبد الله سلمان	أحمد عثمان	محمد علي النقشبندي	جمال بابان

ولم يشأ سمو الوصي أن يرد طلب أصحاب هذه العريضة ، ولا صادق سموه على انتخابات هذه الرئاسة ولما كانت جلسة مجلس النواب الاولى تأجلت « إلى ميعاد آخر سيعين في حينه » رأى العلامة الشبيبي أن ينقذ الموقف بتقديم استقالته من رئاسة المجلس فوجه وكيل رئيس الديوان الملكي إلى رئيس مجلس النواب هذا الكتاب .

الرقم ٥٨٧ التاريخ ١٠ كانون الأول ١٩٤٤

رئاسة مجلس النواب

إشارة إلى كتابكم المرقم ١ والمؤرخ في ٢ كانون الأول ١٩٤٤

اطلع حضرة صاحب السمو الملكي الوصي على نتيجة انتخاب أعضاء ديوان الرئاسة التي جرت في الجلسة الاولى من اجتماعه الاعتيادي لسنة ١٩٤٤ فوافق عليها وأمرني أن أبلغكم بذلك

وكيل رئيس الديوان الملكي

وعين يوم ٢٠ كانون الأول ١٩٤٤ موعداً لانعقاد جلسة المجلس الثانية فترأسها نائب الرئيس الأول وتلى على النواب كتاب استقالة الرئيس الشبيبي وهو :

عزيزي السيد عزالدين النقيب نائب الرئيس الأول المحترم .

يرجى اتخاذ ما يلزم لابلاغ حضرات أعضاء المجلس النيابي بأنني قررت التخلي عن رياسة المجلس ، بناء على ما يوجد لدي من اسباب خاصة تحول بيني وبين مزاولتي مهام الرياسة في هذه الظروف ، . لقد آزرني أعضاء المجلس باجتماعيه السابق واللاحق مؤازرة تذكر فتشكر ، وانني لن أنس قط ما غمرني به الاخوان من لطف وتأييد ، وجل ما أتمناه الآن أن أتلقى ما يشعر بموافقة حضراتهم على القرار المشار اليه آنفاً ، راجياً للجميع مزيد التوفيق .

محمد رضا الشبيبي رئيس المجلس النيابي

١٨ ذي الحجة سنة ١٣٦٣ – ٤٤/١٢/١٤

فانقسم النواب فريقين. طلب أحدهم بطبع كتاب الاستقالة والمذاكرة عليها في جلسة قادمة، وقال الثاني بوجوب قبولها فوراً ولما كانت القضية « مبينة » كما قدمنا فقد وضعت في التصويت وقبلت بالأكثرية ثم جرى انتخاب « الرئيس الجديد ففاز وزير الشؤون الاجتماعية » محمد حسن كبه، بمنصب الرئاسة وبانتخابه رئيساً انتهت هذه المشكلة .

✻ وزراء جدد ✻

وبناء على تخلي الحاج محمد حسن كبة من منصب وزارة الشؤون الاجتماعية فقد صدرت الارادة الملكية في ٢٠ كانون الأول ١٩٤٤ بتعيين السيد عبد المجيد علاوي وزيراً للشؤون الاجتماعية وتعيين اسماعيل نامق وزيراً للدفاع وكانت قد صدرت ارادة ملكية بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٤٤ « أي قبل افتتاح مجلس الامة باسبوعين » بتعيين يوسف غنيمة وزيراً للتموين بعد ان أشغل منصب وزارة التموين بالوكالة من قبل وزير المالية ؛ صالح جبر ، منذ ٢٩ آب ١٩٤٤

✻ في مجلس النواب ايضا ✻

جرت العادة في المجلس النيابي العراقي أن تؤلف لجان خاصة لدرس خطب العرش والرد عليها، فيبدأ النواب والأعيان في مناقشة سياسة الحكومة القائمة، في ضوء الجواب الذي أعدته هذه اللجنة وبعد أن تستمع الحكومة إلى الانتقادات ، والاستفسارات التي توجه اليها ، ترد على ذلك فقرة فقرة حتى ينضج الموضوع ويكتفى بالمناقشة

ولما أعلن « مجلس النواب » ورود الصيغة الجوابية التي وضعتها اللجنة الخاصة على خطاب العرش الذي افتتح به المجلس النيابي في أول كانون الأول ١٩٤٤ في الجلسة الثالثة المنعقدة في يوم ٣١ من هذا الشهر نهض رئيس الوزراء ، حمدي الباجه جي ، وألقى خطابا مطولا في تفسير ما جاء في « خطاب العرش » فعد نائب بغداد ، توفيق السويدي ، عمل الرئيس المومى اليه خروجا على التقليد النيابي الذي سار العراق عليه نحو عشرين عاماً . وحصلت مشادة بين الحكومة وفريق من النواب حول هذا الموضوع

وقد جاء في شرح رئيس الوزراء لخطاب العرش أن وزارته حققت ثلاثة أمور في حقل الوزارة الخارجية أولها - الجامعة العربية. وثانيها ضمان وتأييد استقلال القطرين الشقيقين : سورية ولبنان. وثالثها القضية الفلسطينية

وفيما يتعلق « بجامعة الدول العربية » استطاعت « الوزارة الباجه جية » أن تنجز الأعمال التي شرعت فيها « الوزارة السعيدية السابعة » وأن تسير بالموضوع قدماً حتى انتهى مسعاها إلى وضع

دستور الجامعة .

وفيما يتعلق بضمان استقلال سورية ولبنان وتأييدهما فإن وزارة الخارجية العراقية شاركت بقية الدول العربية في الاحتجاج على مظالم الفرنسيين في هذين القطرين وحمل الحكومتين : الاميركية والبريطانية على التدخل في إنهاء هذه المظالم .

وأمـا فيما يتعلق بموضوع فلسطين فإن الوزارة سعت لتطمين شعور العرب بما قامت به من مراجعات واحتجاجات

هذا ما يختص بالسياسة الخارجية ، أما ما يختص بالسياسة الداخلية فقد ذكر الرئيس الباجه جي أن وزارته أرادت تنفيذ مشاريع اصلاحية كبرى ، فحال فقدان الموظفين الأكفاء النزيهين دون ذلك لأن معظم الكفاة من هؤلاء كان قـد اعتقل أو فصل من الخدمة لمشايعته حوادث الشهرين نيسان وأيار سنة ١٩٤١ وعدم اطمئنان الانكليز اليه وأضاف الباجه جي إلى ذلك الشرح قوله :

ان وزارته تبذل خير مساعيها لتقوية الجيش وتدريبه « وأن الحكومة عازمة أن تولي عنايتها بالشرطة التي هي كالعصب في جسم الدولة » ثم قال :

« إن من الامور التي يؤسفنا أن لا نتمكن من الاسراع فيها هي قضايا مشاريع الري الكبرى وأعمال الخزانات التي هي ضرورية لعمران هذه البلاد » وقال :

« لقد مرت سنون على تأسيساتنا الوطنية التعليمية ، وكان يؤمل أن تكون هذه المدة كافية لأن نجد طبقة متعلمة راقية تسد الفراغ الهائل في إدارة دفة الحكومة ، والمشاريع العامة ، ولكن من المحزن جداً أن نقول أن هذا الأمل لم يتحقق » وقال :

« إن للتموين صفحات وأدوار لا تسر ولا تبهج ، وهي ناشئة من غلطات قد ارتكبت ، ولم يحسب لهذه الحرب حسابها ، وأن الوزارة لما أخذت على عاتقها المسؤولية وجدت قضايا التموين مرتبكة ، متشابكة ، مزعجة وكانت الطريق التي اتخذت لاصلاح التموين لا تلائم ، ولا تنسجم مع حالتنا الاقتصادية والنفسية ، حتى أن هذا التموين أوشك أن يصبح آلة خطرة على الأخلاق »[1]

وبعد أن أخذ الباجة جي يمني النواب بالاصلاحات ، انفجرت المعارضة في وجهه فأخذت تندد بالحكم المزدوج القائم ، وتطعن في كفاءات الموظفين ، وتسند أفعال الرشوة ونحوها إلى موظفي التموين إلى طعون أخرى في التجانس الوزاري

وقال نائب الديوانية ، سعد صالح

« الوزارة لا يمكن أن تكون مستقرة إلا إذا كانت متجانسة ، أما الوزارات التي تؤلف من

---

(١) محاضر مجلس النواب : الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤ - ١٩٤٥ ص ٢٤ - ٤٤

أعضاء غير متجانسين فـلا يمكن أن يصلحوا الادارة أو يسيروا سفينةالدولة لأنهم يكونون في شغل شاغل في شؤونهم فلا تمضي مدةعلى هذه الوزارة حتى يتناولها التعديل والترقيع ثم الاستقالة. فسبعة أشهر تداول على التموين أربعة وزراء تقاسموا في هـذه الوزارة الفشل فما لم تكن الوزارة مستقرة لا يمكن أن نحصل على ادارة مستقرة »

وقال نائب ديالى ، جميل عبد الوهاب

« إن الارتجال والاستعجال في تأليف الوزارات على هذا المنوال من أناس لا رابطة بينهم ، لافي المبادى. ولا في الأهداف، هو الذي جعل المملكة تسير سيراً أعرج وئيداً في طرق الاصلاح»

وقال نائب الحلة ، جعفر حمندي

« نحن نريد حيـاة حرة دمقراطية مسندة إلى أركانها المعلومة ، مستوحية ارادتها وخططها وأنظمتها من إرادة الشعب . إننـا نريد صحافة حرة تقول ما تريد وتنتقد حسبما تراه أما الرقابة فيجب أن لا تتعدى الامور العسكرية والخارجية ... إننا نريد الاصلاح الشامل ونحن نرحب بهذا الاصلاح ... »

وأخيراً وضعت الصيغة الجوابية على خطاب العرش وقبلتها الأكثرية الحكومية

✵ بين العراق والاتحاد السوفياتي ✵

كان وزير العراق المفوض في انقرة، السيد كامل الكيلاني ، قد زار الوزير السوفياتي الجديد لانقرة في تشرين الأول سنة ١٩٤٠ م فأعرب السفير له عن رغبته ورغبة حكومته في تأسيس علاقات ودية بين العراق والاتحاد السوفياتي فلما نقل الوزير العراقي هذه البرقية إلى «وزارة الخارجية العراقية » قامت قيامة « الحكومة البريطانية » لهذه البادرة فكان ما كان مما أشرنا اليه في ص ١٤٥ من المجلد الخامس من كتابنا هذا

فلما تحالفت بريطانيا مع الاتحاد السوفياتي ضد المانية في منتصف السنة ١٩٤١ م أشارت « بريطانية » عـلى الحكومة العراقية بضرورة تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين العراق وروسية السوفياتية وبعد مفاوضة ومقدمات يطول شرحهـا أبرق وزير الخارجية العراقية ، ارشد العمري البرقية التالية إلى قوميسير الشؤون الخارجية الروسية في ٢٥ آب ١٩٤٤

إلى السيد مولوتوف

قوميسير الشؤون الخارجية للاتحاد السوفييتي — موسكو

عطفاً على المحادثات التي جرت بين وزير العراق المفوض والممثل السوفييتي في طهران ، وبناء على التفاهم الحاصل حول الرغبة المتبادلة لتأسيس علاقـات متبادلة بين العراق والاتحاد السوفييتي

يسرني أن أخبركم بأن الحكومة العراقية قررت تأسيس علاقات دبلوماسية وتبادل التمثيل السياسي بين البلدين، وأتأمل أن الحكومتين ستعملان على ترشيح ممثليهما في أقرب فرصة ممكنة.

ويسرني أن يتحقق أمر مفاتحتكم في هذا الموضوع في يوم انتصار للجيوش الروسية. فإن الجيوش الروسية قد قامت، ولا تزال، بما يسجله التاريخ بعداد الفخر في نصر الجبهة الدمقراطية، وعملت في سبيل تحرير الشعوب فيسرني بهذه المناسبه أن أعرب لكم ولبلادكم عن أخلص التهاني وأصدق التمنيات.

أرشد العمري

وزير خارجية العراق (١)

وقد رد المسيو مولوتوف على هذه البرقية بهذا الجواب:

سيدي الوزير

اتشرف بأن أؤيد تلقي برقيتكم المؤرخة في ٢٥ آب. أن حكومة الاتحاد السوفييتي تقدر كل التقدير الشعور الذي أعربتم عنه اتجاه الجيش السوفييتي. وان الحكومة السوفيتية تقبل بسرور اقتراح الحكومة العراقية حول تأسيس علاقات دبلوماسية بين الاتحاد السوفييتي والعراق، وهي تعتبر العلاقات الدبلوماسية مؤسسة بينهما من هذه اللحظة، وهي مستعدة في أقصر وقت ممكن أن تبادل الوزراء المفوضين.

مولوتوف

قوميسار الشعب للشؤون الخارجية

حكومة الاتحاد السوفييتي (٢)

❋ جامعة الدول العربية ايضا ❋

مراسلات رسمية

بحثنا موضوع تكوين «جامعة الدول العربية» على ص (١٣٨) وما يليها من هذا المجلد السادس، ونوهنا بالجهود المضنية التي بذلها رئيس وزراء مصر، مصطفى النحاس، لاخراج هذه الفكرة من حيز التفكير إلى ميدان العمل، ولما أنهى رفعته محادثاته مع الدول العربية على الانفراد وجه هذا الكتاب إلى رئيس الوزارة العراقية في ٢١ يونيو سنة ١٩٤٤:

حضرة صاحب الدولة حمدي الباجه جي رئيس الوزارة العراقية

تعلمون دولتكم أن مشاورات الوحدة العربية قد جرت حتى الآن مع العراق، فشرق الاردن، فالمملكة العربية السعودية، فسورية، فلبنان، فاليمن. وقد كنت - ولا أزال - أعلق أهمية

---

(١) و (٢) جريدة البلاد العربية العدد (٢٣٢٤) بتاريخ ١١ أيلول ١٩٤٤

كبيرة على أن تجري أيضاً مع من يمثلون عرب فلسطين تمثيلا صحيحاً ، ولم أر الانتقال إلى المرحلة التالية من مراحل مشروع الوحدة العربية حتى يتم ذلك ، ولما كانت المعلومات المتجمعة لدي تدل على انه إذا لم يفرج عن الزعيمين الفلسطينيين جمال الحسيني وأمين التميمي المعتقلين في جنوب أفريقية كان من المتعذر تأليف هيأة « عربية » يرضى عنها الرأي العام الفلسطيني العربي وتمثله تمثيلا صحيحاً ، فقد بذلت مساعي متصلة للافراج عنهما غير أن هذه المساعي لم تثمر ثمرتها .

ولما كانت المصلحة تقتضي من جهة أخرى الاسراع قدر المستطاع في مشروع الوحدة العربية حتى لاتسبقنا الحوادث التي أصبحت اليوم تعدو سراعاً ، ولما كان من المتفق عليه أن تكون المرحلة الثانية من مراحل هذا المشروع عقد لجنة تحضيرية بمصر لتسجيل ما اتفقت وجهات النظر عليه في مرحلة المشاورات ، وتستوفي ما يحتاج إلى استيفاء البحث من الامور ، وتمهد لعقد المؤتمر العربي العام ، لذلك اتشرف بأن أقترح عقد اللجنة التحضيرية في أواخر يوليو — أوائل اغسطس سنة ١٩٤٤ واني لأرجو من دولتكم إفادتي برأي الحكومة العراقية في هذا الاقتراح ، وفي حالة الموافقة عليه أرجو ابلاغي أسماء المندوبين الذين يقع عليهم الاختيار لتمثيلها في اللجنة المشار اليها وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

٢١ يونيو ١٩٤٤ رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية : مصطفى النحاس

وأسرع الرئيس العراقي فعين وفد العراق إلى اللجنة التحضيرية ورد على كتاب الرئيس المصري بهذا الجواب :

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية

تلقيت رسالة رفعتكم الكريمة المؤرخة في ٣٠ جمادى الآخرة سنة ١٣٦٣ الموافق ٢١ يونيو سنه ١٩٤٤ المتضمنة اقتراح فخامتكم عقد لجنة تحضيرية بمصر ، للغرض الذي نوهتم عنه ، وذلك في أواخر يوليو -- أوائل اغسطس سنة ١٩٤٤

إني أرى من الواجب أن أتقدم إلى رفعتكم بخالص الشكر ، ومزيد الامتنان ، على ما بذلتموه من جهود صادقة ، ومساع متصلة ، في سبيل تحقيق الوحدة العربية . إني أتفق ورفعتكم كل الاتفاق بأنه من الضروري الاسراع في السير في مشروع الوحدة العربية لئلا تسبقنا الحوادث والمفاجآت . لذلك تقرر انتداب حضرة صاحب الفخامة السيد نوري السعيد ، بصحبة معالي السيد عطا أمين الوزير المفوض ، ومدير الخارجية العام ، ليكونا ممثلين عن العراق في اللجنة التحضيرية الآنفة الذكر

هذا وبقرب سفري إلى لبنان للاستجمام ، فقد أحاول انتهاز فرصة وجودي هناك للشخوص إلى مصر بغية الاشتراك في مباحثات اللجنة التحضيرية فيما إذا ساعدتني أحوالي الصحية على ذلك

والله أسأل أن يأخذ بيد الجميع لتحقيق ما تصبو اليه الامة العربية وتفضلوا رفعتكم بقبول فائق الاحترام ١٦ تموز ١٩٤٤ رئيس الوزارة - حمدي الباجه جي

جدول أعمال اللجنة التحضيرية

ثم تحدد يوم ٢٥ أيلول ١٩٤٤ موعداً لاجتماع اللجنة التحضيرية، وعين جدول أعمالها فإذا به يتضمن:

١- النظر في امكان اطلاع كل حكومة على محاضر المشاورات بالحكومات الاخرى أو على خلاصتها

٢- تسجيل المسائل التي كانت موضع الاتفاق التام في مرحلة المشاورات

٣- تقريب وجهات النظر في المسائل الاخرى

٤- استيفاء ما يحتاج إلى استيفاء البحث من الامور

٥- النظر في عقد المؤتمر العربي العام وتحديد زمانه، ومكانه والموضوعات التي تطرح عليه

٦- درس الاقتراحات التي قدمت إلى رفعت النحاس باشا فرأى رفعته عرضها على اللجنة

٧- ما يستجد من الاقتراحات والأعمال

الوفد العراقي

وعدلت «الحكومة العراقية» عن ترشيح الوفد المقترح سابقاً، وعينت وفداً آخر برآسة رئيس الوزراء، حمدي الباجه جي، وعضوية العين نوري باشا السعيد، ووزير الخارجية، أرشد العمري، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة إلى وزير المالية، صالح جبر، ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة إلى وزير العدلية، أحمد مختار بابان، أما منصب وزارة الدفاع بالوكالة «الذي كان يتولاه وزير الخارجية» فقد عهد إلى وزير الداخلية، مصطفى العمري

وفي يوم ١٦ أيلول ١٩٤٤ غادر الوفد العراقي جواً، ولبث في مصر زهاء شهر إذ حضر اجتماعات اللجنة التحضيرية التي استمرت من ٢٥ أيلول إلى ٧ تشرين الأول ١٩٤٤ م وفي يوم ١٣ تشرين الاول من هذه السنة عاد الرئيس الباجه جي إلى العراق وتأخر السيدان نوري السعيد وأرشد العمري في لبنان

وكان من بين القرارات التي اتخذتها «اللجنة التحضيرية» تكوين لجنة سياسية فرعية تتولى اعداد مشروع نظام جامعة الدول العربية على أن تجتمع في ١٥ تشرين الثاني ١٩٤٤م. وكانت «الحكومة العراقية» تحرص الحرص كله على أن يعقد «المؤتمر العربي العام» بدلا من أن تجتمع اللجان التحضيرية أو الفرعية ولكن لما كان اجتماع المؤتمر العربي العام من دون أن يكون هناك نظام خاص به غير ممكن فقد اجتمعت «اللجنة الفرعية» في الاسكندرية يوم ٢٥ كانون الأول

١٩٤٤ ووضعت بروتوكول المؤتمر أو الجامعة العربية

وبعد مراسلات طويلة تم الاتفاق على صيغة البروتوكول ثم وضعت الصيغة النهائية لجامعة الدول العربية فاتخذ مجلس الوزراء العراقي في جلسته المنعقدة في يوم ١٤ آذار ١٩٤٥ هذا القرار

قرار مجلس الوزراء

« اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة الخارجية المرقم ش ٧١٠/٧١٠/١٤ والمؤرخ في ١٩٤٥/٣/١١ م وعلى مرفقه مشروع الجامعة العربية ، وكذلك على البرقية الايضاحية التي أرسلها معالي وزير الخارجية إلى وزير العراق المفوض في القاهرة ، والمرفق رقم ١و٢ والبرقية الواردة لفخامة رئيس الوزراء من فخامة رئيس وزراء مصر ، وبعد أن استمع إلى ملاحظات وزير الخارجية قرر ما يلي :

١ = الموافقة على مشروع ميثاق الجامعة العربية المحتوي على ٢٢ مادة كما جاء من وزارة الخارجية

٢ – انتداب كل من السيد أرشد العمري وزير الخارجية ، وفخامة السيد علي جودة الأيوبي وزير العراق المفوض في واشنطن ، ومعالي السيد تحسين العسكري وزير العراق المفوض في القاهرة ، تحت رئاسة معالي وزير الخارجية المشار اليه ، ليمثلو العراق في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام الذي سيعقد في القاهرة بتاريخ ١٨/٣/١٩٤٥ وتخويل وزير الخارجية باستصحاب من ينسبه كأعضاء في الوفد للحضور في اللجنة المذكورة وكذلك تخويل معاليه ، والمنتدبين معه ، الحضور في المؤتمر العام الذي سيعقده بعد انتها اللجنة من عملها وتخويل معاليه ومن ينسبه أيضاً ، الصلاحيات الكاملة للتوقيع على الصيغة النهائية التي سيقررها المؤتمر المذكور اه . وفيما يلي نص « ميثاق الجامعة » الذي وقع فيه يوم ٢٢ آذار ١٩٤٥

ميثاق جامعة الدول العربية

ان صاحب الجلالة ملك العراق ؛

وحضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية ؛

وحضرة صاحب السمو الملكي امير شرق الاردن ؛

وحضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية ؛

وحضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية ،

وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر ،

وحضرة صاحب الجلالة ملك اليمن ،

تثبيتاً للعلاقات الوثيقة ، والروابط العديدة ، التي تربط بين الدول العربية ، وحرصاً على دعم

هذه الروابط . وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول وسياستها ، وتوجيها لجهودها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة ، وصلاح أحوالها ، وتأمين مستقبلها ، وتحقيق أمانيها وآمالها، واستجابة للرأي العربي العام في جميع الاقطار العربية ، وقد اتفقوا على عقد ميثاق لهـذه الغاية ، وأنابوا عنهم المفوضين الآتية أسماؤهم :

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق

قد أناب عن العراق :

حضرة صاحب المعالي السيد أرشد العمري ، وزير الخارجية

حضرة صاحب الفخامة السيد علي جودة الأيوبي ، وزير العراق المفوض بواشنطن

حضرة صاحب المعالي السيد تحسين العسكري ، وزير العراق المفوض في القاهرة .

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية

قد أناب عن سورية :

حضرة صاحب الدولة السيد فارس الخوري ، رئيس مجلس الوزراء .

حضرة صاحب الدولة السيد جميل مردم بك ، وزير الخارجية .

حضرة صاحب السمو الملكي أمير شرقي الاردن

قد أناب عن شرقي الاردن :

حضرة صاحب الفخامة سمير الرفاعي باشا ، رئيس الوزراء :

حضرة صاحب المعالي سعيد المفتي باشا ، وزير الداخلية .

حضرة صاحب العزة سليمان النابلسي بك ، نائب سر الحكومة .

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية

قد أناب عن المملكة العربية السعودية :

سعادة الشيخ يوسف ياسين ، نائب وزير خارجية المملكة العربية السعودية .

سعادة السيد خير الدين الزركلي ، مستشار مفوضية المملكة العربية السعودية بالقاهرة .

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية

قد أناب عن لبنـان :

حضرة صاحب الدولة السيد عبد الحميد كرامي ، رئيس الوزراء .

سعادة السيد يوسف سالم ، وزير لبنان المفوض بالقاهرة .

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر

قد أناب عن مصر :

حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا ، رئيس مجلس الوزراء .
حضرة صاحب السعاده محمد حسين هيكل باشا ، رئيس مجلس الشيوخ .
حضرة صاحب المعالي عبد الحميد بدوي باشا ، وزير الخارجية .
حضرة صاحب المعالي مكرم عبيد باشا ، وزير المالية :
حضرة صاحب المعالي محمد حافظ رمضان باشا ، وزير العدل .
حضرة صاحب المعالي عبد الرزاق أحمد السنهوري بك ، وزير المعارف العمومية .
حضرة صاحب العزة عبد الرحمن عزام بك ، الوزير المفوض بوزارة الخارجية .
حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن

قد أناب عن اليمن :

الذين بعد تبادل وثائق تفويضهم ، التي تخولهم سلطة كاملة ، والتي وجدت صحيحة ومستوفاة الشكل ، قد اتفقوا على ما يأتي :

مادة ١ – تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق .

ولكل دولة عربية مستقلة الحق في أن تنضم إلى الجامعة ، فإذا رغبت في الانضمام قدمت طلباً بذلك يودع لدى الأمانة العامة الدائمة ، ويعرض على المجلس في أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب

المادة ٢ – الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها ، وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها ، وصيانة لاستقلالها وسيادتها ، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها .

كذلك من اغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها ، وأحوالها في الشؤون الآتية :

(أ) الشؤون الاقتصادية ، والمالية ، ويدخل في ذلك التبادل التجاري ، والجمارك ، والعملة والامور الزراعية ، والصناعية .

(ب) شؤون المواصلات ويدخل في ذلك السكك الحديدية ، والطرق ، والطيران ، والملاحة والبرق والبريد .

(ج) شؤون الثقافة .

(د) شؤون الجنسية ، والجوازات ، والتأشيرات ، وتنفيذ الأحكام ، وتسليم المجرمين .

(ه) الشؤون الاجتماعية .

(و) الشؤون الصحية .

مادة ٣ – يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة ، ويكون لكل

منها صوت واحد ، مهما يكن عدد ممثليها .

وتكون مهمته القيام على تحقيق أغراض الجامعة ، ومراعاة تنفيذ ماتبرمه الدول المشتركة فيها من اتفاقات في الشؤون المشار اليها في المادة السابقة ، وفي غيرها .

ويدخل في مهمة المجلس كذلك تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن والسلام ، ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية .

المادة ٤– تؤلف لكل من الشؤون المبينة في المادة الثانية لجنة خاصة، تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة ، وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ، ومداه ، وصياغتها في شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها ، تمهيداً لعرضها على الدول المذكورة .

ويجوز أن يشترك في اللجان المتقدم ذكرها أعضاء يمثلون البلاد العربية الاخرى، ويحدد المجلس الأحوال التي يجوز فيها اشتراك أولئك الممثلين ، وقواعد التمثيل .

المادة ٥ – لايجوز الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين ، أو أكثر من دول الجامعة فإذا نشب بينها خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة، أو سيادتها ، أو سلامة أراضيها، ولجأ المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخلاف ، كان قراره عند اذن نافذاً وملزماً .

وفي هذه الحالة لايكون للدول ، التي وقع بينها الخلاف ، الاشتراك في مداولات المجلس وقراراته .

ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة ، وبين أي دولة اخرى من دول الجامعة ، أو غيرها ، للتوفيق بينهما .

وتصدر قرارات التحكيم ، والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء .

مادة ٦– إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من دول الجامعة ، أو خشي وقوعه ، فللدولة المعتدى عليها ، أو المهددة بالاعتداء ، ان تطلب دعوة المجلس للانعقاد فوراً .

ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء ، ويصدر القرار بالاجماع ، فإذا كان الاعتداء من احد دول الجامعة لا يدخل في حساب الاجماع ، رأي الدولة المعتدية .

وإذا وقع الاعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الاتصال بالمجلس فلممثل تلك الدولة فيه ، ان يطلب انعقاده للغاية المبينة في الفقرة السابقة ، وإذا تعذر على الممثل الاتصال بمجلس الجامعة ، حق لأي دولة من أعضائها ان تطلب انعقاده .

مادة ٧ – مايقرره المجلس بالاجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة في الجامعة ، وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله .

وفي الحالتين تنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقاً لنظمها الاساسية .

مادة ٨ – تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الاخرى ، وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول ، وتتعهد بأن لاتقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها .

مادة ٩ – لدول الجامعة العربية ، الراغبة فيما بينها في تعاون اوثق ، وروابط اقوى مما نص عليه هذا الميثاق ، ان تعقد بينها من الاتفاق ما تشاء لتحقيق هذه الاغراض .

والمعاهدات والاتفاقات التي سبق ان عقدتها ، او التي تعقدها فيما بعد دولة من دول الجامعة مع اية دولة اخرى ، ولا تلزم ، ولا تقيد الاعضاء الآخرين .

مادة ١٠ – تكون « القاهرة » المقر الدائم لجامعة الدول العربية ، ولمجلس الجامعة ان يجتمع في اي مكان آخر يعينه .

مادة ١١ – ينعقد مجلس الجامعة انعقاداً عاديا مرتين في العام ، في كل من شهري مارس واكتوبر ، وينعقد بصفة غير عادية كلما دعت الحاجة إلى ذلك ، بناء على طلب دولتين من دول الجامعة .

مادة ١٢ – يكون للجامعة امانة عامة دائمة ، تتألف من امين عام ، وامناء مساعدين ، وعدد كاف من الموظفين .

ويعين مجلس الجامعة بأكثرية ثلثي دول الجامعة الامين العام . ويعين الامين العام بموافقة المجلس الامناء المساعدين ، والموظفين الرئيسيين في الجامعة .

ويضع مجلس الجامعة نظاماً داخلياً لأعمال الامانة العامة ، وشؤون الموظفين .

ويكون الأمين العام في درجة سفير ، والامناء المساعدين في درجة وزراء مفوضين

ويعين في ملحق لهذا الميثاق أول أمين عام للجامعة .

مادة ١٣ – يعد الأمين العام مشروع ميزانية الجامعة ، ويعرضه على المجلس للموافقة عليه ، قبل بدء كل سنة مالية .

ويحدد المجلس نصيب كل دولة من دول الجامعة في النفقات ، ويجوز أن يعيد النظر فيه عند الاقتضاء .

مادة ١٤ – يتمتع اعضاء مجلس الجامعة ، واعضاء لجانها ، وموظفوها الذين ينص عليهم في النظام الداخلي بالامتيازات ، وبالحصانة الدبلوماسية اثناء قيامهم بعملهم .

وتكون مضمونة حرمة المباني التي تشغلها هيئات الجامعة .

مادة ١٥ – ينعقد المجلس للمرة الاولى بدعوة من رئيس الحكومة المصرية ، وبعد ذلك بدعوة من الامين العام .

مادة ١٦ — فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في هذا الميثاق، ويكتفى بأغلبية الآراء لاتخاذ المجلس قرارات نافذة في الشؤون الآتية :

(أ) شؤون الموظفين .

(٢) إقرار ميزانية الجامعة .

(ج) وضع نظام داخلي لكل من المجلس ، واللجان ، والأمانة العامة .

(د) تقرير فض أدوار الاجتماع .

مادة ١٧ — تودع الدول المشتركة في الجامعة ، الامانة العامة ، نسخاً من جميع المعاهدات ، والاتفاقات ، التي عقدتها أو تعقدها مع أي دولة أخرى من دول الجامعة ، أو غيرها .

مادة ١٨ — إذا رأت إحدى دول الجامعة أن تنسحب منها ، أبلغت المجلس عزمها على الانسحاب قبل تنفيذه بسنة .

ولمجلس الجامعة ان يعتبر أي دولة لا تقوم بهذا الميثاق ، منفصلة عن الجامعة ، وذلك بقرار يصدره بإجماع الدول ، عدا الدولة المشار اليها .

مادة ١٩ — يجوز بموافقة ثلثي دول الجامعة ، تعديل هـذا الميثاق ، وعلى الخصوص لجعل الروابط بينها امتن وأوثق ، لانشاء محكمة عدل عربية ، ولتنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الامن والسلام .

ولا يبت في التعديل إلا في دور الانعقاد التالي للدور الذي يقدم فيه الطلب .

وللدولة التي لا تقبل التعديل، أن تنسحب عند تنفيذه ، دون التقيد بأحكام المادة السابقة .

مادة ٢٠ — يصدق على هـذا الميثاق ، وملاحقه ، وفقاً للنظم الأساسية المرعية في كل من الدول المتعاقدة .

وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة، ويصبح الميثاق نافذاً من قبل من صدق عليه ، بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام الأمين العام وثائق التصديق من أربع دول .

حرر هذا الميثاق باللغة العربية في القاهرة بتاريخ ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٦٤ (٢٢ مارس سنة ١٩٤٥) من نسخة واحدة تحفظ في الأمانة العامة .

وتسلم صورة منها مطابقة للأصل لكل دولة من دول الجامعة .

الامضاءات ...

ملحق خاص بفلسطين

منذ نهاية الحرب العظمى الماضية ، سقطت عن الدول العربية المنسلخة عن الدولة العثمانية ومنها فلسطين ، ولاية تلك الدولة ، واصبحت مستقلة بنفسها وغير تابعة لأية دولة اخرى ، واعلنت

معاهدة لوزان ان امرها لأصحاب الشأن فيها ، و إذا لم تكن قد مكنت من تولي امورها ، فإن ميثاق العصبة في سنة ١٩١٩ لم يقرر النظام الذي وضعه لها إلا على اساس الاعتراف باستقلالها. فوجودها ، واستقلالها الدولي من الناحية الشرعية ، امر لاشك فيه ، كما انه لا شك في استقلال البلاد العربية الاخرى ، و إذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة لأسباب قاهرة فلا يسوغ ان يكون ذلك حائلا دون اشتراكها في اعمال مجلس الجامعة .

ولذلك ترى الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية انه ونظراً لظروف فلسطين الخاصة ، والى ان يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلا ، يتولى مجلس الجامعة امر اختيار مندوب عربي من فلسطين للاشتراك في اعماله . الامضاءات .....

ملحق خاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة

نظراً لأن الدول المشتركة في الجامعة ستباشر في مجلسها ، وفي لجانها ، شئونا يعود خيرها واثرها على العالم العربي كله ، ولأن اماني البلاد العربية غير المشتركة في المجلس ينبغي له ان يرعاها وان يعمل على تحقيقها .

فإن الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية يعنيها بوجه خاص أن توصي مجلس الجامعة ، عند النظر في اشراك تلك البلاد في اللجان المشار اليها في الميثاق ، بأن يذهب في التعاون معها إلى أبعد مدى مستطاع ، وفيما عدا ذلك ، بألا يدخر جهداً لتعرف حاجاتها وتفهم أمانيها وآمالها ، وبأن يعمل بعد ذلك على صلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيؤه الوسائل السياسية من أسباب .

الامضاءات .....

ملحق خاص بتعيين الامين العام للجامعة

اتفقت الدول الموقعة على هذا الميثاق على تعيين سعادة عبد الرحمن عزام بك اميناً عاماً لجامعة الدول العربيــة .

ويكون تعيينه لمدة سنتين . ويحدد مجلس الجامعة فيما بعد النظام المستقبل للأمانة العامة .

الامضاءات ....

تصديق الميثاق

ونظراً لما جاء في المادة العشرين من هذا الميثاق ، تقدمت الوزارة بـ« ميثاق جامعة الدول العربية » إلى « مجلس الامة العراقي » لتصديقه وقد رفعته بالأسباب الموجبة وهي :

الأسباب الموجبة

« لما كان العراق ، منذ تأسيس الحكم الوطني ، قد جعل أهم مبادىء سياسته الخارجية التعاون

مع البلاد العربية ، تحقيقاً لقضية العرب الكبرى، التي تمثلت في كفاح العرب المستمر في سبيل تحرير البلاد العربية ، وجمع شملها ، وبفضل السياسة التي اختطها المغفور له جلالة الملك فيصل الأول من أجل تحقيق هذه الأهداف، فقد سارت الحكومات العراقية المتعاقبة على تلك الخطط ، حتى اثمرت جهودها المتتابعة بأن كونت جواً ملائماً للبدء في وضع اسس التعاون بين الدول العربية ، وقد بوشر بالمشاورات بين مندوبي الدول العربية لغاية الاتفاق حول وضع نظام يحقق تعاونا وثيقاً بين تلك الدول ، ويكون أداة للوصول إلى الأهداف العليا للامة العربية فقد تشكلت اللجنة التحضيرية للمؤتمر وبدأت أعمالها في ٢٥ أيلول سنة ١٩٤٤ وانتهت منها في ٧ تشرين الاول ١٩٤٤ بوضع بروتوكول عرف ببروتوكول الاسكندرية وتألفت بموجب البروتوكول لجنة سياسية فرعية من أعضاء اللجنة التحضيرية لاعداد مشروع « مجلس الجامعة » الذي نص عليه البروتوكول وبحث القضايا السياسية التي يمكن ابرام اتفاقات حولها بين الدول العربية

وقد اجتمعت اللجنة السياسية المذكورة في ١٤ شباط ١٩٤٥ في القاهرة تنفيذا للمهمة التي انيطت بها ، حسب بروتوكول الاسكندرية ، وتوفقت في وضع ميثاق الجامعة الذي تم التوقيع عليه ، وعلى ملاحقه ، من قبل مندوبي الدول العربية في ٢٢ مارت ١٩٤٥

« وتتألف جامعة الدول العربية، بموجب هذا الميثاق، من الدول العربية وهي مصر ، وسورية وشرقي الاردن، والمملكة العربية السعودية، ولبنان ، واليمن ، والعراق ، وللدول العربية المستقلة الاخرى حق الانضمام إلى الجامعة في المستقبل .

« أما أغراض الجامعة فهي توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها ، وكذلك التعاون في الشؤون الاقتصادية ، والمالية ، وشؤون المواصلات ، والثقافة وشؤون الجنسية والجوازات، والشؤون الاجتماعية ، والصحية ، ويكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة لتحقيق اغراضها المذكورة » اهـ .

وقد تذاكر « مجلس النواب » في هذا الميثاق بصورة مستعجلة في جلسته المنعقدة في يوم ٢٧ آذار ١٩٤٥ ووافق عليه بالاجماع ، كما وافق عليه بالاجماع مجلس الاعيان في جلسته المنعقدة في الثامن والعشرين من آذار ١٩٤٥م

٭ رئيس الجمهورية السورية في بغداد ٭

أعرب فخامة السيد شكري القوتلي ، رئيس الجمهورية السورية ، عن رغبته في زيارة العراق فأعد منهاج حافل لاستقبال فخامته لما بين سورية والعراق من تاريخ حافل بالتآخي والتظافر لاعلاء

مجد العرب ، وتدعيم قواعد الاسلام .

و« حوالي الساعة الثانية عشر من ظهر يوم السبت الموافق ١٠ آذار ١٩٤٥ هبطت في مطار بغداد المدني طائرتان تقلان الرئيس السوري» وحاشيته المكونة من رئيس مجلس النواب ، سعدالله الجابري ، ونائب رئيس مجلس النواب ، لطفي الحفار ، وأمين السر العام ، محسن البرازي ، وغيرهم من السكرتيريين والمرافقين ، وكان في استقبالهم في المطار مندوب عن سمو الوصي ورئيس مجلسي الاعيان والنواب ، ورئيس الوزراء ، والوزراء ، ولفيف من الاعيان والنواب وكبار موظفي الدولة ونزل الضيف وحاشيته في « القصر الابيض » فكانوا موضع احترام العراقيين واجلالهم حكومةوشعباً كمااقيمت لهم مآدب تكريمية في البلاط الملكي وفي غيره. وفي صباح يوم الاربعاء ١٤ من هذا الشهر غادر الرئيس السوري « مطار بغداد ، مشيعاً بالاجلال والتكريم فأبرق إلى سمو الوصي هذه البرقية :

حضرة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الاله الوصي على العرش وولي العهد – بغداد

في الساعة التي اغادرفيها القطر الشقيق العزيز أبعث إلى سموكم وحكومتكم الرشيدة ، خالص الشكر على كريم الوفادة ، وبالغ الحفاوة ، التي لاقيتها أثناء اقامتي في ضيافتكم ، حامداً لشعب الرافدين ما حباني من جميل العاطفة ، وجمال الترحيب والتكريم ، داعياً إلى الله أن يحفظ جلالة الملك لشعبه الأبي العريق بإيمانه بالعروبة ، وأن يقر العراق ، ويتولاه بفيض من السعادة ، والمجد والرفاه . شكري القوتلي

وقد رد سمو الوصي على هذه البرقية بهذا الجواب :

حضرة صاحب الفخامة شكري بك القوتلي رئيس الجمهورية السورية – دمشق

كان لبرقية فخامتكم الرقيقة ، المعبرة عن عواطفكم الودية لما لقيتموه من واجبات الضيافة ، أطيب الأثر في نفسي ، وما ذلك إلا بعض الشعور الذي نكنه نحوفخامتكم ، وبلادكم الشقيقة ، وشعبكم النبيل . عبد الاله

❋ الاثراء غير المشروع ❋

يقول اللورد كرومر ، المقيم البريطاني الاسبق في مصر :

«لايمكن للغرب أن يسيطرعلى الشرق سيطرة تامة إلا بأمرين إضعاف الدين وافسادالاخلاق»

وقد عمل الاستعمار البريطاني في العراق على تحقيق هذين الأمرين عملامتواصلا حتى بلغ الهدف ولاسيما بعد حوادث الشهرين نيسان وأيار ١٩٤١ م

فقد لاحظ الانكليز بعد احتلالهم – العراق ثانية في حزيران ١٩٤١ – أن بعض رؤساء

القبائل وسادتها يخشى أن يفتضح امره لدى قبيلته إذ استلم منهم «الخاوة» جهاراً كما يستلمها الغير فابتدع الانكليز لهذا البعض طريقة طريفة للتعويض، وذلك بأنهم خصصوا له عددا من قاطرات الشحن « واغونات » لقاء أجور اسمية زهيدة، وسمحوا له بتأجير هذه « القاطرات » على المحتاجين الحقيقيين اليها باجور تفوق عشرة أمثال الاجور الاسمية المذكورة

ولاحظوا ان بعض الوزراء، والمدراء، والوجهاء، ومن اليهم يترفع عن أخذ ما يأخذه الغير باسم الدعاية أو المساعدة أو الاجور، فابتكروا طرقا أخرى لشراء. هذا وذلك انهم كانوا يمنحونه « تحاويل التموين » لشراء السيارات، ونحوها، باثمان واطئة، ثم يهدون له بيعها بأمثال أمثال أسعار الشراء.

وكانوا يشجعون ضعاف النفوس على أخذ الرشوة، والاتجار في السوق السوداء، والمضاربة في الاسعار، ومشاركة أرباب « الكوتا » ارباحهم، ونحو ذلك من الاعمال التي يعاقب القانون عليها فإذا حصلت شكاوى ضد هذا الفريق من الموظفين حماه هؤلاء الانكليز بأساليبهم المعروفة

ولعل أغرب ما سعى اليه الانكليز لشراء الناس انهم أسرّوا إلى شركات النفط أن تسمح إلى بعض الوزراء، والمتنفذين، ومن يلوذ بهم، بتأسيس محطات لبيع البنزين في بعض المحلات الرئيسية، أو في مفترق الطرق العامة، وكانت هذه المحطات تدر على اصحابها مبالغ تتراوح من الفين إلى عشرة آلاف دينار في كل سنة ولكن الله يعلم ما كانت تخفيه هذه الأوكار من أوضار ومثالب

وقد انتبهت السلطة التنفيذية إلى الفساد الذي استشرى في دواوين الدولة، وآذى أصحاب المصالح العامة والخاصة فأرادت أن تقمع هذه البادرة الخطرة فوضعت لذلك لائحة خطيرة باسم لائحة قانون الاثراء غير المشروع» -١- هذه بعض موادها :

المادة الاولى – تؤلف لجنة خاصة في العاصمة للتحقيق في شؤون الموظفين، وفق أحكام هذا القانون، وقوامها رئيس وأربعة أعضاء. يكون أحدهم نائباً للرئيس، مع العدد الكافي من الاعضاء الاضافيين، يعينهم مجلس الوزراء جميعهم من كبار الحكام والموظفين السابقين والحاليين

المادة الثانية – تحقق اللجنة في شؤون الموظفين، بما فيهم الموظفون السابقون، للتوصل إلى ما إذا كانوا قد استحصلوا على اموال منقولة وغير منقولة، لا تتناسب مع مواردهم المشروعة، مما يؤدي إلى الاقتناع بحصولهم عليه بطريقة غير مشروعة بالنظر إلى صفة الوظيفة خلال مدة الخدمة

---

(١) سبق للوزارة السعيدية الاولى ان وضعت «قانون ذيل قانون انضباط موظفي الدولة» في عام ١٩٣١ لتطهير دوائر الدولة من الموظفين الذين لم تبرهن الأيام على نزاهتهم او لم تكن لهم المؤهلات اللازمة للتوظيف «راجع ص٩٣ من المجلد الثالث من الوزارات» واعقبتها «الوزارة الهاشمية الثانية» فوضعت قانونا مماثلا في عام ١٩٣٦ «راجع ص١٤٦ من المجلد الرابع » اما وزارة السيد حمدي الباجه‌جي الثانية فقد حاولت تشريع القانون الذي نحن بصدده فقام عليها النكير واضطرت إلى سحبه

المادة السادسة – إذا ظهر للجنة بنتيجة التحقيق أن الموظف قد استحصل على مال بواسطة ممنوعة قانونا فلها :

١ – أن تفرض عليه العقوبات المناسبة المنصوص عليها في قانون انضباط موظفي الدولة إذا كانت الواسطة التي استحصل منها المال ممنوعة بمقتضى القانون المذكور ويكون قرارها قطعياً

٢ – أن تحيله إلى محكمة جزاء بغداد الكبرى مباشرة لمحاكمته إذا كانت تلك الواسطة تعتبر جريمة بمقتضى هذا القانون أو القوانين الاخرى على أن لاتقل درجة أعضاء المحكمة الكبرى عن الدرجة الثالثة من درجات الحكام

المادة السابعة – (١) إذا ظهر لمحكمة جزاء بغداد الكبرى أن أموال الموظف أثناء مدة خدمته قد ازدادت بصورة تتجاوز مقدار موارده المشروعة، أو أن مصاريفه أكثر من موارده، أو أنه ينفق من الأموال ما لايتناسب مع موارده، مما يظن لسبب معقول على أن هذه الزيادة قد استحصلها بارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في القسمين الاول والثاني من الباب الرابع عشر من قانون العقوبات البغدادي، دون وجود الدليل الكافي في تعيين المادة المنطبقة عليها الجريمة فلها أن تطلب اليه أن يثبت استحصال هذه الزيادة بواسطة مشروعة فإذا عجز عن ذلك فللمحكمة أن تستنتج بانه ارتكب إحدى الجرائم المذكورة، وتعاقبه بالحبس مدة لاتزيد عن سنتين أو بغرامة لا تقل عن مئة دينار ولا تزيد على الف دينار أو بكلا العقوبتين مع مصادرة مبلغ لا يتجاوز المبلغ الذي لا يستطيع المتهم أن يبين كيفية استحصاله إياه بصورة مشروعة

٢– أما إذا ثبت للمحكمة بأن الزيادة الحاصلة قد وقعت بجريمة معينة من الجرائم المتقدمة الذكر أو أية جريمة اخرى فعليها أن تنظر فيها رأساً وفق أحكام القوانين المرعية

٣– يعتبر الموظف المحكوم بمقتضى هذه المادة معزولا من الوظيفة من تاريخ اكتساب الحكم الدرجة القطعية .

المادة الثامنة – (١) إذا ثبت للجنة أن الموظف استحصل المال بواسطة مشروعة فعليها أن تقرر براءته أو الافراج عنه

٢– كل قرار يصدر من اللجنة بالبراءة لا يمكن اعادة النظر فيه

٣– لا يمنع قرار الافراج من اعادة فتح القضية عند ظهور أدلة جديدة لها علاقة بالموضوع الذي جرى التحقيق بشأنه »

* * *

هذه هي أهم الأحكام التي تضمنها « لائحة قانون الاثراء غير المشروع »، وهي على جودها وعلى تفاهة الأحكام العقابية الواردة فيها كانت ضرورية جداً لتطهير دواوين الدولة من المرتشين،

والسراق ، والخونة ، ومن الذين اتخذوا الوظيفة ستاراً لابتزاز أموال الدولة ، وسلب الحلال من المراجعين واصحاب الحاجة . وقد قوبلت اللائحة بفائق الاستحسان عندما نشرت في الصحف المحلية ، وأودعت إلى مجلس النواب لتقنينها ، ولكنها ما كادت تدخل في محضر الجلسة السابعة والثلاثين المنعقدة في يوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤٥م حتى قامت قيامة الذين كانوا يحمون أمثال هؤلاء الموظفين لتأمين الموارد غير المشروعة لهم ولآلهم وذويهم فأصبحت اللائحة خبراً من أخبار التاريخ .

ولابد من الاستشهاد بأقوال بعض النواب لمعرفة درجة انتشار فساد الرشوة في دواوين الحكومة قال نائب الديوانية ، سعد صالح :

نريد أن يحاسب هؤلاء ولكن لايوجد عندنا من هو في عفة عمر ، واستقامة عمر ، وقوة عمر ، حتى يحسن الحساب ، وحتى لايراعى في الأقوياء والمحسوبين والمنسوبين إلاّ ولا ذمة ، أما تطبيق القانون على بعض الناس وترك الكثيرين يتمتعون بمراكز هي أمنع من عقاب الجو فهذا أمر لانستحسنه[1]

وقال نائب العمارة ، عبد الكريم الازري :

« ان قوانين الجزاء الخاصة بالرشوة لا تف بالمرام ، ومن الضروري اتجاه وضعية كهذه أن نأخذ بمبدأ قانوني آخر وهو الأصل اشغال الذمة بدلا من براءتها ، ونقول للموظف ذمتك مشغولة حتى يثبت براءتها . . . لي اعتراضان على هذه اللائحة وقد أبديتها مراراً في اللجنة المشتركة الاولى قضية اقتصار هذا القانون على الموظفين فقط دون الوزراء . . . السبب الثاني هو الخطر الناشىء من الانتقام السياسي . . . وخير لهذا القانون أن لا يخرج من المجلس إذا كان شموله مقتصراً على الموظفين فقط فالمقصد أن يكون الموظف سواء أكان صغيراً أو كبيراً أو وزيراً معرضاً لنفس العقاب القانوني » -٢-

❊ مشروع القانون المدني ❊

لاحظت الحكومة العراقية منذ زمن بعيد أن « مجلس الأحكام العدلية » التي ورثتها عن الامبراطورية العثمانية أصبحت لا تلائم التطورات القانونية في البلاد العربية ، ولا تتفق مع تطور العراق الحديث ، ففكرت « الوزارة الكيلانية الأولى » في سن قانون مدني منذ تموز ١٩٣٣م ، ولأجل أن تحقق هذا الغرض وجدت نفسها أمام ثلاثة مسالك :

١ - اتباع القانون المدني السويسري أو الألماني ، وتعديل القسم الذي لا يلائم روح البلاد

---

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤٤ - ١٩٤٥ ص٤٦٢ لقد صرح هذا القانون ان يشمل صغار الموظفين دون كبارهم وان لايشمل وزراء الدولة (٢) المصدر نفسه ص ٤٦٤

العراقية لجعله بصورة تتفق وحاجاتها

٢- اتخاذ «مجلة الأحكام العدلية» نفسها لوضع القانون المدني المأمول، والاتفاق على تعديل بعض الأحكام التي أصبحت لا تتفق مع مقتضيات العصر، ولا تلائم التطور القانوني في البلاد

٣- اتخاذ «القانون المدني المصري» أساساً للتشريع العراقي المأمول، وللتقارب بين الذهنيتين: العراقية والمصرية وتعديل بعض الأحكام منها وإضافة البعض الآخر

وفي ٢٩ تموز ١٩٣٣م تألفت لجنة برآسة وزير العدلية، محمد زكي، وعضوية مستشار وزارته المستر دراورد، ورئيس محكمة التمييز، المستر بريجارد، والحكام: داود سمرة، وانطوان شماس، وعبد الله سلام، ونور القاضي، والمحامين السادة: محمد علي محمود، ويوسف الكبير، ونصرت الفارسي، فعقدت اللجنة أول اجتماع لها في ٣١ آب من هذه السنة، وتوقفت عن مواصلة عملها على أثر النكبة التي مني بها العراق بارتحال الملك فيصل إلى دار البقاء ليلة يوم ٨ أيلول ١٩٣٣

وفي عهد «الوزارة الهاشمية الثانية» سنة ١٩٣٥ / ١٩٣٦ انتهز رئيس الوزارة، ياسين الهاشمي وجود الدكتور عبد الرزاق السنهوري عميداً لكلية الحقوق في بغداد فعهد اليه وضع مشروع «القانون المدني العراقي» فقام الدكتور المشار اليه بما عهد به اليه ووضع «كتاب البيوع» وعهد إلى لجنة مكونة من كبار الحكام والمحامين لتدقيق هذا الكتاب فاجتمعت اللجنة في ٤ تموز ١٩٣٦ في دار وكيل وزير العدلية، رشيد عالي الكيلاني، ولكن انقلاب ٢٩ تشرين الأول سنة ١٩٣٦ العسكري الذي طوح بتلك الوزارة سبب توقفها عن العمل.

وفي ١٧ آب ١٩٤٣م أثير من جديد، واستقدم الدكتور السنهوري من مصر إلى العراق لوضع القانون المأمول خصيصاً فتألفت لجنة برآسته، وبعضوية السادة: أنطوان شماس، ونوري القاضي، وعبد الجبار التكرلي، وحسن سامي تاتار، ونشئت السنوي، ومنير القاضي، وعين السادة: حسين الاعظمي، وحامد مصطفى، وسعيد الصفار وكامل السامرائي سكرتارون لهذه اللجنة ثم اقتصرت السكرتارية على كامل السامرائي الذي رافق المشروع في أدواره كافة

وبينما كانت هذه اللجنة توالي اجتماعاتها في بغداد قامت في مصر وزارة وفدية، فتطلب الامر أن يتخذ الدكتور السنهوري دمشق سكنا له، فكانت اللجنة تتصل به بالمراسلات، فلما أنجزت مهمتها، تبدل الوضع الوزاري في مصر، وأصبح السنهوري وزيراً للمعارف المصرية فتألفت لجنة فرعية برئاسة رئيس مجلس النواب، محمد حسن كبه، وعضوية السادة: منير القاضي، وحسن سامي تاتار، وعبد الجبار التكركي، وسكرتارية السيد كامل السامرائي سافرت إلى مصر في ١١ تموز ١٩٤٥ على عهد «الوزارة الباجه جية الثانية» ولبثت هنالك ثلاثة أشهر تعمل مع رئيسها الأصلي، الدكتور عبد الرزاق السنهوري، باستمرار حتى إذا فرغت من عملها عادت إلى العراق

في ٧ تشرين الأول ١٩٤٥

وبما يذكر بهذه المناسبة أن مشروع « القانون المدني العراقي » قدم إلى البرلمان في عام ١٩٥٠ فصادق عليه صفقة واحدة على أن ينفذ بعد مرور سنتين على نشره في جريدة الوقائع العراقية الرسمية وقد نشر فعــلا في عددها المرقم (٣٠١٥) الصادر في ٨ أيلول سنة ١٩٥١ وأصبح نافذ المفعول منذ يوم ٨ أيلول ١٩٥٣ م

﴿ يوم النصر ﴾

وما كادت تحل الأيام من شهر أيار ١٩٤٥م إلا وكانت البشائر بانتهاء الحرب العالمية الثانية في أوروبة تحتل مقامها في الأوساط العامة والخاصة ، فقد شرعت المقاومة الألمانية في الانهيار ، وأخذت جيوش الحلفاء تحتل الميادين الهامة وتقضي على الجيوش التي بقيت على عنادها . وفي مساء يوم الخميس الموافق ١٠ أيار ألقى سمو الوصي هذا الخطاب

خطاب سمو الوصي

شعبنا الكريم : نحمد الله تعالى ونشكره على الخاتمة الحسنة لهذه الحرب الظالمة ، التي أثارها الطغاة ، للسيطرة على العالم لاستعباد الشعوب ، وطعن الانسانية في صميمها . فقد انتصر العدل على الظلم ، وغلب الحق الباطل ، وفازت الامم المتحالفة باقدس الأماني ، وأشرف الغايات من صيانة الحريات من العبث بها ، والضرب على أيدي العدوان وانهيار قوى الشر ، والتطلع إلى عالم جديد يسود فيه السلام ، وتحفظ فيه كرامات الامم

إن عزم حلفائنا الجبار ، وصبرهم الجميل في كوارث الحرب الشاقة ، وإيمانهم بانتصارهم وهم في أشد الأزمات ثم فوزهم بهذا الظفر اللامع ، لبرهان ساطع على حسن النوايا ، وصدق العزائم في سبيل الدفاع عن الحق والانتصار لمبــادىء الانسانية ، مقرون بالفوز والنجاح مهما تقلبت الامور وتطورت الأحوال .

وإننا بصفتنا من الامم المحاربة مع الحلفاء في حربها ، والمساعدة في الجهود الحربي مساعدة فعلية ، منذ نشوب الحرب لمسرورون فرحون بهذا النصر الذي أحيى آمــال الامم المحبة للحرية والسلام ، شاكرون الله تعالى على هذه النتيجة الطيبة التي تبشر الانسانية بحياة هادئة ، ورغد في العيش ، وكرامة في الحياة ، وأبتهل إلى الله تعالى عــلى أن ينصر السلام في أقطار العالم كلها ، وأن يشمل الامم برحمته ، ويمتعه بنعمته ، والسلام عليكم » اه -١-

---

(١) جريدة البلاد العدد (٢٠٠٢) بتاريخ ١١ ايار ١٩٤٥

تبادل برقيات التهاني

وأسرع سمو الوصي المعظم فأبرق إلى ملك بريطانيا العظمى هذه البرقية :

صاحب الجلالة الملك جورج السادس - لندن

حينما بعثت إلى جلالتكم في شهر أيلول سنة ١٩٣٩ برقية بمناسبة نشوب الحرب ، أعربت فيها عن انتصار قضية الحرية انتصاراً عاجلا ، وفي هـذا اليوم السار أبعث إلى جلالتكم بتهاني الصميمية للأعمال التاريخية المجيدة التي حققت قوات الحلفـا. تحرير أوروبا من الاستبداد والجور اللذين خيما عليها الأعوام ، وأيدت قضية الحرية البشرية . أن قوات جلالتكم في هـذا النصر العظيم ، ومن ورائها بسالة الشعوب البريطانية في انكلترا ، وفي عبر البحار قد لعبت دوراً عظيما . واني أرجو من جلالتكم أن تتقبلوا أطيب تمنياتي وتمنيات الامة العراقية لسحق العدو بسرعة في الشرق الأقصى ولاستمرار سعادة ورفاه جميع رعايا جلالتكم الأوفياء.

عبد الاله الوصي

وفيما يلي جواب ملك بريطانيا على هذه البرقية :

حضرة صاحب السمو الملكي وصي المملكة العراقية - بغداد

تلقيت بمزيد السرور برقية سموكم بتهاني حضرة صاحب الجلالة الملك بمناسبة النصر في أوربا ، الذي بعث الحرية إلى كثير من الامم التي كانت فريسة إلى الاعتداء الوحشي ، واني أشكر سموكم على تمنياتكم الشخصية والشعب العراقي لسرعة كسب الحرب الدائرة رحاها في الشرق الاقصى.

جورج آر . آي

كما أن سمو الوصي أبرق إلى فخامة الرئيس ترومان هذه البرقية :

فخامة الرئيس ترومان ، رئيس الولايات المتحدة الأميركية – واشنطن

بمناسبة يوم النصر أرجو من فخامتكم ان تتقبلوا تهاني القلبية للانتصارات الباهرة التي احرزتها قوات الحلفاء ، والتي أدت إلى زوال الاستبداد المقيت ، وتحرير أوربة وحرية الامم الصغيرة تلك الانتصارات التي لعبت فيها القوات الأميركية دوراً نبيلا واني أبعث إلى فخامتكم بتحياتي الشخصية وتمنياتي الخالصة ، وكذلك تمنيات الامة العراقية لاستمرار رفاه وسعادة الشعب الاميركاني الباسل ولدحر العدوان الياباني دحراً تاما سريعاً

عبد الاله الوصي وولي العهد

وقد رد الرئيس الأميركي على هذه البرقية بهذا الجواب المقتضب :

حضرة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الاله الوصي على المملكة العراقية – بغداد

لقد كان لبرقية سموكم الملكي ، بمناسبة نصر جيوش الحلفاء في أوربا ، أثرها العميق في نفسي

هاري . الس . ترومان

تبودلت مثـــل هاتين البرقيتين بين رئيس الوزراء ، حمدي الباجه جي ، والرئيس ترومان ، وبينه وبين المستر تشرشل ، رئيس الوزارة البريطانية ، وبينه وبين المسيو ستالين ، رئيس الاتحاد السوفيتي كما أقيمت حفلات سمر ومآدب تكريم بمناسبة هذا النصر وصرفت الحكومة للموظفين المستخدمين نصف رواتبهم الشهرية

وتلقى سمو الوصي برقيات التهاني بهذا النصر من كل من جـلالة شاه إيران محمد رضا شاه ، ورئيس الجمهورية التركية ومن جهات العراق المختلفة وبعض مشايخ الخليج العربي

ولعل أغرب ما حدث بهذه المناسبة ، الرسالة التي وجهها السفير البريطاني إلى الشعب العراقي بمناسبة انتهاء القتال في أوربة وهي :

رسالة السفير البريطاني

« بعد حرب دامت خمس سنوات مثقلة بالأهوال والكوارث تحقق لنا النصر في الغرب على أيدي جيوش الحلفاء الباسلة المتحدة ، لقد سكتت المدافع ، ونحن واقفون الآن نشهد أوربا الغائصة في خضم من الدمار والخراب ولكنها قد طهرت في النهاية من الشر الفظيع الذي كاد يقضي عليها وعلينا ، فلنرفع إلى الله في خشوع شكرنا على خلاصنا ونجاح قضيتنا .

إن مهمتنا لم تنته بعد إذ لا يزال أمامنا واجبات عظيمة ينبغي انجازها :

أولا – علينا أن نطرد من الشرق ، كما سبق ان طردنا من الغرب العدوان الأثيم فاليابان هي هدفنا الآن وعلينا أن نركز جميع جهودنا في القضاء على هذه الدولة الشريرة

ثانياً – يجب علينا أن نعيد بناء ما دمرته الحرب فنبني احسن مما بنا آباؤنا ليشكرنا أبناؤنا

ثالثاً – ينبغي لنا أن نضمن دوام وحدتنا التي هي وحدها – بمعونة الله – ضمنت لنا النصر لكي يضمن دوام السلم أيضاً .

ونحن هنا في العراق نشكر العناية الإلهية التي وقتنا أسوأ المحن والكوارث التي انتابت البلدان الأخرى . لقد جاهد العراقيون والبريطانيون معاً تحدوهم روح الصداقة والطمأنينة في سبيل انتصار الامم المتحدة فعسى أن تبقى هذه الروح وتنمو في سني السلام القادم

وإني بالنيابة عن أبناء بلادي أحيي في هذا اليوم السعيد العظيم حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المعظم وصاحب السمو الملكي الوصي على العرش المعظم والشعب العراقي قاطبة وأتضرع إلى الله أن يوفق العراق في السير إلى الأمام في سبيل التقدم والرخاء والسعادة في عالم الاتحاد والسلم[1]

استسلام اليابان

كان العلماء الألمان يواصلون السعي في الليل والنهار لاختراع ما يؤدي إلى تجزئة « الذرة »

(١) جريدة البلاد العدد (٢٠٠٢) بتاريخ ١١ ايار ١٩٤٥

و إذا بالعلماء الامريكان يتوصلون إلى مثل هذا الهدف بعد تحطيم القوة العسكرية الألمانية واكتشاف أسرارها

واستخدم الجيش الامريكي « القنبلة الذرية » في ضرب مدينة « هوريشيما اليابانية » في يوم ٦ آب ١٩٤٥ فإذا بها تفتك بستين ألف من المدنيين، وتحيل هذه المدينة إلى آكام من رماد، وإذا بالاشعاع الذري ينتشر إلى مسافات شاسعة جداً لأن فعل القنبلة كان يساوي فعل ٢٠٠٠ قنبلة عادية ولأن تأثيرها كان يساوي ويوازي تأثير عشرين ألف طن من المفرقعات فكان هذا الفتك الجهنمي يكفي لاستسلام اليابان على حين انها « اليابان » ما كانت تريد أن تجس النبض في وقف القتال منذ أول آب ١٩٤٥

وهلهلت النفوس لبادرة الاستسلام لأنها تنهي الحرب نهائياً، وتعيد إلى العالم نعمة السلام الدائم وفي يوم ٢٤ آب ١٩٤٥م أبرق نائب الوصي، الأمير زيد، إلى رئيس الولايات المتحدة الامريكية هذه البرقية :

حضرة صاحب الفخامة هاري . ايس . ترومان – واشنطن

يسرني أن أعبر لفخامتكم، وللشعب الأمريكي العظيم عن ابتهاجي العميق في دحر عدونا المشترك دحراً نهائياً

زيد – نائب الوصي

فرد عليه الرئيس الامريكي بهذا الجواب

حضرة صاحب السمو الملكي الأمير زيد، نائب وصي المملكة العراقية – بغداد

ان برقية سموكم الملكي الرقيقة، بمناسبة الانتصار على اليابان، كان لها أعمق الأثر والتقدير في نفسي

هاري . ايس . ترومان

كما أن وزير الخارجية أرشد العمري، أرسل عدة برقيات إلى وزراء خارجية أمريكا، وبريطانية، والصين، وروسية السوفيتية، بمآل برقية سمو الأمير زيد إلى الرئيس الأمريكي فتلقى أجوبة مماثلة لبرقيته

وقد صرفت الحكومة العراقية إلى الموظفين والمستخدمين منحة تعادل أنصاف رواتبهم الشهرية بهذه المناسبة وارتاح العالم لانتهاء هذه المجزرة العالمية التي أزهقت ملايين البشر وقضت على معالم الحضارة، وخلقت جيلا يدين بالموبقات، ولا يرعى الذممات، ولا يقيم للمفاهيم الانسانية وزنا ولا سلطان

❋ التجارة العراقية ومشكلة الدولار ❋

اعتاد العراق أن يستورد معظم حاجاته من « المنطقة الاسترلينية » ولا سيما من الأسواق

البريطانية معتمداً في ذلك على « ديناره » الذي نص « قانون العملة العراقية » على إمكان تحويله إلى الباون الاسترليني بيسر، فلما تطورت الحرب الاوربية الثانية، وأقفلت في وجوه العراقيين أبواب التعامل التجاري مع أوربة اضطروا إلى الاتجاه نحو الاسواق الامريكية لتأمين الاستيرادات المقتضاة للعراق

وكان العراق يصدر إلى أمريكا مقداراً محدوداً من الأصواف والتمور فكانت كلفة هذه الصادرات تتراوح من ٦٠٠ ألف دولار إلى مليون ونصف المليون دولار في السنة الواحدة على حين ان الاستيراد العراقي من الاسواق الامريكية لم يبلغ يومئذ نصف ثمن الصادر العراقي فكان طبيعياً أن يرتفع هذا الاستيراد من هذا المقدار الضئيل إلى عشرة أمثاله خلال سنوات الحرب، ولما كانت العملة العراقية مرتبطة بالباون الاسترليني، وكانت « منطقة الاسترليني » هي المسؤولة عن توفير الدولارات للبلاد المرتبطة بها، أوفدت الحكومة البريطانية ممثلا عنها إلى العراق في كانون الاول ١٩٤٥م لمعرفة احتياجات العراق الضرورية من الدولار الامريكي في كل سنة بغية تأمينها للعراق ثم جرت مفاوضات مالية بين الجانبين: العراقي والبريطاني في بغداد وفي لندن لعقد اتفاقية مالية بين الحكومتين تكفل تأمين ما يحتاج العراق إليه من الدولار سنويا، وتثبت استيراده العام من المواد التي اعتاد العراق استيرادها وقد وقعت هذه الاتفاقية في يوم ٢٨ أيار ١٩٤٥ وتقرر إذاعتها في بغداد ولندن في يوم أول حزيران من هذه السنة وكان الموقعان عليها السيد صالح جبر عن العراق « بوصفه وزير المالية » والمستر ج. ايج عن السفير البريطاني في العراق

وفي يوم ٣١ أيار ١٩٤٥ دعى متحدث من السفارة البريطانية في العراق الصحفيين إلى الاجتماع به في « مديرية العلاقات العامة في السفارة المذكورة » لايضاح نصوص الاتفاقية المالية المعقودة بين الطرفين في ٢٨ من الشهر المذكور والتمهيد لها ببعض البيانات وهي لا تخرج في مجموعها عن الذي نشرناه فويق هذا، وبهذه المناسبة نشير إلى ما جاء في ص (١٥٦) من المجلد الخامس من « تاريخ الوزارات » حول مشكلة الدولارات

﴿ تكرر الفواجع في سورية ولبنان ﴾

الأسباب المباشرة

على أثر انتهاء الحرب العالمية في الميادين الاوربية، قررت الحكومة الفرنسية أن تنزل قوات جديدة في سورية ولبنان بحجة تيسير الحرب ضد اليابان لحملها على إلقاء السلاح والاستسلام للحلفاء. كما استسلمت ألمانية فتقدمت الحكومتان السورية واللبنانية بمذكرات إلى كل من أمريكا، وروسية، وبريطانية، وفرنسة طلبتا فيها عدم إرسال قوات من الامم المتحالفة إلى سورية ولبنان

قبل الحصول على موافقة الجمهوريتين المذكورتين على ذلك ولكن في الوقت الذي كان سكرتير وزارة الخارجية البريطانية يصرح في مجلس العموم البريطاني في ١٦ أيار ١٩٤٥ أن الحكومة البريطانية تدرس المذكرات ، موضوعة البحث ، بعطف ، كانت الحكومة الفرنسية تنزل قواتها في ميناء بيروت دون الالتفات إلى احتجاج الحكومتين السورية واللبنانية ، وفي الوقت نفسه كانت تحاول حمل هاتين الجمهوريتين على عقد معاهدة تحالف معها تضمن تحقيق المصالح الفرنسية المزعومة فيها .

وأبى الشعب أن يستكن للاستعمار ، فأخذ الإضراب الشامل يعم مدينة بيروت منذ يوم١٩ أيار وشرع الشعب يتكتل ويستعد للكفاح كما لو كان مقبلا على حرب ضروس ،وجرت مفاوضات بين وزارة الخارجية اللبنانية والجنرال بينه ، المندوب الفرنسي العام في لبنان ، حول هذا الموضوع لم تسفر عن أية نتيجة

واجتمع « البرلمان اللبناني » في الحال ، وجرت مناقشة حادة حول نزول القوات الفرنسية إلى بيروت بين الفينة والفينة في الوقت الذي يجتمع « مؤتمر سان فرانسيسكو » لوضع قواعد عامة لحرية الشعوب ، وضمان استقلالها ، وسافر رئيس الجمهورية اللبنانية إلى « شتورة » للاجتماع بزميله رئيس الجمهورية السورية وتقرير خطة موحدة للعمل ، كما أسرع وزير خارجية لبنان إلى دمشق للمذاكرة مع « وزير خارجية سورية »

وسبق الشاميون اللبنانيين فتطورت المظاهرات في الشام إلى اصطدام مع الوحدات السنغالية الفرنسية أدت إلى وقوع عدة إصابات في المدنيين فاضطر الدرك السوري إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمنع المظاهرات ، وكان وزيرا بريطانية وأمريكا المفوضان في بيروت والشام يجوبان الشوارع لدرس الحالة عن كثب ، وقيل أيضاً أنهما كانا يشحذان الهمم لمغزى سياسي بعيد .

وكانت حجة الفرنسيين في ردودهم وبياناتهم انهم اضطروا إلى اتخاذ سورية ولبنان قاعدة وسطى لتيسير الحرب ضد اليابان وان الاستقلال الذي وافقت فرنسة مع بريطانية وأمريكا على منحها إلى كل من سورية ولبنان ، يجب أن يكون في ختام الحرب العالمية الثانية ، وليس في أثنائها . أما واقع الحال فكان يدل على أن فرنسة كانت تريد إرغام الجمهوريتين السورية واللبنانية على عقد حلف مع كل منها يضمن المصالح الفرنسية في الجمهوريتين كما لو كانت فرنسة تشرف على ضمانها بصورة فعلية .

احتجاج مجلس النواب العراقي

وما كاد « مجلس النواب العراقي » يعقد جلسته « السادسة والثلاثون» في يوم الاثنين ٢١ أيار

١٩٤٥ حتى تليت البرقية الواردة من السكرتير العام لجمعية « الاتحاد العربي » في القاهرة وهي :

معالي رئيس مجلس النواب — بغداد

يتمادى الفرنسيون في محاولة خلق الاضطرابات بسورية ولبنان لإكراههما على قبول معاهدة تقضي على استقلالها ، فجلب قوات جديدة ، والتحرش بالأهالي ، ومظاهرات الجنود واعتدائهم ، وإنزالهم الاعلام العربية بالقوة لرفع الفرنسية محلها ، وقذف البرلمان السوري بقنبلة ، وما شاكل ذلك ، يدل على ما يضمرون ، ويعد بداية اعتداء شنيع عاجل . فجمعية الوحدة العربية تناشد العراق ملكاً ، وحكومة ، وشعباً أن يهب لنصرة سوريا ولبنان في محنتهما الحالية قبل تفاقمها ، وأن يأخذ بيدهما كعادته في طريق النجاة من براثن الاستعمار

السكرتير العام = أسعد داغر [1]

وقد صرح وزير المالية ، صالح جبر ، على الأثر بأن رئيس الوزراء ، حمدي الباجه‌جي ، أوعز إليه أن يوضح لحضرات النواب بأن الحكومة العراقية تحتج على هذه الأعمال المخالفة للقواعد الدولية ، وأنها قدمت الاحتجاجات اللازمة في هذا الصدد فنهض نائب بغداد ، توفيق السويدي ، وبعد أن ألقى خطابا مطولا في موضوع هذا الاعتداء ، طالب بوجوب جمع مجلس الجامعة العربية فوراً للنظر في هذا الموضوع ، فأيد هذا الطلب نواب آخرون ثم تقرر تكليف مقام الرئاسة رفع احتجاج باسمه إلى السلطات المختصة ، فأبرق رئيس المجلس البرقية التالية إلى :

(١) رئيس البرلمان الانكليزي

(٢) رئيس البرلماني الامريكي

(٣) رئيس مجلس الاتحاد السوفييتي

إن مجلس النواب العراقي ، الذي يمثل إرادة الشعب وهو الشعب الذي انضم إلى التصريح المشترك للأمم المتحدة ، وأعلن الحرب على دول المحور ، رغبة منه في مقاومة الظلم ، وتأمين سلم يتحقق فيه للامم حرية تقرير المصير لا يسعه إلا أن يحتج بشدة على تصرفات الحكومة الفرنسية الموقتة المستنكرة سواء أكان ذلك بانزال قوات جديدة لتهديد الحكومتين السورية واللبنانية ، وخلق الاضطرابات لاكراهها على قبول معاهدة بالقوة تقضي على استقلالها أو التطاول الذي وقع من قبلهم على بناية المجلس النيابي السوري ورميه بالقنابل اليدوية . إن هذه التصرفات الغريبة التي قامت بها فرنسة بدافع حب السيطرة بالقوة على الشعوب الضعيفة مغايرة تمام المغايرة للمثل التي تحارب من أجلها الامم المتحدة ، فضلا عن مخالفتها التامة لروح ميثاق الاطلنطي كما أنها تناقض جميع التصريحات التي صدرت من بريطانية والولايات المتحدة والحكومة الفرنسية ذاتها في الاعتراف

(١) محاضر مجلس النواب ص٤٤٤ من اجتماع السنة ١٩٤٤/٤٥

باستقلال سورية ولبنان التامين . والغريب المستنكر أن يقع مثل هذا الظلم الصارخ على لبنان وسورية رغم كونهما عضوين رسميين في مؤتمر سان فرانسيسكو الذي ما اجتمع إلا ليؤمن للشعوب المختلفة حريتها . ففي الوقت الذي يسجل فيه المجلس استنكاره أعمال الفرنسيين غير المستندة على حق ، فإنه على ثقة من أن الدول الديمقراطية التي ما فتئت تحارب الظلم والاعتداء ، والتي سبق أن اعترفت باستقلال سورية ولبنان اعترافاً لا تشوبه شائبة ستضمن إزالة هـذا الاعتداء الفظيع ، وتوقف المعتدي عند حده . وقد فوضني المجلس أن أقدم لمقامكم هذا الاحتجاج الصادر بقرار منه في جلسته المنعقدة في ٢١ أيار سنة ١٩٤٥

محمد حسن كبه : رئيس مجلس النواب العراقي [1]

احتجاج مجلس الأعيان

وفي يوم ٢٧ أيار عقد مجلس الاعيان جلسته التاسعة عشرة فتليت البرقية الواردة من السكرتير العام لجمعية الوحـدة العربية بمصر حول حوادث سورية ولبنـان ثم نهض رئيس الوزراء ، حمدي الباجه جي فقال :

« وفي هذا اليوم وقع اعتداء شنيع من قبل الافرنسيين على الحكومتين السورية واللبنانية بجلبها القوات السنغالية ، وتقديمها مطاليب تخل باستقلال البلدين الشقيقين ، ثم اعتداء قواتهـا السنغالية على الاهلين فالحكومة العراقية قدمت احتجاجات شديدة اللهجة إلى الدول الكبرى : بريطانية ، والولايات المتحدة الامريكية ، وروسية ، والصين عن هذا الاعتداء . . . » [2]

وأعقبه بعض الاعيان فتكلموا حول هذا الاعتداء كلاماً مطولا ووافق المجلس عـلى إرسال برقيات احتجاج إلى برلمانات الامم المتحدة ، على نحو ما جاء في البرقيات التي طيرها رئيس مجلس النواب إلى تلك البرلمانات فكانت برقيات مجلس الاعيان ما يلي :

١ – رئيس مؤتمر سان فرانسيسكو (فرانسيسكو)
٢– رئيس مجلس اللوردات (لندن)
٣– رئيس مجلس الشيوخ (واشنطن)
٤– رئيس مجلس الاتحاد السوفياتي (موسكو)

إن مجلس الاعيان العراقي ، المعرب عن شعور الشعب ، الذي أعلن الحرب عـلى دول المحور بدافع الذود عن العدل والحريات ، ووقف في صفوف الامم الدمقراطية يناضل الظلم والطغيان ، ويعمل في سبيل خلق عالم جديد يسود فيه العدل ، ويتحقق للأمم على اختلافها حق تقرير المصير ،

(١) جريدة البلاد العدد ٢٠١١ بتاريخ ٢٢ أيار ١٩٤٥
(٢) محاضر مجلس الأعيان ص ١٨٨ من الاجتماع العادي التاسع عشر

يستنكر العدوان المسلح الذي ركنت إليه حكومة فرنسة لفرض سيطرتها على بلدين، حليفين، دمقراطيين، آمنين، لا ينشدان غير حقهما الطبيعي المشروع في الحياة والحرية والاستقلال ذلك الاستقلال الذي اعترفت به بريطانية، وأمريكة، وروسية، والصين، وكثير من الأمم المتحدة

إن قيام فرنسة للمرة الثانية بهذه الأعمال المنكرة، وخلق الاضطرابات في بلد آمن، ولجوئها إلى القوة والعنف، وسفكها الدماء البريئة لاغتصاب الحقوق في نفس الوقت الذي تجتمع فيه وفود أمم العالم الدمقراطي - بما فيها وفدا سوريا ولبنان - في سان فرانسيسكو لوضع نظام للعالم الجديد، الذي يقر للأمم الضعيفة مصيرها، لهو أكبر صدمة يصاب بها الرأي العالمي الحر، وأعظم خيبة للأمم التي اعتقدت بأنها قد تحررت من خوف العدوان على استقلالها بزوال النازية والفاشستية. ان عمل فرنسة في سورية ولبنان يعد إهانة للملايين الأرواح التي قدمتها الإنسانية دفاعاً عن الحريات فالعراق بصفة كونه دولة عربية تربطه بسورية ولبنان روابط الدم، والحلف والجوار، وبصفة كونه دولة حليفة محاربة، يغار على المثل العليا التي حارب من أجلها فهو لهذا يستنكر قيام فرنسة بما يمس هذه المثل، ويؤمل من العالم المتمدن الحر أن يقف في وجه فرنسة دفاعاً عن العدل والحرية، وتنفيذاً لميثاق الأطلنطي.

وقد فوضني المجلس أن أرفع لمقامكم هذا الاحتجاج الصادر بقرار منه في جلسته المنعقدة في ٢٣ مايس ١٩٤٥

صالح باش أعيان - رئيس مجلس الأعيان العراقي (١)

احتجاج مجلس الوزراء

وكان مجلس الوزراء قد اجتمع في يوم ٢٠ أيار ١٩٤٥ واتخذ هذا القرار:

« استمع المجلس إلى الايضاحات التي أدلى بها فخامة رئيس الوزراء ووكيل وزير الخارجية، حول الحالة السائدة الآن في سورية ولبنان، من جراء إنزال السلطات الفرنسية هناك قوة من الجيش الافرنسي دون استئذان من الحكومة المحلية، واطلع المجلس أيضاً على البرقيات الواردة إلى وزارة الخارجية من المفوضيات العراقية، واستمع إلى بعض البيانات التي أوضحها وكيل مدير الخارجية العام، الذي أحضر أمام المجلس، وبعد المداولة قرر المجلس رفع برقيات إلى الدول المعظمة احتجاجاً على تصرف الحكومة الفرنسية الذي يخالف المبادئ الدولية حسب الشكل المرفق بهذا القرار» اه

والبرقيات التي يشير إليها هذا القرار الوزاري شبيهة بالاحتجاجات التي أثبتنا بعض نصوصها أعلاه فوق هذا، والتي صدرت من رئاستي مجلسي الاعيان والنواب فلا داعي لاثبات نصوصها هنا

---

(١) جريدة البلاد العدد ٢٠١٤

مظاهرات صاخبة

وفي يوم الثلاثاء الموافق ٢٢ أيار أيضاً قامت مظاهرات سلمية في شوارع بغداد للاحتجاج على تعسف الفرنسيين في سورية ولبنان كما قامت مظاهرات أخرى في بعض الانحاء. أسفرت عن رفع برقيات تأييد لموقف الحكومة إزاء السياسة الفرنسية المذكورة

ورفعت « نقابة المحامين في بغداد برقيات استغاثة إلى كل من رئيس الوزراء، والسفير البريطاني، ووزير أميركا المفوض، والسكرتارية العامة لمؤتمر سان فرنسيسكو، وإلى نقابات المحامين في الدول العربية للتدخل في أمر الاعتداء الفرنسي على القطرين الشقيقين المذكورين، كما قامت بمثل هذه الحركة النشيطة « جمعية الصحفيين العراقية »

مجلس الجامعة العربية

وأسرع مجلس جامعة الدول العربية إلى عقد اجتماع مستعجل في يوم ٤ حزيران ١٩٤٥ لبحث الموقف العام في سورية ولبنان، وحضر الاجتماع وفد العراق المكون من رئيس الوزراء، حمدي الباجه جي، والسيدين توفيق السويدي وصادق البصام فكانت جلسات الاجتماع صاخبة وأسفرت عن تقديم الاحتجاجات المماثلة

موقف بريطانية وأمريكة

وقلنا ان وزيري بريطانية وأمريكة المفوضين في سورية ولبنان كانا يجوبان بسيارتيهما للوقوف على الحالة العامة عن كثب، وقيل انهما كانا يشحذان الهمم وقد رأت الحكومة البريطانية أن تتدخل في الأمر فأصدرت هذا البيان :

« ان حكومة صاحب الجلالة عالمة بالوضع الخطير الذي نشأ مؤخراً في سورية ولبنان، ولكن على الأخص في سورية، وهي تأسف لأن الجو المتحمس قد اضطرب من جراء إرسال بعض النجدات الفرنسية، وأن هذا الأمر قد أدى إلى قطع المفاوضات الجارية لتسوية عامة بين سورية ولبنان من جهة والحكومة الفرنسية من جهة أخرى

« إن حكومة صاحب الجلالة قائمة الآن بالمداولات مع حكومة الولايات المتحدة، كما انها على اتصال مستمر بالجهات التي يخصها الأمر حول هذه التطورات، ولها كل الأمل بأنه سوف لا يتخذ إجراء ما في غضون ذلك من شأنه أن يؤثر بصورة سيئة على الحل الودي للنقاط المختلف عليها » اه

أما بلاغ الحكومة الأمريكية فكان ما يلي :

« ان حكومة الولايات المتحدة كانت قد قامت بمحادثات مع حكومة فرنسة في الأشهر

الأخيرة ألحت فيها على فرنسة بأن تبذل الحكومة الفرنسية كل ما في وسعها للوصول إلى اتفاق تغمره روح الصداقة لفهم القضايا القائمة فهما مناسباً فيما يتعلق باستقلال البلدين الآخرين مع ملاحظة المصالح الافرنسية فيهما دون تميز

« إن من سوء الحظ قيام هذه الخلافات في وقت صممت فيه الأمم المتحدة على إنشاء منظمة الأمن الدولية وخاصة بين أعضاء من الأمم المتحدة نفسها تؤدي إلى اضطرابات وضحايا في الارواح

« إن حكومة الولايات المتحدة تواصل إلحاحها على حكومات فرنسة ، وسورية ولبنان ، بعدم الركون إلى أي عمل يحرج الحالة أو يؤدي إلى إقامة العراقيل في سبيل الوصول إلى تسوية عادلة في جو من الصداقة » إه

التدخل الفعلي

لم تعبأ السلطات الفرنسية بصرخات الدول العربية ، ولا أعارت مذكرات الدول الغربية أي اهتمام ، فأخذت وحداتها العسكرية تتدفق على سورية ولبنان كالسيل . وقد عقد مجلس النواب السوري جلسة خاصة استعرض فيها الحالة الداخلية ، وبحث موقف الدول العربية من الاعتداء الفرنسي على سورية ، كما عقدت الجمعية العمومية لنقابة المحامين اجتماعاً قررت فيه :

« تفويض مجلس النقابة الاتصال بالحكومة ، وحثها على الاستعانة بالجيوش العربية فوراً اصيانة استقلال البلاد المهددة »

وتطورت الحالة في سورية فأخذت الرشاشات الفرنسية تحصد الأهلين حصداً والحرائق تعم المخازن والمستودعات وقطعت أسلاك التلفونات فعدلت الحكومة البريطانية عن موقف الملاينة ، فأعلن المستر إيدن ، وزير خارجية بريطانية ، في مجلس العموم البريطاني أن حكومته قررت أخيراً أن لا تقف بعد الآن مكتوفة الايدي تجاه الحالة السائدة في سورية ولبنان وأن المستر تشرشل ، رئيس الوزارة البريطانية ، أبلغ المسيو ديغول بأن الحكومة البريطانية تأسف جداً لاضطرارها إلى إصدار أوامرها إلى « القائد العام لقوات الحلفاء في الشرق الاوسط » بأن يتدخل للحيلولة دون الاستمرار في سفك الدماء ، وطلب إلى المسيو ديغول أن يأمر القوات الفرنسية بوقف القتال وعدم إطلاق النار فوراً ، ووجوب انسحاب الجيش إلى ثكناته تجنباً لوقوع الاصطدام بين القوات البريطانية والقوات الفرنسية ، وعقد هدنة مؤقتة حتى يبت في مصير الحاميات الفرنسية في سورية ولبنان بعد عقد مؤتمر ثلاثي في لندن من ممثلي بريطانية وأمريكة وفرنسة لأن موقف قوات الحلفاء في الشرق الأوسط بات مهدداً بالخطر فما وسع السلطات الفرنسية غير الاذعان لهذا التدخل البريطاني فسحبت القطعات إلى ثكناتها وتولى الجيش البريطاني الضبط العام

ويقول المستر تشرشل في خطاب ألقاه في مجلس العموم البريطاني في يوم ٥ حزيران سنة ١٩٣٥

إن الضحايا في الاضطرابات السورية الأخيرة بلغت خمسمئة قتيل في الجنود والاهلين ، وان عدد الجرحى بلغ الألف نسمة وأخيراً اضطرت القوات الفرنسية في دمشق وحمص وحما وحلب وسائر المدن السورية الانسحاب إلى لبنان

المساعدات من العراق

وجهت « جمعية الهلال الاحمر العراقية » نداء مستعجلا إلى العراقيين ناشدتهم فيه مد يد العون إلى شهداء سورية و إلى العائلات المنكوبة فيها فتألف رهط كبير من الاطباء ، والمضمدين ، والممرضات ، سافر إلى دمشق كبعثة طبية تعمل في الحقل الانساني كما شحنت كمية من الرز تجاوز وزنها عشرين طناً ، إلى إعانات مالية كبيرة أرسلت إلى المنكوبين

وتبودلت برقيات التأسي والتألم بين ساسة العراق وساسة سورية وهكذا ظفرت سورية بطرد الحاميات الفرنسية من بلادها ، كما ظفر لبنان بمثل ذلك من بعد وأصبحت الجمهوريتان السورية واللبنانية تتمتعان بالاستقلال الفعلي بفضل تضامن البلاد العربية ومساعدة البريطانيين والامريكيين إلى ضحايا السوريين واللبنانيين

❋ سمو الوصي يزور امريكا ❋

كيف دبرت الزيارة ؟

أعرب سمو الوصي ، الامير عبد الإله ، عن رغبته في زيارة الولايات المتحدة الامريكية ، فتلقى وزير الخارجية ، أرشد العمري ، من وزير أمريكة المفوض في بغداد ، لوي هندرسن ، هذه الرسالة في ٦ آذار سنة ١٩٤٥

« صاحب المعالي !

« لي الشرف أن أخبر معاليكم بأني استلمت اليوم رسالة من حكومتي مفادها : أن الرئيس يسره أن صاحب السمو الملكي ينوي زيارة الولايات المتحدة الامريكية في هذا الربيع ، وأن الرئيس يسره أن يستقبل الوصي في واشنطن في ١٩ نيسان . فضلا عن هذا فإن الرئيس أعرب عن أمله بأن الوصي سيستطيع أن يقضي ليلة ١٩ نيسان كضيفه الشخصي في البيت الابيض وبعد ذلك يستمر الوصي ضيفاً لدى حكومة الولايات المتحدة الامريكية في بليرهاوس ، وهو المسكن الكائن عبر الشارع المقابل للبيت الأبيض ، والذي تستعمله حكومة الولايات المتحدة لأغراض نزول رؤساء الدول والضيوف الممتازين . وبعد زيارة الوصي لواشنطن إن حكومتي تعدل رحلة في أنحاء الولايات المتحدة والتي ستزود تفاصيلها في تاريخ قادم

« اكون مقدراً لمعاليكم لو أمكن إخباري في أول مناسبة هل أن صاحب السمو الملكي

يقبل دعوة الرئيس أم لا ؟ وأن حكومتي ترجو أيضاً أن أستفسر عن التاريخ الذي يرغب سموه فيه أن يذاع خبر الزيارة »

لقد رحب سمو الوصي بهذه الدعوة كل الترحيب فقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ١٨ آذار ١٩٤٥ الموافقة على قبولها ، وعلى أن يقوم سمو الأمير زيد بواجبات الملك ، وصدر البلاغ الرسمي التالي :

البلاغ الرسمي

« أخبر معالي وزير أمريكة المفوض في بغداد ، معالي وزير الخارجية العراقية ، بأنه تلقى رسالة من حكومته مفادها أن فخامة رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية يسره أن يستقبل حضرة صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد لجلالة الملك المعظم في واشنطن في ١٩ نيسان ١٩٤٥ وأن فخامة الرئيس أعرب عن أمله أن يكون سموه الملكي ضيفاً لدى فخامته في واشنطن اعتباراً من ليلة ١٩ نيسان ١٩٤٥ ثم يستمر سموه الملكي ضيفاً لدى حكومة الولايات المتحدة مدة بقائه في الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد أعرب حضرة صاحب السمو الملكي الوصي المعظم عن موافقته السامية على هذه الزيارة »

٢٤ آذار ١٩٤٥ مدير الدعاية العام

وفاة الرئيس روزفلت

وبينما كانت الاستعدادات قائمة على قدم وساق لمغادرة سمو الوصي بغداد في يوم السبت الموافق ١٤ نيسان سنة ١٩٤٥ وافت الأنباء معلنة وفاة صاحب الدعوة ، المستر روزفلت ، في يوم ١٢ من هذا الشهر فصدر هذان البلاغان :

(١) تفضل حضرة صاحب السمو الملكي ، الوصي على العرش وولي العهد لجلالة الملك المعظم فأمر بتأجيل سفر الركاب الملكي إلى خارج المملكة العراقية ، وذلك لمناسبة وفاة فخامة المستر روزفلت رئيس جمهورية الولايات المتحدة الامريكية

(٢) قررت الحكومة تنكيس الأعلام في جميع أنحاء العراق لمدة ثلاثة أيام اعتباراً من صباح يوم ٩٤٥/٤/١٣ وذلك حداداً على وفاة فخامة المستر روزفلت رئيس جمهورية الولايات المتحدة الامريكية . بغداد ١٤ نيسان ١٩٤٥ مدير الدعاية العام

كما أن سمو الوصي أمر بتنكيس الأعلام على القصور الملكية لمدة عشرة أيام ، وأبرق إلى الرئيس الجديد هذه البرقية :

فخامة المستر هاري . اس . ترومان ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية — واشنطن

كان لنعي الفقيد العظيم الرئيس روزفلت، رئيس جمهورية الولايات المتحدة الامريكية، أعظم أثر في نفسي فأقدم لكم، وللشعب الأمريكي، باسم صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني، وباسمي، وباسم الشعب العراقي أحر التعازي بوفاة رئيسكم المحبوب . عبد الإله الوصي

وقد رد الرئيس الأمريكي الجديد على هذه البرقية بهذا الجواب :

صاحب السمو الملكي الامير عبد الإله الوصي المعظم — بغداد

أعرب لسموكم الملكي، ولحضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المعظم، وللشعب العراقي عن شكري العميق لعواطفكم الكريمة المعبرة ببرقية سموكم الرقيقة . هاري ايس ترومان

وجددت الدعوة على عهد الرئيس الامريكي الجديد، المستر ترومان، فبعث القائم بأعمال المفوضية الأمريكية في بغداد إلى رئيس الوزارة العراقية الكتاب التالي في ٥ أيار ١٩٤٥

يا صاحب الفخامة

أتشرف ان أخبر فخامتكم أنني قد تلقيت برقية من وزير الخارجية يبين فيها أن رئيس الولايات المتحدة يسره أن يقوم صاحب السمو الملكي الوصي، وولي العهد لصاحب الجلالة ملك العراق، بزيارة للولايات المتحدة الأمريكية في أواخر الشهر الحالي، ومن المقترح، إذا كان ذلك موافقاً لسموه الملكي، أن يجعل وصوله إلى مدينة نيورك في اليوم السادس والعشرين من شهر مايس أو حوالي ذلك، ويرغب الرئيس في أن يقضي سموه الملكي ليلة ٢٨ مايس في البيت الابيض وسيقيم الرئيس في تلك الليلة مأدبة عشاء تكريماً لسموه الملكي المعظم، وبعد زيارة سموه للبيت الابيض سيقضي عدة أيام في « بيت بلير » وتقترح حكومتي إذا كان ذلك موافقاً لسموه الملكي أن يكون منهج الركاب الملكي نظير المنهج المقترح لزيارته للولايات المتحدة قبل وفاة المرحوم الرئيس روزفلت، وتود المفوضية أن تعلم في أسرع ما يمكن إذا كان سموه الملكي المعظم يستطيع أن يقبل دعوة الرئيس . تفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق الاحترام

القائم بالأعمال بالوكالة — وليم دي مورلاند

وقد قبل سمو الوصي هذه الدعوة وغادر العراق جواً في صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٢ أيار ١٩٤٥م يصحبه كل من السادة : نوري السعيد، وعلي جودت، وداود الحيدري، والدكتور سندرسن، والمرافق عبيد عبد الله المضايفي وفي يوم ٢٦ من هذا الشهر هبط « مطار نيورك » فاستقبل فيها استقبالا فخما وفي يوم ٢٨ منه انتقل إلى واشنطن ووضع إكليلا على ضريح الرئيس روزفلت، رئيس الولايات المتحدة الامريكية سابقاً، وهو يقول :

« لم تكن خسارة روزفلت خسارة للأمريكيين وحدهم فحسب بل شملت جميع الشعوب المحبة للحرية في أرجاء العالم أيضاً »

وقد استقبل في واشنطن استقبالا رسمياً رائعاً واستقبل في اليوم التالي الرئيس ترومان ثم صار يتفقد معالم الولايات المتحدة ومدنها الرئيسية ومناظرها الطبيعية ومشاريع الري الكبرى فيها وكذلك محطات توليد القوة الكهربية ونحو ذلك وفق منهاج خاص أعدته الحكومة الامريكية استغرق تنفيذه شهراً كاملا إذ غادر سموه مدينة شيكاغو إلى مدينة أوطاوه ، عاصمة كندا ، في يوم ٢٧ حزيران ١٩٤٥ م

زيارة لندن

وكانت الحكومة البريطانية قد رتبت زيارة رسمية « إلى لندن » لسمو الوصي المعظم تبدأ بعد انتهاء زيارته الرسمية للولايات المتحدة الامريكية فوصل سموه لندن في اليوم السابع من تموز ١٩٤٥م واستقبل فيها استقبالا رسميا اشتركت فيه الهيئات

وقد تحدث سمو الوصي إلى مراسل رويتر أنه « سيبحث إجراء بعض التعديلات في المعاهدة العراقية – البريطانية مع المسؤولين في بريطانية أثناء إقامة سموه في لندن » وان هذه التعديلات ستحدد وضع قوات القواعد البريطانية في العراق ، إلى تعديلات أخرى . وهذا ما أدى إلى وضع معاهدة بورتسموث في كانون الثاني سنة ١٩٤٨ بعد مدة

وقد استغرقت زيارة صاحب السمو الوصي لانكلترة (٤٧) يوما أقيمت لسموه خلالها مآدب تكريمية منوعة وحفلات على جانب عظيم من الفخامة وفي يوم ٢٥ آب ١٩٤٥ غادر سموه لندن إلى فرنسة في طريقه إلى تركية

زيارة تركية

فقد رتبت زيارة لسمو الوصي إلى تركية تستغرق خمسة أيام ، فبلغ سموه الاستانة على ظهر الطرادة الانكليزية أجاكس في يوم ١٥ أيلول سنة ١٩٤٥ ومكث فيها يومين في زيارة شخصية ثم انتقل إلى أنقرة فمكث فيها ثلاثة أيام بضيافة الحكومة حيث أقيمت لسموه خلالها الحفلات والمآدب التقليدية وألقيت الخطب الودية المناسبة .

وقفل سمو الوصي راجعا إلى العراق فبلغ بغداد في يوم الخميس ٢٠ أيلول ١٩٤٥ عصراً حيث استقبل استقبالا منقطع النظير ، وأقامت امانة العاصمة – في اليوم التالي – حفلة فخمة لسموه في « بهو الأمانة » حضرها جمهور كبير من مختلف الطبقات وألقى فيها صاحب السمو خطاب شكر على ما لقيه من حفاوة وتكريم

ولا نرتاب مطلقا إذا قلنا ان العراق قد استفاد من هذه الرحلة فوائد جليلة ، ولا سيما ما كان منها للولايات المتحدة الامريكية ، فقد عرفت الامريكيين هذه البلاد الناشئة ، ومتنت

علاقات الود بين العرب والأمريكيين وخلقت للمنتجات العراقية «ولا سيما التمور» أسواقاً جديدة في العالم الجديد

على أن زيارة سمو الوصي إلى أنقرة لم تخل من فائدة للعراق والتركية معاً فقد أصدرت الحكومة التركية بيانا رسمياً في ٢٠ أيلول ١٩٤٥ قالت فيه :

« كانت زيارة سمو الوصي المعظم فرصة لتدقيق ما يقتضيه عالم ما بعد على ضوء ميثاق الأمم المتحدة الذي انضمت إليه تركية والعراق بما يتفق ومصالح الدولتين المشتركة فقد تجلت أثناء الزيارة وحدة المصلحة والرأي في الشؤون الاقتصادية ، والسياسية ، والغايات ، وان كل تطور بين تركية والعراق سيكون موافقاً لباقي أقطار الشرق الأدنى ، التي تحمل نفس العقلية ، بقدرما هو موافق لمصلحة الدولتين الجارتين الشقيقتين »

ومما يذكر بهذه المناسبة أن السيد نوري السعيد تخلف في تركية ، بعد نزوح سمو الوصي عنها وقد دخل في مفاوضات مع الحكومة التركية لعقد معاهدة واتفاقات خطيرة ظهر أثرهـا بعد استقالة الوزارة الباجه جية الثانية

❋ حوادث وامور مختلفة ❋

١ - سافر سمو الوصي ، الامير عبد الإله ، إلى عمان والقاهرة في يوم ١٧ أيلول ١٩٤٤ م فقامت مقام سموه هيأة نيابة مكونة من نائب رئيس مجلس الأعيان ، الشيخ صالح باش أعيان ، ورئيس مجلس النواب ، الشيخ محمد رضا الشبيبي ، والعين السيد محمد الصدر وقد جرى تحليف هذه الهيأة اليمين الدستورية أمام مجلس الوزراء في يوم ١٦ أيلول وعاد سمو الوصي إلى العراق في يوم ٥ تشرين الاول ١٩٤٤

٢ - عاد إلى عاصمة ملكه في يوم ١٠ تشرين الأول ١٩٤٤ صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني بعد أن قضى أشهر الصيف في الاسكندرية

٣ - تقرر عقد « مؤتمر التجارة العالمي » في نيورك في ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٤م وقد دعي العراق للاشتراك في هذا المؤتمر فتألف وفد من السادة نوري فتاح ، وعبد الهادي الجلبي ، واسكندر اسطيفان ، وخضوري شكر ، وسكرتير غرفة التجارة البغدادية ، مير بصري ، لتمثيل غرفة تجارة بغداد في هذا المؤتمر وقد غادر الوفد العراق جواً في يوم ١٨ تشرين الاول من هذه السنة .

٤ - أراد جماعة من القوميين أن يعقدوا اجتماعاً في جامع الحيدر خانة في يوم الجمعة الموافق ٣ تشرين الثاني ٩٤٤ لإظهار شعورهم نحو فلسطين فحالت السلطة دون ذلك بحجة « أن الوضع الحاضر لا يسمح بعقد مثل هذه الاجتماعات »

٥ - أطلق يهوديان إرهابيان في القاهرة النار على اللورد موين ، الوزير البريطاني المقيم هناك ،

فقتلاه فوراً في يوم ٦ تشرين الثاني ١٩٤٤ فتبودلت بين سمو الوصي وجلالة ملك بريطانية برقيات التعازي بهذه المناسبة كما تبودلت مثل هذه البرقيات بين وزارتي الخارجية في بغداد ولندن

٦- صدرت الإرادة الملكية في ١٨ تشرين الثاني ١٩٤٤م باسناد «منصب وزارة التموين» إلى السيد يوسف غنيمة بعد أن أشغل هذا المنصب بالوكالة وزير المالية ، السيد صالح جبر ، منذ تكوين « الوزارة الباجه جية الثانية » في ٢٩ آب من هذه السنة

٧- افتتحت هيأة المدرسة الجعفرية في بغداد اكتتابا لجمع ٥٠ ألف دينار لتشييد بناية جديدة لهذه المؤسسة الأهلية القديمة فتبنى وزير المالية « السيد صالح جبر »هذا المشروع واستطاع أن يجمع مئة وخمسين ألف دينار لهذه المدرسة ، وأن يشيد لها عمارة من أفخم العمارات التهذيبية التي عرفتها بغداد وكانت هذه المدرسة جديرة بهذه المساعدة لما أسدته من خدمات جليلة لأبناء العراق في مختلف الظروف

٨- دعيت الحكومة العراقية إلى الاشتراك في « مؤتمر الطيران المدني » الذي يعقد في « شيكاغو » في أمريكة في تشرين الثاني ١٩٤٤ فندبت وفداً مكونا من العقيدين سامي فتاح وأكرم مستشاق ومن مدير الطيران المدني في البصرة علي فؤاد لحضور هذا المؤتمر وقد غادر الوفد العراق في ٢٨ تشرين الأول من هذه السنة ليحضر المؤتمر في الوقت المعين

٩- أفرجت الوزارة عن ثمانية معتقلين في يوم ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٤م وأفرجت عن ٤٨ معتقلا في يوم ١٥ نيسان من هذه السنة ، وفي يوم ٢٠ أيار أفرجت عن ٣٥ معتقلا وفي٤ حزيران أفرجت عن ستة معتقلين آخرين وفي ٢٧ أيلول ١٩٤٥ أفرجت عن (٢١) معتقلا

١٠- لما توفي مصلح الشرق العظيم ، السيد جمال الدين الافغاني ، في ٩ آذار عام ١٨٩٧م دفن في الاستانة ، وقد شاءت حكومة الأفغان أن تنقل رفاته إلى بلادها بعد هذا الزمن البعيد فأجرت مراسلات مع السلطات المختصة أسفرت عن وصول الرفات إلى بغداد في يوم ١٠ كانون الأول ١٩٤٤م في طريقها إلى الأفغان فاحتفل بوصولها احتفالا رسمياً فخما وبعد أن أودعت في الحضرة الكيلانية أربعة أيام نقلت جواً إلى الهند في يوم ١٤ من هذا الشهر

١١- غادر بغداد جواً إلى القاهرة في يوم ٢٦ كانون الاول ١٩٤٤ وزير الخارجية ، أرشد العمري ، للالتحاق بنوري باشا السعيد بوصفهما عضوين في اللجنة الفرعية في « جامعة الدول العربية» فصدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة إلى رئيس الوزراء ، حمدي الباجه جي وقد عاد الوزير العمري إلى بغداد في ١٩ كانون الثاني سنة ٩٤٥

١٢- بينما كان القطار الصاعد في سامراء واقفاً في صباح يوم ٢٩ كانون الاول ١٩٤٤ حدثت رجة عظيمة بسبب القطار النازل فأدى ذلك إلى وفاة تسعة من المسافرين وجرح خمسة عشر منهم

نتيجة لإهمال بعض الأمور الفنية

١٣- سافر إلى سورية وفد تجاري عراقي في يوم ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٥م لوضع أسس المقايضة التجارية بين العراق وسورية بعد أن فاضت في العراق بعض المنتجات الزراعية والحيوانية: كالذرة، والسمسم، وبذر الكتان، والصوف والجلود والاغنام، وأصبحت البلاد في حاجة ماسة إلى الصابون، والزيتون، والأقمشة الحريرية الفائضة عن احتياج سورية وبعد أن قام الوفد بمهمته قياما موفقا من كل من سورية ولبنان وفلسطين عاد إلى العراق في يوم ٣١ آذار من هذه السنة

١٤- ووصل إلى بغداد اللفتننت جنرال السر آرثر سمث، قائد القوات البريطانية العام في العراق و إيران، فقام سمو الوصي بزيارة المنشئات العسكرية البريطانية، والمعامل التابعة للجيش البريطاني في العراق، وذلك في ٢٢ كانون الثاني سنة ١٩٤٥

١٥- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في اول شباط ١٩٤٥م الموافقة على غياب سمو الوصي الامير عبد الإله عن العراق للسفر إلى شرق الاردن لمدة أسبوع واحد اعتباراً من يوم ٤ من هذا الشهر، وعلى تولية سمو الامير زيد حقوق الملك المنصوص عليها في القانون الأساسي وقد سافر الوصي في ٤ شباط، وعاد إلى العراق في يوم ٧ منه وبحث أثناء وجوده في «عمان» موضوع الوحدة العربية مع عمه سمو الامير عبد الله، أمير شرق الاردن، ووجوب توحيد سياسة العراق والاردن في مؤتمر الجامعة العربية الذي عقد في مصر بعد بضعة اسابيع

١٦- جرت في يوم ١٤ شباط ١٩٤٥ حفلة تقديم «المسيو زيتزيف كريكوري تيتوفتش» كأول وزير مفوض وأول مندوب سوفياتي فوق العادة في العراق، إلى سمو الوصي المعظم، وهكذا تم تمثيل روسية السوفيتية في العراق اعتباراً من هذا التاريخ

١٧ -اغتيل رئيس وزراء مصر، احمد ماهر باشا، في القاهرة في يوم ٢٥ شباط ١٩٤٥ بزعم ممالأته للسياسة البريطانية فتبودلت برقيات التعازي بين رئاسة مجلس الاعيان العراقي وبين رياسة مجلس الشيوخ المصري، كما تبودلت بين رئيس الوزراء في العراق والقاهرة وكذلك بين المقامات الدبلوماسية في القطرين الشقيقين

١٨-وصل إلى بغداد في يوم ٨ آذار ١٩٤٥ الوزير البريطاني المقيم في الشرق، السر ادوارد كريك، واجتمع برجال الحكومة، وبسمو الوصي، وببعض السياسيين البارزين وبعد ان أنجز محادثاته هذه عاد إلى القاهرة في الحادي عشر من هذا الشهر .

١٩ غادر العاصمة جواً إلى القاهرة في يوم ١٥ آذار ١٩٤٥ وزير الخارجية، أرشد العمري، لحضور مؤتمر الجامعة العربية فصدرت الارادة الملكية بإسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة إلى رئيس الوزراء، حمدي الباجه جي

٢٠- روعت بغداد في يوم ١٦ آذار ١٩٤٥ بوفاة الشاعر العربي الخالد ، معروف الرصافي فشيعته إلى مرقده الأخير بالعبرات والزفرات

٢١- كان السر كنهان كورنواليس قد صحب المغفور له الملك فيصل الاول عند أول تشريفه العراق في حزيران سنة ١٩٢١ وبعد المناداة بجلالته ملكاً على العراق في ٢٣ آب من هذه السنة عين هذا الرجل البريطاني مستشاراً لوزارة الداخلية فلبث في منصبه هذا إلى عام ١٩٣٥م حيث كانت كلمته هي العليا في السياستين العراقيتين الخارجية والداخليه وفي أول نيسان ١٩٤١ وصل إلى العراق كسفير لبريطانية فكانت سياسته ذات مغزى بعيد الأثر وبناء على قرب انتهاء الحرب العالمية الثانية فقد استبدل بالمستر ستون هيوبير فأقيمت له مآدب تكريمية أهمها المأدبة التي أقامها له سمو الوصي في ٢٧ آذار ١٩٤٥م وقد غادر البلاد نهائياً في ٣١ من هذا الشهر

٢٢- غادر بغداد إلى فلسطين في يوم ٢٩ آذار ١٩٤٥م بعثة من الشبان الحقوقيين أوفدتها « مديرية النفوس العامة » لدراسة الأساليب الحديثة المتبعة هناك في احصاء السكان تمهيداً لإجراء إحصاء عام للنفوس في العراق

٢٣ - وصل إلى بغداد قادماً من تركية في يوم أول نيسان ١٩٤١ سمو الأمير زيد للقيام بأعباء الملك بالوكالة أثناء زيارة سمو الوصي للولايات المتحدة الامريكية

٢٤- ووصل إليها قادماً من عمان في يوم ٤ نيسان ١٩٤٥م سمير باشا الرفاعي ، رئيس وزراء شرقي الأردن ، لاجراء مباحثات حول فلسطين ومستقبل الامارة الأردنية فحل ضيفاً على الحكومة وأقيمت له مآدب تكريمية منوعة وفي يوم ١٢ من هذا الشهر عاد إلى بلاده موجهاً إلى العراق ، حكومة وشعباً ، الثناء على ما لقيه من حفاوة

٢٥ - ووصل إليها في أول أيار ١٩٤٥م وفد تركية التجاري المؤلف من مدير الانحصار العام ومدير أمور البيع ، ومشاور وزارة التجارة ، لاجراء مباحثات تجارية مع الهيئات الرسمية ، والشركات المالية ، و إيجاد أسواق محلية لمنتوجات تركية لقاء بعض المنتجات العراقية واستطاع الوفد المذكور أن يوقع اتفاقية مقايضة مع السلطات العراقية في أوائل تموز سنة ١٩٤٥

٢٦- كان قد تكون في مصر « اتحاد عربي » من بعض الشخصيات الكريمة التي تدين بالقومية العربية ، وتكون له فرع في العراق. وفي يوم ١٩ أيار ١٩٤٥ حل على ضفاف دجلة وفد هذا الاتحاد المكون من رئيسه فؤاد أباظه ، ومن أعضاء مجلس إدارته عبد الستار الباسل بك ، ومحمد توفيق خليل بك ، والدكتور محمد أسعد وأمين سره العام ، وصرح رئيس الوفد أنه قادم إلى العراق للاشتراك في الجمعية العمومية للاتحاد العربي في بغداد -الذي تأسس على غرار الاتحاد العربي بمصر- والسعي إلى تأسيس اتحادات عربية مماثلة في سورية ، ولبنان ، وشرق الأردن ، وفلسطين ، ثم

تدعيم الصداقة بين العرب الذين يعملون لخدمة العروبة والتضامن الشعبي . وبعد أن عقد « المؤتمر السنوي » لنادي الاتحاد العربي في يوم ٢٠ أيار غادر المصريون المحترمون العراق في ٢٥ من هذا الشهر

٢٧ - تقرر عقد اجتماع « مجلس الجـامعة العربية » في ٤ حزيران ١٩٤٥م لبحث موضوع اعتداء فرنسة على لبنان وسورية فسافر رئيس الوزراء ، حمدي الباجه جي ، إلى القاهرة جواً في اليوم الثالث من هذا الشهر لحضور هذا الاجتماع ، فصدرت الارادة الملكية بإسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة إلى وزير المالية ، صالح جبر ، ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة إلى وزير العدلية ، أحمد مختار بابان ، وفي الوقت نفسه فقد سافر إلى القاهرة لحضور هذا الاجتماع كل من السيدين توفيق السويدي وصادق البصام عضوا العراق في الوفد العراقي برئاسة الباجه‌جي إلى هذا الاجتماع وقد عاد الرئيس إلى بغداد في ١٢ حزيران ١٩٤٥م وصرح « ان القرارات التي اتخذهـا مجلس الجامعة على غاية من الخطورة وهي قرارات حازمة وشديدة والأمل قوي بـأن سورية ولبنان ستتخلصان من كابوس الاستعمار الغاشم »

٢٨ لبى دعوة ربه في يوم الاثنين الموافق ١١ حزيران ١٩٤٥م السيد خالد سليمان وكان قد أشغل منصب وزارة الري والزراعة عام ١٩٢٩

٢٩ - مرت ببغداد في صباح يوم ٢٠ حزيران ١٩٤٥ - في طريقها الى القاهرة - الملكة فوزية انبراطورة ايران ، فاستقبلت استقبالا رائعاً من قبل السلطات الحكومية والجهات العليا

٣٠ - سافر الى القـاهرة جواً في يوم ٨ تموز ١٩٤٥م رئيس الوزراء ، حمدي الباجه جي ، ليصطاف مدة من الزمن في الاسكندرية ، فصدرت الارادة الملكية بإسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة الى وزير المالية ، صالح جبر ، ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة الى أحمد مختار بابان ، وزير العدلية مدة غياب السيد الباجه جي عن العراق ، وعاد الرئيس الى بغداد في ٢٤ آب سنة ١٩٤٥

٣١ - وفد على بغداد في يوم ١٥ ايلول سنة ١٩٤٥م عضوان مـن أعضاء الكونغرس الامريكي للتعرف على معالم العراق وحلا ضيفين على الحكومة في « القصر الأبيض » وقد أقيمت لهما مآدب وحفلات تكريمية رسمية وغـير رسمية واجتمعا بمختلف الشخصيات السياسية والتجارية والثقافية كما اجتمعا بالصحفيين ، وبعد يومين سافرا جواً الى القاهرة

٣٢ - صدر بلاغ رسمي من وزارة الخارجية العراقية في يوم ٢٦ أيلول ١٩٤٥ يقول :

« قررت الحكومة العراقية بتاريخ ٢٥ آب ١٩٤٥ انهاء العلاقات مع الحكومة البولونية الموقتة في لندن سابقاً ، وقد أبلغ القائم بأعمال المفوضية البولونية في بغداد هذا القرار »

٣٣ - شرف العاصمة سمو الأمير عبد الله ، أمير شرق الأردن ، في يوم أول تشرين الاول ١٩٤٥ فاستقبل استقبالا رسمياً فخما فأقيمت حفلة تكريم لسموه في يوم ٣ من هذا الشهر في

« قصر رحاب » حضرها لفيف من الساسة ، ورجال الهيئات الدبلوماسية ، كما أقامت له الحكومة مأدبة عشاء في « حديقة الأمانة » وقد غادر سموه بغداد في الخامس من هذا الشهر

٣٤- كان « العقيد صلاح الدين الصباغ » قد فر من العراق إلى إيران فتركية في ٢٩ أيار ١٩٤١م بعد فشل حوادث الشهرين نيسان وأيار من تلك السنة فبذلت الحكومة العراقية جهوداً متواصلة لاسترداده من تركية فأخفقت فلما تبدل الوضع الحربي وتبدلت الأمور سلمته الحكومة التركية إلى العراق فصلب على « باب وزارة الدفاع » يوم ١٦ تشرين الاول ١٩٤٥

٣٥- قررت الحكومة البريطانية غلق « جمعية اخوان الحرية » التي أنشأتها في العراق بعد حوادث الشهرين نيسان وأيار سنة ١٩٤١م بناء على انتهاء الحرب وانتفاء الغاية من شراء الذمم وإفساد الضمائر

٣٦- أذاعت وكالات الأنباء العالمية في أواخر تشرين الأول ١٩٤٥م نبأ التجاء السيد رشيد عالي الكيلاني إلى جلالة الملك عبد العزيز آل سعود فصعقت الدوائر العراقية العليا لهذا النبأ ، وتبودلت برقيات متعددة بين البلاطين السعودي والعراقي تمهيداً لتسليمه إلى الحكومة العراقية لتنفيذ حكم الموت الصادر بحقه غيابا فلم تسفر عن نتيجة وتدخلت الحكومة البريطانية في الموضوع فأخفقت بعد أن صرح العاهل باستحالة تسليم من احتمى به ولا يزال الكيلاني لدى جلالته .

٣٧- قررت « جامعة الدول العربية » عقد اجتماع خاص لبحث تطور القضية الفلسطينية ، فغادر العراق إلى القاهرة جواً في يوم ٣ تشرين الثاني ١٩٤٥ رئيس الوزراء ، حمدي الباجه جي ، لحضور هذا الاجتماع فصدرت الارادة الملكية بإسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة إلى وزير المالية ، صالح جبر ، ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة إلى وزير العدلية أحمد مختار بابان

٣٨- شرف العاصمة « بغداد » في يوم ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٥ سمو الأمير سيف الإسلام عبد الله نجل إمام اليمن الامام يحيى حميد الدين ومعه أخواه الحسن والقاسم في زيارة ودية فاستقبلوا استقبالا فخما وزاروا بعض مدن العراق الرئيسية كالبصرة ، وكركوك ، والموصل ، وأقيمت لهم مآدب تكريمية منوعة وغادروا العراق جواً مساء يوم ٣ كانون الأول

٣٩- لبى نداء ربه في يوم ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٥ الحاج محمد جعفر أبو التمن ، وكان قد أشغل منصب وزارة التجارة في « الوزارة النقيبية الثانية في عام ١٩٢٢ » ومنصب وزارة المالية في الوزارة السليمانية عام ١٩٣٦/٣٧

٤٠- صدرت الارادة الملكية في يوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٥م بإسنادمنصب وزارةالمالية بالوكالة إلى وزير العدلية ، أحمد مختار بابان ، مدة تغيب وزير المالية ، صالح جبر ، عن العراق ، في

(١٦)

طريقه إلى مصر في الوفد العراقي إلى جامعة الدول العربية ، وكان هذا الوفد مكونا منه ، ومن السيدين نوري السعيد وعبد المهدي وقد بحث مع وفود البلاد العربية الاخرى موضوع مستقبل فلسطين .

٤١- أقامت القوات البريطانية وقوات سائر الدول الموالية لبريطانـية المقيمة في العراق استعراضاً عسكريا في بغداد في يوم ٤ كانون الاول ١٩٤٦م شهده سمو الوصي ، ورجال الوزارة العراقية ، ثم اخترقت هذه القوات « شارع الرشيد » الشارع الرئيسي في العاصمة ، وبعض الميادين العامة ، فكان منظرها يدل على مغزى وجودها

٤٢- وفي يوم ٢٦ كانون الاول أيضاً أقام رئيس الوزراء ، حمدي الباجه جي ، حفلة شاي في « بهو أمانة العاصمة » دعى إليها أكثر من مئتي جندي بريطاني ، بمناسبة حلول عيد ميلاد السيد المسيح (ع) وحضر الحفلة وزراء الدولة ، والسفير البريطاني وبعض الشخصيات اللامعة ، ثم خطب الرئيس الباجه جي خطبة تناسب ذكرى الميلاد فرد عليه عريف بريطاني شاكراً للعراق المساعدات التي أسداها للجيش البريطاني مدة وجوده في العراق بمناسبة ظروف الحرب العـالمية الثانية وتمنى للحكومة العراقية كل خير ونجاح وقد استنكر الرأي قيام عريف من الجيش البريطاني للرد على على خطاب رئيس الوزراء العراقي مع وجود السفير وبعض القادة في هذه الحفلة ، فلم تر الوزارة مسوغاً لهذا الاستغراب بدعوى أن الحفلة أقيمت للجنود لا للسفير

٤٣- خصصت الوزارة مبلغاً قدره خمسون ألف دينار لمشروع الاغاثة والتعمير في أوربا ، وتقدمت بالتشريع اللازم لمساهمة العراق في هذا المشروع إلى مجلس الأمة لاقراره فقام عليهـا النكير لأن العراق كان هو الآخر بحاجة إلى من يغيثه ومن يعمره

٤٤- لبى دعوة ربه بالسكتة القلبية في يوم ١١ شباط ١٩٤٦ الشيخ محمد صالح باش أعيان رئيس مجلس الأعيان وكان قد أشغل « منصب وزارة الوقف » في « الوزارة العسكرية الأولى » سنة ١٩٢٤/١٩٢٣

✹ العراق في سان فرنسيسكو ✹

دعوة الحكومة العراقية

وجهت حكومة الولايات المتحدة الامريكية ، بالاصالة عن نفسها ، وبالنيابة عن حكومات بريطانية ، وروسية السوفياتية ، والصين ، دعوة إلى الحكومة العراقية للاشتراك في « مؤتمر الامم المتحدة » الذي سيعقد في « سان فرنسيسكو » لإحضار ميثاق لمنظمة دولية عامة لصيانة السلم والسلامة الدوليتين ، فقررت الحكومة العراقية قبول هذه الدعوة ، والاشتراك في هذا المؤتمر ،

وألفت وفدها الخاص لهذا الغرض ، وأصدرت هذا البيان :

الوفد العراقي

« تقرر أن يكون الوفد العراقي إلى مؤتمر سان فرنسيسكو مؤلفاً من الذوات التالية أسماؤهم :
أ- صاحب المعالي السيد أرشد العمري وزير الخارجية
ب- صاحب الفخامة السيد نوري السعيد عضو مجلس الأعيان
ج - صاحب الفخامة السيد توفيق السويدي عضو مجلس النواب
د- صاحب الفخامة السيد علي جودة الأيوبي وزير العراق المفوض في واشنطن
هـ- صاحب المعالي السيد نصرة الفارسي عضو مجلس النواب
و- صاحب المعالي الدكتور محمد فاضل الجمالي وزير مفوض ، ومدير الخارجية العام
وسيرافق الوفد عدد كاف من الخبراء والسكرتارين »

- جريدة البلاد العدد (٥٢٧٠) بتاريخ ٣٠ آذار ١٩٤٥ « مدير الدعاية العام »

ولما كان نوري السعيد عضواً في مجلس الاعيان ، وكان السيدان توفيق السويدي ونصرة الفارسي عضوين في مجلس النواب ، فقد طلبت رئاسة مجلس الوزراء إلى رئاستي مجلسي الاعيان والنواب الموافقة على ندب المشار إليهم للقيام بهذه المهمة ، فوافق مجلس الاعيان في جلسته المنعقدة في ٢٩ آذار ٩٤٥ على سفر السيد نوري السعيد في هذا الوفد ، كما وافق مجلس النواب في جلسة أول نيسان ١٩٤٥ على سفر عضوية « السويدي والفارسي » وصدرت الارادة الملكية في ١٣ نيسان ١٩٤٥ بإسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة إلى رئيس الوزراء الباجه جي

وقد غادر الوفد « بغداد » في يوم ١٣ من هذا الشهر ووصل إلى « نيويورك » في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحتفل بتشييع جثمان رئيسها المستر روزفلت إلى مثواه الأخير فاحتفل الوفد في هذا التشييع احتفالا رسمياً باسم العراق

مجهود العراق

واستطاع « الوفد العراقي » أن يبذل جهوداً موفقة لحمل المؤتمر على توجيه الدعوة إلى كل من سورية ولبنان لحضور جلساته بحيث يكون لهما ما لبقية الشعوب الممثلة فيه من حقوق ، ويتحملان ما يتحمله غيرهما من واجبات ، فلما أقر المؤتمر طلب العراق ، تلقى وزير خارجية العراق البرقية التالية من وزير خارجية لبنان .

حضرة صاحب المعالي أرشد بك العمري وزير خارجية العراق - بغداد

يسرني اعلام معاليكم بدعوة الحكومة اللبنانية للاشتراك في مؤتمر سان فرانسيسكو . وبهذه المناسبة اتقدم منكم بخالص الشكر وكبير الامتنان ، لمساعيكم الطيبة ، وجهودكم

القيمة في هذا السبيل وتمادل بجلاء على ما يربط البلاد العربية جميعا من أخوة وصداقة متمنيا لمعاليكم وللعراق الشقيق كل خير وسؤدد بظل مليكه المعظم .

وزير الخارجية - هنري فرعون [١]

كما سارع وزير خارجية سورية فابرق إلى بغداد هذه البرقية :

حضرة صاحب المعالي وزير خارجية المملكة العراقية السيد أرشد العمري - بغداد

إن المساعي الطيبة التي قامت بها حكومة صاحب الجلالة الملك المعظم لنصرة سورية ولاسماع صوتها في مؤتمر سان فرانسيسكو قد أتت بأطيب الثمرات فأقرها لهذه المساعدة النبيلة ، ودعماً للأخوة العربية الخالدة أعرب لمعاليكم عن العاطفة السامية التي تجيش في صدور السوريين للموقف النبيل الذي وقفه العراق من شقيقته سورية كما اني أرجو وأؤكد ان تضامن البلاد العربية سيكون أوثق وأقوى في هذا المؤتمر العالمي والذي سيجلو لممثلي الامم وجه العرب للحق وسيكشف عن أمانيهم القومية وغاياتهم الموحدة.

جميل مردم - وزير الخارجية [٢]

افتتاح المؤتمر

أما «مؤتمر سان فرانسيسكو» فقد افتتحه الرئيس ترومان ، رئيس الولايات المتحدة الامريكية ، في يوم ٢٦ نيسان ١٩٤٥ وقد حضره ثمانمائة وخمسون عضواً يمثلون تسعاً وأربعين امة من الامم التي اشتركت فيه ، والقى فيه وزير الخارجية العراقية ، أرشد العمري ، خطابا طالب فيه بتوسيع التمثيل في هذا المؤتمر بحيث يشمل التمثيل الاقليمي العادل فتتاح لمختلف الشعوب فرصة المساهمة في فض المنازعات الدولية ومنع الحروب

عودة وزير الخارجية

وبعد ان والى المؤتمر عقد اجتماعاته لوضع مسودة « ميثاق الامم المتحدة » و « مسودة النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية » ارتأى وزير الخارجية العراقية ان يعود إلى العراق قبل التوقيع على هذا الميثاق فوجه وزير الخارجية الامريكية اليه هذا الكتاب :

سان فرانسيسكو في ١٣ حزيران ١٩٤٥

عزيزي الوزير

اود قبل مغادرتكم سان فرانسيسكو ان اعرب لكم عن عظيم تقديري للمساعدة الجوهرية التي اسديتموها انتم ووفدكم في وضع مسودة الميثاق الذي يرمي إلى إحداث مؤسسة عالمية غايتها

---

(١) و(٢) جريدة البلاد العدد (٢٤٧٥) بتاريخ ٦ نيسان ١٩٤٥

اقرار السلم والامن الدوليين . ان الاعمال الصادقة التي قام بها اعضاء وفدكم لجديرة بالذكر وارجو ان تقدموا إلى كل واحد منهم تشكراتي الشخصية المساعدات التي اسداها في سبيل الغاية المشتركة واني ممتن بصورة خاصة للمساعدة التي اسديتموها انتم للجنتين الفرعيتين ٢و٣ من اللجنة الثالثة

لقد كان من دواعي سروري ان اتعرف بكم شخصياً ، وان اتداول معكم في شؤون العراق ، وشؤون الشرق الادنى بوجه عام ، واني آسف لأنكم وجدتم من الضروري مغادرة سان فرانسيسكو قبل انتهاء المؤتمر لكني اؤمل بأن زيارتكم ومحادثاتنا هنا ستؤدي إلى تعزيز العلاقات الودية الموجودة منذ السابق بين العراق والولايات المتحدة الامريكية وتفضلوا بقبول احترامي وتقديري المخلص : ستيتنوس

صاحب المعالي السيد أرشد العمري رئيس الوفد العراقي

وقد رد الوزير العراقي على كتاب زميله الامريكي بهذا الجواب :

سان فرانسيسكو في ١٤ حزيران ١٩٤٥

عزيزي وزير الخارجية

تشرفت بتلقي كتابكم المؤرخ بتاريخ البارحة ، والذي تفضلتم بارساله الي بمناسبة مغادرتي سان فرانسيسكو واني بالنيابة عن جميع اعضاء الوفد العراقي اشكركم على ما نوهتم به من تقدير وتشجيع لعملنا هنا ، فضلا عن ذلك فإني اودد أن أنتهز هذه الفرصة لأشكركم على ما لقيناه من لطف ومجاملة من وزارة الخارجية وموظفيها في جميع الظروف

واني لواثق من ان العلاقات الحسنة ، وأواصر الصداقة القائمة منذ السابق بين بلادينا ستزداد رسوخاً وقوة بنتيجة التعارف الشخصي الذي حصل في أثناء هذا المؤتمر كما اني اعتز بالصداقة الشخصية التي قامت بيني وبينكم وسأحتفظ بها على الدوام وتفضلوا بقبول احترامي وتقديري

ارشد العمري

معالي المستر ادوارد ستيتنوس رئيس الوفد الامريكي ووزير الخارجية الأمريكية

دعوة مجلس الامة

وواصل السيد العمري سفره إلى العراق فبلغ بغداد في يوم ٢٩ تموز ١٩٤٥ م

وفي يوم ١٥ تشرين الأول ١٩٤٥ صدرت الارادة الملكية بدعوة مجلس الامة إلى الانعقاد ، اعتباراً من يوم السبت الموافق ٢٠ من هذا الشهر ، للبت في « ميثاق الامم المتحدة مع النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية » الموقع عليها في « مؤتمر الامم المتحدة » المنعقد في « سان فرانسيسكو » بتاريخ ٢٦ حزيران ١٩٤٥ م فانعقدت الجلسة في هذا اليوم ، واقترح نائب بغداد ، سلمان الشيخ داود ، ان يحال الميثاق إلى لجنة خاصة مكونة من ستة عشر نائباً فرفض اقتراحه هذا لأن المجلس

لا يملك حق تعديل أي من مواد الميثاق ، وليس عليه إلا ان يقبله كما هو ، وعلى هـذا احيل إلى اللجنة الخارجية في مجلس النواب فأقرتـه ، وأوصت المجلس بقبوله ، فجرت مذاكرة طويلة حول الاسس والمبادىء التي تضمنها هذا الميثاق وكيف ان الدول الكبرى، ولاسيما امريكاوبريطانية، لم تتقيدا بمـا جاء فيه من أهداف سامية ، ومبادىء انسانية رفيعة بدليل موقفهما الظالم من عرب فلسطين ، وفرضهما على العرب حلولا لفض هـذه المشكلة لاتتفق مع الوعود التي قطعت للعرب، ولا تنسجم مع مبادىء القانون الدولي ، أو قواعد العدل والانصاف

قيد احترازي

ولأجل أن يعبر المجلس عن تمسكه بوعود الحلفاء للعرب ، وعن استحسانه المبادىء العامة التي تضمنها « ميثاق الامم المتحدة » فإنه وافق على الميثاق في جلسته المنعقدة في ٢٤ تشرين الاول ١٩٤٥ م.باكثرية (٥٧) صوتا ضد صوتين من التمسك بالقرار الملحق التالي :

معالي رئيس مجلس النواب : اقترح ان يصوت المجلس على التصريح التالي

في الوقت الذي يصادق فيه هـذا المجلس على ميثاق الامم المتحدة ويرحب بما ورد في ديباجته من غايات سامية، يعرب عن عزم الشعب العراقي في التمسك بما ورد في المادتين الاولى والثانية من مبادىء ومقاصد نبيلة، ولاسيما فيما يختص منها بالمساواة في السيادة بين الاعضاء، والاعتراف للشعوب بحقها في تقرير مصيرها ، ويطالب بتحقيق ذلك فعـلا بالنسبة للشعب العربي في فلسطين وشرقي الاردن ، وطرابلس الغرب ، وتونس ، والجزائر ، ومراكش ، ويعتبر ذلك شرطا لازماً للتدليل على صدق نية الأمم الموقعة على هذا الميثاق، وإخلاصها للمبادىء والغايات التي ينطوي عليها

عبد الكريم الأزري — نائب لواء العمارة

وفيما يلي النص الرسمي « ميثاق الامم المتحدة » الرجوع إليه عند الضرورة :

٭ ميثاق الامم المتحدة ٭

الديباجه

نحن شعوب الأمم المتحدة قد عقدنا العزم على أن ننقذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب، التي في خلال جيل واحد جلبت على الانسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف .

وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الإنسانية للانسان ، وبكرامة الفرد ، وقدره ، وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها ، من حقوق متساوية .

وأن نبين الاحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة، واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي .

وأن ندفع بالرقي الاجتماعي قدماً ، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح .

ولندرك هذه الاغراض قد اعتزمنا أن نأخذ أنفسنا بالتسامح ، وأن نعيش معاً في سلام وحسن جوار ، وأن نضم قوانا كي نحتفظ بالسلم ، والأمن ، الدولي .

وأن نكفل المبادئ بقبولنا مبادئ معينة ، ورسم الخطط اللازمة لها ، كيلا تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة ، وأن نستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية ، والاجتماعية ، للشعوب جميعها .

قد قررنا أن نوحد جهودنا لتحقيق هذه الأغراض :

ولهذا فإن حكوماتنا المختلفة ، على يد مندوبيها المجتمعين في مدينة سان فرانسيسكو ، الذين قدموا وثائق التفويض المستوفية للشرائط ، قد ارتضت ميثاق الأمم المتحدة هذا ، وأنشأت بمقتضاه هيأة دولية تسمى « الأمم المتحدة » .

الفصل الأول – في مقاصد الهيأة ومبادئها

المادة ١ – مقاصد الامم المتحدة هي :

(١) حفظ السلم والأمن الدولي ، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيأة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ، ورفعها ، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم ، والتذرع بالوسائل السلمية وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي ، لحل أو تسوية المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلام .

(٢) إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي للشعوب بحقوق متساوية ، ويجعل لها تقرير مصيرها ، واتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام .

(٣) تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ، ذات الصبغة الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والانسانية ، وعلى توفير احترام الحقوق الانسانية ، والحريات الأساسية للناس جميعاً ، والتشجيع عليه ، بلا تمييز بسبب الجنس ، أو اللغة ، أو الدين ، أو تفريق بين الرجال والنساء .

(٤) جعل هذه الهيأة مركزاً لتنسيق أعمال الأمم لإدراك هذه الغايات المشتركة .

المادة ٢ – تعمل الهيئة وأعضاؤها في سعيها وراء المقاصد المذكورة في المادة الأولى وفقاً للمبادئ الآتية :

(١) تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها .

(٢) لكي يكفل أعضاء الهيئة أن لأنفسهم جميع الحقوق ، والمزايا المترتبة على صفة العضوية يقومون بالالتزامات التي أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق في حسن نية .

(٣) يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم

والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر .

(٤) يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً ، في علاقاتهم الدولية،عن أن يهددوا بالقوة ، أو أن يستخدموها ضد سلامة الأراضي ، أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة .

(٥) يقدم جميع الاعضاء كل ما في وسعهم من عون إلى « الامم المتحدة » في أي عمل تتخذه وفق هذا الميثاق ، كما يمتنعون عن مساعدة أي دولة تتخذ الامم المتحدة ازاءها عملا من أعمال المنع أو القسر .

(٦) تعمل الهيئة على أن يسير الدول ، غير الأعضاء فيها ، على هذه المبادئ بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم ، والأمن الدولي .

(٧) ليس في هذا الميثاق ما يسوغ « للأمم المتحدة » أن تتدخل في الشؤون التي تكون من ضمن الاختصاص الداخلي لدولة ما ، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق ، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القسر الواردة في الفصل السابع .

الفصل الثاني – في العضوية

المادة ٣ - الاعضاء الأصليون للأمم المتحدةهم الدول التي اشتركت في مؤتمر الامم المتحدة للتنظيم الدولي المنعقد في سان فرانسيسكو ، وتوقع على هذا الميثاق ، وتبرمه طبقاً للمادة(١١٠) والدول التي وقعت من قبل تصريح الأمم المتحدة الصادر في أول كانون الثاني سنة ١٩٤٢ وتوقع وتبرم هذا الميثاق كذلك .

المادة ٤ (١) العضوية في « الامم المتحدة » مباحة لجميع الدول الاخرى ، المحبة للسلام ، والتي تتحمل الالتزامات التي يتضمنها هذا الميثاق ، والتي ترى الهيأة أنها قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات راغبة فيه .

(٢) قبول أية دولة من هذه الدول في عضوية « الأمم المتحدة » يتم بقرار من الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الامن .

المادة ٥ = يجوز للجمعية العامة أن توقف أي عضو ، اتخذ مجلس الامن تجاهه عملا من أعمال المنع أو القسر ، عن مباشرة حقوق العضوية ، ومزاياها ، ويكون ذلك بناء على توصية مجلس الامن ، ولمجلس الامن ؛ أن يرد لهذا العضو مباشرة تلك الحقوق والمزايا .

المادة ٦ – إذا أمعن عضو من أعضاء « الامم المتحدة » في انتهاك مبادئ الميثاق ، جاز للجمعية العامة أن تفصله من الهيئة ، بناء على توصية مجلس الامن.

الفصل الثالث — في فروع الهيئة

المادة ٧ (١) تنشأ الهيئات الآتية كفروع رئيسية للأمم المتحدة :

أ — جمعية عامة . ب — مجلس أمن . ج — مجلس اقتصادي واجتماعي . د — مجلس وصاية . هـ — محكمة عدل دولية . و — أمانة

(٢) يجوز أن ينشأ ، وفقاً لأحكام هذا الميثاق ، ما يرى ضرورة إنشائه من فروع ثانوية أخرى .

المادة ٨ — لا تفرض « الأمم المتحدة » قيوداً تحد بها جواز اختيار الرجال والنساء للاشتراك بأية صفة ، وعلى وجه المساواة ، في فروعها الرئيسية والثانوية .

الفصل الرابع — في الجمعية العامة — تأليفها

المادة ٩ (١) تتألف الجمعية العامة من جميع أعضاء الأمم المتحدة .

(٢) لا يجوز أن يكون للعضو الواحد أكثر من خمسة مندوبين في الجمعية العامة .

في وظائف الجمعية وسلطاتها

المادة ١٠ — للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة ، أو أمر يدخل في نطاق هذا الميثاق ، أو يتصل بسلطات فرع من الفروع المنصوص عليها ، أو وظائفه فيه ، كما أن لها فيما عدا ما نص عليه في المادة ١٢ أن توصي أعضاء الهيئة ، أو مجلس الأمن ، أو كليهما ، بما تراه في تلك المسائل والامور

المادة ١١ — (١) للجمعية العامة أن تنظر في المبادئ العامة في شأن حفظ السلم ، والأمن الدولي ، ويدخل في ذلك المبادئ المتعلقة بنزع السلاح ، وتنظيم التسليح ، كما أن لها أن تقدم توصياتها بصدد هذه المبادئ إلى الأعضاء ، أو إلى كليهما .

(٢) للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة تكون لها صلة بحفظ السلم ، والامن الدولي ، يرفعها إليها أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة ، أو مجلس الأمن ، أو دولة ليست من أعضائها ، وفقاً لأحكام الفقرة الثامنة من المادة ٣٥ ولها فيما عدا ما تنص عليه المادة الثانية عشرة — أن تقدم توصياتها بصدد هذه المسائل للدولة أو للدول صاحبة الشأن ، أو لمجلس الأمن ، أو لهما جميعاً — وكل مسألة مما تقدم ذكره يكون من الضروري فيها القيام بعمل ما ، ينبغي أن تحيلها الجمعية العامة على مجلس الامن قبل بحثها أو بعده .

(٣) للجمعية العامة أن تسترعي نظر مجلس الامن إلى الاحوال التي يحتمل أن تعرض السلم ، والامن الدولي ، للخطر .

(٤) لا تحد سلطات الجمعية العامة المبينة في هذه المادة ما للمادة العاشرة من نطاق عام .

المادة ١٢ - (١) عندما يباشر مجلس الامن ، بصدد نزاع أو موقف ما ، الوظائف التي رسمت في هذا الميثاق ، فليس للجمعية العامة أن تقدم أية توصية في شأن هذا النزاع ، أو الموقف ، إلا إذا طلب ذلك منها مجلس الامن .

(٢) يخطر الامين العام ، بموافقة مجلس الامن ، الجمعية العامة في كل دورة من دورات انعقادها بكل المسائل المتصلة بحفظ السلم ، والامن الدولي التي تكون موضع نظر مجلس الامن. كذلك يخطرها أو يخطر أعضاء الامم المتحدة إذا لم تكن الجمعية العامة في دورة انعقادها بفراغ مجلس الامن من نظر تلك المسائل ، وذلك بمجرد انتهائه منها .

المادة ١٣ - (١) تنشىء الجمعية العمومية دراسات وتشير بتوصيات بقصد :

أ - إنماء التعاون الدولي في الميدان السياسي وتشجيع التقدم المطرد للقانون الدولي وتقويته .

ب - إنماء التعاون الدولي في الميادين السياسية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية والاعانة على تحقيق الحقوق الانسانية والحريات الاساسية للناس كافة بلا تمييز بينهم في الجنس أو اللغة أو الدين وبلا تفريق بين الرجال والنساء .

(٢) ان تبعات الجمعية العامة ، ووظائفها ، وسلطاتها الاخرى ، فيما يختص بالمسائل الواردة في الفقرة الاولى ، سالفة الذكر ، مبينة في الفصلين التاسع والعاشر من هذا الميثاق .

المادة ١٤ - مع مراعاة أحكام المادة الثانية عشرة ، للجمعية العامة أن توصي باتخاذ التدابير لتسوية أي موقف أياً كان منشؤه ، تسوية سلمية متى رأت أن هذا الموقف قد يضر بالرفاهية العامة ويعكر صفو العلاقات الودية بين الامم ، ويدخل في ذلك المواقف الناشئة من انتهاك أحكام هذا الميثاق ، الموضحة لمقاصد الامم المتحدة ومبادئها .

المادة ١٥ - (١) تتلقى الجمعية العامة تقارير سنوية ، واخرى خاصة من مجلس الامن ، وتنظر فيها ، وتتضمن هذه التقارير بيانا عن التدابير التي يكون مجلس الامن قد أقرها ، أو اتخذها لحفظ السلم والامن الدولي .

(٢) تتلقى الجمعية العامة تقارير من الفروع الاخرى للامم المتحدة وتنظر فيها .

المادة ١٦ - تباشر الجمعية العامة الوظائف التي جعلت لها ، بمقتضى الفصلين الثاني عشر والثالث عشر ، فيما يتعلق بنظام الوصاية الدولية ، ويدخل في ذلك المصادقة على اتفاقات الوصاية للمناطق التي توصف بأنها مناطق استراتيجية .

المادة ١٧ - (١) تنظر الجمعية العامة في ميزانية الهيئة العامة ، وتصدق عليها .

(٢) يتحمل الاعضاء نفقات الهيئة حسب الانصبة التي تقررها الجمعية العامة .

(٣) تنظر الجمعية العامة في أية ترتيبات مالية ، أو متعلقة بالميزانية ، مع الوكالات الاختصائية

المشار إليها في المادة ٥٧ وتصدق عليها ، وتدرس الميزانيات الادارية لتلك الوكالات ، لكي تقدم لها توصياتها .

التصويت

المادة ١٨ - (١) يكون لكل عضو في الامم المتحدة صوت واحد في الجمعية العامة .

(٢) تصدر الجمعية العامة قراراتها في المسائل الهامة بأغلبية ثلثي الاعضاء الحاضرين ، المشتركين في التصويت ، وتشمل هذه المسائل التوصيات الخاصة بحفظ السلم والامن الدولي ، وانتخاب أعضاء مجلس الامن ، غير الدائمين ، وانتخاب اعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وانتخاب أعضاء مجلس الوصاية ، وفقاً لحكم الفقرة الاولى من المادة ٨٦ وقبول اعضاء جدد في « الامم المتحدة » ووقف الاعضاء عن مباشرة حقوقهم والتمتع بمزاياها وفصل الأعضاء ، والمسائل المتعلقة بسير نظام الوصاية ، والمسائل الخاصة بالميزانية.

(٣) وتصدر القرارات في المسائل الأخرى – ويدخل في ذلك المسائل الاضافية التي يتطلب إقرارها موافقة ثلثي الأعضاء – بأغلبية الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت

المادة ١٩ – لا يكون لعضو « الأمم المتحدة » الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة ، حق التصويت في الجمعية العامة ، إذا كان المتأخر عليه مساويا لبدل الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين ، أو زائداً عن ذلك ، وللجمعية العامة – مع ذلك – أن تسمح لهذا العضو بالتصويت ، إذا اقتنعت أن عدم الدفع ناشيء عن أسباب فوق طاقته .

الاجراءات

المادة ٢٠ – تجتمع الجمعية العامة في دورات انعقاد عادية ، وفي دورات انعقاد سنوية خاصة، بحسب ما تدعو إليه الحاجة .

ويقوم بالدعوة إلى دورات الانعقاد الخاصة الامين العام ، بناء على طلب مجلس الامن ، أو أغلبية أعضاء « الامم المتحدة »

المادة ٢١ – تضع الجمعية العامة قواعد سير أعمالها وتنتخب رئيسها لكل دورة انعقادها .

المادة ٢٢ – للجمعية العامة أن تنشئ من الفروع الثانوية ما تراه ضروريا للقيام بوظائفها .

الفصل الخامس – مجلس الامن وتأليفه

المادة ٢٣ – (١) يتألف مجلس الامن من أحد عشر عضواً من « الامم المتحدة » وتكون جمهورية الصين ، وفرنسا ، واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا ، والولايات المتحدة الامريكية ، أعضاء دائمين فيه . وتنتخب الجمعية

العامة ستة أعضاء آخرين من الامم المتحدة ، ليكونوا أعضاء غير دائمين في المجلس . وتراعى بوجه خاص ، وقبل كل شيء ، مساهمة أعضاء « الامم المتحدة » في حفظ السلم ، والامن الدولي ، وفي مقاصد الهيئة الاخرى ، كما يراعى أيضاً التوزيع الجغرافي العادل .

(٢) ينتخب أعضاء مجلس الامن ، غير الدائمين ، لمدة سنتين على أن يختار في أول انتخاب للاعضاء غير الدائمين ثلاثة منهم لمدة سنة واحدة . والعضو الذي انتهت مدته لا يجوز إعادة انتخابه على الفور .

(٣) يكون لكل عضو في مجلس الامن مندوب واحد .

المادة ٢٤ – (١) رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به « الامم المتحدة » سريعاً فعالا ، يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الامن بالتبعات الرئيسية في حفظ السلم ، والامن الدولي ، ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته ، التي تفرضها عليه هذه التبعات .

(٢) يعمل مجلس الامن ، في أداء هذه الواجبات . وفقاً لمقاصد « الامم المتحدة » ومبادئها ، والسلطات الخاصة المخولة لمجلس الامن ، لتمكنه من القيام بهذه الواجبات المبينة في الفصول ٦و٧ و٨و١٢ .

(٣) يرفع مجلس الامن تقارير سنوية ، وأخرى خاصة ، إذا اقتضت الحال إلى الجمعية العامة لتنظر فيها .

المادة ٢٥ – يتعهد أعضاء « الامم المتحدة » بقبول قرارات مجلس الامن ، وتنفيذها ، وفق هذا الميثاق .

المادة ٢٦ – رغبة في إقامة السلم ، والامن الدولي ، وتوطيدهما بأقل تحويل لموارد العالم الانسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح ، يكون مجلس الامن مسؤولا بمساعدة لجنة أركان الحرب المشار إليها في المادة ٤٧ عن وضع خطط تعرض على أعضاء « الامم المتحدة » لوضع منهاج لتنظيم التسليح .

في التصويت

المادة ٢٧ - (١) يكون لكل من أعضاء مجلس الامن صوت واحد .

(٢) تصدر قرارات مجلس الامن في المسائل الاجرائية بموافقة سبعة من أعضائه .

(٣) تصدر قرارات مجلس الامن في المسائل الاخرى كافة ، بموافقة أصوات سبعة من أعضائه ، يكون من بينها أصوات الاعضاء الدائمين متفقة ، بشرط انه في القرارات المتخذة تطبيقاً لاحكام الفصل السادس ، والفقرة الثالثة من المادة ٥٢ يمتنع من كان طرفاً في النزاع من التصويت .

في الاجراءات

المادة ٢٨ – (١) ينظم مجلس الامن على وجه يستطيع معه العمل باستمرار ، ولهذا الغرض، يمثل كل عضو من أعضائه تمثيلا دائماً في مقر الهيئة .

(٢) يعقد مجلس الامن اجتماعات دورية ، يمثل فيها كل عضو من أعضائه – إذا شاء ذلك – بأحد رجال حكومته ، أو بمندوب آخر يعينه لهذا الغرض خاصة .

(٣) لمجلس الامن أن يعقد اجتماعات في غير مقر الهيئة ، إذا رأى أن ذلك أدنى إلى تسهيل أعماله .

المادة ٢٩ – لمجلس الامن أن ينشيء من الفروع الثانوية ما يرى له ضرورة لاداء وظائفه .

المادة ٣٠ – يضع مجلس الامن قواعد سير أعماله ، ويدخل فيها طريقة اختيار رئيسه .

المادة ٣١ – لكل عضو من أعضاء « الامم المتحدة » من غير أعضاء مجلس الامن ، أن يشترك بدون تصويت في مناقشة أية مسألة تعرض على مجلس الامن ، إذا رأى المجلس ان مصالح هذا العضو تتأثر بها بوجه خاص .

المادة ٣٢ – كل عضو من أعضاء « الامم المتحدة » ليس بعضو في مجلس الامن ، وأية دولة ليست عضواً في « الامم المتحدة » إذا كان أيهما طرفاً في نزاع معروض على مجلس الامن لبحثه ، يدعى إلى الاشتراك في المناقشات المتعلقة بهذا النزاع ، دون أن يكون له حق في التصويت ، ويضع مجلس الامن الشروط التي يراها عادلة لاشتراك الدولة التي ليست من اعضاء «الامم المتحدة»

الفصل السادس – في الحل السلمي للمنازعات

المادة ٣٣ – (١) يجب على أطراف نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والامن الدولي للخطر ، أن يلتمسوا حله بادىء ذي بدء بطريق المفاوضة ، والتحقيق ، والوساطة ، والتوفيق ، والتحكيم ، والتسوية القضائية أو أن يلجأ إلى الوكالات ، والتنظيمات الاقليمية ، أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها .

(٢) ويدعو مجلس الامن أطراف النزاع إلى أن يسوّوا ما بينهم من النزاع بتلك الطرق ، إذا رأى ضرورة لذلك .

المادة ٣٤ – لمجلس الامن أن يفحص أي نزاع ، أو أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي ، أو قد يثير نزاعاً ، لكي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع ، او الموقف ، من شأنه ان يعرض للخطر حفظ السلم ، والامن الدولي .

المادة ٣٥ – (١) لكل عضو من « الامم المتحدة » ان ينبه مجلس الامن ، والجمعية العامة ،

إلى أي نزاع ، او موقف من النوع المشار إليه في المادة الرابعة والثلاثين .

(٢) لكل دولة ليست عضواً في « الأمم المتحدة » أن تنبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أي نزاع تكون طرفاً فيه ، إذا كانت تقبل مقدماً في خصوص هذا النزاع التزامات الحل السلمي، المنصوص عليها في هذا الميثاق .

(٣) تكون أعمال الجمعية العامة بشأن أمور تنبه إليها بمقتضى هذه المادة ، خاضعة لاحكام المادتين ١١و١٢

المادة ٣٦ -(١) لمجلس الامن ، في أية مرحلة من مراحل نزاع من النوع المشار إليه في المادة ٣٣ أو موقف شبيه أن يوصي بما يراه ملائماً من الاجراءات وطرق التسوية .

(٢) على مجلس الامن أن يراعي ما اتخذه المتنازعون من إجراءات سابقة لحل النزاع القائم بينهم .

(٣) على مجلس الامن ، وهو يقدم توصياته وفقاً لهذه المادة ، أن يراعي أيضاً أن المنازعات القانونية يجب على أطراف النزاع – بصفة عامة – أن يعرضوها على محكمة العدل الدولية ، وفقاً لاحكام النظام الاساسي لهذه المحكمة .

المادة ٣٧ – (١) إذا أخفقت الدول التي يقوم بينها نزاع من النوع المشار إليه في المادة الثالثة والثلاثين في حله بالوسائل المبينة في تلك المادة ، وجب عليها أن تعرضه على مجلس الامن .

(٢) إذا رأى مجلس الامن أن استمرار هذا النزاع في الواقع من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم ، والامن الدولي ، قرر ما إذا كان يقوم بعمل وفقاً للمادة السادسة والثلاثين ، أو يوصي بما يراه ملائماً من شروط حل النزاع .

المادة ٣٨ – لمجلس الامن إذا طلب إليه جميع المتنازعين ذلك ، أن يقدم إليهم توصياته بقصد حل النزاع حلا سلمياً ، وذلك بدون إخلال بأحكام المواد من ٣٣ إلى ٣٧ .

الفصل السابع—في ما يتخذ من الاعمال في حالات تهديد السلم والاخلال به ووقوع العدوان

المادة ٣٩ – يقرر مجلس الامن ، ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم ، أو إخلال به ، أو كان ما وقع عملا من أعمال العدوان ، ويقدم في ذلك توصياته ، أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لاحكام المادتين ٤١و٤٢ لحفظ السلم ، والامن الدولي ، أو إعادته إلى نصابه .

المادة ٤٠ – منعاً لتفاقم الموقف ، لمجلس الامن – قبل أن يقدم توصياته أو يتخذ التدابير المنصوص عليها في المادة ٣٩ – أن يدعو المتنازعين للأخذ بما يراه ضروريا ، أو مستحسناً ، من تدابير مؤقتة ، ولا تخل هذه التدابير المؤقتة بحقوق المتنازعين ، ومطالبهم ، أو بمركزهم ، وعلى

مجلس الامن أن يحسب لعدم أخذ المتنازعين بهذه التدابير المؤقتة حسابه .

المادة ٤١ – لمجلس الامن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير ، التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة ، لتنفيذ قراراته ؛ وله أن يطلب إلى أعضاء « الامم المتحدة » تطبيق هذه التدابير ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية، والمواصلات الحديدية، والبحرية، والجوية ، والبريدية ، والبرقية ، واللاسلكية ، وغيرها من وسائل المواصلات ، وقفاً جزئياً ، أو كلياً وقطع العلاقات الدبلوماسية .

المادة ٤٢ – إذا رأى مجلس الأمن ان التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به ، جاز له أن يتخذ ، بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية ، من الاعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي ، أو إعادته إلى نصابه. ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصار ، والعمليات الاخرى ، بطريق القوات الجوية ، أو البحرية ، أو البرية التابعة لأعضاء « الأمم المتحدة »

المادة ٤٣ – (١) يتعهد جميع أعضاء « الأمم المتحدة » في سبيل المساهمة في حفظ السلم والامن الدولي ، ان يضعوا تحت تصرف مجلس الامن ، بناء على طلبه ، وطبقاً لاتفاق أواتفاقات خاصة ، ما يلزم من القوات المسلحة ، والمساعدات ، والتسهيلات الضرورية ، لحفظ السلم، والامن الدولي ومن ذلك حق المرور .

(٢) يجب أن يحدد ذلك الاتفاق ، أو تلك الاتفاقات ، عدد هذه القوات ، وأنواعها ، ومدى استعدادها ، وأماكنها عموماً ، ونوع التسهيلات ، والمساعدات التي تقدم .

(٣) وتجري المفاوضة في هذا الاتفاق ، أو الاتفاقات المذكورة ، بأسرع ما يمكن ، بناء على طلب مجلس الامن ، وتعقد بين مجلس الامن ، وبين أعضاء « الامم المتحدة » أو بينه وبين مجموعات من أعضاء « الامم المتحدة » وتبرمها الدول الموقعة وفق مقتضيات أوضاعها الدستورية .

المادة ٤٤ – إذا قرر مجلس الامن استخدام القوة ، فإنه قبل أن يطلب من عضو ، غير ممثل فيه ، تقديم القوات المسلحة ، وفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المادة الثالثة والاربعين ، ينبغي له أن يدعو هذا العضو الى أن يشترك ، إذا شاء في القرارات التي يصدرها مجلس الامن فيما يختص باستخدام وحدات من قواته المسلحة .

المادة ٤٥ - رغبة في تمكين الامم المتحدة من اتخاذ التدابير الحربية العاجلة ، يكون لدى الاعضاء وحدات جوية ، يمكن استخدامها فوراً لاعمال القسر الدولية المشتركة .

ويحدد مجلس الامن قوة هذه الوحدات ، ومدى استعدادها ، والخطط لاعمالها المشتركة ، وذلك بمساعدة لجنة أركان الحرب ، وفي الحدود الواردة في الاتفاق ، أو الاتفاقات الخاصة المشار

إليها في المادة الثالثة والاربعين .

المادة ٤٦ – ان الخطط اللازمة لاستخدام القوة المسلحة يضعها مجلس الامن ، بمساعدة لجنة أركان الحرب .

المادة ٤٧ – (١) تشكل لجنة من أركان الحرب ، تكون مهمتها أن تسدي المشورة والمعونة إلى مجلس الامن ، وتعاونه في جميع المسائل المتصلة بما يلزمه من حاجات حربية لحفظ السلم والامن الدولي ، ولاستخدام القوات الموضوعة تحت تصرفه وقيادتها ، ولتنظيم التسليح ، ونزع السلاح بالقدر المستطاع .

(٢) تشكل لجنة أركان الحرب من رؤساء أركان حرب الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، أو من يقوم مقامهم ، وعلى اللجنة أن تدعو أي عضو في « الامم المتحدة » من الاعضاء ، غير الممثلين فيها ، بصفة دائمة للاشتراك في عملها إذا اقتضى حسن قيام اللجنة بمسؤولياتها أن يساهم هذا العضو في عملها .

(٣) إن لجنة أركان الحرب مسؤولة ، تحت إشراف مجلس الامن ، عن التوجيه الاستراتيجي لاية قوات مسلحة ، موضوعة تحت تصرف المجلس . أما المسائل المرتبطة بقيادة هذه القوات ، فستبحث فيما بعد .

(٤) للجنة أركان الحرب أن تنشيء لجانا فرعية إقليمية ، إذا خولها ذلك مجلس الامن ، وبعد التشاور مع الوكالات الاقليمية صاحبة الشأن .

المادة ٤٨ – (١) إن الاعمال اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن لحفظ السلم ، والامن الدولي ، يقوم بها جميع أعضاء « الامم المتحدة » أو بعض هؤلاء الاعضاء ، وذلك حسب مايقرره المجلس .

(٢) يقوم أعضاء « الامم المتحدة » بتنفيذ القرارات المتقدمة مباشرة ، وبطريق العمل في الوكالات الدولية الاخصائية ، التي يكونون أعضاء فيها .

المادة ٤٩ – يتضافر أعضاء « الامم المتحدة » على تقديم المعونة المتبادلة لتنفيذ التدابير التي قررها مجلس الامن .

المادة ٥٠ – إذا اتخذ مجلس الامن ضد أية دولة تدابير منع ، أو قسر ، فإن لكل دولة أخرى – سواء أكانت من أعضاء « الامم المتحدة » أم لم تكن - تواجه مشاكل اقتصادية خاصة تنشأ عن تنفيذ هذه التدابير الحق في أن تتذاكر مع مجلس الامن بصدد حل هذه المشاكل .

المادة ٥١ – ليس في هذا الميثاق ما يرد أو ينتقص الحق الطبيعي للدول «فرادى او جماعات» في الدفاع عن انفسهم ، إذا اعتدت قوة مسلحة علي احد اعضاء هذه الهيئة ، وذلك إلى ان يتخذ

مجلس الامن التدابير اللازمة لحفظ السلم ، والأمن الدولي، ويبلغ المجلس فوراً التدابير التي اتخذها الاعضاء لمباشرة حق الدفاع عن النفس، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال في سلطة المجلس ومسؤولياته، المستمدة من أحكام هذا الميثاق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم ، والأمن الدولي ، أو إعادته إلى نصابه .

الفصل الثامن – التنظيمات الاقليمية

المادة ٥٢ – (١) ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات ، أو وكالات إقليمية ، تعالج من الامور المتعلقة بحفظ السلم ، والامن الدولي ، ما يكون العمل الاقليمي صالحاً فيها ، ومناسباً ما دامت هذه التنظيمات ، أو الوكالات الاقليمية ، ونشاطها ، متلائمة مع مقاصد « الامم المتحدة » ومبادئها .

(٢) يبذل أعضاء « الامم المتحدة » الداخلون في مثل هذه التنظيمات ، أو الذين تتألف منهم تلك الوكالات ، كل جهدهم لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية ، عن طريق هذه التنظيمات الإقليمية ، أو بواسطة هذه الوكالات الاقليمية وذلك قبل عرضها على مجلس الامن .

(٣) على مجلس الامن أن يشجع على استكثار الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية ، بطريق هذه التنظيمات الاقليمية ، أو بواسطة تلك الوكالات الاقليمية ، بطلب من الدول التي يعنيها الامر ، أو بالاحالة عليها من جانب مجلس الامن .

(٤) لا تخل هذه المادة ، بحال من الاحوال ، بتطبيق المادتين الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين .

المادة ٥٣ – (١) يستخدم مجلس الامن التنظيمات ، والوكالات الاقليمية المتقدمة ، في نطاق اختصاصه ، كلما رأى ذلك ملائماً في أعمال القسر . غير انه لا يجوز القيام بأي عمل من أعمال القسر ، بمقتضى التنظيمات الاقليمية ، أو على يد الوكالات الاقليمية ، بدون إذن مجلس الامن . ويستثنى مما تقدم التدابير التي تتخذ ضد أية دولة من دول الاعداء ، المعرفة في الفقرة الثانية من هذه المادة ، وهي المنصوص عليها في المادة ١٠ أو التدابير التي تكون في التنظيمات الاقليمية قد قصد بها منع تجدد سياسة العدوان من جانب دولة من تلك الدول ، وذلك حتى يتسنى الوقت الذي قد يعهد فيه إلى الهيئة ، بناء على طلب الحكومات ذات الشأن ، بمسؤولية منع اي عدوان آخر ، من واحدة من تلك الدول .

(٢) تنطبق عبارة « دولة من دول الأعداء » المذكورة في الفقرة الاولى من هذه المادة على أية دولة كانت في الحرب العالمية الثانية من اعداء أية دولة موقعة على هذا الميثاق .

المادة ٥٤ – يجب أن يحاط مجلس الامن في كل وقت ، إحاطة تامة ، بما يجري من الأعمال ،

أو يزمع القيام به منها، بمقتضى تنظيمات إقليمية لحفظ السلم، والأمن الدولي .

الفصل التاسع – التعاون الدولي والاقتصادي والاجتماعي

المادة ٥٥ – رغبة في تهيئة شروط الاستقرار، والرفاهية الضرورية، لقيام علاقات سلمية ودية بين الامم، علاقات تقوم على احترام المبدأ، الذي يقضي للشعوب بحقوق متساوية، ويجعل لها تقرير مصيرها، تعمل الامم المتحدة على :–

أ – تحقيق مستوى أعلى للمعيشة، وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد بعوامل التطور، والتقدم الاقتصادي، والاجتماعي .

ب – تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، وما يتصل بها، وتعزيز التعاون الدولي في شؤون الثقافة والتعليم .

ج – أن ينشر في العالم احترام حقوق الانسان، والحريات الاساسية للجميع، بلا تمييز بسبب الجنس، أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلا .

المادة ٥٦ – يتعهد جميع الاعضاء بأن يتخذوا ما يجب عليهم من عمل منفرد، أو مشترك، بالتعاون مع الهيئة، لإدراك المقاصد المنصوص عليها في المادة الخامسة والخمسين .

المادة ٥٧ – (١) يوصل وفقاً لاحكام المادة الثالثة والستين بين الوكالات المختلفة التي تنشأ بمقتضى اتفاق بين الحكومات، والتي تضطلع بمقتضى نظمها الاساسية بتبعات دولية واسعة في الاقتصاد، والاجتماع، والثقافة والتعليم، والصحة، وما إلى ذلك من الشؤون، وبين الامم المتحدة.

(٢) تسمى هذه الوكالات، التي يوصل بينها وبين الامم المتحدة، فيما يلي من الاحكام بالوكالات الاخصائية .

المادة ٥٨ – تقدم الهيئة توصيات بقصد تنسيق سياسات الوكالات الاخصائية ووجوه نشاطها .

المادة ٥٩ – تدعو الهيئة عند المناسبة إلى إجراء مفاوضات بين الدول ذات الشأن، بقصد إنشاء أي وكالة إخصائية جديدة يتطلبها تحقيق المقاصد المبينة في المادة الخامسة والخمسين .

المادة ٦٠ – تقع مسؤولية تحقيق مقاصد الهيئة المبينة في هذا الفصل على عاتق الجمعية العامة، كما تقع على عاتق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ضمن اختصاص الجمعية العامة، ويكون لهذا المجلس من أجل ذلك السلطات المبينة في الفصل العاشر .

الفصل العاشر – تأليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المادة ٦١ – (١) يتألف المجلس الاقتصادي، والاجتماعي، من ثمانية عشر عضواً، من «الامم المتحدة» تنتخبهم الجمعية العامة .

(٢) مع مراعاة أحكام الفقرة الثالثة ، ينتخب ستة من أعضاء المجلس كل سنة لمدة ثلاث سنوات ، ويجوز أن يعاد انتخاب العضو الذي انتهت مدته مباشرة .

(٣) في الانتخاب الاول يختار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ثمانية عشر عضواً ، وتنتهي عضوية ستة منهم بعد انقضاء سنة واحدة ، وتنتهي عضوية ستة آخرين بعد انقضاء سنتين ، وذلك كله وفقاً للنظام الذي تضعه الجمعية العامة .

(٤) يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي مندوب واحد .

الوظائف والسلطات

المادة ٦٢ – (١) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقوم بدراسات ، ويضع تقارير عن المسائل الدولية في شؤون الاقتصاد ، والاجتماع ، والثقافة ، والتعليم ، والسياسة وما يتصل بها كما أن له أن يوجه مثل تلك الدراسات ، وأن يضع مثل تلك التقارير ، وله أن يقدم توصياته في أية مسألة من المسائل المتقدمة إلى الجمعية العامة ، و إلى أعضاء « الامم المتحدة » و إلى الوكالات الاخصائية ذات الشأن .

(٢) وله أن يقدم توصياته فيما يختص بنشر احترام حقوق الانسان ، والحريات الاساسية ، ومراعاتها .

(٣) وله أن يعد لوائح اتفاقات لتعرض على الجمعية العامة عن مسائل تدخل في دائرة اختصاصه

(٤) – وله أن يدعو إلى عقد مؤتمرات دولية لدراسة المسائل التي تدخل في دائرة اختصاصه وذلك وفقاً للقواعد التي تضعها « الأمم المتحدة » .

المادة ٦٣ –(١) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يضع اتفاقات مع أي وكالة من الوكالات المشار إليها في المادة السابعة و الخمسين ، تحدد الشروط التي يوصل على مقتضاها بينها وبين « الامم المتحدة » وتعرض هذه الاتفاقات على الجمعية العامة للموافقة عليها .

(٢) وله أن ينسق وجوه نشاط الوكالات الاخصائية بطريق التشاور معها ، وتقديم توصياته اليها ، و إلى الجمعية العامة وأعضاء « الامم المتحدة » .

المادة ٦٤ – (١) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يتخذ الخطوات المناسبة للحصول بانتظام على تقارير من الوكالات الاخصائية ، وأن يجري ترتيبات مع أعضاء « الامم المتحدة » ومع الوكالات الاخصائية لكي تمده بتقارير عن الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ توصياته ، أو لتنفيذ توصيات الجمعية العامة ، والتي تدخل في اختصاص المجلس .

(٢) وله أن يبلغ الجمعية العامة بملاحظاته على هذه التقارير .

المادة ٦٥ – للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يمد مجلس الامن بالمعلومات ، وعليه أن يعاونه

متى طلب إليه ذلك .

المادة ٦٦ - (١) يقوم المجلس الاقتصادي، والاجتماعي ، بالوظائف التي تدخل في اختصاصه فيما يتعلق بتنفيذ توصيات الجمعية العامة .

(٢) وله - بعد موافقة الجمعية العامة - أن يقوم بالخدمات التي طلب إليه ذلك أعضاء « الامم المتحدة » أو الوكالات الاخصائية .

(٣) يقوم المجلس بالوظائف الاخرى المبينة في غير هذا المكان من الميثاق ، وبالوظائف التي قد تعهد بها إليه الجمعية العامة .

التصويت

المادة ٦٧ - (١) يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي صوت واحد.

(٢) تصدر قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأغلبية أعضائه الحاضرين ، المشتركين في التصويت .

الاجراءات

المادة ٦٨ - ينشىء المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجانا في الشؤون الاقتصادية، والاجتماعية، ولتعزيز حقوق الانسان ، كما ينشىء غير ذلك من اللجان التي قد يحتاج إليها لتأدية وظائفه .

المادة ٦٩ - يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أي عضو من « الامم المتحدة » للاشتراك في مداولاته ، عند بحث أية مسألة تعني هذا العضو بوجه خاص ، على ألا يكون له حق التصويت.

المادة ٧٠ - للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري ترتيبات ، بقصد اشتراك مندوبي الوكالات الاخصائية في مداولاته ، دون أن يكون لهم حق التصويت ، واشتراكهم في مداولات اللجان التي ينشئها ، وكذلك لاشتراك مندوبيه في مداولات الوكالات الاخصائية .

المادة ٧١ - للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية ، التي تعنى بالمسائل التي تدخل في دائرة اختصاصه . وللمجلس أن يجري مثل هذه الترتيبات مع الهيئات الدولية ، كما ان له ان يجريها مع الهيئات الاهلية إذا رأى ذلك ملائماً وذلك بعد التشاور مع عضو « الامم المتحدة » ذي الشأن

المادة ٧٢ - (١) يضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي نظام سير أعماله ، ومنها طريقة اختيار رئيسه .

(٢) يجتمع المجلس الاقتصادي والاجتماعي كلما دعت الحالة لذلك وفقاً لنظامه . ويجب أن يتضمن ذلك النص على دعوته للاجتماع ، بناء على طلب يقدم من اغلبية أعضائه .

الفصل الحادي عشر – تصريح يتعلق بالاقاليم غير المتمعة بالحكم الذاتي

المادة ٧٣ ـ يقر أعضاء الامم المتحدة ، الذين يضطلعون في الحال أو في الاستقبال ، بتبعات في إدارة الأقاليم التي لم تنل شعوبها قسطاً كاملا من الحكم الذاتي ، بالمبدأ القاضي بأن مصالح أهل هذه الأقاليم لها المقام الأول ، ويقبلون أمانة مقدسة في عنقهم الالتزام بالعمل على تنمية رفاهية أهل هذه الاقاليم ، إلى أقصى حد مستطاع ، في نطاق نظام السلم ، والامن الدولي ، الذي رسمه هذا الميثاق ولهذا الغرض :

أ – يكفلون تقدم هذه الشعوب في شؤون السياسة ، والاقتصاد ، والاجتماع ، والتعليم ، كما يكفلون معاملتها بانصاف ، وحمايتها من ضروب الإساءة – كل ذلك مع مراعاة الاحترام الواجب لثقافة هذه الشعوب .

ب – ينمون الحكم الذاتي ، ويقدرون الاماني السياسية لهذه الشعوب قدرها ، ويعاونونها على إنماء نظمها السياسية الحرة نمواً مطرداً ، وفقاً للظروف الخاصة لكل إقليم وشعوبه ، ومراحل تقدمها المختلفة .

ج ـ يوطدون السلم والامن الدولي .

د ـ يعززون التدابير الانشائية للرقي والتقدم ، ويشجعون البحوث ، ويتعاونون فيما بينهم ، كما يتعاونون متى وحيث يرى ذلك ملائماً ، مع الهيئات الدولية الاخصائية لتحقيق المقاصد الاجتماعية ، والاقتصادية ، والعلمية المفصلة في هذه المادة ، تحقيقاً عملياً .

هـ ـ يرسلون إلى الامين العام بانتظام ، لاحاطته علما ، بالبيانات الاخصائية ، وغيرها من البيانات الفنية المتعلقة بشؤون الاقتصاد ، والاجتماع ، والتعليم ، في الاقاليم التي يكونون مسؤولين عنها ، عدا الاقاليم التي تنطبق عليها أحكام الفصلين الثاني عشر ، والثالث عشر ، من هذا الميثاق وكل ذلك مع مراعاة القيود التي قد تحدها الاعتبارات الدستورية .

المادة ٧٤ – يوافق اعضاء «الامم المتحدة» ايضا على أن سياستهم ازاء الاقاليم التي ينطبق عليها هذا الفصل ، بجذوهم في هذا حذو سياستهم في مناطقهم التي تعتبر البلد المتبوع ، يجب ان تقوم على مبدأ حسن الجوار ، وأن تراعى حق المراعاة مصالح بقية اجزاء العالم ، ورفاهيتها ، في الشؤون الاجتماعية ، والاقتصادية ، والتجارية .

الفصل الثاني عشر – نظام الوصاية الدولي

المادة ٧٥ – تنشئ « الامم المتحدة » في نطاق اختصاصها نظاما دوليا للوصاية ، وذلك لادارة الاقاليم التي قد تخضع لهذا النظام ، بمقتضى اتفاقات فردية لاحقة ، وللاشراف عليها ، ويطلق

على هذه الاقاليم – فيا يلي من الاحكام – باسم الاقاليم المشمولة بالوصاية .

المادة ٧٦ – ان الاهداف الاساسية لنظام الوصايا ، طبقا لمقاصد « الامم المتحدة » المبينة في المادة الاولى من هذا الميثاق هي :

(أ) توطيد السلم والامن الدولي .

(ب) العمل على ترقية اهالي الاقاليم المشمولة بالوصاية في شؤون السياسة ، والاجتماع ، والاقتصاد ، والتعليم واطراد تقدمها نحو الحكم الذاتي ، او الاستقلال ، حسب ما يلائم الظروف الخاصة لكل اقليم وشعوبه ويتفق مع رغبات هذه الشعوب ، التي تعرب عنها بملء حريتها ، وطبقا لما قد ينص عليه في شروط كل اتفاق من اتفاقات الوصاية .

(ج) تشجيع احترام حقوق الانسان ، والحريات الاساسية للجميع ، بلا تمييز بسبب الجنس ، او اللغة او الدين ، او تفريق بين الرجال والنساء ، والتشجيع على ادراك ما بين شعوب العالم من اشتراك في اعتماد بعضهم على البعض .

(د) تأمين المساواة في المعاملة في الشؤون الاجتماعية ، والاقتصادية ، والتجارية ، لجميع اعضاء «الامم المتحدة» واهليها ، والمساواة بين هؤلاء ايضا فيا يتعلق بالاجراءات القضائية ، وذلك مع عدم الاخلال بتحقيق الاغراض المتقدمة ، ومع مراعاة احكام المادة ٨٠ .

المادة ٧٧ – يطبق نظام الوصاية على الاقاليم الداخلة في الفئات الآتية ، مما قد يوضع تحت حكمها بمقتضى اتفاقات وصاية .

(أ) ١ الاقاليم المشمولة الآن بالانتداب .

(ب) الاقاليم التي قد تقتطع من دول الاعداء نتيجة للحرب العالمية الثانية .

(ج) الاقاليم التي تضعها تحت الوصاية بمحض اختيارها دول مسئولة عن إدارتها .

(٢) تحدد اتفاقات لاحقة أي الأقاليم ، من الفئات السالفة الذكر ، يوضع تحت نظام الوصاية ، وطبقاً لأي شروط .

المادة ٧٨ – لا يطبق نظام الوصاية على الأقاليم التي أصبحت أعضاء في هيئة «الامم المتحدة» بل يجب أن تقوم العلاقات بينها على احترام مبدأ المساواة في السيادة .

المادة ٧٩ – يتفق على شروط الوصاية لكل إقليم يوضع تحت ذلك النظام – ويدخل في ذلك كل تغيير ، أو تعديل لتلك الشروط – برضي الدول التي يعنيها هذا الأمر بالذات ، ومنها الدولة المنتدبة في حالة الاقاليم المشمولة بانتداب أحد أعضاء « الأمم المتحدة » ويوافق على تلك الشروط طبقاً لأحكام المادتين ٨٣و٨٥ .

المادة ٨٠ – (١) فيا عدا ما قد يتفق عليه في اتفاقات الوصاية الفردية ، المعقودة بمقتضى

أحكام المواد ٧٧ و ٧٩ و ٨١ والتي توضع الاقاليم بمقتضاها تحت الوصاية ، وإلى أن تعقد مثل هذه الاتفاقات لا يجوز أن يؤول أي حكم من أحكام هذا الفصل بالذات ، أو بالواسطة تأويلا من شأنه أن يغير بطريقة ما أية حقوق لأية دول أو شعوب أو يغير شروط الاتفاقات الدولية القائمة التي قد يكون أعضاء الامم المتحدة أطرافاً فيها .

(٢) لا يجوز أن تؤول الفقرة الاولى من هذه المادة على انها تهيء سببا لتأخير ، أو تأجيل المفاوضة في الاتفاقات ، التي ترمي لوضع الاقاليم المشمولة بالانتداب ، أو غيرها من الاقاليم تحت نظام الوصاية ، طبقا للمادة ٧٧ أو تأخير أو تأجيل عقد مثل تلك الاتفاقات .

المادة ٨١ ـ يشمل اتفاق الوصاية في كل حالة الشروط التي يدار بمقتضاها الاقليم ، المشمول بالوصاية ، ويعين السلطة التي تباشر إدارة ذلك الاقليم ، ويجوز أن تكون هذه السلطة ، التي يطلق عليها فيما يلي من الأحكام « السلطة القائمة بالادارة » دولة أو أكثر أو هيئة (الامم المتحدة) ذاتها .

المادة ٨٢ ـ يجوز أن يحدد في أي اتفاق من اتفاقات الوصاية ، منطقة استراتيجية قد تشمل الاقليم الذي ينطبق عليه نظام الوصاية ، بعضه أو كله ، وذلك دون الاخلال بأي اتفاق أو اتفاقات خاصة معقودة طبقا لنص المادة ٤٣ .

المادة ٨٣ ـ (١) يباشر مجلس الامن جميع وظائف (الامم المتحدة) المتعلقة بالمناطق الاستراتيجية ، وتدخل في ذلك الموافقة على شروط اتفاقات الوصاية ، وتغييرها أو تعديلها .

(٢) تنطبق جميع الاهداف الاساسية المبينة في المادة ٧٦ فيما يتعلق بشعب كل منطقة استراتيجية .

(٣) يستعين مجلس الامن بمجلس الوصاية ، مع مراعاة أحكام اتفاقات الوصاية ، ودون إخلال بالاعتبارات المتصلة بالأمن في مباشرة ما كان من وظائف (الأمم المتحدة) في نظام الوصاية خاصة بالشؤون السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والتعليمية ، للمناطق الاستراتيجية .

المادة ٨٤ـ يكون من واجب السلطة القائمة بالادارة ان تكفل قيام الاقليم المشمول بالوصاية بنصيبه في حفظ السلم والامن الدولي ، وتحقيقا لهذه الغاية يجوز للسلطة القائمة بالادارة أن تستخدم قوات متطوعة ، وتسهيلات ومساعدات من الاقليم المشمول بالوصاية ، للقيام بالالتزامات التي تعهدت بها تلك السلطة لمجلس الامن في هذا الشأن ، ولأغراض الدفاع المحلي ، و إقرار حكم القانون والنظام داخل الاقليم المشمول بالوصاية .

المادة ٨٥ ـ (١) تباشر الجمعية العامة وظائف « الامم المتحدة » فيما يختص باتفاقات الوصاية على كل المناطق ، التي لم ينص على انها مناطق استراتيجية ، ويدخل في ذلك إقرار شروط

اتفاقات الوصاية ، وتغييرها او تعديلها .

(٢) يساعد مجلس الوصاية الجمعية العامة في القيام بهذه الوظائف عاملا في نطاق اختصاصها .

الفصل الثالث عشر – تأليف مجلس الوصاية

المادة ٨٦ _ (١) يتألف مجلس الوصاية من اعضاء الامم المتحدة الآتي بيانهم :

(أ) الاعضاء الذين يتولون إدارة اقاليم مشمولة بالوصاية .

(ب) الأعضاء المذكورون بالاسم في المادة ٢٣ الذين لا يتولون إدارة أقاليم مشمولةبالوصاية.

(ج) العدد اللازم من الأعضاء الآخرين ، ليكفل أن يكون مجموع أعضاء مجلس الوصاية شطرين متساويين أحدهما الأعضاء الذين يقومون بإدارة الأقاليم المشمولة بالوصاية ، والآخر الأعضاء الذين خلوا من تلك الادارة ، وتنتخب الجمعية العامة هؤلاء الأعضاء لمدة ثلاث سنوات.

(٢) يعين كل عضو من أعضاء مجلس الوصاية شخصاً حائزاً على مؤهلات خاصة ليمثله فيه .

الوظائف والسلطات

المادة ٨٧ – لكل من الجمعية العامة ، ولمجلس الوصاية – تحت اشرافه – أن يقوم عند أداء وظائفه بما يلي :–

(أ) أن ينظر في التقارير التي ترفعها السلطات القائمة بالادارة .

(ب) أن يقبل العرائض ويفحصها بالتشاور مع السلطات القائمة بالادارة .

(ج) أن ينظم زيارات دورية للأقاليم المشمولة بالوصاية في أوقات يتفق عليها مع السلطات القائمة بالادارة .

(د) أن يتخذ هذه التدابير ، وغيرها ، وفقاً للشروط المبينة في اتفاقات الوصاية .

المادة ٨٨ = يضع مجلس الوصاية طائفة من الأسئلة عن تقدم سكان كل إقليم مشمول بالوصاية في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعيه والتعليمية . وتقدم السلطة القائمة بالادارة في كل إقليم مشمول بالوصاية ضمن اختصاص الجمعية العامة تقريراً سنويا للجمعية المذكورة موضوعاً على أساس هذه الأسئلة .

التصويت

المادة ٨٩ – (١) يكون لكل عضو في مجلس الوصاية صوت واحد .

(٢) تصدر قرارات مجلس الوصاية بأغلبية الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت .

الإجراءات

المادة ٩٠ –(١)يضع مجلس الوصاية قواعدسير أعماله، ويدخل في ذلك طريقة اختيار رئيسه.

(٢) يجتمع مجلس الوصاية كلما دعت الحاجة لذلك ، طبقاً لقواعد سير أعماله ، ويجب أن تتضمن هذه القواعد نصاً يقرر دعوته إلى اجتماع بناء على طلب أغلبية اعضائه .

المادة ٩١ – يستعين مجلس الوصاية ، كلما كان ذلك مناسبا ، بالمجلس الاقتصادي الاجتماعي ، وبالوكالات الاخصائية في كل ما يختص به كل منهما من الشؤون .

الفصل الرابع عشر – محكمة العدل الدولية

المادة ٩٢ – محكمة العدل الدولية هي الادارة القضائية الرئيسية للامم المتحدة ، وتقوم بعملها وفق نظامها الأساسي ، الملحق لهذا الميثاق ، وهو مبني على النظام الأساسي للمحكمة الدائمة للعدل الدولي ، وجزء لا يتجزأ من هذا الميثاق .

المادة ٩٣ – (١) يعتبر جميع أعضاء الامم المتحدة ، بحكم عضويتهم ، أطرافا في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية .

(٢) يجوز لدولة ليست من أعضاء الامم المتحدة ان تنضم إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ، بشروط تحددها الجمعية العامة لكل حالة ، بناء على توصية مجلس الأمن .

المادة ٩٤ – (١) يتعهد كل عضو من أعضاء الامم المتحدة أن ينزل على حكم محكمة العدل الدولية في أية قضية يكون طرفا فيها .

(٢) إذا امتنع أحد المتقاضين في قضية ما عن أن يقوم بما يفرضه عليه حكم تصدره المحكمة فللطرف الآخر أن يلجأ إلى مجلس الأمن ، ولهذا المجلس ، إذا رأى ضرورة لذلك أن يقدم توصياته أو يصدر قراراً بالتدابير التي يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم .

المادة ٩٥ – ليس في هذا الميثاق ما يمنع أعضاء الامم المتحدة من أن يعهدوا بحل ما ينشأ بينهم من خلاف إلى محاكم أخرى بمقتضى اتفاقات قائمة من قبل ، أو يمكن أن تعقد بينهم في المستقبل .

المادة ٩٦ – (١) لأي من الجمعية العامة ، أو مجلس الأمن ، أن يطلب إلى محكمة العدل الدولية الافتاء في أية مسألة قانونية .

(٢) ولسائر فروع الهيئة والوكالات الاخصائيه المرتبطة بها ، ممن يجوز أن تأذن لها بذلك الجمعية العامه في أي وقت ، أن تطلب أيضاً من المحكمة افتائها فيما يعرض لها من المسائل القانونية الداخلة في نطاق أعمالها .

الفصل الخامس عشر – الأمانة

المادة ٩٧ – يكون للهيئة أمانة تشمل أميناً عاماً ومن تحتاجهم الهيئة من الموظفين . وتعين الجمعية العامة الأمين العام ، بناء على توصية مجلس الأمن . والأمين العام هو الموظف

الاداري الكبير في الهيئة .

المادة ٩٨ - يتولى الأمين العام أعماله بصفته هذه في كل اجتماعات الجمعية العامة ، ومجلس الأمن ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ومجلس الوصـاية ، ويقوم بالوظائف الاخرى التي تكلها اليه هذه الفروع ، ويعد الأمين العام تقريراً سنويا للجمعية العامة بأعمال الهيئة .

المادة ٩٩ - للأمين العام أن ينبه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى انها قـد تهدد حفظ السلم والأمن الدولي.

المادة ١٠٠ (١) ليس للأمين العام ، ولا للموظفين ، أن يطلبوا أو أن يتلقوا في تأدية واجبهم تعليمات من أية حكومة أو أية سلطة خارجة عن الهيئة ، وعليهم ان يمتنعوا عن القيام بأي عمـل قد يسيء إلى مراكزهم ، بصفتهم موظفين دوليين مسئولين أمام الهيئة وحدها .

(٢) يتعهد كل عضو في « الامم المتحدة » باحـترام الصفة الدولية لمسئوليات الأمين العام ، والموظفين ، التي ليس لها إلا تلك الصفة ، وبألا يسعى إلى التأثير فيهم وفي اضطلاعهم بمسئولياته.

المادة ١٠١ – (١) يعين الأمين العام موظفي الامانة طبقاً للقواعد التي تضعها الجمعية العامة.

(٢) يعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولمجلس الوصاية ما يكفيهما من الموظفين على وجه دائم ، ويعين لغيرهما من فروع « الامم المتحدة » الاخرى ما هي بحاجة اليه من الموظفين ، ويعتبر مجموع هؤلاء الموظفين جزءاً من الامانة .

(٣) ينبغي أن يراعى في الدرجة الأولى في استخدام الموظفين ، وفي تحديد شروط خدمتهم ضرورة الحصول عـلى أعلى مستوى من المقدرة ، والكفاية ، والنزاهة ، ويجب أن يعني بأنه من المهم أن يكون ذلك الاختيار مبنياً على أوسع ما يمكن من أسس جغرافية .

الفصل السادس عشر – أحكام متنوعة

المادة ١٠٢ – (١) كل معاهـدة ، وكل اتفاق دولي ، يعقده أي عضو من أعضاء « الامم المتحدة » بعد العمل بهذا الميثاق يجب أن يسجل في أمانة الهيئة ، وأن تقوم بنشره بأسرع ما يكون

(٢) ليس لأي طرف في معاهدة أو اتفاق دولي ، لم يسجل وفقاً للفقرة الاولى من هذه المادة أن يتمسك بتلك المعاهدة ، أو ذلك الاتفاق ، أمام أي فرع من فروع « الامم المتحدة » .

المادة ١٠٣ – إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء « الامم المتحدة » وفقاً لاحكام هذا الميثاق ، مع أي التزام دولي آخر ، يرتبطون به ، فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق .

المادة ١٠٤ ـ تتمتع الهيئة في بلاد كل عضو من أعضائها بالاهلية القانونية التي يتطلبها قيامها بأعباء وظائفها ، وتحقيق مقاصدها .

المادة ١٠٥ ـ (١) تتمتع الهيئة في أرض كل عضو من أعضائها بالامتيازات والصيانات التي

يتطلبها تحقيق مقاصدها .

(٢) وكذلك يتمتع المندوبون عن أعضاء « الامم المتحدة » وموظفو هذه الهيئة بالامتيازات والصيانات التي يتطلبها استقلالهم في القيام بمهام وظائفهم المتصلة بالهيئة .

(٣) للجمعية العامة أن تقدم التوصيات بقصد تحديد التفاصيل الخاصة بتطبيق الفقرتين الاولى والثانية من هذه المادة ولها أن تقترح على أعضاء الهيئة عقد اتفاقات لهذا الغرض .

الفصل السابع عشر – تدابير حفظ الأمن في فترة الانتقال

المادة ١٠٦ - إلى ان تصبح الاتفاقات الخاصة ، المشار إليها في المادة الثالثة والاربعين ، معمولا بها على الوجه الذي يرى معه مجلس الأمن أنه أصبح يستطيع البدء في ممارسة مسؤولياته وفقاً للمادة الثانية والاربعين ، تتشاور الدول التي اشتركت في تصريح الدول الاربعة الموقع عليه في ٣٠ تشرين الأول سنة ١٩٤٣ هي وفرنسا وفقاً لأحكام الفقرة الخامسة من ذلك التصريح . كما تتشاور الدول الخمس مع أعضاء « الامم المتحدة » الآخرين كلما اقتضت الحال القيام نيابة عن الهيئة بالأعمال المشتركة التي قد تلزم لحفظ السلم والامن الدولي .

المادة ١٠٧ – ليس في هذا الميثاق ما يبطل أو يمنع أي عمل إزاء دولة كانت في أثناء الحرب العالمية الثانية معادية لاحدى الدول الموقعة على هذا الميثاق إذا كان هذا العمل قد اتخذ او رخص به نتيجة لتلك الحرب من قبل الحكومات المسؤولة عن هذا العمل .

الفصل الثامن عشر – تعديل الميثاق

المادة ١٠٨ ـ تسري التعديلات التي تدخل على هذا الميثاق على جميع اعضاء «الامم المتحدة» إذا صدرت بموافقة ثلثي أعضاء الجمعية العامة وابرمها ثلثا اعضاء « الامم المتحدة » ومن بينهم جميع اعضاء مجلس الأمن الدائمين وفقاً للأوضاع الدستورية في كل دولة .

المادة ١٠٩ ـ (١) يجوز عقد مؤتمر عام من اعضاء الامم المتحدة لإعادة النظر في هذا الميثاق في الزمان والمكان اللذين تحددهما الجمعية العامة بأغلبية ثلثي اعضائها وبموافقة سبعة ما من أعضاء مجلس الأمن ويكون لكل عضو من الامم المتحدة صوت واحد في المؤتمر .

(٢) كل تغيير في هذا الميثاق يوصى به المؤتمر بأغلبية ثلثي اعضائه يسري إذا ابرمه وفقاً لأوضاعهم الدستورية ثلثا أعضاء الامم المتحدة ومن بينهم الأعضاء الدائمون في مجلس الامن .

(٣) إذا لم يعقد هذا المؤتمر قبل دورة الانعقاد السنوية العاشرة للجمعية العامة بعد العمل بهذا الميثاق وجب ان يدرج بجدول أعمال تلك الدورة العاشرة اقتراح بالدعوة إلى هذا المؤتمر ويعقد هذا المؤتمر إذا قررت ذلك اغلبية اعضاء الجمعية العامة وسبعة ما من اعضاء مجلس الامن .

الفصل التاسع عشر – الابرام والتوقيع

المادة ١١٠ ـ (١) تبرم هذا الميثاق الدول الموقعة عليه كل منها حسب اوضاعه الدستورية.

(٢) تودع وثائق الابرام لدى حكومة الولايات المتحدة الامريكية التي تخطر الدول الموقعة عليه بكل إيداع يحصل كما تخطر الامين العام لهيئة « الامم المتحدة » بعد تعيينه .

(٣) يصبح هـذا الميثاق معمولا به متى اودعت جمهورية الصين وفرنسا واتحاد جمهوريات السوفييت الاشتراكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ارلندا والولايات المتحدة الامريكية واغلبية الدول الاخرى الموقعة عليه وثائق ابرامها .

وتعد حكومة الولايات المتحدة الامريكية بروتوكولا خاصاً بوثائق الابرام المودعة وتبلغ صوراً منه لكل الدول الموقعة على الميثاق .

(٤) إن الدول الموقعة على هـذا الميثاق التي تبرمه بعد العمل به تكون اعضاء اصليين في « الامم المتحدة » من تاريخ إيداعها لوثائق ابرامها .

المادة ١١١ ـ وضع هذا الميثاق بلغات خمس هي الصينية والفرنسية والروسية والانكليزية والاسبانية وهي لغاته الرسمية على وجه السواء ويظل الميثاق مودعـا في محفوظات حكومة الولايات المتحدة الامريكية وتبلغ هذه الحكومة حكومات الدول الاخرى الموقعة عليه صوراً مصدقة منه .

وتأييداً لما تقدم فقد وقع مندوبو حكومات « الامم المتحدة » على هذا الميثاق .

صدر بمدينة سان فرانسيسكو في اليوم السادس والعشرين من شهر حزيران سنة ١٩٤٥ .

التواقيع . . .

✵ استقالة وزير الخارجية ✵

كان وزير الخارجية « أرشد العمري » قد رأس وفد العراق إلى مؤتمر « سان فرانسيسكو » للتوقيع على « ميثاق الامم المتحدة » فحصل له في الولايات المتحدة الامريكية ما غير عقيدته في ديمقراطيتها ، فتركها قبل التوقيع على هذا الميثاق ، ولكنه لم يستقل من منصبه احتجاجا عليه ، فلما اجتمع برئيس الوزراء « حمدي الباجه جي » أعرب عن رغبته في ترك كرسيه الوزاري ، ولكنه لم يتقدم بكتاب استقالته . ثم رأى – بعد مدة قصـيرة ـ انه لابد من التخلي عن منصبه ، فرفع إلى رئيس الوزراء كتاب الاستقالة في ٢٥ آب ١٩٤٥م وهو :

فخامة رئيس الوزراء

كنت عرضت عليكم في الاسكندرية أن صحتي أصبحت لا تساعدني عـلى الاستمرار في

الخدمة الوزارية ، ومع ذلك فقد تريثت مدة أخرى عسى أن يحصل تحسن يحفزني على مواصلة العمل ، ولكنني مع الأسف اجد نفسي الآن مضطراً للتخلي عن أي عمل ، والانصراف إلى الاستراحة التامة في الوقت الحاضر ، وعليه أرجو فخامتكم قبول استقالتي من وزارة الخارجية مع فائق تحياتي واحترامي

بغداد ٢٥ آب ١٩٤٥ وزير الخارجية أرشد العمري

وقد وافق رئيس الوزراء على هذه الاستقالة فوراً فاستصدر إرادة ملكية بقبولها وبإسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة لشخصه ثم وجه إلى الوزير المستقيل هذا الكتاب :

ديوان مجلس الوزراء

الرقم ٣١٩٤ التاريخ ٢٥ آب ١٩٤٥



الوزير المستقيل أرشد العمري

صاحب المعالي السيد أرشد العمري المحترم

تلقيت بمزيد الأسف كتاب معاليكم المتضمن استقالتكم من منصب وزارة الخارجية ، واني مع تقديري الخالص لجهود معاليكم الثمينة التي بذلتموها اثناء تقلدكم أعباء وزارة الخارجية أراني مضطراً - إزاء طلب معاليكم - للنزول عن رغبتكم بالتوسط لقبول الاستقالة ؛ وبطيه نسخة من الارادة الملكية المرقمة ٤٢٩ لسنة ١٩٤٥ الصادرة بهذا الشأن واني لآمل أن نظفر بمعاضدة معاليكم القيمة في ميادين خدمة الامة لاسيما وأن الأسباب التي دفعتكم للاستقالة لا يمكن ان تحرمنا من هذه المعاضدة في المستقبل وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس الوزراء - حمدي الباجه جي

﷽ مشكلة فلسطين أيضاً ﷽

أتينا عـلى لمحة تاريخية للصهيونية وا « وعد بلفور » في المجلد الثاني من الوزارات (١) وذكرنا طرفا من الاضطرابات التي وقعت في العراق وفي بقية أجزاء « الوطن العربي الأكبر » نتيجة لاعطاء هذا الوعد ، وتأثيره على الأمن العام في فلسطين وفي بقية البلاد العربية

وقليلون جداًهم الذين يعلمون أن «وعد بلفور» لم يكن وعداً بريطانياً حسب ، وإنما اشتركت في وضعه ، فصياغته ، فتأييده ، دول أخرى ، فقد عرضت بريطانية على روسية وفرنسة فكرة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين لضمان عطف يهود امريكا على قضية الحلفاء ، وحملهم الولايات المتحدة الأمريكية على الانضمام اليها ، فأسرعت الاولى إلى اعـلان موافقتها دون قيد وشرط ، وتلكأت الثانية قليلا فشخص إلى باريس القطب الصهيوني في لندن « سولوكوف » واتصل بوزارة الخارجية الفرنسية لحملها على تأييد وجهة النظر البريطانية ، تساعده في ذلك صحف لندن حتى إذا ظفر بهذا التأييد ، سافر إلى روما ، ونال موافقة البابا والمقامات الايطالية ، ولما عرض المشروع على الولايات المتحدة الأمريكية كان من المنتظر أن ينـال عطفها وتأييدها ، وهكذا نرى أن أهم الدول العظمى اشتركت في وضع هذا الوعد الذي صدر في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧

والواقع ان بريطانية التي خلقت هذه المشكلة كانت مرتبطة مع العرب بوعود وعهود تحول دون العبث بحقوقهم في أرض آبائهم وأجدادهم ، لهذا لم تر من الكياسة أن تصارحهم بما كانت تبيته ضدهم فكانت تراوغ في تصريحها وتتحايل في عرض حلولها حتى إذا كانت الحرب العالمية الثانية عـلى الأبواب، أصدرت الكتاب الأبيض في ١٧ أيار ١٩٣٩ وقد نص عـلى تكوين حكومة فلسطينية مستقلة خلال عشر سنوات ، وعلى السماح لخمسة وسبعين الف مهاجر بالدخول إلى فلسطين خلال السنوات الخمس التالية ، وعلى تقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق من حيث السماح بشرائها ، وقد رفض اليهود والعرب هذا الكتاب على السواء ، فلما اعلنت الحرب العالمية الثانية في أيلول من هذه السنة وقف كل شيء عند حده.

كان اليهود قد استغلوا ظروف الحرب العالمية الأولى فساوموا الحلفـاء على نفوذهم المالي والسياسي ، واستصدروا وعد بلفور هذا . فلما كانت الحرب العالميه الثانية أخذوا يستغلون ظروفها ليحولوا وطنهم القومي إلى دولة يهودية . أما العرب فقد حرم عليهم النطق باسم فلسطين ، وسيق أحرارهم إلى السجون والمعتقلات بتهمة عرقلة المجهود الحربي ، ولم يسمح للصحف العراقية أن تعالج موضوع فلسطين أو تنشر شيئاً عن حاضرها ومستقبلها ، بـل كان التلميح إلى فلسطين جريمة

---

(١) تاريخ الوزارات العراقية ج٢ ص (٢٣٨)

تستحق الاعتقال فالحبس

وفي تموز ١٩٤٢م عرض الدكتور جيم وايزمن على الحكومة البريطانية مساعدة الرأسمالية اليهودية الدائمة إذا اطلقت يد اليهود في فلسطين ، وشرقي الاردن ، ولبنان ، فرفضت بريطانية هذا العرض ولكنها أسرت اليه بتحويل الجهود اليهودية إلى امريكا فتأثرت الولايات المتحدة الامريكية بهذه الدعاية و إذا بـ « (٦٢) شيخاً و(١٨١) نائباً يقدمون مذكرة في تشرين الثاني ١٩٤٢ لاعتبار وعد بلفور عملا تاريخياً للتعويض على اليهود ، ودستور تحرير للشعب اليهودي ، و إذا بالرئيس روزفلت يعرض اقتراحا على لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الكونغرس الأمريكي في آذار ١٩٤٤ يطلب فيه اقامة دولة يهودية في فلسطين فتقوم قيامة العرب في مختلف بلادهم ، فيضطر رئيس أركان الجيش الامريكي إلى أن يطلب وقف البحث في هذا الاقتراح لأن الوضع الحربي لايسمح التحدث عن موضوعات كهذه

ولما حل «ترومان» محل « روزفلت » في الرئاسة وجه رسالة مستعجلة إلى المستر أتلي ، رئيس الوزارة البريطانية ، في ٢١ أيلول ١٩٤٥م طلب فيهـا ان يسمح لمئة الف يهودي من متشردي أوربا للدخول إلى فلسطين فوراً فقامت قيامة الدول العربية من جديد : ينظمون الاحتجاجات ، ويعقدون المؤتمرات ، ولكنها كانت جعجعة دون طحين

أما الحكومة البريطانية فقدردت على اقتراح الرئيس الامريكي الجديد «ترومان» بأن الواجب يقضي على امريكا أن تشاطر انكلترا التبعة الكاملة لصيانه الامن والنظام في فلسطين إذا أريد البحث في مثل هـذا الموضوع وفي ٢ تشرين الأول ١٩٤٥ قدم رئيس الوزراء ، حمدي الباجه جي ، مذكرة الحكومة العراقية إلى الحكومة الامريكية يفند فيها سياسة تفضيل اليهود عـلى العرب ويطلب انصاف القضية الفلسطينية في ضوء الحقائق المجردة عن التحيز الانتخابي ومالبث وزير خارجية بريطانية ، المستر بيفن أن القى خطابا في ١٤ تشرين الثـاني ١٩٤٥ حول مشكلة فلسطين كان مثاراً للتساؤل عن مغزاه فقـد كان البيان يطمئن ويقلق ، يأخذ ويعطي ، يشد ويرخي ، يتقرب إلى العرب فيغضب اليهود ، ثم يتقرب إلى اليهود فيغضب العرب . ودعيت « جامعة الدول العربية » إلى الاجتماع فوراً لمناقشة بيان المستر بيفن فاجتمعت في كانون الاول من هذه السنة وردت عليه رداً مانعاًلم يرض القوميين ثم تكونت لجنة بريطانية – امريكيه للتحقيق في مشكلة فلسطين فقضت بإقامة دولتين في هـذه البقعة العربية إحداهما يهودية والاخرى عربية ، وجعل الأماكن المقدسة فيها تحت اشراف دولي ، فقام اليهود بإعلان دولتهم فوراً وفتكوا بالعرب الآمنين فتكاً ذريعاً وشردوا زهاء مليون عربي على نحو ما ستقرؤه في المجلد السابع

وترى الشعوب العربية أن فلسطين ذهبت ضحية اهمال ملوك العرب ، وامرائهم ، وزعمائهم

الامر الذي أدى إلى إسقاط رئيس الجمهورية السورية، شكري القوتلي ، في ٣ كانون الأول ١٩٤٨ و إخراجه من إراضي الجمهورية السورية ، و إلى قتل رئيس وزراء لبنان ، رياض الصلح ، في ١٥ تموز ١٩٥١م ، فقتل الملك عبدالله ، ملك المملكة العربية الاردنية ، في ٢٠ تموز من هذه السنة أيضاً وأخيراً إلى خلع الملك فاروق، ملك مصر واخراجه من بلاده في ٢٦ تموز ١٩٥٢م و إلى اقالة رئيس الجمهورية اللبنانية ، الشيخ بشارة الخوري ، في منتصف أيلول عـام ١٩٥٢ وللتاريخ أن يسجل .

❋ ثورة بارزان ❋

الاسباب الدفينة

يقول السرفي . تي . واسن ، وكيل الحاكم الملكي العام في العراق :

« كانت سياسة اللجنة الشرقية البريطانية ، التي تكونت في إبان الحرب العـالمية الأولى ترمي إلى تشجيع العناصر المعادية للترك في القفقاس، لتعرقل مساعيهم الحربية ضد الحلفاء. فأوفدت الحكومة الانكليزية بعثة عسكرية إلى أورمية برئاسة الجنرال ويسترفيل لتحض النساطرة هناك على القيام في وجه القوات التركية، وقد وصلت هذه البعثة إلى هاتيك المناطق في كانون الثاني ١٩١٨ وبعد مفاوضات طويلة مع الزعماء النسطوريين ، بعثت بريطانية شحنة كبيرة من السلاح اليهم في تموز من هذه السنة ، ولكن الترك هاجموا أورمية قبل وصول هذه الشحنة ، وفتكوا بالمتجمعين حولها فتكاً ذريعاً فما وسع – بريطانية – إلا أن نقلت الناجين بارواحهم إلى مخيمات أقامتها لهم على الضفة اليمنى من ديالى ، بالقرب من بعقوبه، وصارت تستخدم الصالحين للعمل في تعبيد الطرق كما صارت تنفق على الشيوخ، والنساء، والاطفال بسخا.. وقد ضمت المخيمات المذكورة أكثر من خمسين الف لاجيء بينهم ١٣،٥٠٠ ارمني جيء بها من جهات وان، وبتليس، والقفقاس ، واذربيجان، وغاليسيا، والاستانة وكان الباقون من النساطرة بينهم ١٥،٠٠٠ نسطوري نزحوا من الجبـال الكائنة في المنطقة الكردية، والباقون من سلماس ، وسولدر ، وقد أعيد هؤلاء الـ ١٠،٠٠٠ إلى مواطنهم في اعقاب الحرب المذكورة، وبموافقة الحكومة الايرانية، وبقي الـ ١٥،٠٠٠ نسطوري يؤلفون مشكلة خطرة فالترك لايوافقون على عودتهم إلى ديارهم، بعد الذي شهدوه منهم، والكرد غير آمنين منهم ، وقد اقترح الكولونيل لجمن أن تعمد الحكومة البريطانية إلى اخراج الكرد المسلمين من قراهم المتاخمة للحدود التركية لتسكن هؤلاء النساطرة في مواضعهم لأن هؤلاء الاكراد كانوا قد ثاروا دفعتين على الحكومة البريطانية وقتلوا الكابتن ويلي والفتننت مكدوكل، وقـد أقر السرفي تي . ولسن هذا الاقتراح ، وأبرق مضمونه إلى وزارة الحربية البريطانية في آب ١٩٢٠ وختم برقيته بهذه الجملة

« وستتهيأ لدينا فرصة لإنصاف النساطرة الآثوريين بطريقة ترضاها بريطانيا وترضاها الأقطار الأوروبية في الحق والمعدلة ، وتمكننا من حل مشكلة من أعقد المشكلات الخاصة بالأقليات الدينية والجنسية في كردستان ، وتخلصنا من خطر دائم على مستقبل السلم في شمالي الفرات ، وفي الوقت نفسه نكون قد عاقبنا المسؤولين عن اضطرابات العمادية ، وهذه فرصة لن تعود ثانية » إه[1]

ويقول الحاكم الملكي العام ، أن حكومته أقرت هذا الاقتراح وأعدت الخطط لتنفيذه . . . ولكن تحريكات الترك التي أدت إلى الاضطرابات في منطقة الموصل ، وفي المناطق الكردية الواقعة في شرقيها ، وعجز بريطانيا عن تهيأ وسائل النقل للمهاجرين من جوار بعقوبه إلى تلك المنطقة كل ذاك أدى إلى فشل المشروع فتأجيله .

عصيان بارزان

هـذه هي الأسباب الدفينة لمشكلة بارزان ، أما الأسباب الظاهرة أو المباشرة فتأتي في الدرجة الثانية

فقد وصفنا مركز قرية بارزان ومناعتها ، وما يحيط بها من هضاب وتلول ، وما يتمتع به الشيوخ البارزانيون القاطنون هناك من نفوذ وسطوة ، في الأجزاء المتقدمة من هذا الكتاب[2] وأوضحنا الأسباب التي حملت الشيخ احمـد البارزاني على الثورة ضد الحكومة أيام « الوزارة السعيدية الثانية » واضطرار تلك الوزارة لتجريد حملة تأديبية على البارزانيين في عام ١٩٣٢م .

وقد أسفرت هذه الحملة عن فرار الشيخ احمد إلى تركيا ، ثم تسليمه إلى الحكومة العراقية ، واكتفائها بإلزامه بالإقامة في الألوية الجنوبية بضع سنوات ، استطاعت خلالها أن تنشىء بعض المخافر في « منطقة بارزان » وتقيم بعض النظم الإدارية ، وتجعل الأمن يسود هذه المنطقة مدة من الزمن إلى أن كانت الحرب العالمية الثانية وظهور مشكلات التموين ، وما رافق هـذا العهد من ارتفاع في الأسعار ، وندرة في الحاجيات ، وفقدان في العدل ، وتلاعب بالمقدرات ، ولاسيما بقوت الشعب .

ولا نرتاب مطلقاً في القول : ان حوادث الشهرين ، نيسان وأيار ١٩٤١م ، أقضت مضاجع الانكليز فجعلتهم يفكرون في اتباع سياسة من شأنها خلق المتاعب للحكومة العراقية وإشغالها بقضاياها الداخلية ، وما التمرد الأخير الذي قام به الشيخ محمود المعروف[3] إلا حلقة من سلسلة

---

(1) Sir A. T. Wilson , A - clash of leyodtes p. 39 - 40

(٢) تاريخ الوزارات العراقية ص ١٦٩/١٧٤ من المجلد الثالث

(٣) يراجع المجلد السادس من تاريخ الوزارات (ص ٢٩) لمعرفة قضية الشيخ محمود المعروف

كبدت هذه الحكومة كثيراً من هذه المتاعب .

وكان الشيخ احمد البارزاني قد اعيد إلى منطقته، بعد إقامته في الألوية الجنوبية بضع سنوات كما قدمنا ، فلما ظهرت مشكلات التموين استطاع هو ، وأخوه الشيخ ملا مصطفى ، أن يستغلا سوء تصرف بعض الموظفين الإداريين وعدم رعايتهم الحق والانصاف في توزيع ماخصص للبارزانيين من أموال وحاجيات ، استطاع هـذان الاخوان ان يستغلا العوام والمتظلمين في مناوءة مظالم الاداريين ، تحركها الأيادي السود التي كانت تلعب من وراء ستار ؛ فاضطرب حبل الأمن ، وسادت الفوضى، وكثر سلب القافلة والاعتداء على الناس الآمنين، فاستعانت « الوزارة السعيدية الثامنة » بوزير الدولة ، ماجد مصطفى ، وبلجنة خاصة لبحث أسباب مبعث الاضطراب في منطقة بارزان والطرق الواجب اتباعها للتغلب على المشكلات القائمة في وجه الحكومة .

تسوية القضية البارزانية

وفي يوم ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٤م اتخذ مجلس الوزراء (أيام الوزارة السعيدية الثامنة) هـذه المقررات :

اطلع مجلس الوزراء على تقرير ماجد مصطفى ، الوزير بلا وزارة ، وتقرير اللجنة الخاصة المؤلفة بقرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسته المنعقدة في ١٦ / ١ / ١٩٤٤م وبعد المداولة قرر ما يأتي :

١- المبادرة إلى تأسيس الإدارة في أقضية الزيبار ، وراوندوز ، والعمادية ، ونواحي مركه سور ، وشيروان مازن ، وبارزان ، وتعيين موظفين مدنيين نزيهين ، وحازمين لها ، وعند الحاجة الاستفادة من خدمات ضباط الجيش كوكلاء وضباط ارتباط .

٢- تأسيس المخافر على الحدود العراقيــة ، وعلى الطرق والمعابر ، وتوسيع المخافر الكائنة بالقرب من مراكز النواحي .

٣- إنشاء الطرق مع تأسيس مخافر عليها في خليفان - ريزان - عمادية - بله - عقره - بارزان - مركه سور - مان - شيروان مازن - ديانه - كاني رش .

٤- إبعاد ملا مصطفى حالا من منطقة بارزان ، و إسكانه في بيران .

٥- إعادة الشيوخ البارزانيين المبعدين إلى أماكنهم ، وقبول حضور الملا مصطفى إلى بغداد للدخالة ، على أن يترك وقت وكيفية تنفيذ ذلك إلى ما يرتأيه وزير الداخلية والوزير بلا وزارة .

٦- استرداد الأسلحة والتجهيزات الحكومية ، التي استولى عليها الملا مصطفى وجماعته ، والمباشرة حالا بهذا الاسترداد .

٧- الموافقة على مبدأ استصدار عفو عام عن العصابات البارزانية باستثناء أفراد القوات المسلحة وموظفي الدولة الذين اشتركوا مع العصابات ، على أن يترك تاريخ استصدار العفو المذكور إلى ماتقرره

الحكومة فيما بعد .

٨- قيام الوزارات المختصة بتنفيذ هذه القرارات كل فيما يتعلق به » اه

وقد بوشر فعلا في تنفيذ هذه المقررات الخطيرة، ولكن ليس بالحرف الواحد، فأقيمت بعض النظم الإدارية ، وعين بعض الموظفين المقتدرين، وأنشئت بعض المخافر في المحلات الوارد ذكرها في الفقرتين ١ و ٢ وجرى تعبيد طفيف في بعض الطرق المذكورة في الفقرة الثالثة، وجرى استرداد قسم ضئيل من الأسلحة المبحوث عنها في الفقرة السادسة ، وحضر الملا مصطفى إلى بغداد فعلا لعرض الدخالة واستصدرت الحكومة قانون العفو العام الذي أقره مجلس النواب في جلسة ١٠ نيسان سنة ١٩٤٥

عودة إلى العصيان

تقضي الفقرة الرابعة من مقررات مجلس الوزراء المثبتة أعلاه أن يبعد الملا مصطفى من بارزان إلى بيران ، فلما جاء إلى بغداد لعرض الدخالة وحظي بمقابلة سمو الوصي في شباط ١٩٤٥ طلب من الحكومة أن تسمح له بالعودة إلى بارزان بحجة جمع الأسلحة المقرر جمعها ، فلما سمح له بذلك أخذ يتجول بين البلدان والقرى لتوحيد الصفوف والقيام في وجه السلطة من جديد ، وما لبث أن أخذ يعيث وأتباعه بالأمن في هاتيك الأطراف ، فقررت « الوزارة الباجه جية » أن تقوم بحملة ساحقة تقضي عليه قضاءاً نهائياً .

مجلس الوزراء يقرر الاحتلال

في يوم ٨ آب ١٩٤٥م عقد مجلس الوزراء جلسة خاصة لبحث موضوع « بارزان » وبعد أن تليت المراسلات والتقارير التي حصلت « وزارة الداخلية » عليها ، واستمع إلى الايضاحات التي أدلى بها كل من وزير الداخلية والدفاع اتخذ المجلس هذا القرار :

« ان التقارير المبحوث عنها في أعلاه تدل دلالة واضحة على اضطراب الأمن بصورة خطيرة في قضاء الزيبار وما يجاوره ، ونظراً للأعمال الإجرامية والمخالفات التي حدثت في تلك المنطقة من قبل الملا مصطفى البارزاني وأتباعه، وإخلالهم بالسكينة والأمن العام، ومن حيث أن إعادة النظام ، وإزالة الإجرام، أمر يقتضيه الواجب ، لهذا قرر المجلس احتلال المنطقة المذكورة احتلالا عسكرياً بأسرع ما يمكن، والقبض على المجرمين ، وسوقهم إلى العدالة وإعادة الأمن والطمأنينة في هذه المنطقة بغية تمكين الحكومة من أن تمارس سلطاتها وأعمالها الاصلاحية من تأسيس المدارس والمستشفيات ، إلى غير ذلك من الأعمال التي تحتاجها المنطقة ، والتي يستحيل على الحكومة القيام بها مادام الوضع على حاله الحاضر من الاضطراب، وتخويل وزير الدفاع بإجراء الترتيبات اللازمة لتنفيذ ذلك » اه

إعلان الإدارة العرفية

وفي يوم ١٩ آب ١٩٤٥ « عقد مجلس الوزراء جلسة فوق العادة استعرض فيها الوضع في المنطقة الشمالية ، واستمع المجلس إلى الايضاحات التي أدلى بها كل من أصحاب المعالي وزير الداخلية والدفاع ، ولاحظ قراره المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٨/٨/١٩٤٥ المتضمن احتلال منطقة قضاء الزيبار وما جاوره احتلالا عسكرياً بالنظر إلى الحركات المخلة بالسكينة والأمن العام الواقعة من قبل الملا مصطفى البرزاني ورفاقه ، واطلع على التقارير الواردة إلى الجهة الإدارية عن الحركات التي يقوم بها المرقوم الملا مصطفى وزمرته ، وكذلك اطلع على تقرير وزارة الدفاع المرقم ٥/١٠٢/٢/١٥٤ والمؤرخ في ١١/٨/١٩٤٥ الذي اقترحت فيه إعلان الإدارة العرفية في لوائي اربيل والموصل ، وبعد الاطلاع على المادة ١٢٠ من القانون الأساسي قرر مجلس الوزراء ما يلي :

« بالنظر إلى الأعمال التمردية التي صدرت من الملا مصطفى البارزاني ورفقائه وإحداثهم القلاقل في منطقة قضاء الزيبار وما جاوره ، وإخلالهم بالأمن والسكينة ، ومن حيث أن استمرار الحالة على ما هي عليه قد يوجب توسع دائرة الحركات ، وتأميناً لعدم توسعها ، قرر المجلس إعلان الأحكام العرفية بصورة موقتة في قضاء الزيبار والمناطق المجاورة التي يعلن قائد القوات العسكرية المرابطة فيها أنها تابعة للحركات إلى حين صدور إرادة ملكية بإلغائها » اه

الارادة الملكية بالأحكام العرفية

وفيما يلي نص الارادة الملكية الصادرة بإعلان الأحكام العرفية في قضاء الزيبار ، وفي المناطق المجاورة له ، التي يعلن قائد القوات المرابطة عن انها تابعة للحركات :

رقم ٤٢١

بعد الاطلاع على المادة (١٢٠) من القانون الأساسي ، وبناء على ما عرضه وزيرا الداخلية والدفاع ، وما قرره مجلس الوزراء ، وبالاستناد إلى السلطة المخولة لنا ، فقد أصدرنا هذه الإرادة الملكية ، نيابة عن صاحب السمو الملكي الوصي المعظم :

١ - بإعلان الأحكام العرفية في قضاء الزيبار والمناطق المجاورة له ، التي يعلن قائد القوات العسكرية المرابطة فيها أنها تابعة للحركات العسكرية إلى حين صدور إرادة ملكية بإنهائها .

٢ - وبتوقيف تنفيذ قانون اصول المحاكمات الجزائية ، وقوانين إدارة الألوية ، والجمعيات والاجتماعات والتجمعات ودعاوى العشائر ، والمطبوعات ، وانضباط موظفي الدولة ، والخدمة المدنية ، وقانون الخدمة القضائية ، والقوانين الاخرى - بقدر ما لها من المساس بالإجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الإدارة العرفية والعسكرية في المنطقة المذكورة ، حسب ما يتراءى لقائد القوات

العسكرية المرابطة في المنطقة المذكورة

٣- بأن تكون الادارة الملكية في المنطقة المذكورة المعلنة فيها الاحكام العرفية ادارة عسكرية صرفة وأن يكون قائد القوات العسكرية هناك المرجع الاعلى لجميع الادارات داخل تلك المنطقة وله صلاحيات توزيع الاعمال والسلطات على جميع الموظفين داخل تلك المنطقة تبعاً لما يتراءى له . وأن يخول قائد القوات العسكرية استعمال جميع التدابير المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من قانون الادارة العرفية

على وزراء الداخلية والعدلية والدفاع تنفيذ هذه الارادة

كتب ببغداد في اليوم الحادي عشر من شهر رمضان سنة ١٣٦٤ واليوم التاسع عشر من شهر آب سنة ١٩٤٥

وزير الدفاع	وزير العدلية	وزير الداخلية	وكيل رئيس الوزراء[١]	زيد
اسماعيل نامق	احمد مختار بابان	مصطفى العمري	صالح جبر	نائب الوصي

اعضاء المجلس العرفي

وصدرت ارادتان ملكيتان بتعيين اعضاء المجلس العرفي العسكري ، الاولى برقم (٤٣٠) وتاريخ ٢٥ آب ١٩٤٥م وهي تنص على تعيين العقيد عبد العزيز ياسين رئيسا والمقدم عبد الله رفعت حسن النعساني والرئيس الاول رحمة الله عبد الله عضوين عسكريين في المجلس المذكور والثانية برقم (٤٣٣) لسنة ١٩٤٥ وهي تنص على تعيين الحاكمين خليل امين المفتي وعبد الحميد مدحت عضوين عدليين فيه

توسيع منطقة الاحكام العرفية

وما لبث قائد القوات العسكرية المرابطة في الموصل واربيل وكركوك

« استناداً إلى الصلاحية المخولة لنا في الفقرة (١) من الارادة الملكية المرقمة ٤٢١ والمؤرخة في ١٩٤٥/٨/١٩

« نعلن بأن اقضية راوندوز والعمادية ودهوك وعقرة ومركز لواء اربيل تابعة للحركات العسكرية ، وان الادارة العرفية المعلنة في قضاء الزيبار تسري على الاقضية المارة الذكر اعتباراً من يوم ٢٨ آب ١٩٤٥»

امير اللواء قائد - القوات العسكرية المرابطة في الموصل واربيل وكركوك

الحكومة والرأي العام

رأت الحكومة ان تفاتح الرأي العام بالاجراءات المقرر اتخاذها فأصدرت هذا البيان :

(١) جريدة الوقائع العراقية الرسمية العدد ٢٣٠٣ بتاريخ ١٩٤٥/٩/٣

« ان الشعب العراقي مطلع ولا شك على الاعمال الاجرامية التي كان قد قام بها الملا مصطفى البرزاني والتي كبدت البلاد أضراراً مادية ومعنوية ، ورغم ذلك فان الحكومة كانت قد رأت أن تسلك سلوك اللين لا الشدة للبرهنة على حسن نيتها ، فقامت باستصدار التشريع اللازم لعفوه ، وعفو اتباعه عن الجرائم التي ارتكبوها ، كما أنها قامت بإبداء المساعدات المادية الوفيرة لترفيه حال السكان في المنطقة المذكورة ، وقامت ايضا بالاعمال العمرانية التي تؤول الى فائدة سكان المنطقة وخيرهم ، ولكن بالرغم من ذلك كله، فان الملا مصطفى أبى إلا أن يقوم مع بعض اتباعه بالاعمال الاجرامية، والمخالفات القانونية ، الامر الذي ادى إلى اضطراب الأمن، وزوال السكينة والطمأنينة من بين سكان المنطقة المذكورة لهذا فقد قررت الحكومة اتخاذ الاجراءات اللازمة للقبض على المجرمين ، واعادة الامن والطمأنينة في تلك المنطقة ، بغية تمكين الحكومة من ممارسة سلطاتها واعمالها الاصلاحية من تأسيس المدارس، والمستشفيات ، وإلى غير ذلك من الاعمال التي يحتاجها سكان المنطقة، والتي يستحيل على الحكومة القيام بها ما دام الوضع على حاله الحاضر» اه

١٣ آب ١٩٤٥ مدير الدعاية العام[1]

بيان لمتصرف لواء اربيل

والى جانب البلاغ الرسمي الذي اصدرته مديرية الدعاية العامة أذاع متصرف لواء اربيل البيان التالي الى اهالي لوائه فيما يخص حركات الملا مصطفى واعمال جماعته :

« ان الحكومة بعد أن أصدرت قانون العفو العام عن البارزانيين ،قامت باتخاذ التدابير اللازمة لتعمير المنطقة ، وتوفير حياة سعيدة للأهلين، فوزعت مجانا آلاف الاطنان من الحبوب على السكان، وجهزت الفقراء بكميات كبيرة من الملابس ، وقد اوصلت إلى المنطقة ما تحتاجه من المواد التموينية كالسكر، والشاي ، والمنسوجات ، وباشرت بانشاء المستشفيات ، والمدارس ومايتطلبه حفظ الأمن من المخافر ، والمراكز الحكومية ، وهي تفكر في مد يد المساعدة الى اهالي المنطقة بإعطائهم سلفات زراعية ، لتمكنهم من مواصلة اعمالهم الزراعية . ولكن الملا مصطفى وجماعته لم ترق لهم هذه الأعمال الرامية إلى تحسين حالة الاهلين ، وتوطيد الامن والنظام ، فقد سبق لهم أن قاموا بما يعرقل تلك الاعمال ، واخيراً لما رأوا عزمها الاكيد على المضي في خطتها السالفة الذكر قاموا بارتكاب اعمال اجرامية خطيرة ضد الافراد وضد الحكومة كما انهم باشروا بقتل الاشخاص الابرياء خيانة ، وقد بلغت وحشيتهم حداً أنهم قتلوا جريحا في فراشه . ولما استفحل امرهم لم تر الحكومة بدأ من اتخاذ الاجراءات اللازمة لتأديبهم، لكي تتمكن من استئناف منهجها الرامي الى الاصلاح والتعمير ، ولذلك فالمطلوب من الاهلين بعد أن اطلعوا على هذه الحقائق وعلى نيات

---

(١) جريدة الزمان العدد «٢٤٠٢» بتاريخ ١٤ آب ١٩٤٥

الحكومة الحسنة تجاههم وعزمها الاكيد على ترفيهم – ان لا يشتركوا باعمال الملا مصطفى، واعمال جماعته الاجرامية، وان لا يساعدوهم، بصورة من الصور، وأن يبتعدوا عنهم لئلا يلحقهم الاذى عند ما تقوم قوات الحكومة بتوجيه ضرباتها التأديبية اليهم. كما وعليهم أن لا ينخدعوا بما يبثه الملا مصطفى وشرذمته من الاكاذيب والتلفيقات. وأما الذين يخافون من بطش المجرمين فعليهم أن يلتجئوا إلى المناطق البعيدة الخارجة عن منطقة المجرمين وأن الحكومة قد اتخذت التدابير اللازمة لايواء الملتجئين» ٢٠ آب ١٩٤٥ متصرف لواء اربيل[1]

سير الحركات التأديبية

وكان لا بد من اطلاع الشعب على سير الحركات العسكرية في منطقة بارزان فأصدرت هذا البيان في يوم ١٩ ايلول سنه ١٩٤٥

« لقد سبق للحكومة ان اطلعت الرأي العام في بيانها الذي أذاعته بتاريخ ١٤ آب ١٩٤٥ على الاعمال الاجرامية التي قام بها الملا مصطفى وعصابته، مما حدابها ان تقوم بالاجراءات التأديبية المقتضية وترى الحكومة من المفيد ان تطلع الشعب العراقي على الاجراءات التي تمت حتى الآن.

أولا – طهرت قوات الحكومة منطقة قولة الكائنة بين جبل عقره وجبل بيرس من العصابة البارزانية التي كانت بقيادة الملا مصطفى نفسه، بعد عدة مصادمات، وتكبدت فيها العصابة خسائر كبيرة، وان قوات الحكومة لا زالت مستمرة في مطاردة العصابة وأن جبل بيرس أصبح على وشك أن يتطهر منها. ومما هو جدير بالذكر أن عشيرة الزيباريين الذين دخل الملا مصطفى عنوة في منطقتهم أظهروا استياءهم من عمله، فقاوموه فعليا لطرده من منطقتهم التي يقع في ضمنها جبل بيرس.

ثانيا – طهرت قوات الحكومة، بعد مصادمات جرت، منطقة شرقي العمادية حيث كانت تعبث عصابة الملا مصطفى، وترابط قوات الحكومة الآن في سوري المشرف على منطقة بارزان نفسها

ثالثا – طردت قوات الحكومة، بعد مصادمات جرت، العصابة البارزانية التي كانت تعبث في منطقة نيروه ريكان، ودخلت القوات الحكومية فعلا منطقة بارزان في تلك الجبهة واحتلت قرية ديري.

رابعاً – طردت العصابة البارزانية من منطقة سيده وكان وأصبحت منطقة برادوست خالية من افراد العصابة المذكورة بعد مصادمات تكبدت فيها العصابة خسائر فادحة.

خامساً – تقدمت قوات الحكومة على خط بافستيان مفدبان مازن واحتلت القرية الاخيرة بعد أن كبدت العصاة خسائر جسيمة

---

(١) جريدة الزمان العدد (٢٤٠٦) بتاريخ ٢٠ آب ١٩٤٥

سادساً – اصبحت عصابة الملا مصطفى مطوقة بقوات الحكومة من مختلف الجهات، وسيكون مصيرها اما الاستسلام أو الابادة .

سابعاً – ان العشائر المجاورة إلى منطقة العصاة استنكرت جميعها أعمال الملا مصطفى وعصابته وأظهرت ولائها و إخلاصها للحكومة، وقد قامت بمساعدات فعلية لقوات الحكومة التي تطارد الشقاة وتضيق عليهم الخناق»[1] بغداد ١٩٤٥/٩/١٩ مدير الدعاية العام

طرد العصاة من أحد الجبال

واستطاعت القوات الحكومية أن تطرد العصاة من «جبل بيرس» بيدو فأصدرت مديرية الدعاية هذا البيان :

« طردت قوات الحكومة الملا مصطفى البارزاني وعصابته من جبل بيرس بعد مصادمات تكبدت فيها العصابة خسائر كبيرة وانهزمت فلول العصابة عابرة نهر الزاب نحو جبال بارزان وبذلك تم تطهير منطقة الزيبار بأجمعها من العصابات البارزانية والقوات الحكومية مستمرة في المطاردة وتضييق الخناق على العصاة »

بغداد ٣٠/٩/ ١٩٤٥ مدير الدعاية العام[2]

استمرار الحركات التأديبية

وفي يوم ٣ تشرين الأول ١٩٤٥م اصدرت الحكومة هذا البيان

« ١– عبرت قوات الحكومة نهر الزاب، وطردت العصابة البارزانية بعد تكبدها الخسائر الفادحة واحتلت (بلَه) مركز قضاء الزيبار . انهزمت فلول العصابة إلى جبل شيرين

« ٢ – طردت قوات الحكومة الشقاة من «كاني بالنده» بعد أن كبدتهم خسائر فادحة، وهي مستمرة في تعقيبهم والتنكيل بهم .

« ٣ – قدمت قوات الحكومة من (ديزي) واحتلت قرية (اركوش) بعد أن طردت الشقاة وكبدتهم الخسائر

« ٤ – تقدمت قوات الحكومة على طريق خليفان – ريزان، وطردت العصابة البارزانية بعد تكبيدها الخسائر، واحتلت جسر خلان حتى قرية (جعفربان)

« ٥ – لازالت قوات الحكومة تطارد فلول العصاة وتضيق عليهم الخناق من كل الجهات» اهـ[3]

بغداد في ١٩٤٥/١٠/٣ مدير الدعاية العام

---

(١) جريدة النداء العدد (٣٢١) بتاريخ ٢١ ايلول ١٩٤٥
(٢) جريدة الزمان العدد (٢٤٣٩) بتاريخ ١ تشرين الأول ١٩٤٥
(٣) جريدة الزمان العدد ٢٤٤٢ بتاريخ ٥ تشرين الاول ١٩٤٥

بلاغ آخر

وعادت الحكومة في السادس من تشرين الاول ١٩٤٥ فأصدرت هذا البلاغ :

« ١ - احتلت قوات الحكومة بارزان ، وطردت الملا مصطفى وعصابته منها بعد أن كبدتهم خسائر كبيرة

« ٢ - احتلت قوات الحكومة قرية (فينا) وطردت العصابات البارزانية منها

« ٣ - احتلت قوات الحكومة (لبلوك) وطردت الشقاة منها ، بعد أن كبدتهم خسائر كبيرة

« ٤ - لا زالت قوات الحكومة تطادر فلول العصابات البارزانية وتضيق عليها الخناق اه[1]

بغداد في ٦/١٠/١٩٤٥ مدير الدعاية العام

الحكومة تسيطر على الموقف

كان بديهيا أن تسيطر الحكومة على الموقف في بارزان ، سيطرة تامة ، بعد أن اشتركت القوات الجوية مع القوات الأرضية في تعقيب البارزانيين وإنزال الضربات الماحقة بهم على نحو ما جرى في اللواءين : الديوانية والناصرية في السنتين ١٩٣٥ و١٩٣٦م وإلى هذا يشير هذا البلاغ

« ١ - تقدمت قوات الحكومة من (ليلوك) فاحتلت (مركه سور) وانهزمت فلول العصابة البارزانية بعد أن تكبدت خسائر كبيرة

« ٢ - تقدمت قوات الحكومة من (جعفريان) واحتلت (شانه‌در) بعد أن طردت العصابة البارزانية وكبدتها بعض الخسائر ، وبذلك فقد طهر طريق خليفان ربزان من الشقاة

« ٣ - تقدمت قوات الحكومة التي استولت على (كلي بالنده) ووصلت بارزان بعد أن طهرت بطريقها تلك المنطقة من الشقاة

« ٤ - تقدمت قوات الحكومة واحتلت سلكي بعد أن طهرت تلك المنطقة من الشقاة

« ٥ - لا زالت قوات الحكومة تطارد الفلول المنهزمة من العصابة البارزانية وتضيق عليهم الخناق » ٨/١٠/١٩٤٥ مدير الدعاية العام[2]

انتهاء الحركات

وكان آخر بلاغ صدر عن الحكومة بخصوص حركات بارزان هو :

« ١ - احتلت قوات الحكومة (شروان مازن) و(جامه) و (كاني وطن) بعد أن طردت فلول العصابات البارزانية منها وكبدتها خسائر كبيرة

---

(١) جريدة الزمان العدد (٢٤٤٤) بتاريخ ٧ تشرين الاول ١٩٤٥

(٢) جريدة الزمان العدد (٢٤٤٩) بتاريخ ٩ تشرين الاول ١٩٤٥

« ٢ – تعقبت قوات الحكومة ، والقوة الجوية ، فلول العصابات البارزانية المنهزمة ، حتى الحدود الايرانية ، حيث تسللت إلى داخل الحدود المذكورة ، بعد أن تكبدت خسائر جسيمة.

« ٣ – بالنظر لهروب الشيخ أحمد البارزاني ، والملا مصطفى، مع فلول عصابتهم إلى الاراضي الايرانية تعتبر الحركات العسكرية منتهية » اه

١٣/١٠/١٩٤٥ مدير الدعاية العام

الاحكام الصادرة

ومما يذكر بهذه المناسبة أن المجلس العرفي العسكري المنعقد في أربيل بتاريخ ١ كانون الاول ١٩٤٥ أصدر حكم الاعدام غيابا بحق (٣٥) متمرداً بينهم الملا مصطفى ، وشقيقه الشيخ أحمد بارزان ، وسبعة من ضباط الجيش العراقي الذين التحقوا بالثوار ، مع مدرس ، ونائب عريف ، وشرطيين ، كما حكم على سبعين آخرين بالأشغال الشاقة المؤبدة وأن أربعة من الضباط المحكومين بالاعدام استسلموا بعد عدة أشهر على أمل أن ينالوا عفواً من الحكومة كما ناله زملاؤهم فأعدموا لفرارهم من الجيش إلى جانب الثوار ولم ينلهم العفو

وهكذا انزلت الحكومة بالبارزانيين ضربة قاصمة بحيث لم تقم لهم قائمة اخرى إلى تاريخ صدور هذا الكتاب مطبوعا

* اجتماع مجلس النواب وحله *

صدرت الارادة الملكية المرقمة (٥٥٨) والمؤرخة في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٥م بدعوة مجلس الأمة إلى عقد اجتماعه الاعتيادي الثالث من دورته الانتخابية العاشرة في يوم السبت الموافق ١ كانون الأول ١٩٤٥ وفقا للفقرة الأولى من المادة ٣٨ المعدلة من القانون الاساسي . فاجتمع في اليوم المذكور ، حسب المراسيم المعتادة ، وافتتح الاجتماع سمو الوصي المعظم بالقاء «خطاب العرش» الذي أعدته « الوزارة الباجهجية الثانية » ثم انتقل الاعيان إلى بناية مجلسهم وانتخبوا السيد نوري السعيد رئيساً لمجلس الأعيان ، أما مجلس النواب فقد جدد انتخاب الحاج محمد حسن كبه لمنصب الرئاسة « كما كان في الاجتماع السابق»

ولما كانت مدة اجتماع مجلس الامة ستة أشهر ، ومدة تعطيله ستة أشهر ، فقد صدرت الارادة الملكية المرقمة (٣٣١) والمؤرخة في ٣٠ أيار ١٩٤٦ بتعطيل مجلس النواب اعتباراً من اليوم الأول من حزيران ١٩٤٦م وبذلك يكون قد أتم اجتماعه القانوني ، وهو ستة أشهر ، عقد خلالها (٤١) جلسة وعقد مجلس الاعيان خلال هذه المدة (١٢) فقط

وفي ٣ حزيران ١٩٤٦ دعي مجلس الامة إلى الاجتماع للبت في الميزانية العامة وكان « مجلس النواب » قد فرغ منها في ٢١ أيار من هذه السنة وأحالها على مجلس الاعيان فانحصر أمر البت فيها

بمجلس الأعيان ، وصدرت الارادة بفض هذا الاجتماع في ٦ تموز سنة ١٩٤٦

وفي ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦ صدرت الارادة الملكية بحل مجلس النواب للاسباب المذكورة فيها وهي :

رقم ٧٧٠

« بناء على انتقال الوضعية العالمية من حالة حرب إلى حالة سلم ، وضرورة اتخاذ تشريعات تلائم هذه الحالة الجديدة التي تتطلب أن يسود السلم في العالم ورغبة في استطلاع رأي الامة في كيفية السير على هذا المنهج ، وبما أن الوزارة تعتقد أن ذلك يتوقف على انتخاب مجلس جديد يمثل سائر طبقات الامة طبقاً لقانون الانتخاب الجديد فقد :

أصدرنا هذه الارادة الملكية ، بعد الاطلاع على المادة ٢٦ المعدلة من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء بحل مجلس النواب على أن تجري الانتخابات للمجلس الجديد خلال المدة القانونية . على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة

كتب ببغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر ذي الحجة سنة ١٣٦٥ واليوم الحادي والعشرين من شهر تشرين الثاني ١٩٤٦

نوري السعيد : رئيس الوزراء   عبد الإله

✻ خطاب العرش ✻

ولما كنا قد أثبتنا في « المجلدات السابقة من تاريخ الوزارات » خطب العرش كافة التي ألقيت في حفلات افتتاح « مجلس الامة » في اجتماعاته الاعتيادية وغير الاعتيادية لأنهـا تتضمن المناهج الوزارية والأعمال التي أنجزتها كل وزارة فقد رأينا أن ننشر هنا خطاب العرش الذي ألقـاه سمو الوصي في حفلة افتتاح الاجتماع الاعتيادي الثالث من الدورة الانتخابية العاشرة في أول كانون الأول سنة ١٩٤٥ م وهو :

حضرات الاعيان والنواب :

باسم الله تعالى نفتتح مجلسكم ، مرحبين بكم ، راجين لكم كل خير وتوفيق في هـذا الاجتماع المبارك ، الذي هو أول اجتماع لمجلسكم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، بانتصار الجبهة الديموقراطية التي وقفنا إلى جانبها باخلاص .

إن العراق سيشترك في منظمة الامم المتحدة ، التي وضع ميثاقها في مؤتمر سان فرانسيسكو ، وقد سبق لمجلسكم أن أبرم هذا الميثاق الذي سيكون رائدنا في علاقاتنا مع الأمم المتحدة كافة وانا لنسأل الله تعالى أن تكفل هذه المنظمة لأمم العالم أجمع سلماً وطمأنينة مؤسسين على العدل والحرية

وانا لنحمد الله تعالى على تحقيق أمانينا بتأسيس الجامعة العربية ، تلك الجامعة التي نرجو أن تكون عنوان التآخي والوحدة بين الاقطار العربية كما نأمل أن تصبح أداة تعاون وانسجام بين الدول العربية كافة في مجابهة العالم الجديد بعد الحرب . ولقد ظهرت ثمرة الجامعة فعلا من مواقفها الموفقة في الدفاع عن سورية ولبنان ، وها هي اليوم تعمل من أجل فلسطين والأقطار العربية الاخرى . فإن وضع فلسطين لما يشغل بالنا على الدوام ، وان حكومتي لن تدخر وسعاً في مساعدة سكان فلسطين بشتى الوسائل لنيل أمانيهم القومية الحقة .

وقد فكرت حكومتي في حالة ليبيا فبسطت رأيها أمام مجلس وزراء الخارجية المنعقد في لندن طالبة الاعتراف باستقلال سكان ليبيا العربية ، ومعاملتهم بروح الميثاق الاطلنطي

وانه لمن دواعي سروري أن يزور العراق في هذه الآونة صاحب السمو الملكي ، الامير عبدالله سيف الاسلام ، نجل جلالة الإمام يحيى حميد الدين ، ملك اليمن ، فإنه بزيارته هذه يقيم دليلا محسوساً على ما بين العراق واليمن ، من أخوة صادقة ، وعلاقات طيبة نرجو أن تزدهر مع الأيام .

لقد قبلنا في شهر مايس الماضي دعوة جلالة ملك بريطانية العظمى لزيارة المملكة المتحدة البريطانية ، ودعوة فخامة الرئيس ترومان لزيارة الولايات المتحدة الاميركية ، ودعوة فخامة الرئيس عصمة اينونو لزيارة الجمهورية التركية . فكان لهذه الزيارات كلها أثر محمود في توطيد العلاقات الطيبة القائمة والحمد لله بيننا وبين هذه الممالك الصديقة .

أما زياراتنا لانكلترة فقد عززت العلاقات الوثيقة التي أثبتت الأيام أهميتها بيننا وبين الحليفة المعظمة ، تلك العلاقات المؤسسة على معاهدة التحالف العراقية البريطانية ، وكذلك فإن زيارتنا لأميركا قد أوقفتنا على مدى التقدم الصناعي ، والزراعي ، ومشاريع الإعمار والري العظمى ، التي حققتها الولايات المتحدة الاميركية بفضل تطبيق أساليب العلم الحديث .

وأما زيارتنا لتركية فقد أوحت إلينا ضرورة التقارب والتعاون بصورة متزايدة مع الجارة العزيزة تركية .

وبعد رجوعنا من أوربة شرف العراق حضرة صاحب السمو الملكي عمنا عبد الله المعظم ، أمير شرق الاردن ، وقد جرت مع سموه الملكي مباحثات عززت أواصر الولاء والاخاء بين البلدين .

أيها السادة :

ان حكومتنا قائمة بالاجراءات اللازمة لتوطيد الامن ، وترصين دعائم الاستقرار ، و إحلال الطمأنينة في البلاد ، وتحكيم القوانين في جميع الأعمال ، وقد اتخذت التدابير اللازمة لتقوية الشرطة ، من حيث العدة والعدد ، وقد قضت الحكومة على عصابة مصطفى البارزاني ، التي قامت بأعمال إجرامية استنكرها الشعب بعنصريه الكريمين العربي والكردي ، ولا بد لنا من التنويه عن التعاون

الوثيق الذي قام به العراقيون الاكراد في القضاء على تلك العصابة ، وان الحكومة جادة في اتخاذ جميع ما يمكن لاصلاح وترقية شؤون المنطقة التي وقعت فيها الاضطرابات .

ان حكومتنا جادة في تنظيم لائحة ميزانية سنة ١٩٤٦ مراعية في ذلك الاسس التي تضمن التوازن فيها ، مع بذل عناية خاصة في سبيل تخصيص الاعتمادات الضرورية لرفع مستوى الحياة الاجتماعية ، والثقافية ، والصحية ، وان وضع الميزانية يبشر بالتفاؤل ، وقد حصلت زيادة مهمة في بعض الايرادات ، من شأنها أن تسد النفقات الطارئة ، وان تزيد الفضلة المتراكمة لدى الخزينة .

أما الناحية القضائية فقد أولتها حكومتنا كبير اهتمامها ، فعملت على رفع مستوى مؤسساتها عن طريق التشريع الضامن لحسن توزيع العدل ، وقد أنجز مجلسكم العالي القوانين التي ظهرت آثارها المستحسنة . وان الحكومة جادة في إعداد لوائح قانون الشركات ، وقانون تنظيم المحاكم الدينية ، وأصول المرافعات الحقوقية ، وقانون الوقف ، وقانون المحاماة . كما وان الجهود التي بذلت في وضع لائحة القانون المدني قد تكللت بالنجاح ، وستقدم اللائحة لمجلسكم العالي في هذا الاجتماع كما وان الحكومة ستقدم لمجلسكم في هذا الاجتماع لائحة قانون انتخاب النواب ، و إلى جانب ذلك فقد أخذت الحكومة بنظر الاعتبار وضع الاعتمادات لتنظيم التشكيلات العدلية ، التي تمس الحاجة إليها ، وهي مهتمة بتوسيع أعمال التسوية

لقد وضعت حكومتنا نصب عينها تقوية الجيش ، واتخذت الاجراءات اللازمة لتنظيمه على الاسس العصرية ، ورفع مستوى تدريبه ، بما يلائم التطورات العسكرية الأخيرة ، وبوشر بتسليحه بالأسلحة الحديثة ، وتنمية قوته الجوية ، وبذلت عناية كبيرة باتخاذ الوسائل للترفيه عن الجنود .

وقد تجلت كفاية الجيش في حركة التأديب التي اتخذتها الحكومة ضد البارزانيين .

ان حكومتنا معتنية بتنظيم منهاج مشاريع الري ، وقد بدىء فعلا باستئناف أعمال مشروع الحبانية ، الذي كان قد أجل العمل فيه منذ سنة ١٩٤١ وسيشمل هذا المشروع ، بالإضافة إلى إكمال الأعمال المقررة سابقاً ، القيام بإنشاء جدول الذبان وناظمه . وبهذا ستتحقق الأغراض الرئيسية من المشروع وهي استعمال بحيرة الحبانية لتخفيف وطأة الفيضان ، وخزن المياه لاستعمالها لأغراض زراعية . أما مشروع خزان بخمة فما زالت الحكومة مستمرة على اتخاذ التدابير الضرورية لتحقيقه . وقد بدأت حكومتنا فعلا باستعمال الوسائل الميكانيكية في تطهير الجداول والترع .

أما ما يخص السكك الحديدية فقد بوشر بإنشاء الخط الحديدي بين كركوك واربيل ، وسيشرع قريباً بإنشاء الجسر الحديدي المشترك للقطار والسيارات على نهر دجلة في بغداد . كما ان إدارة السكك ستقوم قريباً بافتتاح مصلحة جوية عراقية بين بغداد والبصرة ، وبين بغداد والموصل ، والفكرة متجهة إلى توسيع المصلحة الجوية المذكورة إلى البلاد المجاورة ، وستعنى حكومتنا

بتحسين المصائف .

ان حكومتنا تولي شؤون المعارف عناية خاصة ، فهي مهتمة برفع مستوى مختلف مؤسساتها وخاصة المدارس المهنية منها ، فوضعت لها نظما ومناهج تكفل نجاحها ، ورغبة في رفع كفايات المدرسين ، وزيادة عددهم ، قد اهتمت بدور المعلمين ، وفتحت كلية جلالة الملكة عالية اسدحاجة المدارس المتوسطة للبنات ، والحكومة جادة في إرسال البعثات العلمية ، لتقوية ناحية الاختصاص كما أنها وضعت نصب عينها تأمين راحة الطلاب ، وتثقيفهم ، وصحتهم ، بتأسيس مساكن ، ونوادي ودورات دراسية لهم في مختلف الألوية ، و إنشاء مستشفى خاص للمعارف

ومن المقاصد الهامة التي تعنى حكومتنا بها عناية خاصة ، الاستمرار على مكافحة الامراض وتكثير إيفاد الاطباء للتخصص ، والمضي في إصلاح دوائر النفوس والاحصاء ، ورفع سوية العمال الاقتصادية من حيث أجورهم ، وتوفير مساكن صحية لهم ، وقد تم بناء مجموعة من الدور لمدينة العمال ، وسيضاف إليها مجاميع أخرى إلى قدر الكفاية ، وقد اتخذت الاجراءات لتشييد دور مماثلة في أماكن أخرى ، وخاصة لعمال السكك الحديدية . وان الهمة مبذولة لاصلاح دائرة شعبة العمال وقد تم فعلا استقدام خبير لهذا الغرض

قد اتخذت التدابير لتحسين حالة الغابات وتوسيعها . ولن تألو الحكومة جهداً في مكافحة الجراد ، والقضاء على حشرة الدوباس ، وقد تابعت الحكومة خطتها في توزيع الساحبات والحاصدات وغيرها من الوسائط الفنية الميكانيكية ، فوزعت على الزراع عدداً كبيراً منهـا ، وقد بوشر بتطبيق قانون إعمار واستثمار أراضي الدجيلة ، فتم توزيع الوجبة الاولى منها ، وستوزع مساحات أخرى أكبر خلال السنة القادمة . هذا وبالنظر لأهمية مشروع تصفية النفط ، فإن الحكومة جادة في سبيل تنفيذه بأقرب فرصة ، وقد استقدمت الحكومة خبيراً لتحسين وتنظيم صناعـة التبغ واتخذت الترتيبات اللازمة لتشييد مخازن لتنظيف وخزن الحبوب في بغداد

ان حكومتنا ، تنفيذاً للخطة التي وضعتها ، قد عملت على رفع الكثير من القيود المفروضة على الاستيراد والتصدير ، كما انها اجازت التصرف بكثير من المواد بصورة حرة ، غير انها بالرغم من انتهاء الحرب قد حرصت عـلى عدم الافراط في إطلاق القيود فيما يتعلق بحاجات السكان الضرورية آخذة بنظر الاعتبار الاوضاع الاقتصادية السائدة في أقطار العالم إذ أنه بالرغم مـن إعلان الهدنة ما زال الانتاج قليلا في بعض المواد ، وحصصنا من ذلك محدودة ، ومتى ما تحسن الانتاج فإنها ستخفف القيود أكثر فاكثر ، مستهدفة بالدرجة الاولى مصلحة المستهلكين .

هذا وأرجو الله تعالى أن يقرن أعمالكم بالنجاح ، وأن يلهمكم الحق والصواب فيما تشرعونه تحت ظل صاحب الجلالة الملك المعظم

❋ مناقشة خطاب العرش ❋

كان «خطاب العرش» الذي افتتح به اجتماع مجلس الامة في ١ كانون الاول سنة ١٩٤٤ قد اعتبر «منهاج الوزارة الباجهجية» فلما انتهت سنة القائه واجتمع المجلس المشار اليه في ١ كانون الاول ١٩٤٥م استمع إلى خطاب العرش الثاني فانتهز النواب مناقشة العريضة الجوابية على هذا الخطاب فعددوا أعمال هذه الوزارة خلال مدة بقائها في الحكم وما استطاعت أن تنفذه من اعمال وتنجزه من مشاريع فإذا هي صفر إلى الوراء.

قال نائب لواء بغداد، سلمان الشيخ داود، وهو من مؤيدي الوزارة

« يؤسفني أن أقول أن الوزارة القائمة لم تخط خطوة واحدة في سبيل تطهير الادارة وتنقيتها من داء الرشوة الوبيل فقد اتسع الخرق وأصبح دفع الرشوة لتمشية الاشغال مقدماً على دفع الضريبة القانونية، وأصبح لكل عمل من أعمال الموظفين ثمن معين ووسطاء. ودلالون وسماسرة مقررون، فقليل من الحزم وقليل من الانتباه، وقليل من التنظيم، كانت تكفي للضرب على أيدي المئات في أيام محدودة إن لم يكن آلاف الألوف من هؤلاء الموظفين السيئي الاخلاق ممن لا ضمير لهم ولا وجدان. لقد بلغ السيل الزبى، وانتزعت هيبة الحكومة من النفوس ففقدت دواوين الحكومة حرمتها وكرامتها وديست في سبيل دريهمات معدودات حقوق الضعفاء، وامتهنت العدالة، واختل نظام الحكم وتضعضعت ماكنة الدولة وليس من يعمل على إيقاف الأمر عند حده وهذا عيب ونقص ننتقد عليه الوزارة أو أية وزارة اخرى تتغاضى عن مثل هذا»[1]

وقال نائب لواء الديوانية، سعد صالح

يقول المغرضون المتشائمون أن ذلك المنهاج – منهاج الوزارة الباجهجية – كان كما قيل عنه في وقته أقرب إلى الخيال منه إلى الحقيقة، فلو أريد تطبيقه لاحتاج إلى قرون عديدة، وإذا تابعنا رأي الحكوميين في المدة اللازمة له فانه يتطلب إلى مئة سنة، كما قدر أحدهم. وبما أن المدة التي أمضتها الحكومة هي سنة وسبعة أشهر فليس في قدرتها تطبيق ١٪ بالمئة منه تقريبا. على أن هذه النسبة المئوية لم تتحقق بل لم يقف الوضع السيء الذي منيت به الآن عند حده كما تفضل مقرر اللجنة، وإنما سارت البلاد من سيء إلى أسوأ وقد أصيب كيان الدولة بأمراض اجتماعية وسياسية في هذا العهد ليس من السهل شفاؤه منها »[2]

وقال نائب لواء العمارة الشيخ محمد رضا الشبيبي :

« وفي أوائل سني الحرب – الثانية – طرأ تحول واضح على السياسة البريطانية، ولكننا

---

(١) محاضر مجلس النواب السنة ١٩٤٥-١٩٤٦ ص١٠٤-١٠٥

(٢) المصدر نفسه ص١٠٨-١٠٩

لا ندري هل كان هذا التحول من مبتكرات البريطانيين الذين وجدوا في الشرق الأوسط بعد الحرب ، أو أنه جرى بموافقة الحكومة البريطانية هذا أمر نجهله في الواقع إلى هذه اللحظة ، وعلى كل فهذه السياسة الجديدة تقضي حسبما يتراءى لنا أن تقوم في البلاد حكومة مسيرة لا مخيرة ، وسلطة لا تتمتع بمزايا الاستقلال ، وعليه أصبحنا نرى شؤون البلاد تدار وفق هذه السياسة الجديدة خصوصا منذ سنة ١٩٤١ وقد جرت كل التعيينات لاشغال مناصب الدولة العليا وغير العليا أيضاً وفق هذه السياسة ، كما أقصي كثير ممن يظن أنهم خصوم لهذه السياسة وأبعدوا عن الميدان، وظهرت وجوه جديدة ما كان لها أن تظهر لولا تلك الظروف ، وإذا كنت أسف لشيء فإني أسف أن يتم ذلك في عهد الباجه جي رئيس الوزراء الذي كنا نعرف فيه حسن النيـة وطيب السريرة » —١—

وقال نائب لواء الحلة ، جعفر حمندي :

« لنأخذ بأيدينا صورة من خطاب العرش للسنة الماضية، وصورة من خطاب العرش لهذه السنة ولنقارن بينهما ، ولننظر أي الوعود برت بها الحكومة مما جاء في الخطاب السابق ؟ وأي اصلاح شامل أو غير شامل قامت به الحكومة خلال مدة حكمها ؟ قالت انها ستقوم بالتعليم الالزامي ، وتنظيم البلديات ، وامور الزراعة ، إلى آخر ما وعدتنا به تلك المواعيد التي أحصتها إحدى الصحف فكانت ٢٦ وعداً فأين تلك الاصلاحات؟ أين الاصلاح في الادارة وفي تنظيم البلديات وتنظيم تجارة الحبوب والزراعة ؟ لتهدينا إلى ذلك الوزارة المحترمة » —٢—

وقال نائب لواء السليمانية ، ماجد مصطفى :

« في اعتقادي أن نظام الحكم الموجود لدينا هو فاسد من أساسه ، فالماكنة نفسها فاسدة ولا يمكن أن نتغلب عـلى الصعاب ما لم نغير الماكنة ، ولكن كيف نغيرها ؟ ومن هو الذي سيغيرها ؟ سادتي لقد تكونت لدينا طبقة معينة سميت بالطبقة الحاكمة ، وأصبحت معلومة، ولها نفسية خاصة ، وطابع خاص ، وتعتبر نفسها بعيدة عن طبقة الشعب ، والحقيقة أن الهوة سحيقة بينها وبين الشعب ، وبالنظر إلى الأساليب والطرق التي عالجت هذه الطبقة أمور البلاد بها ، واستمرارها في هذا الحكم الفاسد، فإنه قد أثر على نفسية الشعب فأصبح باستمرار الزمن وباستمرار وجود الحكم الفاسد يرضى بكل شيء » —٣—

هذا قليل من كثير من الانتقادات التي وجهت إلى « الوزارة الباجه جية الثانية » ونستطيع أن نقول بأن هذه الانتقادات وأمثالها هي التي حملت الوزارة على ترك الحكم بعد مدة قصيرة

---

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤٥/٤٦ ص ١٣٥

٢— المصدر نفسه ص ١٣٩ (٣) المصدر نفسه ص ١٤١

✵ الجيوش الامريكية في العراق ✵

لما شهرت ألمانية النازية الحرب على روسية السوفيتية في ٢٥ آب ١٩٤١م واخترقت القوات البريطانية « حياد إيران » لتأمين الامدادات إلى الروس ، رأت امريكا أن تساهم بريطانية في تقديم العون إلى الاتحاد السوفياتي ، بغية توحيد الجهود لدحر الالمان فلما دخلت اليابان في هذه الحرب إلى جانب الالمان في أواخر العام ١٩٤١م ، ضاعفت الولايات المتحدة الامريكية امداداتها العسكرية إلى روسية السوفياتية حتى إذا انتهت هذه الحرب بنصر الحلفاء . واندحار اليابان والالمان في أواسط عام ١٩٤٥م كان لا بد من سحب القوات البريطانية والامريكية من ايران ، فاتصل وزير أمريكا المفوض في بغداد بالسلطات العراقية المسؤولة لهذا الغرض ، فاتخذ مجلس الوزراء القرار التالي :

« تلي كتاب وزارة الخارجية المرقم غ ١٨٦٠-٢ والمؤرخ ١٢-١٢-١٩٤٥ الباحث عن المداولة الجارية بين فخامة وكيل وزير الخارجية ، وبين القائم بأعمال المفوضية الامريكية في بغداد ، حول جلاء الجنود الامريكيين من إيران والمتضمن الاسباب التي تدعو الى نقل الجنود الامريكية المذكورة مع معداتها ولوازمها بواسطة عبر الطرق البرية الى موانىء البلاد المجاورة ، وطلب السفارة الامريكية موافقة الحكومة العراقية على النقل والمرور من الطرق البرية العراقية للوصول إلى الموانىء المذكورة ، واستمع المجلس إلى الايضاحات التي أدلى بها فخامة رئيس الوزراء ووكيل وزير الخارجية ولدى المداولة ، وبالنظر إلى الاسباب المذكورة ، والايضاحات الواردة ، قرر المجلس الموافقة على مرور القوات الامريكية ومعداتها ولوازمها عبر الطرق البرية العراقية التي ستعين بالاتفاق من قبل وزارتي الداخلية والدفاع وذلك بغية وصول تلك القوات إلى الموانىء المجاورة على أن لا تكون مدة اقامتها وبقائها في العراق أكثر مما تتطلبه حالة النقل ، على أن يقوم موظفون تنتخبهم الوزارتان المشار إليهما بملاحظة هذا النقل »

هذا هو القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ١٢ كانون الاول سنة ١٩٤٥ وقد تألفت لجنة خاصة لتأمين مرور القوات الامريكية عبر الاراضي العراقية حسب الترتيبات التي أقرها المجلس المشار اليه في هذه الجلسة ولوحظ عليها أثناء مرورها أنها كانت متبرمة من التدابير التي اتخذتها ضدها في إيران القوات البريطانية والروسية ، وأنها كانت تشعر بقرب حلول التشاكس والتباغض بين الروس والامريكان محل التآلف الصوري الذي شوهد ايام الحرب الطاحنة

✵ اليوبيل الفضي للجيش العراقي ✵

بعد تكوين الوزارة النقيبية الاولى في ٢٥ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠م شرع وزير الدفاع

الوطني فيها ، وهو يومئذ الجنرال جعفر العسكري، في تأليف نواة للجيش العراقي فألف هيأة الضباط في مقر الوزارة في يوم ٦ كانون الثاني ١٩٢١ لترسم الخطط التي ستسير عليها دوائرهم في المستقبل فاعتبر هذا اليوم تاريخ تكوين الجيش العراقي فلما توج الامير فيصل بن الملك حسين ملكاً على العراق في ٢٣ آب ١٩٢١ حدث نشاط محسوس في أوساط وزارة الدفاع بحيث لم تنته هذه السنة حتى كان الجيش العراقي يتألف من فوجي مشاة ، وكتيبة خيالة ، وبطرية جبلية ، وسريتين نقلية دواب ، وبلغ عدد ضباطه (١١١) ضابطا وعدد جنوده (٢٠٠٥) وهكذا استمر في النمو سنة بعد أخرى حتى بلغ في أوائل عام ١٩٤٠م «أربع فرق مشاة وفرقة آلية مؤلفة من أفواج آلية وسرايا مدرعة ورشاشات آلية ، ودبابات ، ومدفعية آلية ، ولواء حدود ، ولواء خيالة ، ومدفعية متوسطة ، وقطعات أخرى ملحقة بالجيش ، وقوة جوية مؤلفة من عدة اسراب قاصفة ، ومقاتلة ، مع أسراب تعاون وتدريب وأصبح لوزارة الدفاع معامل للعتاد ولصنع البندقيات وتصليح السيارات والطيارات وغير ذلك [1]

وبمناسبة مرور (٢٥ سنة) على تكوين « الجيش العراقي » ارتؤي الاحتفال بعيد «يوبيله الفضي» في يوم ٦ كانون الثاني سنة ١٩٤٦م فاتخذت التدابير المقتضاة لتعطيل الدوائر ، وإقامة معالم الزينة وعرض القطعات عرضا عسكريا رائعا ، ونحو ذلك من الامور التي يحتاج اليها الاحتفال بهذه المناسبة

وأصبحت بغداد في يوم الأحد الموافق ٦ كانون الثاني ١٩٤٦م وهي لابسة الوانا بهية من حلل الزينة ، وظهرت الصحف وهي طافحة بالمقالات التي تناسب هذا الاحتفال المجيد ، ثم بدأت القطعات العسكرية والآليات تخترق الشوارع العامة والناس ينثرون عليها الزهور والرياحين واطلقت المدافع ٢١ طلقة بهذه المناسبة وانتهى هذا الاحتفال بالكلمة التي وجهها سمو الوصي وهي

إخواني رجال الجيش

أحييكم ياحماة الوطن ، ورمز استقلاله وسيادته ، بيوبيلكم الفضي ، راجيا من الله أن يحقق آمالنا وأمانينا لنحتفل بمستقبل الايام ان شاء الله بيوبيلكم الذهبي ، وقد حازت البلاد ما تسمو اليه من مثل عليا وذلك باشتراككم مع مجموعة أبناء الوطن في رفع اسمها وايصالها إلى القمة التي تصبو اليها وقد برهن الجيش في جميع الازمات التي انتابت البلاد على أنه مثال التضحية التي كون من أجلها ؛ وذلك كل ما دعاه داعي الاخلاص ، فمن حقنا إذن أن نفتخر بجيشنا وأن نسعى في سبيل تقدمه وازدهاره ، ليصبح عند حسن ظن الامة به ، ونبتهل اليه تعالى أن يمن علينا جميعا بتوفيقه في سبيل عرش حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المفدى ، ومنه العون والسداد. اه

(١) العميد الركن طه الهاشمي جريدة لواء الاستقلال

❋ مشروع الحبانية ❋

«تقع «بحيرة الحبانية» على الضفة اليمنى من نهر الفرات في جنوب شرقي مدينة الرمادي فتؤلف منخفضا واسعا يأخذ شكل الكمثرى في منظره السطحي، وتبلغ مساحته عند امتلائه في موسم الفيضان حوالي ٤٠٠ كيلومتر مربع وتختلف كمية استيعاب هذا المنخفض بنسبة ارتفاع منسوب الامتلاء. إذا ما انشئت أعمال اصطناعية لخزن المياه في المنخفض إلا أنه يمكن تقدير معدل هذه الكمية بمليارين متر مكعب في حالة الخزن الاعتيادي» (١)

وكانت الحكومة العثمانية قد استقدمت الخبير البريطاني السر ويلم ويلكوكس إلى العراق قبل اندلاع لهيب الحرب العالمية الاولى لدرس مشاريع الري فيه، فأوصى في تقريره المرفوع في سنة ١٩١١م باستخدام «بحيرة الحبانية» لتحويل مياه الفيضان اليها للتخفيف من وطأته، فأقرت الحكومة المشار اليها توصيته، وعهدت إلى شركة جاكسون البريطانية بتنفيذها فحال نشوب الحرب العالمية المذكورة دون الاستمرار على العمل

وفي عهد «الوزارة المدفعية الثانية» وضع المشروع مجددا في المناقصة الدولية فكان أوطأ سعر قدمته الشركات المختصة (١،٢٤٠،٨٠٠ دينار) فصرف النظر عنها، وصرف النظر أيضا عن إعطاء المشروع إلى إحدى الشركات فتقوم به نيابة عن الحكومة لقاء عمولة قدرها عشرة بالمئة

وفي عام ١٩٣٩م «أي في عهد الوزارة السعيدية الرابعة» أعطي المشروع إلى «شركة بالفور بيتي» البريطانية مقابل (٨٨٥،٠٠٠) دينار على أن يتم العمل خلال ٤٥ شهرا اعتباراً من تاريخ العقد وهو ١٥ حزيران ١٩٣٩م فما كادت تمضي سنتان على الشروع فيه حتى كانت حوادث الشهرين نيسان وأيار ١٩٤١م فتوقفت

فلما عادت الامور إلى مجاريها الاعتيادية، أخذت «شركة بلفور بيتي» تتحايل على الحكومة للتخلص من انجاز هذا المشروع بعد أن ارتفعت أسعار المواد الانشائية ارتفاعاً فاحشا، وضوعفت أجور العمال والمهندسين كنتيجة لموجة الغلاء التي عمت أرجاء العالم. وقد وافقت الحكومة في بادئ الامر على تأجيل المشروع لمدة سنة كاملة اعتباراً من يوم ١٥ أيلول ١٩٤٢ وإلى سنة ثالثة اعتبارا من ١٥ أيلول ١٩٤٣ وكان لوجود القوات البريطانية المحتلة في العراق، وللوضع الحربي السائد التأثير الفعال على هذه التأجيلات

على أن توقف العمل في «مشروع الحبانية» فسح المجال لدرسه من جديد فأدخلت عليه تحسينات منوعة وأصبح يتكون من

أ – انشاء مدخل الحبانية ب – انشاء قناطر على الفرات في جوار المدخل ج – انشاء

---

(١) رسالة مشروع «بحيرة الحبانية وتطوراته» للدكتور احمد سوسه ص١

مخرج من الحبانية

وقد قدرت كلفة هذه الاعمال بمليونين وسبعمائة الف دينار ، وفوضت « الوزارة الباجه‌جية » الثانية «شركة بلفور بيتي » البريطانية القيام به على نفقة الحكومة لقاء عمولة في المئة وقوبل الاتفاق ، عند عرضه على مجلس الامة للتصديق على صرف نفقاته بعاصفة من السخط والاستياء. واستطاعت الوزارة أن تحمل المجلس على إقرار هذا الصرف في ٣ كانون الثاني ١٩٤٦

بين العراق والاردن

على أثر تطور القضية الفلسطينية ، وقبل أن يعلن قرار تقسيم هذا الجزء من الوطن العربي الاكبر بين العرب واليهود أعلنت « وزارة الخارجية البريطانية » أنها تريد أن تجعل « امارة شرق الاردن » مملكة عربية مستقلة كالعراق وأنه لا بد من خلق اتحاد بين المملكتين : العراقية والاردنية ، وتوحيد أساليبها العسكرية ، والنقدية ، والجمركية ، والتعليمية ، وعلى هذا وصل بغداد في يوم ١٤ كانون الثاني ١٩٤٦ سمو الأمير طلال ، ولي عهد شرق الاردن، لزيارة سمو الوصي الامير عبد الإله، ولمفاتحة العراقيين بما تنوي الحكومة البريطانية تحقيقه ، وبعد أن لبث في العراق ثلاثة أيام عاد إلى عمان

وفي يوم ٢ شباط ١٩٤٦ توجه سمو الوصي ، الامير عبد الإله إلى عمان يصحبه كل من وزير المالية ، صالح جبر ، ووزير العدلية ، أحمد مختار بابان ، ووزير الدفاع ، اسماعيل نامق ، فصدرت الارادة الملكية بتولي رئيس الوزراء منصب وزارة المالية بالوكالة ، وتولى وزير الداخلية مصطفى العمري ، منصب وزارة العدلية بالوكالة ، وتولى وزير الاقتصاد توفيق وهبي ، منصب وزارة الدفاع بالوكالة كما عينت هيأة نيابية تقوم مقام سمو الوصي أثناء تغيبه عن العراق قوامها كل من رئيس مجلس النواب ، محمد حسن كبه ، ورئيس مجلس الاعيان صالح باش أعيان ، فقط ، وبعد أن عولجت القضايا المار ذكرها في مؤتمر عقد في « الشونة » قفل الذوات المشار اليهم عائدين إلى بغداد فبلغوها في ٧ من هذا الشهر

ومما يذكر بهذه المناسبة أن إحدى السيارات التي كان يركبها وزراء المالية والعدلية والدفاع العراقيون انقلبت بهم في طريق عودتها إلى العراق فسببت للوزراء بعض الرضوض وفيما يلي البلاغ المشترك الذي اذيع عما سمي « مؤتمر الشونة »

في الوقت التي خطت فيه الامة العربية خطوات موفقة نحو التعاون القومي الوثيق يكون من دواعي اغتباطنا أن نجتمع لنؤكد اعتصام العراق وشرق الاردن بمبادئ الثورة العربية التحريرية ، التي عبرت أصدق تعبير عن ارادة العرب ، واشتملت على الاماني العربية الكاملة . ونحن إذ نؤكد هذا لا نستهدف إلا مضاعفة الروابط بين الاقطار العربية جميعا ، تأييداً لميثاق جامعة الدول

العربية ، وتحقيقاً لمثل العرب العليا ، وأن تسير هذه الاقطار العزيزة بمحض اختيارها في طريق السلم والحق ، إلى الوحدة والحرية والاخاء مستبقة دعم مسؤولياتها ووحدة الغاية ، ومواصلة الجهود المشتركة لتتمكن من اداء رسالة العرب الحديثة تلك الرسالة التي لا تنطوي إلا على إحقاق الحق ، والتمكن للحضارة الانسانية ، ومبادئ القانون الدولي ، مع احترام المبدأ الذي يقضي للشعوب بحق تقرير مصيرها . ونحن على ضوء هذا كله لا نرى فلسطين المقدسة بلداً عربياً فحسب » بل نرى التاريخ العربي والاسلامي باكمله مستقراً في هذا البلد الامين الذي أجمع العرب والمسلمون أمرهم على الدفاع عن حقه وحريته بكامل الوسائل المشروعة مادة ومعنى وأنه ليسعد الشرق العربي أن يحقق التعاون الدولي والتكتل العربي أمر الشرق الادنى وأن يزال الضرر والحيف عن الجميع ليسود العدل وتهنأ الانسانية بالاخاء العام ، والمحبة والتقدم والسلام (١)

❊ خطاب خطير ❊

— يقضي على تدابير الحرب الاستثنائية ويفتح أمام الشعب آفاقا جديدة —

قاسى العراقيون خلال سنوات الحرب العالمية الثانية مظالم منوعة، ونكبوا بحرياتهم العامة نكبات لا حد لوصفها وتجرعوا من آلام التجويع والتعذيب ، والتخويف والتغريب ألوانا كثيرة ، فلما انتهت هذه الحرب بانتصار الدول الديمقراطية ، وانهزام دول المحور ، كان لابد من إرجاع الامور الى مجاريها الاصلية ، واعطاء كل ذي حق حقه . غير أن الذين استعذبوا الاوضاع الشاذة ، وحققوا لهم منافع خاصة في ظل القوانين الاستثنائية ، واحرزوا ثروات طائلة جدا خلال تلك السنوات العجاف ، لم يرق لهم الرجوع الى اساليب السلم في حكم البلاد ، واذا بسمو الوصي الامير عبد الإله يأمر بعقد اجتماع خطير في بهو امانة العاصمة في عصر يوم الخميس الموافق ٢٧ كانون الأول ١٩٤٥م ويلقي بيانا مكتوبا بذلت جهود عظيمة في صياغة عباراته ، ورصف كلماته ، فيقلب الوضع القائم رأسا على عقب . ولما سُئلَ رئيس الوزراء ، حمدي الباجه جي ، في مجلس النواب عما إذا كان سمو الوصي المعظم « قد تدارك بذاته الكريمة النقص الذي لمسه في خطاب العرش الذي اعدته وزارته الثانية ، وألقاه سموه في اول كانون الاول ١٩٤٥م » اجاب

« ان خطاب صاحب السمو الملكي الوصي المعظم يحتوي على اسس ومبادىء عالية واجبة الاتباع من قبل هذه الوزارة ، والوزارات التي تتعاقب على الحكم » اه

ص ٩٠ من محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤٥/١٩٤٦

وفيما يلي نص الخطاب الخطير المشار اليه اعلاه :

لاشك في أنكم جميعا تذكرون النكبة الفادحة التي حلت بالبلاد بفقد المغفور له اخي صاحب

(١) جريدة الاخبار العدد (١٠٠٥) بتاريخ ٧ شباط ١٩٤٦

الجلالة الملك غازي وما تلاها من إجماع كلمة ممثلي الامة على انتخابنا لولاية العرش في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني حفظه الله

كانت البلاد حينئذ في وضع مقلق ، يعوزه الاستقرار ، ولم يكن الجهاز الحكومي سالما ، وذلك نظرا إلى ما كان قد أولده إقحام بعض ضباط الجيش في سياسة المملكة من فساد والحلال في مرافق الدولة الحيوية فكان طبيعيا أن توجه الجهود ، قبل كل شيء ، نحو التهدئة ، والركون بالبلاد إلى سلامة الاستقرار ، فما كادت الامور تصير إلى شيء من ذلك يشجع على الشروع في اصلاحات أساسية ، ولم يكد المسؤولون يشرعون في إعداد العدة للبدء بتلك الاصلاحات ، حتى داهم العالم الطغيان النازي بحرب اعتدائية خاطفة فاضطر المسؤولون إلى تأجيل مشروعاتهم الاصلاحية ، وانشغلوا – من الجهة الواحدة – في اعداد الخطط والتشريعات المقتضية لتلك الظروف المفاجئة ، وواصلوا – من الجهة الثانية – نضالهم في سبيل رد العقداء الاربعة وعصابتهم عن غيهم ، وتعديل انحرافهم عن واجب الجندي . ولم تكن هاتان المهمتان باليسيرتين فلم تلبث الاحوال أن ساءت مع الاسف ، وذلك عندما تفاقم طيش رشيدعالي والعقداء المذكورين على ذلك النحو الاهوج ، الذي استعصى على كل علاج فكادوا مع عصابتهم أن يطرحوا بالبلاد في اخطر هاوية تعرضت لها في تاريخها ، كما سبق أن بسطنا تفاصيله في خطابنا الذي أذعناه على الشعب الكريم في حينه[1]

غير أن الغمة ما كادت تنجلي عقيب تلك المغامرة ، وما كادت السلطات الشرعية تعود إلى زمام المسؤولية ، حتى كانت جيوش المحور المعتدية قد اندفعت بقواها المحطمة اندفاعاً خطيراً قرب العراق والشرق الادنى بأجمعه من الميادين الحربية بصورة أثارت القلق والاهتمام العظيمين ، فاستلزم هذا التطور الجديد في سير الحرب اتخاذ اجراءات واستعدادات خاصة لضمان سلامة القطر العراقي وفي الوقت نفسه جابهت الدولة العراقية مشاكل اخرى عديدة طارئة تارة على الانفراد والتعاقب وطوراً على صورة اجماعية ، وكان بعض تلك المشاكل شديد التعقيد ، عظيم الخطورة ، مما تعرفونه وتلمون بتفاصيله . وطوال هذا العهد المبتدئ بوصايتنا على العرش ، تعاقب على إدارة سياسة هذا البلد ومعالجة شؤونه ومشاكله معظم رجالات الامة

وقبيل انتهاء الحرب في الميدان الاوروبي غادرنا البلاد فزرنا اميركا ، وانكلترا ، وتركيا ، بدعوة مشكورة من حكوماتها ، وعدنا وقد انتهت الحرب في الميدانين الاوربي والاسيوي

فاليوم وقد مضت شهور على انتهاء الحرب في كافة الميادين ، بفوز الديمقراطية الساحق ، وصار العالم يتخبط في المشاكل المعقدة التي تفتقر إلى حلول عادلة ، ليتوطد السلام ، رأينا أنه قد آن الاوان

(١) يريد به الخطاب الذي ألقاه في ١٤ تموز ١٩٤١ (الوزارات ٥ / ٢٣٠)

لنستعرض على مسامعكم الكريمة ، بوصفكم ممثلي الامة ، والناطقين بلسانها ، جانبا من الماضي والحاضر ، مسجلين الاسس الثابتة في سياسة هذه المملكة ، ثم نخلص من بعد ذلك إلى ما نراه حريا بأن يؤخذ به ويعمل على تحقيقه في سبيل اعلاء شأن هذه المملكة ، وانهاض شعبها

فلقد اتضح بجلاء أن القاعدتين الركينتين اللتين لم يعتورهما أي طارئ هما :-

اولا – من حيث الكيان السياسي : إن المبدأ الذي أجمع عليه دوما هو أن الدولة العراقية ملكية ، ديمقراطية ، حرة مستقلة .

ثانيا – في ميدان السياسة الخارجية : تمسكت الحكومات العراقية على التعاقب بالخطة المعروفة ، التي وضعها ساكن الجنان عمنا الملك فيصل الاول ، باني كيان هذه المملكة ، وقد دلات الحوادث المختلفة على بُعد النظر الذي انطوت عليه تلك الخطة الرشيدة

ولم نجد غير هاتين القاعدتين الراسختين خطة أو منهجا متفقا عليه بين الحكومات أو الهيئات السياسية الوطنية يكفل الاصلاح والتقدم المنشودين. ولما كانت العوامل الاقتصادية ، والتطورات السياسية ، والاحوال العامة ، تقضي بوضع مثل هذه الخطة التي ترسم الخطوط الاساسية لميثاق هذه البلاد الوطني ، وسياستها القومية ، على نحو لا تختلف عليه الاحزاب والهيئات الوطنية السياسية إلا في نظراتها المتباينة الى التفاصيل ، وطرائقها الخاصة بوسائل التنفيذ فقد انتهينا أنه من الضروري أن نعرض عليكم الاركان القوية لهذه السياسة القومية العامة وذلك حسبما أملتها مصلحة هذه الامة

اولا – الصيانة الاجتماعية : هي تستهدف إيجاد العمل للعاطلين ، ورفع مستوى معيشة العمال والفلاحين ، وتأمين مستوى صحي ومعاشي وثقافي معقول للمعوزين ، وضمان العيش للعجزة وكبار السن ممن لا مورد لهم ، وصيانة كرامة الفرد وحياته . وهذه المسألة – أي الصيانة الاجتماعية – تبلغ الغاية القصوى من الأهمية بالنسبة إلى أي اصلاح حقيقي يراد تحقيقه .

ثانياً – العدل الاجتماعي : إن هذا العدل لن يتحقق بالاقوال ، بل بالاعمال والخطط الموجهة ، لينال كل عراقي أقصى ما يستحقه من حقوقه ، دون ما انحراف ، فلا تفرقة بسبب العنصر ، ولا تمييز بداعي المذهب ، وانما ينبغي تضافر الجهود باخلاص لالغاء أي عامل من شأنه توليد هذه الفوارق ، ويجب توزيع مغانم البلد ومغارمه على ابنائه بعدل لئلا ينشأ الألم والحسرة في جهة ، والطغيان والجشع في جهة اخرى. وبذلك يصبح الشعب كله كتلة واحدة مرصوصة البنيان تتعاون على انهاض البلاد ، والذود عن حياضها

ثالثا – اعداد جيل من الخلف الصالح يتولى اعباء الحكم والمسؤوليات

فلقد نجحت البلاد في سياسة تكثير المثقفين ثقافة عالية من شبابها . لكن هذه السياسة ظلت بعيدة عن التوجيه الصحيح الذي قوامه فسح المجال لاكبر عدد من ذلك الشباب ، للاضطلاع

بمختلف المهام ، وتمكينه من تبوء المناصب الكبرى ، وممارسة المسؤوليات المتعددة ، وموالاته بالتشجيع والاسناد باخلاص ، ليتأهب للنهوض بمهام تلك المناصب والمسؤوليات منفرداً عند ما تحتم ذلك الانفراد سنن الطبيعة ، ويضمن نجاحه فيها ، وكما نحرص على بذل كل ما في طاقتنا لاعداد خلف صالح لنا من الاولاد والاحفاد مستعدين للنضال في الحياة من بعدنا ، فكذلك ينبغي للوزراء وكبار الموظفين ، ممن تنتهي اليهم الشؤون والمهام الخطيرة ، أن يعملوا بنفس الهمة والاخلاص في اعداد مثل هذا الجيل للبلاد والمسؤوليات

هذه هي الاركان الاساسية للسياسة الوطنية القومية ، التي لا غنى لأي حزب أو هيئة سياسية عن اتخاذها قواعد ثابتة لمناهجها التفصيلية التي تضعها ، مستهدفة خدمة البلاد وتحسين شؤونها . فإن الاحزاب والهيئات السياسية الوطنية التي لم يعد يصح بقاء البلاد خالية منها ستتقدم إلى الامة بخططها ومناهجها في معركة الانتخابات . فمن فاز منها على سواه بثقة الشعب وتأييده اضطلع بالحكم ، ونهض بمسؤولية تنفيذ تلك السياسة الوطنية ، على طريقته الخاصة الموضحة في منهاجه ، الذي يكون قد عرض مفصلا على الناخبين ونال ثقتهم وتأييدهم

هذا وان لائحة قانون الانتخابات الجديدة ، التي يؤمل أن تنظروا فيها لتشرعوها في القريب ، ستيسر على الناخبين الافصاح عن رغائبهم ، وتمكنهم بذلك من توجيه سياسة البلاد توجيهاً ديمقراطيا كاملا وهذه اللائحة هي وليدة الحاجة الناشئة عن تطور البلاد في خلال ربع القرن الاخير والمرحلة البعيدة السارة التي قطعتها في سبيل التقــدم والنضوج في جميع نواحي الرقي ونحن إذ نخاطبكم في هذا نرجو أن تشاركوا الامة تقليب وجوه الرأي فيه وفي ما ينبغي اتخاذه مع المسؤولين للسير بالبلاد نحو هدفها الاسمى على ضوء أحكام القانون الاساسي الذي هو خير نبراس يستضيء به كل منا في قيامه بالواجب المترتب عليه ، وبذلك يتاح للشعب أن يشعر ان الحكومة منه وله وإليه . والله تعالى أسأله أن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه الخير والصلاح ، تحت ظل حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المعظم المحروس بعنايته تعالى » اه

❋ استقالة الوزارة ❋

يقول المتصلون بالاوساط البرلمانية أن الحملة التي وجهت ضد «الوزارة الباجهجية الثانية» عند مناقشة خطاب العرش واعداد الجواب عليه كانت مدبرة اريد بها تخلي هذه الوزارة عن الحكم ، بعد انتفاء الغاية من توسدها اياه ، فلما تغاضت «الوزارة» عن ذلك خطب سمو الوصي خطبته المنشورة فويق هذا فكان لا بد للوزارة القائمة من أن تفسح المجال لمن يتولى تنفيذ السياسة الجديدة التي رسم هذا الخطاب السامي خطوطها الاساسية

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن اختلافات بسيطة كانت قد نشأت بين بعض أعضاء الوزارة القائمة لا تمت إلى المصلحة العامة بأية صلة ، وليست لها علاقة بالتوجيهات التي كانت المقامات العليا تريدها لنقل البلاد من حالة الحرب إلى حالة السلم ، فاستغل الرئيس الباجه جي ظهور هذه الاختلافات فتقدم بكتاب استقالة وزارته وهو :

سيدي صاحب السمو الملكي الوصي على عرش العراق المعظم

لقد ظهر – كما هو غير خاف على سموكم – عدم وجود التآزر بين الوزراء ، الأمر الذي يجعل من الصعب علي الاستمرار بتحمل المسؤولية في وضع كهذا ، وعليه أسترحم من سموكم المعظم التفضل بقبول استقالتي وأنا لا زلت ذلك العبد المخلص :

بغداد ٢٩ كانون الثانى ١٩٤٦ رئيس الوزراء حمدي الباجه جي

وبعد مرور عشرة أيام تلقى الرئيس الباجه جي هذا الجواب الملكي

عزيزي حمدي الباجه جي

أخذت كتاب استقالتكم المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٦ وإني مع أسفي الشديد على مفارقتكم رئاسة الحكومة ، لا بد لي أن أعرب لكم عن تقديري وشكري على ما بذلتموه أنتم وزملائكم مدة بقائكم في الحكم من جهود قيمة ، وخدمات مجيدة لخير هذه البلاد ، هذا وارجو أن تستمروا في تدوير شؤون الدولة ريثما يتم تأليف وزارة جديدة

صدر عن بلاطنا الملكي في اليوم الخامس والعشرين من شهر صفر سنة ١٣٦٥ الهجرية الموافق لليوم الثلاثين من شهر كانون الثاني سنة ١٩٤٦ الميلادية

مضامين الجزء السادس

جدول الخطأ والصواب

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٨	٩	من	عن
١٩	١٤	بدقتها	مدّتها
١٩	١٧	إن	إنه
٢١	٢١	من	بمن
٢٢	٩	اسقطت	استقطعت
٢٣	٢٢	وحرائف	وصرائف
٢٤	٩	الكوت	الكويت
٢٦	١٦	وكل	وكلي
٢٨	١	اخوانكم	اخوتكم
٢٩	٢٢	فحمله	لحمله
٣٣	٢٣	المتصل	المفصّل
٣٥	١٦	مجهود	وجود
٣٦	٢٥	تهنياتي	تمنياتي
٣٧	٨	تفوق	تفوقه
٣٨	٧	١٩٣١	١٩٤١
٤١	٢١	وأن	وأود ان
٤٢	٥	على	ولكن حرص المقامات العليا على
٤٢	١١	نظر	ونظراً
٤٧	١٦	يطمن	يطمن
٤٧	٢٧	تهيأت	تهيأة
٥٢	١	الأمن	الأمن العام
٥٢	١٨	١٩٤١	١٩٤٠
٥٣	١٦	١٩٤١	١٩٤٠
٥٣	٢٣	نفل	نوفل

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٥٤	١٢	١٠٤١	١٩٤٢
٥٤	٢٠	الفضيلى	الفضلي
٥٤	٢٢	مرهوت	مرهون
٥٤	٢٥	الاعتقالاب	الاعتقالات
٥٤	٢٧	مجاري	مجار
٥٨	٢	عقيد	عقيب
٥٨	٢٤	المواصلات	المواصلات والاشغال
٦١	٢٤	المعتقل آمر	آمر المعتقل
٦٢	٨	المتهمين	بقية المتهمين
٦٢	١٦	جميعاً والمتهمين	والمتهمين
٦٢	١٨	رسوم صيانة الامن	مرسوم صيانة الامن العام
١٤	٢	ان ان تلك	ان تلك
٦٥	١٨	فسيعتقلون	سيعتقلون
٦٩	٢٥	من أن	بأن
٧٠	٦	من القوات	عن القوات
٧٧	٢٥	واكد لهم	واكدت لهم
٧٨	١٨	بظهر	بظهره
٨٤	٢٢	عبدالله حافظ	عبدالاله حافظ
٨٧	١٠	لمعاليكم	بمعاليكم
٨٧	٢٦	تستلم	تستلهم
٨٨	٥	لسنة	لسنة ١٩٤٢
٩٦	٣	ولو علمت	ولو عملت

صفحة	سطر	خطأ	صواب
١١٤	١٩	١٢٦معتقلا	١٦٦معتقلا
١١٥	١١	مدير الداخلية	وزير الداخلية
١١٥	١٨	١٩٥٣	١٩٤٤
١١٦	١	تفقد	لتفقد
١١٧	٢٠	المادة ١٣	المادة ١١٣
١١٨	٧	الامم	عصبة الامم
١١٨	١٢	أشغلوا	أو أشغلوا
١٢٠	١٢	تنقص	تنقيص
١٢٠	٢٤	التعريض	التعرض
١٣٠	٢٣و٢٦	تعديل	تعدل
١٣٢	١٠	اربعون	قدرها اربعون
١٣٦	١	ارتكبوا	الذين ارتكبوا
١٣٩	٥	يصدر	تصدر
١٣٩	٨	١٩٤٣	٢٦ شباط ١٩٤٣
١٤٠	٥	واوجه	وساوجه
١٤٢	٣	لتحقيق	لتحقق
١٤٨	١	ما نلته منه من	ما نلته من
١٥٤	٤	على	عن
١٥٥	٣	فأرى	فأدّى
١٥٥	١٨	مبينة	مبنية
١٥٦	٩	لموجب	بموجب
١٥٧	١٨	الاحراج	الاحراش
تلغى الفقرة (وقانون القضاة والحكام المكررة في السطر (٢٤)من ص(١٥٧)			
١٥٨	١٣	يتجلى	تتجلى
١٥٩	١٣	بالبلاد	للبلاد
١٧٠	٢٣	روح القتال	وروح القتال و

صفحة	سطر	خطأ	صواب
١٧١	٢٥	البريطانيين	البريطانية
١٧٦	١٣	الصهيونيين	الصهيونيون
١٧٦	٢٥	٣٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
١٧٦	٢٩	٩٤٣/٦/٢٥	٩٤٣٦/١٥
١٧٧	٧	اجراء	أجر
١٧٧	١٤	سناً	سنوياً
١٧٧	١٧	أحدث	أحدثت
١٧٨	١١	أجل	من أجل
١٧٨	١٩	يجبرهم	يجرّهم
١٧٨	٢٨	١٧نيسان	١٩ نيسان
١٧٩	١٢	٥-	٣ -
١٨١	١٧	في الأوساط	واشاعوا في الأوساط
١٨١	٢١	التعرض	التعريض
١٨٢	٧	مثيلا	مثيل
١٨٥	٨	المتقاعدين	والمتقاعدين
١٨٥	١٣	لتسيير	لتيسير
١٨٦	٥	في اول	في اوائل
١٩٠	١٩	فاستصحب	فاستصحبت
١٩٠	٢٤	الوحدة	الوحدات
١٩١	٢٣	في وفي	وفي
١٩٣	٦	١٩٤٥/٢٨/٢٧	١٩٤٤/٨/٢٨
١٩٤	١٣	١٩٤٤	١٩٤٤منهاجها الوزاري
١٩٤	٢٤	صدرت	حيث صدرت
١٩٥	٢	الاجتماع و	الاجتماع الاعتيادي و
١٩٦	١٧	الحكومة	حكومتنا

صفحة	سطر	خطأ	صواب
١٩٧	١٣	وتجهيز المعدات	وتجهيزه بالمعدات
١٩٨	١٢	لنجاة	لنجاح
١٩٩	٨	بثلاث	بثلاثة
١٩٩	٩	وفاز	فاز
١٩٩	١١	الاعتيادية	الاعتيادي
١٩٩	١٦	وفاد	وفاز
٢٠٠	١٦	كتت	كتب
٢٠٠	٢٤	فمن	فمع
٢٠١	٧	الديالى	ديالى
٢٠٢	١	أحدهم بطبع	احدهما طبع
٢٠٢	٢	مبينه	مبينة
٢٠٢	٦	من منصب	عن منصب
٢٠٢	٢٥	وفيها	ففيها
٢٠٣	٢٥	وقال	قال
٢٠٤	١٦	الأولا	الأول
٢٠٥	٣	انتصار	انتصار لامع
٢٠٥	١١	اتجاه	تجاه
تحذف الكلمة «العربية» من السطر الاخير في ص (٢٠٥)			
٢٠٦	٢٧	وبقرب	بالنظر إلى قرب
٢٠٧	١١	رفعت	رفعة
٢٠٨	٢	لجامعة	لميثاق جامعة
٢٠٨	٨	ملاحظات وزير	الملاحظات التي ادلى بها وزير
٢٠٨	١٤	١٩٤٥/٣/١٨	١٩٤٥/٣/١٧
٢٠٩	١	وسياستها	وسيادتها
٢٠٩	٣	وقد اتفقوا	قد اتفقو
٢١١	١٣	عند اذن	عندئذ
٢١١	٢٢	من احد	من احدى
٢١٢	٧	ولا تلزم	لا تلزم
٢١٢	٥	من الاتفاق	من الاتفاقات
٢١٢	١٨	المساعدين	المساعدون
تضاف إلى نهاية السطر (٢٨) في ص (٢١٢) مايلي «ويتناوب ممثلوا دول الجامعة رئاسة المجلس في كل انعقاد عادي»			
٢١٣	١	ويكتفي	يكتفي
٢١٣	١٤	لانشاء	ولانشاء
٢١٤	٧	ونظراً	نظراً
٢١٤	٢٥	رفعته	رفقته
٢١٦	٢	عشر	عشرة
٢١٦	٥	ورئيس	ورئيسا
٢١٧	٦	هذا	هذا البعض
٢١٧	٢٠	وقوامها	قوامها
٢١٨	٢٧	تضمنها	تضمنتها
٢١٩	١٣	اتجاه	تجاه
٢١٩	١٥	ابديتها	أبديتها
٢١٩	٢١	مجلس	مجلة
٢٢٠	٤	والتقارب	التقارب
٢٢٠	١٧	اثير	اثير الموضوع
٢٢١	٧	وما كادت تحل الايام	ما كادت تحل الايام الاولى
٢٢١	٢١	الجهود	المجهود

٢٢١	٢٥	ويعتمه	ويعتمهم
٢٢٣	٤	المستخدمين نصف	والمستخدمين انصاف
٢٢٤	٧	اليابان ما كانت	اليابان كانت
٢٢٦	٧	الشعب	الشعب اللبناني
٢٣٠	١٥	وقلنا	قلنا
٢٣١	٢٧	١٩٣٥	١٩٤٥
٢٣٣	٢٦	تعدل	تعدّله
٢٣٧	١٣	مستشاق	مشتاق
٢٣٧	١٦	من هذه السنة	سنة ١٩٤٥
٢٣٨	٦	من كل من	في كل من
٢٣٩	١٠	غادر	غادرت
٢٤١	١٤	العاهل	العاهل السعودي
٢٤٢	١٣	الرأي	الرأي العام
٢٤٣	١٦	عضوية	عضوين
٢٤٥	١٥	فضلاعن ذلك فاني اوده	وفضلاعن ذلك فاني أود
٢٤٦	١٠	من التمسك	مع التمسك
٢٥٠	٨	(٤)تنشىء	(١) تنشىء
٢٥٨	١	لحفظ	او بواسطة وكالات اقليمية لحفظ
٢٧٢	١٩	جيء بها	جيء بهم
٢٧٣	٨	- تهيأ	- تهيأة
٢٧٩	١٣	قوله	نهله
٢٨٠	٣٦	١٢ فقط	١٢ جلسة فقط
٢٨٢	٧	بينو	بيسر

